مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثاني - السنة العاشرة - حزيران - يونيو ١٩٨٢

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثاني / السنة العاشرة - حزيران / يونيو ١٩٨٢

فصلية أكاديمية علمية مختصة بالشؤون النظرية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر مادتها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والابحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص. ب: ٥٤٨٦ - الكويت

☎ ٥١٠١٨٨ / ٢٧٣ - ٢٥٠

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة .

الاشتراكات :

للمؤسسات والدوائر الحكومية : في الكويت ١٢ ديناراً .
في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها .

للأفراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب .

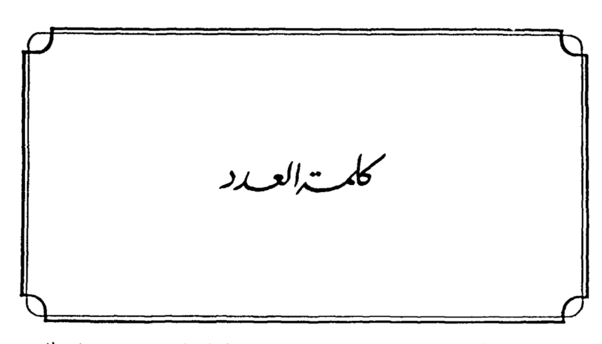
في الوطن العربي : ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها ، ديناران للطلاب ، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً أمريكيا أو ما يعادلها .

ثمن العدد

الكويت ٣٠٠ فلساً ● الأردن ٢٥٠ فلساً ● البحرين نصف دينار ● قطر ٤ ريالات ● المغرب ٥ دراهم ● تونس ٥٠٠ مليم ● السعودية ٤ ريالات ● الامارات ٤ دراهم ● العراق ٣٥٠ فلساً ● لبنان ٤ ليرات ● الجزائر ٥ دنانير ● ليبيا ٣٥ قرشاً ● سوريا ٤ ليرات ● ج . م . ع . ٢٥ قرشاً ● اليمن الشمالي ٤ ريالات ● اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلساً ● السودان ٢٥٠ فلساً ● عمان نصف ريال ● الدول الاحرى ٣ دولار أو ما يعادلها ●

المحتوى

العدد الثاني / السنة العاشرة - حزيران / يونيو ١٩٨٢



وأخيرا ، أدى تراكم الجهود الخاصة بتوزيع هذه المجلة إلى انفراج نوعي استطاعت معه أعدادها الوصول إلى معظم أقطار الوطن العربي . ولقد كان هذا الأمر ، باستمرار ، حلما من أحلام هيئة التحرير . غير أن تحقيق هذا الحلم - يعرف المتعاملون مع مشاكل التوزيع - لم يكن بالأمر السهل . فالقيود السياسية كثيرة ، والعقبات البيروقراطية عديدة ، والتكاليف متشبعة ، والجهود المطلوبة للتنفيذ والمتابعة ذات طبيعة استنزافية .

ورغم النجاح الذي حققته مجلة العلوم الاجتماعية في نطاق التوزيع الداخلي والخارجي ، فإن أسرة المجلة تدرك أن المطلوب أكثر . وفي الوقت ذاته ، تدرك رئاسة التحرير أن ثمة مشاكل عديدة - ومن ضمنها التوزيع - لا حلول جذرية لها دون تعاون جهات ثقافية متعددة ذات مصلحة مشتركة لحل تلك المشاكل . وبشكل محدد ، ماذا لو تعاونت جميع المجلات العلمية في جامعة الكويت على طريق ايجاد صيغة ملائمة ودائمة للتوزيع المشترك مثلا ؟ . إننا لعلى يقين من أن التوصل الى مثل هذه الصيغة ليس أمرا ممكنا فحسب ، بل إنه سيكون أيضا حلا - وبضربة واحدة - لكثير من المشاكل المماثلة التي تجابه المجلات المختلفة في نطاق التوزيع . وغني عن الذكر أن حلا كهذا سيحمل في طياته ، كذلك ، تقليصا واضحا في المصاريف المتكررة التي تتحملها كل مجلة على حدة . ولذلك ، نحن مفعمون بالأمل في أن تلقى هذه الدعوة التجاوب المطلوب من المجلات الزميلة .

وبعـــد ،

ليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة لتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

رئيس التحرير



منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

في ذكرى بياجيه

أضواء على حياة بياجيه وإنجازاته العلميّة

ندوة علمية

اشترك فيها ونظمها

د . محمد عماد الدين اسماعيل استاذ علم النفس بجامعة الكويت منظماً

د . محمد أحمد غالي استاذ علم النفس بجامعة الكويت عضواً

د . حامد عبد العزيز الفقي استاذ علم النفس المساعد بجامعة الكويت عضواً

د . عبد الرحيم عبد الله صالح مدرس علم النفس بجامعة الكويت عضواً

المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن

د . احمد البغدادي *

من الامور التي يُنتقد عليها الباحثون في مجال الفكر الاسلامي السياسي نظرتهم الجزئية تجاه دراسة الافكار والقيم السياسية المعاصرة ومدى توافرها بكل ابعادها في حقل الفكر الاسلامي القائم على الشريعة كمصدر اساسي ، حيث يتمركز هدف الباحث على السعي نحو اثبات وجود الفكرة في الشريعة بمصادرها المختلفة بصورة اصلية وليس البحث حول مدى توافر اركانها من ناحية المفهوم السياسي .[١] والسبب في طرح القضية بهذا المنهج يعود الى ان الباحث يتبنى فكرة أن الموضوع موجود اصلا في المصادر الرئيسية للشريعة ، وحيث يلعب الوجدان الاسلامي دورا كبيرا في بلورة فكر الباحث بصورة سابقة على البحث ، الامر الذي يدفع الباحث الى البحث لا عن مدى توافر الفكرة السياسية في المصادر الاسلامية ، بل البحث عن مقومات وعناصر تلك الفكرة والعمل على اثبات وجودها بصورة او بأخرى . وهذا يمكن تفسيره في ضوء « النزعة التجزيئية » لدى البحاثة العرب المسلمين والتي تتمثل في عزل المفاهيم الفكرية عن بعضها البعض ، وكذلك الاحداث التاريخية ، وحيث لا تشكل المعالجة الفكرية شمولية متكاملة بل تقتصر على دراسة اجزاء الظاهرة التاريخية او الادبية كمفردات منفصلة عن بعضها البعض[٢] .

هذه النظرة التجزيئية ، وإن كانت لا تزال تتمتع بقسط وافر من السيادة الفكرية في العصر الحاضر بسبب إتساع تبنيها عند كثير من البحاثة المسلمين ، إلا أنه يجدر الاشارة

* المدرس بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت .

الى أن قلة استطاعت تفادى هذه العقبة الفكرية وسعت نحو تبني قاعدة نقدية شمولية للافكار والظواهر الفكرية والسياسية ومعالجتها من خلال ربط الاحداث مع بعضها البعض ربطا عقلانيا دون معارضة النصوص الشرعية الصريحة(٣).

إن من الحقائق الثابتة في الفكر الاسلامي أن ما يتعلق بالسياسة او بما هو سياسي ، هو من اكثر الامور الفكرية تعقيدا وتشابكا عند البحث والدرس . والاسباب لهذا التعقيد والتشابك يمكن تلخيصها بالعوامل التالية :-

أولا : كثرة الدراسات الشرعية المؤطرة بفكر ديني جامد يقوم على اساس السرد التاريخي والحوادث الفردية دون التحليل العلمي والنظرة النقدية للمفاهيم المختلفة .

ثانيا : خشية العلماء من أن يؤدي شرح ونقد المفاهيم الفكرية المختلفة الى توسع وتحامل عامة الناس والذين ليسوا على دراية كافية من العلم باصول الشريعة ، الى استخدام او اللجوء الى التأويل العقلاني للمفاهيم الدينية ، وهو امر مرفوض من قبل جميع الفقهاء .

ثالثا : وهو امر مترتب على العامل الثاني وذلك حين اصبحت المصادر التاريخية المعتمدة على التحليل والنقد اقل من القليل مقارنة بما هو متوافر سواء على هيئة دراسات مطبوعة او كتب مخطوطة في التراث الفكري الاسلامي .

رابعا : صعوبة او بالاصح استحالة الفصل بين ما هو متعلق بالامور الدينية وما هو متعلق بالامور الدنيوية في الفكر الاسلامي . فالقواعد الدينية كما تقررها مصادرها الاصلية ، القرآن ، السنة النبوية والاجماع من جهة والسياسة بمفهوم تدبير البلاد والعباد كصورة من صور المعاملات الانسانية من جهة اخرى متلازمان لدرجة لا يمكن معالجة الثانية بمعزل عن القواعد والمبادىء الدينية حيث لا سياسة الا ما وافق الشرع كما يقرر بذلك ابن قيم الجوزية . وهذا يؤدي الى حقيقة انه في مجال الفكر الاسلامي السياسي يستحيل خلق نظرية سياسية مستقلة(٤) قائمة على التحرك الحر للعقل الانساني الذي يسعى دائما الى معالجة المعاملات الدنيوية المختلفة ويغيرها ويطورها وفق ما يعايشه من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية على مر الازمان .

في الفكر الاسلامي العقل ليس حرا في ارتياد حقول الفكر المختلفة وبالاخص منها الفكر القائم على الجدل والمحاورة والصياغات النظرية لمناهج المعرفة . العقل في الفكر الاسلامي ليس له الحق في بناء ما يشاء من النظريات وان كانت متطابقة مع المقاييس العقلية والمنطقية لأن ذلك لا يعني بالضرورة مطابقتها او موافقتها للشرع الاسلامي .

مفهوم « الامة » في الفكر الاسلامي السياسي لم ينل قسطا وافرا من الدراسة والبحث ، تشهد بذلك قلة الدراسات الاسلامية حول هذا الموضوع[٥] حيث ان معظم الباحثين تطرقوا الى بيان صفات وخصائص « الامة الاسلامية » دون تحديد مسبق لمفهوم الأمة كما وردت في المصادر الشرعية المختلفة ، وعلى الأخص ما تعرض له القرآن الكريم والسنة النبوية . وبدون تحديد ما تعنيه الشريعة لمفهوم الأمة وكيفية تعرض الفقهاء لها استخلاصا من مصادرها الأصلية ، يكون من العبث التعرض لفهم المضمون السياسي لمصطلح الأمة .

لذلك فإن هذه الدراسة لن تتعرض لماهية الامة الاسلامية وما يتعلق بها من امور بل ستتركز حول مدى تعرض القرآن بصفته المصدر الأول للتشريع لهذه الفكرة من الناحية السياسية . سنحاول من خلال دراسة الآيات القرآنية التي تضمنت مصطلح الأمة ان نتعرف على ما يتضمنه المصطلح من دلالات سياسية ، اضافة إلى محاولة التعرف على مدى تطبيق هذا المصطلح على ارضية الواقع السياسي في المجتمع الاسلامي . هذا وان كان يعني الالتزام المسبق بالقرآن . الا ان ذلك لا يقيدنا من التعرض لمدى توافر المصطلح من الناحية السياسية في المصدر الرئيسي الثاني للشريعة الاسلامية ونعني به السنة النبوية حيث تفرض الضرورة ذلك .

١

الامة لغة ، كما يقرر ابن منظور ، هي الطريقة والدين . فيقال فلان لا امة له أي لا دين له ولا نحلة . . وقال الشاعر . . وهل يستوي ذو امة وكفور . والأمة عند العرب تعبر ايضا عن النعمة والهيئة الحسنة والحال والشأن . قال ابن الاعرابي « الامة غضارة العيش والنعمة »[٦]. وابن منظور وإن كان يورد احد المعاني لمصطلح الامة عند العرب وكما وردت ايضا في القرآن الا ان ما اورده ابن منظور من القلة بحيث يتوافق والرأي القائل بأن كلمة « الأمة » لم تكن من التعابير الشائعة لدى العرب قبل الاسلام[٧] . وهناك من المستشرقين من يزعم أن كلمة امة ، دخيلة على العربية وهي مأخوذة من العبرية (أما) او من الآرامية (أميتا)[٨]. ولكن مهما يكن نصيب هذه النظرية من الصحة الا أن ذلك لا يمنع من أن يكون مصطلح الأمة قد اصبح جزءا من التراث الاسلامي ذا سمات اسلامية خالصة كما حددتها المصادر الشرعية .

٢

وردت كلمة « امة » في القرآن الكريم ٤٩ مرة ، منها ٤٣ آية مكية ، أي انها نزلت أو أوحي بها إلى الرسول (ص) بمكة ، والبقية الباقية آيات مدنية أي أنها نزلت على

الرسول (ص) بالمدينة بعد الهجرة . كما وردت كلمة « أمم » وهي صيغة جمع « أمة » ١١ مرة ، منها ١٠ آيات مكية وآية واحدة فقط مدنية[٩] . هذا وقد وردت كلمة امة بمعانٍ مختلفة وذات دلالات متباينة .

من استعراض السور القرآنية يتبين أن ثلثي هذه السور قد نزل بمكة قبل الهجرة وعليه يطلق عليها السور المكيّة أو القرآن المكّي . والآيات المكية تتميز بخصائص معينة تميزها عن غيرها من الآيات المدنية التي نزلت على الرسول بعد الهجرة . من هذه الخصائص أن الآيات المكية تتميز بقصرها نظراً لنزولها في بداية الرسالة النبوية الامر الذي كان ضروريا لتقبل الناس لها واستيعابها . كذلك تتخذ هذه الآيات صفة العموميات حيث أنها موجهة للناس كافة ويكون الخطاب فيها للمشركين من أهل مكة يضاف إلى ذلك أنها لا تشتمل على احكام ومبادىء تشريعية كما هي الحال في الآيات المدنية ، بل تتضمن الدعوة إلى التوحيد ودعوة المشركين إلى الايمان بالله وحده ونبذ الشرك مع التذكير بأحوال الامم السابقة وكيف عاقبهم الله على عدم ايمانهم بدعوة رسلهم[١٠] . والسبب في اتصاف الآيات المكية بهذه الصبغة يعود إلى كون الدعوة الاسلامية في اول مراحلها وحيث كان هدف الرسول دعوة قومـه الى تبني عقيدة التوحيد ، ولذلك لم يكن من المعقول التعرض للقضايا المختلفة للمجتمع الاسلامي وهو امر لم يتم تكوينه بعد .

ومما يميز لفظ « الأمة » في الآيات المكية انها لم تتوجه بالخطاب إلى المؤمنين الذين اعتنقوا الدين الجديد ، وهذا أمر منطقي حيث أن المؤمنين لم يكونوا قد بلغوا بعد الكثرة الكافية لان تسبغ عليهم صفة الجماعة .

وردت كلمة « أمة » على سبعة اوجه من المعاني[١١] :

أولا : جاءت الكلمة اشارة الى الكفار من الأمم السابقة كما في قوله عز وجل ﴿ وهمت كل امة برسولهم ليأخذوه وجادلوا بالباطل ﴾ سورة غافر ـ آية ٥ .

ويلاحظ هنا إلى أن تخصيص الأمة جاء إلى الكفار من دون غيرهم من المؤمنين كما في حالة قوم لوط وقوم نوح ، الأمر الذي يدل على أن الفئة الكافرة كانت أكثر عدداً من الفئة التي آمنت بالرسل .

ثانياً : تشير كلمة « أمة » إلى الكفار وغيرهم . وهذا الوجه من المعنى قد شمل حيزاً كبيراً من الآيات المكية ، حيث نجد المصطلح يظهر في سورة النحل ، الآيات ٣٦ ، ٨٤ ، ٨٩ . سورة المؤمنون ٤٣ ، ٤٤ ، سورة النمل ٨٣ ، سورة فاطر ٢٤ ، وسورة الزخرف ٣٣ . هذه التكرارات ظاهرة طبيعية في السور المكية حيث أن الآيات

جاءت في اطار من الوعظ والارشاد والتذكير بأحوال الأمم الماضية التي ارسل الله تعالى اليها رسله وما حدث لهم بمجموعهم سواء منهم المؤمنين أو الذين انكروا دعوة رسلهم .

ثالثاً : بمعنى دين ، ويظهر ذلك في آيات كثيرة مثل سورة الانبياء ﴿ وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون ﴾ آية ٩٢ . أي على دين او ملة واحدة وهي عقيدة التوحيد . وقوله تعالى ﴿ ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ﴾ سورة النحل ٩٣ ، اي على دين واحد .

رابعاً : بمعنى « امام » كما وردت في سورة النحل ﴿ ان ابراهيم كان امة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين ﴾ ١٢٠ . اي ان النبي ابراهيم عليه السلام كان « امام الحنفاء ووالد الأنبياء ويبرئه الله من المشركين ومن اليهودية ومن النصرانية ويصفه بأنه الامام الذي يقتدى به»[١٢]وهذا المعنى للفظ الأمة متميز ولم يختص به سوى ابراهيم في هذه الآية فقط وبالتالي فلا مقياس لاستخدامها في السياق العام لمعنى كلمة امة[١٣] .

خامساً: جاءت كلمة امة بمعنى «زمن» أي عدد من السنوات، كما في سورة هود ﴿ولئن اخرنا عنهم العذاب الى أمة معدودة ليقولن ما يحبسه ﴾ ٨. والمقصود « بأمة معدودة » سنين معدودة . وكذلك في سورة يوسف ﴿ وقال الذي نجا منهما وادكر بعد امة أن انبئكم بتأويله ﴾ ٤٥ . اي تذكر بعد مدة من الزمن تعد بالسنوات[١٤]

سادساً : بمعنى « عصبة » أو مجموعة من الناس ، كقوله تعالى ﴿ ومن قوم موسى امة يهدون بالحق وبه يعدلون ﴾ الاعراف / ١٥٩ . فالأمة هنا يقصد بها مجموعة الأفراد من قوم موسى استجابوا لدعوته وآمنوا واهتدوا الى الطريق المستقيم . وكذلك ما جاء في سورة القصص ﴿ ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ﴾ ٢٣ . أي جماعة من الرعاة يسقون اغنامهم . ويلاحظ ان الامة هنا تعبر عن مجموعة صغيرة عن مجموعة من الناس في مقابل مجموعة اكبر تتبنى الاتجاه المعارض للمجموعة الأولى من الناحية الدينية كما ورد في سورة الاعراف[١٥] .

سابعاً : كلمة امة تحل احيانا محل كلمة قوم ، كما في سورة النحل ﴿ ان تكون امة هي أربى من امة ﴾ ٩٢ . بمعنى ان يكون قوم اكثر من قوم[١٦] . فاذا اخذنا في الاعتبار ان قوم الرجل هم مجموعة الرجال الذين ينتمون الى نفس القبيلة ، وفي ظل وجه المقارنة الذي اوضحته الآية ، يكون المنطق اعتبار الامة هنا كوحدة قبلية بالمفهوم الجاهلي لهذه الوحدة السياسية آنذاك .

من الاستعراض السابق لمفهوم امة كما اوردتها الآيات المكية نجد ان مفهوم معنى

« قوم » و« عصبة » هما الوحيدان اللذان يمكن مناقشتهما من الناحية السياسية اذا اخذنا في الاعتبار ان المعنى العام هو « مجموعة الناس التي تربطهم روابط مختلفة كاللغة والتاريخ بالاضافة الى تميزهم في الجنس عن بقية الناس ويقيمون على ارض محددة المعالم »[١٧] .

فمن الملاحظ ان « حجم » الأمة في القرآن إما أنه مساو لحجم القوم (سورة النحل ، ٩٢) أو أقل منها ، بل إنها تصغر اكثر فأكثر لتضم مجموعة أفراد عكس ما هو شائع بالنسبة لكبر حجم الأمة في الأذهان . فمن قوم موسى وهم بنو اسرائيل وهم كثرة كاثرة بقياس الامم السابقة . ظهرت بينهم « امة » آمنت بالنبي موسى ورسالته كما تشير الآية ١٥٩ من سورة الأعراف . وفي تفسير ابن كثير يروى أن بني اسرائيل كانوا اثني عشر سبطا (أي قبيلة)، فلما قتلوا الانبياء وكفروا تبرأ سبط منهم مما صنعوا واعتذروا إلى الله وسألوا ان يفرق بينهم وبين بقية الاسباط »[١٨] فالامة هنا لم يتعد حجمهاحجم القبيلة ، فهل يمكن أن نبني على ذلك أن أية قبيلة تنشر خيامها على ارض محددة ، امة ، كما هو بين من انسياق القرآن في وصفه للأمة ؟ وهل يمكن القول بأن بني اسرائيل كانوا اثني عشر امة ، حيث ان كل قبيلة تعتبر امة في هذه الحالة ؟؟ واذا نظرنا الى معنى « قوم » في اللغة العربية نجد أن « لسان العرب » يقرر أن « القوم » هم شيعة الرجل وعشيرته وهو لفظ للرجال دون النساء[١٩] فإذا كانت هذه حالة « القوم » حجما ، فمن باب اولى ان يصغر حجم « الأمة » تبعاً لذلك !

فإذا نظرنا الى سورة الاعراف نجد ان الآيات (١٦٣ ، ١٦٤) تشير إلى أن « الامة » تتخذ « حجما » آخر غير حجم القبيلة المذكور آنفاً حيث تروي لنا الآيتان قصة اهل القرية من بني اسرائيل التي نهيت عن صيد الحيتان يوم السبت ولكن لابتلاء وامتحان من الله ـ حيتانهم كانت لا تظهر في البحر الا يوم السبت فانقسم اهل القرية ـ كما يفسرها ابن كثير ـ الى ثلاث فرق . فرقة ارتكبت المحذور واصطادت الحيتان على الرغم من أن الله قد نهاهم عن ذلك . وفرقة انتهت عن ذلك واعتزلتهم وفرقة سكتت فلم تفعل ولم تنه ولكنها قالت للفرقة المنكرة ـ كما جاء في القرآن ـ ﴿ وإذ قالت أمة منهم لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا شديدا ﴾[٢٠] فهنا حجم الأمة مساو لحجم الفرقة التي هي نفسها اصغر من القرية .

٣

بذلك تنتهي الآيات المكية دونما تحديد قاطع لمفهوم « الامة » حيث تم استخدام المصطلح لوصف الجماعة من الخلق سواء من الناس أو من غيرهم[٢١] كما أنها ترجع لاحجام مختلفة تتراوح بين القرية ، القبيلة ، والمجموعة القبلية من الأفراد .

قبل التعرض للآيات المدنية المتضمنة لكلمة امة نرى لزوم التعرض لما يعرف

بالتاريخ الاسلامي بصحيفة او دستور المدينة والتي ظهرت في الفترة ما بين الهجرة من مكة إلى المدينة ومرحلة انشاء المجتمع الاسلامي في المدينة . وتكمن اهمية هذه الصحيفة سواء من الناحية التاريخية او السياسية في انها استخدمت مصطلح « الامة » بمفهوم سياسي مخالف كلية لما ورد في القرآن سواء في الآيات المكية او الآيات المدنية . كما أنه استخدم بصورة محددة مبنية على أساس الواقع السياسي للمسلمين آنذاك . كما أن هذا الاستخدام كان الأول والأخير في التاريخ الاسلامي .

ما أن حل الرسول (ص) في يثرب (المدينة لاحقا) حتى ايقن بفطنته ان اهم ما يجب البدء به هو العمل على جعل يثرب مدينة متوحدة والقضاء على التنازع الطائفي الذي كان سائداً آنذاك بين القبائل المختلفة ، والعمل على توحيد تلك المجموعات البشرية على اختلاف اتجاهاتها وتباين عقائدها فهناك اهل يثرب من قبيلتي الأوس والخزرج وقبائل اليهود المتعددة التي رفضت اعتناق الدين الجديد ، يضاف إلى هذا المزيج البشري مجموعة المهاجرين من أهل مكة . وما كان من الممكن للرسول (ص) أن يؤسس المجتمع الاسلامي في ظل هذا التناقض البشري والعقيدي . وحيث ان القرآن لم يكن قد اكتمل نزوله بعد ، وهو المصدر التشريعي الأول في الاسلام ، كان من الصعب تنظيم هذا المجتمع وفقاً للمبادىء الاسلامية ، كان لا بد من الاعتماد على العقل لتنظيم المجتمع اليثربي من خلال ما هو متعارف عليه في المفهوم الانساني لتوحيد الكيانات ، اي عن طريق الاتفاق المكتوب ومن ذلك وضع الرسول ما اطلق عليه في التاريخ الاسلامي « الصحيفة » والتي كانت بمثابة دستور لتنظيم الحياة الاسلامية في اول اطوارها[٢٢] .

وردت كلمة امة في صحيفة المدينة مرتين . الأولى في البند الثاني من الصحيفة والذي نص على أن المؤمنين والمسلمين[٢٣] من قريش واهل يثرب ومن بيثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم. إنهم أمة واحدة من دون الناس .

والثانية ظهرت في البند الخامس والعشرين عندما اعتبرت الصحيفة أن « يهود بني عوف أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم . . . » . في كلا البندين جاءت كلمة امة كمصطلح يتضمن معنى يختلف عن الآخر . ففي حين جاءت « الأمة » في البند الثاني كمصطلح سياسي يضم بين جنباته كل الفئات البشرية الموجودة في يثرب أثناء كتابة الصحيفة بغض النظر عن الاتجاه الديني المتبني لكل فئة وكذلك الانحياز القبلي . فالمهاجرون من أهل مكة والأنصار من أهل يثرب يضاف إليهم اليهود انصهروا جميعاً ليشكلوا مجموعة واحدة ، لا تربط بينهم غير اللغة العربية ، تتميز عن غيرها من سائر المجموعات أو القبائل العربية والتي تشترك معهم في عنصر اللغة ـ الموجودة في الجزيرة

العربية وحتى خارج الجزيرة بدليل انها وصفت « كأمة واحدة من دون الناس » بشكل عام . من الواضح أن عنصر اللغة لا يشكل أي أساس لمفهوم الأمة في الصحيفة بدليل استثناء كل من يتبنى هذه اللغة من « الأمة اليثربية » إن جاز استخدام هذا التعبير ، والموجود خارج نطاق يثرب . وعلى ذلك يرى البعض أن الأساس المشترك لهذه الأمة هو عقيدة التوحيد من حيث الإيمان بإله واحد(٢٤) .

هذا الرأي وأن كان من الصعب تخطئته ، إلا اننا نرى أن عقيدة التوحيد ليست الهدف الرئيسي آنذاك بدليل أن الرسول (ص) نفسه قد فصل فيها بين اليهود والمؤمنين على أساس أن لكل فئة دينها ، كما سنشرح لاحقاً . ولكن الذي يجب الانتباه إليه هو المضمون السياسي لمصطلح الأمة والذي نرى أن الرسول لم يضمنه الصحيفة عبثاً . حيث أن مضمون الأمة من الوجهة السياسية والذي صهر جميع الكيانات اليثربية على الرغم من عدوانها ، فرضته الظروف السياسية الصعبة التي احاطت بنشوء الدين الاسلامي أو بتعبير ادق المجتمع الاسلامي . فلقد كان من الصعب أن يقوم الدين الإسلامي في يثرب ويبني المسلمون مجتمعهم في منأى عن بقية القبائل اليهودية الموجودة معهم والتي كانت تنظر للدين الاسلامي نظرة عداوة وكراهية ، حيث أن تجاهل هذه القبائل كان سيؤدي حتما الى قيام مجموعة معارضة ومحاولة الوقوف في طريق هذا الدين الجديد الأمر الذي سيصّعب من عملية قيام الدين الناشىء على أركان ثابتة، ويضيف إلى اعدائه المكيين، اعداء أكثر قربا وشراسة من الصنف الأول ، فكان لا بد من ضم اعدائه هذه المجموعات ، على الأقل لضمان نصرتهم للمسلمين في وجه اعداء الدين الأقوياء ، مشركي مكة . ويدل على ذلك شيئان ، الأول أن الصحيفة بشكلها بشكلها العام تأخذ طابع المعاهدات ذات الدفاع المتبادل .(٢٥) الثاني أن فصل اليهود في أمة بذاتهم إلى جانب المؤمنين على أساس أن لكل منهما دينة الخاص به ، وذلك بعد ان كانت قبائل اليهود قد اعتبرت مع المسلمين في البداية كأمة واحدة له تبرير يقوم على أساس أن الصحيفة ببنودها الحالية كما ذكرها أبن هشام في السيرة النبوية ليست من أصل واحد ووثيقة واحدة بل انها قائمة على أساس أكثر من وثيقة ، الأمر الذي يترتب عليه أن اعتبار اليهود أمة إلى جانب المؤمنين أمر قد تم بعد استقرار المجتمع الإسلامي(٢٦) .

هذا التوحيد السياسي للمجتمع البشري الاسلامي الجديد لا يدفع بالضرورة إلى استنتاج فكرة أو نظرية المواطنية في الاسلام ، كما يتهيأ للبعض(٢٧) حيث أنه لا يمكن أن نتصور فكرة المواطنية لمجتمع لم يقم بعد عند وقت كتابة الصحيفة .

هذا الغطاء السياسي الذي تغطت به فكرة الأمة في البداية لم يلبث طويلا ، إذ

سرعان ما زال تحت مفهوم التمايز الديني في البند الخامس والعشرين من صحيفة المدينة حين اعتبر اليهود « أمة » إلى جانب « أمة » المؤمنين ، والتي تحدثت الصحيفة بشكل مفصل عن حقوقها (اليهود) وواجباتها في الجزء الأول من الصحيفة (٣ - ٢٣) بمعنى آخر أنه حالما يتعلق الأمر بالشئون الدينية فإن مضمون الأمة السياسي يتبدل ويصبح المعيار هو الاعتقاد الديني لا المصالح المشتركة والدفاع . بعد ذلك تذهب بنود الصحيفة إلى تفسير وتفصيل القواعد المتعلقة بهذا المجتمع الذي أصبح يتكون من أمتين على أساس الأعراف القبلية السائدة آنذاك .

أن الظروف الصعبة التي واجهت الرسول (ص) والتي دفعت به ، بعد الهجرة ، إلى تحرير « صحيفة المدينة » والتي أعطت لمفهوم الأمة بعدا سياسيا لم تلبث هذه الظروف أن زالت بعد قيام المجتمع الاسلامي وتقوي أركانه وامتداده خارج المدينة ، الأمر الذي جر معه زوال المفهوم السياسي لمصطلح الأمة ، ليتحول إلى مفهوم خاص مقيد بمجموعة بشرية معينة رابطها الأساسي هو العقيدة الدينية ، أي الاسلام ، وهذا ما أوضحته الآيات المدنية التي نزلت على الرسول (ص) في المدينة والتي تضمنت مفاهيم عدة لمصطلح الأمة ، من بينها المعنى الآنف الذكر .

٤

تتميز الآيات المدنية بتوجيه الخطاب إلى المؤمنين، حيث تبدأ كثير من الآيات بقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا . . ﴾ محددة الاشارة إلى أولئك الذين اتخذوا من الدين الجديد عقيدة أساسا لحياتهم ، دون غيرهم من الناس . كما أن هذه الآيات تتميز باحتوائها على كثير من المبادىء والتشريعات التي تتعلق بأحوال الأفراد فيما بينهم من معاملات وكذلك ما يتعلق بأحوال العبادات . من جهة أخرى تضمنت الآيات التشريعات الكفيلة بتنظيم العلاقات بين المجتمع الاسلامي كوحدة مستقلة في مواجهة الوحدات الأخرى . كذلك تتصف هذه الآيات بكونها تشير دائماً إلى أهل الكتاب فقط ، اليهود والنصارى ، إلى جانب المسلمين مع إهمال كلي لباقي المجموعات البشرية التي لم تؤمن بأي دين . يضاف إلى ذلك كله أن مصطلح «الأمة» في الآيات المدنية، بشكل عام، لا يشير إلى المعاني التي تضمنها مصطلح « الأمة » في الآيات المكية التي شرحت سابقا ، عدا الاشارة الواضحة والمستمرة إلى الكيانات البشرية التي بعث الله لها رسله برسالاته السماوية كاليهودية والنصرانية مع تفرقة واضحة متميزة لأمة الإسلام ووصفها بوصف خاص بتضمنه سياق الآيات .

من مجمل الآيات المدنية وهي ١٥ آية ، لا نجد إلا آيتين تشيران إلى مفهوم الأمة بمعنى الدين أو عقيدة التوحيد ، سورة البقرة ، الآية ٢١٣ ، وسورة المائدة ، الآية ٤٨ .

أما البقية الباقية فالمفهوم فيها واضح ويعني المجموعات البشرية بشكل عام ولكن بدلالات مختلفة كما سنشرح لاحقا .

أولا : جاءت الأمة بمفهوم محدد يشير إلى العرب خاصة كما في قوله تعالى : ﴿كذلك ارسلناك في أمة قد خلت من قبلها أمم﴾ سورة الرعد أي أن الله أرسل محمداً (ص) إلى العرب ليبلغهم رسالة ربه .[٢٨] كذلك يرى ابن كثير أن الأمة في الآية ١٢٨ من سورة البقرة حين يقول النبي ابراهيم (ص) : ﴿ ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك ﴾ ، أن الأمة تخص العرب دون غيرهم من بني اسرائيل أو من ذريتي إبراهيم عموما . ودليل التخصيص ، كما يرى ، ابن كثير قوله تعالى بعد تلك الآية : ﴿ ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتك ﴾[٢٩] .

ثانيا : بمعنى الأمم السابقة من السلف الصالح والانبياء كما في سورة البقرة ، الآيات ١٣٤ ، ١٤١ .

ثالثا : بمعنى عصبة أو مجموعة من الأفراد كما ورد ذلك بالمعنى في الآيات المكية . وقد تكرر ذلك في سورة البقرة ١٢٨ ، وآل عمران ١٠٤ ، ١١٠ ، ١١٣ ، وسورة المائدة ، ٦٦ .

رابعا : بمعنى الأمم السابقة كما في سورة النساء ، الآية رقم ٤١ . ولكن ما يميز الآية هنا أن قوله « فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا ﴾ دلالة واضحة على أن الموقف خاص بيوم الحساب[٣٠] وبالتالي يخرج من سياق الموضوع .

خامساً : جاءت أمة بمعنى أو اشارة إلى مجموع الأفراد الذين اعتنقوا الدين الاسلامي ، وهذا ما يهمنا هنا ، وذلك في ثلاث آيات :

الأولى من سورة البقرة ، الآية ١٤٣ : ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس﴾ .

وهنا أعطى القرآن « الأمة الاسلامية » ، أو « الأمة المسلمة » صفة لم تتوفر لأي من الامم السابقة التي آمنت بانبيائها وهي صفة « الوسطية » . والوسط هو العدل والأخير والأفضل ، أما لماذا هي أمة أخير وأفضل فلأنها اعتنقت الدين الاسلامي أو الاسلام الذي هو أكمل الشرائع[٣١] من ذلك يكون الاسلام هو الأساس ، لا مجرد القول العام (لا إله إلا الله محمد رسول الله) الذي يفصل الانسان من ربقة الكفر ويدخله عالم الاسلام بل العمل بقواعد الاسلام في الحياة الدنيا والتي تجعل من الانسان الفرد والمسلمين كأمة في مرتبة الافضلية . أما اذا لم يتم العمل وفقا للقواعد الاسلامية فان

الامة في هذه الحالة مثل الفرد لا تتصف إلا بوصف الأمة المسلمة ولكنها ليست بالضرورة أمة عدل .

الثانية من سورة آل عمران وهي ثالث السور المدنية بعد الانفال التي نزلت بعد سورة البقرة . ففي سورة آل عمران الآية ١٠٤ يقول الحق جل وعلا : ﴿ ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ . أي ولتكن منكم أمة منتصبة للقيام بأمر الله في الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويقصد بهذه الأمة المجاهدين والعلماء[٣٢]. من الواضح أن هناك أمة داخل « الأمة الاسلامية » والتي أمر القرآن بوجوب قيامها بشكل الزامي في كل مكان يوجد فيه مجموعة مسلمة . وإن كان البعض يرى في أن هذه الآية تأييد لفكرة « الحزب » الإسلامي[٣٣] ، إلا أنه من الصعب تقبل مثل هذا الحزب الذي لا يضم إلا المجاهدين والعلماء ، بالاضافة إلى إنعدام المعايير الثابتة اللازمة لقيامه في ظل عمومية مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

الثالثة أيضا من سورة آل عمران ، الآية رقم ١١٠ حيث يقول القرآن ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ﴾ ، أي خير الأمم من حيث عمل الخير عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويرى أبن كثير أن هذه الآية عامة في جميع الأمة كل قرن بحسبه ،[٣٤] مع شرط أن يؤدي حق الله فيها وهو القيام بما أمر الله به ، فإذا لم يتم ذلك فهم أشبه بأهل الكتاب الذين ذمهم الله تعالى بقوله ﴿ كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ﴾[٣٥] .

ويرى والمستشرق البريطاني مونتغمري أن كلمة « أمة » قد اختفت من السور القرآنية بعد عام ٦٢٥ هجرية دونما سبب واضح لذلك . ويرجح بالرأي إلى أن تعقيد التركيبة السياسية للمجتمع الاسلامي بعد تكوينه في المدينة وسيطرة المسلمين على المناطق المجاورة قد يكون السبب لاختفاء لفظ الأمة واحلال المفهوم الشائع للمجموعة البشرية عند العرب « القوم محل الأمة » حيث يلاحظ استمرارية استخدام كلمة قوم في القرآن بعد زوال كلمة « أمة »[٣٦] .

للأسف أنه على الرغم من حرص هذا المستشرق لذكر المصادر التي يرجع إليها في أغلب ما يذكره من حوادث أو آراء ، نجده بتجاهل هذه القاعدة تماما عندما يذكر رأيه السابق. حيث أنه من الواضح تماما أن كلمة أمة قد ذكرت في سورة الحج في الآية ٣٤ ، ٦٧ ، وسورة الحج هذه جداً متأخرة في التسلسل الزمني للسور القرآنية المدنية . ولكن يلاحظ بحق ، أن مفهوم امه في سورة الحج لا تأخذ نفس المضمون لمصطلح الأمة الوارد في سورة آل عمران والمتضمن مفهوم الأمة كمجموعة بشرية تسعى وتعمل لتطبيق شرع

الله في أرضه وهو مفهوم خاص بالجهاد ونشر الدعوة أيضاً .

أما بالنسبة لكلمة « قوم » فقد استخدمت في الآيات المدنية مرات عديدة تفوق عدد تكرار كلمة أمة .[٣٧] كما انها استخدمت للاشارة إلى المسلمين في المدينة وخصوصا في أيات القتال والمعاملات مع الأعداء .[٣٨] كما أنها وردت محدودة وممثلة لمجموعة من الأفراد بأحجام مختلفة في الكبر والصغر بالنسبة بمعنى لأهل الكتاب وحوادثهم مع انبياء الله الأقدمين . ولكن ليس هناك دليل على ادعاء مونتغمري وات بأنها حلت محل كلمة أمة ، اللهم إلا إذا أخذنا مسألة كثرة تكرارها كسبب لذلك وهو أمر يقترب من الخطأ أكثر من الصواب .

الخلاصـــة : -

وبعد هذا الاستعراض لمفهوم مصطلح الأمة كما جاء في القرآن هل يمكن القول يقينا بأن هناك معنى محددا لمفهوم « الأمة » كما جاء في القرآن الكريم . فالأمة بالمفهوم القرآني يختلف كل الاختلاف عن المفهوم العصري والسياسي لهذا المصطلح. ففي القرآن نجد أن القرية ، تعتبر أمة ، وكذلك القبيلة والفرقة بل وحتى مجموعة الأفراد التي يمكن أن تعدّ على الأصابع يمكن أن يطلق عليها أمة. هذا إلى جانب إعتبار المجتمع العالمي أمة واحدة (الأنبياء ، ٩٢) والمجتمع القائم على أساس مشترك من اللغة أو الدين أيضا يعتبر أمة . يلاحظ ان القرآن عند تعرضه لهذا المصطلح حرص أن يضفي طابعا خاصا على مجموعة الأفراد الذين اعتنقوا الدين الاسلامي ، ففرض عليهم وصفا لم تنله أي من الأمـم السابقـة أو حتى اللاحقة . فهي أمـة وسط ، وأمـة خير ، ولكـن بشروط يجب على هذه الأمة أن تقوم بها ، فان لم يتم ذلك فهي امة عادية حالها حال غيرها من الأمم في اطلاق اللفظ عليها بشكل عام . فالقرآن على صفته الالهية لم يحدد صفات هذه الأمة ، غير صفة واحدة وهي انها تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر فقط . كذلك لم يعطها أية حدود جغرافية ، أي أنه فصلها عن الالتصاق الأرضي برقعة جغرافية معينة كما أنه لم يحددها بجنس معين . بمعنى آخر وبصورة ادق ارتبطت فكرة « الأمة » في القرآن بمفهوم المجتمع العالمي المفتوح لكل من يريد أن يدخله بسلام بشرط أن يتبنى الدين الإسلامي بشكل عملي . هذا المجتمع ليس مرتبطاً بمنطقة معينة وهذه نتيجة منطقية تترتب على نفي تحديد الأمة بجنس معين . هذه الفكرة تؤدي إلى اتصاف « الأمة » بالمفهوم القرآني . بصفتين ايجابيتين .

الأولى ، أنه يحث الأفراد الذين دخلوا هذا المجتمع على العمل على دعوة الآخرين للدخول معهم وتبني الفكرة الإسلامية سواء بالحجة أو بالسيف .

ثانياً ، ان ربط هذا المفهوم بالمفهوم الضيق للأمة والمقتصر على مجموعة الأفراد ، كثروا أم قلوا ، يعطيه فرصة أن يقوم هذا المجتمع على أية رقعة في هذا العالم إذا وجد هؤلاء الأفراد ، بغض النظر عن بعض السلبيات التي يمكن أن تلصق بهذه الفكرة إذ أننا نركز على الاطار العام . بدون هذا الأساس الديني الذي فرضه القرآن فإن مفهوم الأمة لا يختلف كثيراً عن مفهوم فكرة العالمية التي نادى بها الرواقيون عام ٣٠٠ قبل الميلاد .

هذه العمومية التي تتصف بها فكرة الأمة في القرآن تجرنا إلى اشكال آخر هو هل تعتبر فئة أهل الكتاب والتي سمح لها الدين الاسلامي أن تعيش ضمن المجتمع الاسلامي بالشروط التي فرضها الدين الإسلامي ، هل هذه الفئة جزء من الأمة الإسلامية أم لا ؟ إذا كان الجواب بالنفي فهل يمكن القول أن هذه الفئة تشكل أمة خاصة وفقا للمفهوم القرآني داخل الأمة الاسلامية وبذلك يكون لدينا امتان ؟ وإذا كان الجواب بالايجاب ، إذن كيف يمكن تحديد « الأمة الاسلامية » ؟

ان المرة الأولى والأخيرة التي استخدم فيها لفظ « الأمة » بشكل سياسي تضمنته صحيفة المدينة وهي ليست من القرآن وان كان ذلك لا يمنع من اعتبارها مصدرا أصليا في الفكر الاسلامي ، لكن من الملاحظ أنه لم يتطرق إلى هذه الصحيفة على الاطلاق خلال التاريخ الاسلامي كأساس لتنظيم العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين . وعليه يكون من الصعب الارتكاز عليها لاسباغ الصفة السياسية لمفهوم « الأمة » كما وردت في القرآن .

ان ما دعا الاسلام إليه هو خلق المجتمع الاسلامي سواء منه بصورة عالمية وهو الاساس في الدعوة أن يعمل المسلمون جاهدين باستخدام الحجة أو عن طريق السيف (القوة) لبناء هذا المجتمع العالمي الذي تسوده قوانين الشريعة الاسلامية ، أو خلق المجتمع الاسلامي الصحيح داخل المجتمع الاسلامي الضيق والمحدود برقعة جغرافية معينة كما هي حال العالم الاسلامي والمكون من دول عديدة متقاربة ومتباعدة تؤمن بدين واحد ولكن ليس بالضرورة مقيمة لمبادىء الشرع الاسلامي ، فالايمان بالمبدأ لا يستتبع بالضرورة قيامه على أرض الواقع لسبب أو لآخر . وهذا واضح في دعوات الجماعات الإسلامية داخل المجتمعات التي تتبنى مبدأ « ان دين الدولة الاسلام » في دساتيرها المدنية .

ان هذا النفي السياسي لمفهوم « الأمة » كما جاء في القرآن ليس نقطة سلبية في الفكر الاسلامي كما قد يظن البعض . حيث ان النفي القرآني هو في الواقع ميزة يتميز بها الفكر الاسلامي في تعامله مع هذا المصطلح من حيث اظهاره في اطار من المفهوم

الاسلامي المستقل بعيدا عن الأفكار السياسية الأخرى . بعبارة موجـزة تظل « الأمة » في الفكر الاسلامي بصورة مستقلة ذات مفهوم اسلامي خاص كما هي الحال في مفهوم الاسلام لكثير من التعابير السياسية المعاصرة كالحرية والديمقراطية والسيادة وما اليها من مرادفات في سلسلة الفكر السياسي .

الحواشي

(١) انظر في ذلك M. Ahmad, «Umma: The idea of a universal community». **Islamic studies,** 1975, v.14, pp.27- 54.

(٢) هـ. أ. ر. جب، **الاتجاهات الحديثة في الاسلام،** ص ص ١٠ - ١٤ .

(٣) انظر مثلا د. ابراهيم بيضون، **ملامح التيارات السياسية في القرن الأول الهجري،** بيروت **١٩٧٩** .
د. **فاروق عمر؛ التاريخ الاسلامي وفكر القرن العشرين: دراسة نقدية في تفسير التاريخ** ، بيروت - **١٩٨٠** .

(٤) هذه الفكرة وإن كانت من الحقائق الثابتة لدى الفقهاء إلا أن اول من تطرق لها - حسب ما نعلم - من الناحية الاكاديمية البروفسور روزنتال، انظر :
E. I. Rossenthal, «Some Aspects of Islamic Political Thought». **Islamic Culture,,** Jan. 1948, PP.1-7.

(٥) معظم الباحثين في مواضيع نظام الحكم في الاسلام، والنظام السياسي الاسلامي، تطرقوا ألى مفهوم الأمة الاسلامية كما حددتها « صحيفة المدينة » أو ما يعرف لدى المستشرقين « بدستور المدينة » والتي الرسول في صورة اتفاقية بينه وبين أهل المدينة من غير المسلمين . وعلى الرغم من انهم افاضوا بتحليل بنود الصحيفة الا انهم لم يربطوا بين ما قصدته الصحيفة بمفهوم الامة وما قصدته سور القرآن التي تضمنت هذا المفهوم حيث كان هدفهم تبيان الصورة المشرقة لفكرة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين كما أوردته صحيفة المدينة في بدايات قيام المجتمع أو الدولة الاسلامية في المدنية . انظر في ذلك : ظافر القاسمي ، **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ** ، بيروت **١٩٧٤** ص ص**٣١-٤٣** وكذلك د. أحمد ابراهيم الشريف ، **دولة الرسول في المدينة** ، الكويت **١٩٧٢** ص ص٨٦ وما بعدها وانظر في مقابل ذلك تحليل المستشرقين لمفهوم الأمة كما وردت في الصحيفة وتحليل بنوذها : -
W. M. Watt, **Mohammad at Medina,** Edinburgh, 1972, pp.221- 249 R.B. Serjeant, «The Constitution of Medina». **The Islamic Quarterly,** 1964, pp. 3-16.

(٦) **لسان العرب، ١٤/ ٢٨٨ - ٢٨٩** الطبعة الأولى .

(٧) W.M. Watt, **Islamic Political Thought,** 1968, p.10.

(٨) يرد الاستاذ المحقق أحمد محمد شاكر على هذا الزعم بالقول أن تقارب اللغة العربية واللغة العبرية

تاريخيا يجعل من الصعب الجزم بأنهما اسبق واقدم من الأخرى، وعليه فلا يحق للمؤرخ الجزم بدون دليل مؤكد في أية كلمة بأنها مأخوذة من إحدى اللغتين لأختها. ويرى الاستاذ شاكر أن اللغة العربية سابقة على اللغة العبرية من وجه الترجيح لا الجزم وأنه من المحتمل ان النبي ابراهيم عليه السلام حين جاء إلى مكة مع زوجته هاجر وابنه اسماعيل كانت هناك أمة لها لغة قطعا وليس هناك دليل على انها لغة أخرى غير العربية التي بقيت حية حتى عصرنا الحاضر ولعل ابراهيم اقتبس كثيرا من الفاظ هذه اللغة إلى لغته حين كان يزور زوجته وولده في مكة. كما يورد الاستاذ شاكر احتمالا آخرا وهو إمكانية انتقال الكلمات من خلال التواصل التجاري. وفي ظل ذلك كله يصعب التأكيد بشكل قاطع على أي من اللغتين تأثرت بالأخرى. أنظر دائرة المعارف الاسلامية، المجلد الثاني « أمة » وأيضا A. Jeffery, **The foreign vocabulary of the Quran,** 1938.

(٩) محمد عبد الباقي، **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**. ص ٨٠ .

(١٠) محمد جلال شرف وعلي عبدالمعطي، **خصائص الفكر السياسي الاسلامي**، ص ص ٤٩ - ٥٠ .

(١١) الحسين بن علي الدافعاني، **قاموس القرآن، ١٩٧٧** ص ص ٤٣ - ٤٤ .

(١٢) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم، ٢/٥٩٠** .

(١٣) د. باريه، « **أمه** ». دائرة المعارف الاسلامية - النسخة العربية، ص ٦٣١ .

(١٤) ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم، ٢/٤٨٠** .

(١٥) الدافعاني، **قاموس القرآن**، ص ٤٣ .

(١٦) **المرجع السابق**، نفس الصفحة .

(١٧) كامل ز هيري، عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ص ص ٧٥ - ٧٦ .

(١٨) ابن كثير، **تفسير، ٢/٢٥٦** .

(١٩) ابن منظور، **لسان العرب، ١٥/ ٤٠٨ - ٤٠٩** .

(٢٠) ابن كثير، **تفسير، ٢/٢٥٦ - ٢٥٧** .

(٢١) تشير سورة الانعام آية ٣٨ وهي مكية إلى أن مجموعات الدواب والطيور على أنها تمثل أمة من الأمم .

(٢٢) لتحليل طبيعة وتكوين بنود هذه الصحيفة بشكل مفصل انظر
R.B. Serjeant, **op.cit.,** pp.5- 16.

(٢٣) ان التفريق بين المؤمنين والمسلمين من قريش وهم الذين وصفتهم الصحيفة بالمهاجرين، امر يصعب تفسيره في تلك المرحلة المبكرة من نشوء الدولة الاسلامية. هذا ويرى المستشرق سيرجنت عند تحليله لبنود الصحيفة إلى أن لفظ « المؤمنين» قد لا يعود إلى المؤمنين بالرسالة المحمدية بقدر ما هو اشارة إلى الذين هاجروا مع المهاجرين من أهل قريش طلبا للأمن والسلامة. أنظر : **المرجع السابق**، ص ١٠ .

(٢٤) راجع M. Ahmad, «UMMA»: The idea of a Universal Community» **Islamic Studies,** 1975, p.33.

(٢٥) راجع محمد حميد الله ، بنود الصحيفة من ١٢ - ٢٥ ، في **مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة**، لمحمد حميد الله، الطبعة الثالثة ١٩٧٩، ص ص ١٥ وما بعدها .

(٢٦) راجع W.M. Watt, **Islamic Political thought ,** pp.4- 6.

(٢٧) ظافر القاسمي - **نظام الحكم في الشريعة والتاريخ، ١٩٧٤** ص ص ٣٧ - ٣٨ .

(٢٨) ابن كثير- **تفسير القرآن العظيم، ٢/٥١٤** .

(٢٩) نفس المرجع، ١/١٨٣ .
(٣٠) نفس المرجع ، ١/٤٩٧ .
(٣١) نفس المرجع، ١/١٩٠ - ١٩١ .
(٣٢) نفس المرجع، ١/٣٩٠ .
(٣٣) د. عبد الله النفيسي، عندما يحكم الاسلام . ص.ص: ٧ - ٨ .
(٣٤) ابن كثير، ١/٣٩١ .
(٣٥) ابن كثير، ١/٣٩٦ .
(٣٦) W. M. Watt, **Islamic Political Thought,** pp.10- 11.
وكذلك لنفس المؤلف **Muhammad at Medina,** pp.240- 241.
(٣٧) محمد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص ص ٥٨٢ - ٥٨٧ .
(٣٨) انظر مثلا سورة البقرة ٢٥٠ و٢٨٦ وآل عمران ١٤٠، ١٤٧، وسورة النساء ٩٠ ، ٩٢ ، ١٠٤ .

هموم السلطان عبد الحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدولة العثمانية

د جاسم محمد حسن*

يحسن بنا قبل الخوض في موضوع هموم السلطان عبد الحميد الثاني[1] ودورها في تأسيس جهاز جاسوسية ضخم أن نشير الى مسألة مهمة ، ألا وهي أن حكم السلطان عبد الحميد ، الذي استمر ٣٣ عاما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٠٩ كان مزيجاً من جوانب مظلمة وأخرى مضيئة . وسيقتصر بحثنا على دراسة أحد الجوانب المظلمة ، التي غدت طابعاً مميزاً لحكم عبد الحميد وهي مخاوفه المفرطة التي حملته على تشكيل مؤسسة جاسوسية كبرى . تكاد المصادر التاريخية تجمع على أن الظروف التي تبوأ فيها السلطان عبد الحميد العرش كانت غاية في السوء . إذ كانت الدولة العثمانية تعاني من مصاعب خارجية ، كتأهب بعض الدول الأوربية للانقضاض عليها ، وتنديد بعضها الاخر بها الموجعة التي كالتها لبلغاريا ، التي كانت تحاول الافلات من قبضة الدولة العثمانية . كما كانت الأخيرة تقاسي من مشكلات داخلية أبرزها الثورات التي كانت تقوم ضدها في البلقان ، ومشكلة العجز المالي الناجمة عن بذخ السلاطين العثمانيين السابقين مثل السلطان عبد العزيز ١٨٦١ ـ ١٨٧٦ . إذ تجاوزت الديون التي بذمة الدولة على عهده مليارين ونصف مليار ليرة عثمانية[1] .

وبالاضافة إلى ذلك ، واجه عبد الحميد في مستهل حكمه مشكلة وجود بعض الشخصيات التي تثير قلقا في نفسه ، مثل مدحت باشا الذي كان له دور في تنصيبه على

(*) مدرس التاريخ الحديث بكلية التربية ـ جامعة الموصل .

العرش . وقد كان مدحت باشا بنظر عبد الحميد على رأس المسؤولين عن تنحية عمه السلطان عبد العزيز واخيه السلطان مراد الخامس .

ومهما يكن من أمرٍ فقد اضطر عبد الحميد تحت ضغط الظروف العصيبة التي وجد نفسه فيها إلى أن يسند لمدحت باشا منصب الصدارة العظمى في ١٩ كانون الاول سنة ١٨٧٦ ، ثم ما لبث أن اقصاه ونفاه إلى خارج الدولة في شباط من عام ١٨٧٧ .

وفي وسعنا ان نعزو اسباب الخلاف بين السلطان عبد الحميد ومدحت باشا إلى تباين نزعة كل منهما . فبينما كان الاول يحبذ نظام الحكم المطلق ، كان مدحت باشا من انصار النظام البرلماني الدستوري .

يضاف إلى ذلك أن مدحت باشا ـ كما تقول بعض الروايات ـ كان يحتفظ بوثيقة وقعها السلطان عبد الحميد ، قُبيل تنصيبه سلطانا ، تقضي بتنازله عن الحكم في حالة تماثل مراد الخامس (الذي خُلع عن العرش بسبب مرض عقلي ألمّ به) إلى الشفاء .

على أن ازاحة مدحت باشا من منصبه لم تضع نهاية لمتاعب عبد الحميد . إذ سبّب انصار مدحت باشا بعضا من الضيق لعبد الحميد . وفضلا عن ذلك ، كان بقاء السلطان المخلوع مراد الخامس حياً مثار استياء عبد الحميد نفسه ، حتى أنه لم يكن في وسع أي زائر لعبد الحميد أو مستخدم لديه أن يجرؤ على تذكيره . بذلك الوجود (البغيض)[٣] .

وقد جرت أكثر من محاولة لاعادة مراد الخامس إلى العرش ، كتلك التي قام بها علي سعاوي لكنها باءت بالفشل[٤] . كما تعرض ابن مراد الخامس وهو صلاح الدين البالغ من العمر عشر سنوات إلى عملية اختطاف ، إذ تم نقله إلى أوديسا ـ الواقعة الى الشمال الغربي من البحر الاسود ـ على متن باخرة حربية روسية ، اعدها السفير الروسي في استانبول ، وأُلقي القبض على المختطفين وعوقبوا[٥] .

غدا السلطان عبد الحميد عقب نفي مدحت باشا ، الحاكم الفعلي للدولة العثمانية ، لا سيما وأنه حل البرلمان في ١٤ شباط سنة ١٨٧٨ والذي لم يكن قد مضى على تأسيسه سوى فترة قصيرة . وبدأ بذلك حكمه الاستبدادي الذي استمر حتى اندلاع الثورة التي قادها أعضاء في جمعية الاتحاد والترقي في سنة ١٩٠٨ ضد عبد الحميد وأُعيد على أثرها العمل بالدستور .

وجدير بالذكر أن نظام عبد الحميد الاستبدادي واجه معارضة كانت تتصاعد بمرور الوقت ، استهدفت حياة عبد الحميد والاطاحة بنظام حكمه ولكشف تلك المعارضة . وللحد من نشاطها ، عمد عبد الحميد إلى تأسيس جهاز ضخم للجاسوسية ، كما لعبت

مخاوفه على حياته ، والتي غذاها طبعه المتشكك ، دوراً في زيادة الاعتماد على جهاز الجاسوسية بحيث غدا واحداً من معالم نظامه .

لقد كان قلق السلطان على حياته كبيراً إلى حد أصبح خوفه من الاغتيال بمثابة هاجس دائم[٦] . وغدا يشك بكل من حوله[٧] ، حتى ندمائه ووزرائه وجنرالاته[٨] . واعترف عبد الحميد في مذكراته بشيء من ذلك بقوله : « أن لا غرابة في أن يحذر كل الناس ، ويبتعد حتى عن أقرب المقربين[٩] . وتسربت مخاوف عبد الحميد إلى قصره الذي يقيم فيه وهو قصر (ضوله باغجة) فانتقل إلى قصر (يلدز) ، بعد أن زاد على بنائه وحصن أسواره وأكثر من جواسيسه[١٠] .

وحتى في قصره الجديد لم يهدأ روع عبد الحميد ، إذ كان يتوقع ـ حسبما رُوي ـ مغتالا خلف كل باب من أبواب غرف قصره ، ويخشى النوم[١١] . وعليه كان يمضي بعضاً من لياليه ساهراً حتى الصباح ، وأحياناً لم تذق عيناه طعم النوم ليلتين متتاليتين أو أكثر ، وكان خلال ذلك يتنقل من غرفة إلى أخرى ومن جناح إلى غيره يسترق السمع من وراء الأبواب أو يثقب الجدران استراقاً للبصر . بل قيل أنه كان يتسلل أحيانا إلى غرف الخدم الذين لم تقع أعينهم عليه من قبل فيهبون مذعورين ليروه واقفا يحملق فيهم وكأنه أحد الاشباح[١٢] .

ولعل من المفيد الاشارة إلى أن عبد الحميد كان قد اعتاد استراق السمع من وراء الأبواب إبان طفولته ، إذ ذُكر أنه كان يتجسس آنذاك على اخوته واخواته[١٣] .

كانت الغرفة التي ينام فيها عبد الحميد موضع كتمان . وفي بعض الاحيان كان عبد الحميد نفسه ، لا يدري أين سينام وغالبا ما كان يقرر مكان نومه في اللحظة التي يدركه فيها النوم . وكان يرفض النوم في الطابق العلوي . وقبل أن يأوي إلى فراشه كان يفتش جناحه ، وبعد أن يطمئن منه يوصد الأبواب ويحتفظ بالمفاتيح عنده ، وخشية ألّا يستغرق في نوم عميق كان يؤثر النوم بوضع من شأنه أن يجعل نومه خفيفا[١٤] .

وبلغ من خوفه أن حدوث أدنى ضجيج ، كصوت احتكاك اغصان يابسة ببعضها في حديقة مثلاً ، أو صفق باب بقوة عرضاً ، كان كافيا ليجعله يسرع في سحب مسدسه السريع الطلقات الذي كان يحتفظ به دوماً في جيبه[١٥] . واشتد خوف السلطان على حياته في أعقاب اغتيال القيصر الروسي الاسكندر الثاني في سنة ١٨٨١ ، إذ لم يعد يأوي إلى فراشه إلّا بعد تفتيش دقيق للغرفة التي سينام فيها[١٦] .

لقد امتدت مخاوف عبد الحميد إلى الخوف من الظلام ، ولذلك كانت كل غرف قصره

تضاء من غروب الشمس حتى شروقها ، كما تضاء جميع ممرات وطرقات حدائقه بالمصابيح الكهربائية القوية لدرجة أنها تكاد تحيلها نهاراً من شدة ضوئها ، وإذا ما تصادف أن أُطفيء أحد المصابيح فذلك كفيل بأن يقود إلى فتح تحقيق دقيق بالحادث[١٧] . ودفع خوف السلطان من تعرضه الى محاولة اغتيال تحت جنح الظلام ، إلى امتناعه عن مغادرة مقره عقب غروب الشمس . وكان أشد ما يثير قلقه الانتقال بعربته في الليل ، كذلك كان الصمت والسكون من الامور التي يخافها عبد الحميد وتثير هلعه[١٨] وقد لفت انتباه عدد من الرحالة الامريكيين والاوربيين ممن سمح لهم بمقابلة السلطان نظرات القلق في عيني عبد الحميد .

أقدم عبد الحميد على اتخاذ سلسلة من الاحتياطات المشددة للحفاظ على سلامته الشخصية[١٩] . فكان الزوار يمنعون من تحريك اطرافهم بصورة مفاجئة إبان مثولهم بين يدي السلطان .

فعلى سبيل المثال حدث خلال لقاء عقد بين السلطان واحد الباشوات ان مد الباشا يده الى جيبه بحثا عن ورقة لها مساس بحديثه مع السلطان فما كان من الأخير إلا ان اسرع باخراج مسدسه ظناً منه ان الباشا كان يهم بسحب مسدس من جيبه . وتصادف في مناسبة اخرى أنه بينما كان أحد الزوار يتراجع إلى الوراء في ختام مقابلته مع السلطان أن زلّت قدمه وأوشك على السقوط على الأرض ، فما كان من عبد الحميد إلا أن جرى الى خارج الغرفة[٢٠] . واشرف عبد الحميد ـ ذات مرة ـ بنفسه على عملية استبدال انابيب مياه في قصره على أثر تلقيه تحذيراً بشأنها ، وزيادة في الحيطة أمر بأن تمد الانابيب الجديدة على عمق قليل من الأرض للحيلولة دون استخدامها في عملية اغتيال ضده[٢١] .

ومن التدابير الاخرى التي عمد اليها عبد الحميد لدرء خطر الاغتيال عنه ، ارتداؤه ثيابا واقية من الرصاص . وذهبت رواية الى القول أن عبد الحميد اعتاد على لبس درع من الزرد تحت ثيابه عندما كان يريد الظهور امام الناس منذ حادث اغتيال اليزابيت زوجة امبراطور النمسا والمجر[٢٢] في ١٠ ايلول سنة ١٨٩٨ في اثناء زيارتها الى سويسرا[٢٣] .

كذلك استبد الخوف بعبد الحميد من امكانية قتله بالسم ، وللحيلولة دون ذلك لجأ الى جملة تدابير احترازية من ضمنها أن طعامه كان يُعد في مطبخ خاص مستقل عن مطبخ السراي . وقد وصف احدهم ذلك المطبخ بكونه اقرب ما يكون الى مختبر . فكان له بابٌ محكم ، ونوافذه مصنوعة من قضبان حديدية . وبعد الانتهاء من طبخ الطعام كان يوضع على طاولة مغطاة بقطعة من السجاد يجري ختمها بالشمع . والاحتياطات نفسها كانت تسري على سلة الخبز وقارورة الماء . ولا تكسر الاختام إلا أمام أنظار عبد الحميد[٢٤] .

وزيادة في الحيطة كان عبد الحميد يأمر عدداً من الناس بمن فيهم الطاهي أن يذوقوا الطعام قبله[٢٥]. وفي بعض الاحيان كان يلقي بالطعام ـ على سبيل التأكد من خلوه من السم ـ الى كلابه وقططه قبل أن يتناوله .

وذُكر أنه كان يفضل أكل البيض لصعوبة دس السم فيه[٢٦] . وقد عَظم خوف السلطان من الموت مسموما بالطعام عقب حادث اغتيال قيصر روسيا الاسكندر الثاني في عام ١٨٨١ ، إذ بقي عدة ايام على اثره لا يقرب الطعام إلا إذا كانت أمّه بالتبني هي التي تولت اعداده[٢٧] . وبما أن رئيس الطباخين كان مسؤولا ليس فقط عن اعداد طعام السلطان بل السهر على صحته وسلامته ، فقد تبوأ مكانة كبيرة جداً في القصر . كذلك كان الحليب الذي يشربه السلطان يؤتى به من مزرعة نموذجية في قصر يلدز حيث تُعرض حراسة مشددة على الابقار ليلا نهاراً[٢٨] . وزيادة على ذلك كان اعداد القهوة والسكاير للسلطان يتمان أمام ناظريه[٢٩] . وقيل إن خوفه من التسمم جعله يفضل تدخين ارخص أنواع التبوغ علماً أن أجوده كان رهن اشارته[٣٠]. ودفعه الخوف من دس السم في مشروباته الى هواية اجراء التحاليل الكيمياوية . وحينما كان يُضْطَر الى تناول بعض الادوية من الحبوب فإنه يفرغ محتويات عدة علب حبوب ثم يأخذ حبة منها بعيون مغمضة وكأنه يسحب نصيباً[٣١].

ولم تسكن مخاوف عبد الحميد حتى من الثياب التي يرتديها . إذ روي أنه كان يعزف عن ارتداء القمصان الداخلية النظيفة التي كان يقوم بتحضيرها له يوميا جماعة من الاختصاصيين ، ويطلب بدلا منها قمصانا متواضعة مما يباع في الأسواق لعامة الناس ، لقلة احتمال كون الاخيرة مسمومة[٣٢].

لكن عبد الحميد لم يكن يستسلم دوماً لمشاعر الخوف التي كانت تسيطر عليه . ففي محاولته للتغلب على الخوف مال الى سماع الموسيقي ومشاهدة التمثيليات[٣٣].

وحري بالذكر أن عبد الحميد كان قد ابدىٰ اهتماماً بالروايات البوليسية . فقد عُثر في قصر يلدز عقب خلع عبد الحميد عن العرش سنة ١٩٠٩ على بعض الروايات البوليسية وقد كَتب عبد الحميد عليها عبارة (طولعت) وكان من بينها (اسرار سارق) ، و (الجناية المدهشة) و (الجنايات) ، وروايات آرسين لوبين[٣٤].

ويمكن اعتبار إسناد مهمة حراسة قصر عبد الحميد الى عناصر متنافرة خطوة قُصِدَ بها التقليل من امكانية اجتماع هذه العناصر ضد عبد الحميد[٣٥].

وإذ افتقد الطمأنينة في قصره ، كان من البديهي أن يستفحل خوفه في المناسبات

التي كان يُضطر فيها الى الخروج منه ، لا سيما ايام الجمع حيث كان عليه أن يؤدي صلاة الجمعة . فكان يستبد به الخوف خلال ذلك من احتمال إصابته بعيار ناري مباغت ، أو مرور عربته فوق قنبلة ، أو تعرضه لهجوم داخل عربته . وكان الشعور نفسه يعتريه عند اضطراره للخروج الى شوارع استانبول اثناء الأعياد ، ولذلك فإن الطريق الذي يسلكه موكبه كان يبقى طي الكتمان(٣٦) . وبصورة تدريجية عزف السلطان عن الصلاة في الجوامع البعيدة عن قصره وقر رأيه اخيراً على بناء جامع الى جوار قصره ليؤدي فيه صلاة الجمعة وليرعى الاحتفالات المقامة فيه بمناسبة عيد المولد النبوي الشريف وعرف هذا الجامع بجامع الحميدية . اما صلاة العيد فكان يؤديها في ضوله باغجة ، في حين كان يذهب الى سراي طوب قبو لحضور الاحتفالات المقامة فيه بمناسبات اخرى .

وزيادة في الحيطة ، أوعز عبد الحميد بهدم مبنى يقع على مقربة من جامع الحميدية وكان يرتاده السياح الاجانب لئلا يستخدم في محاولة لاغتياله(٣٧) . وحتى في هذه المناسبات القليلة التي كان يتوجب عليه الخروج فيها ، لم تكن تخلو من احتياطات كزيادة اعداد الحرس على الطريق التي يسلكها موكبه ، وكان يُطلب من رجال الحرس أن يقدموا تعريفاً بأنفسهم قبل السماح لهم بأخذ مواضعهم قريبا من الموكب . وفوق ذلك اعتاد عبد الحميد على أن يجلس بعيداً الى الخلف من عربته محتضناً طفلاً صغيراً بهدف استدرار الرأفة ممن قد يقصدون الاعتداء على حياته(٣٨) .

وحدا خوف عبد الحميد من الاغتيال الى فرضه حظراً على استعمال الكهرباء في غير قصره ، لاعتقاده بوجود صلة بين مولد الكهرباء وبين الديناميت(٣٩) . ولم يُستثن من ذلك سوى الفنادق الحديثة التي شيدت في ضاحية بيرا . اما بصدد الهاتف ، فقد باءت بالفشل كل الجهود الرامية الى حمل السلطان على مد خط هاتفي الى قصره(٤٠) .

على أن مخاوف السلطان ـ برغم المبالغة فيها ـ كان لها بعض ما يبررها . إذ تعرض إلى محاولات اغتيال عديدة كاد البعض منها أن ينجح ، فعلى سبيل المثال ، جرت محاولة لاغتياله في سنة ١٩٠٤ ، عندما حاول أحد الضباط أن يطعنه بخنجر بينما كان خارجاً من مسرحه الخاص في قصر يلدز . كما حدثت محاولة اغتيال اخرى في السنة التالية ، أُستخدمت فيها مركبة مليئة بالديناميت . وقد انفجرت المركبة أمام جامع الحميدية حينما كان عبد الحميد يؤدي الصلاة داخله(٤١) . واسفر الانفجار عن وقوع اصابات عديدة ، واجراء تحقيقات كثيرة(٤٢) . ولعل من المفيد أن نشير الى أن عبد الحميد كثيراً ما اتهم مدحت باشا ورجاله بتدبير المحاولات لاغتياله(٤٣) . كما ساورته شكوك مفادها أن لولي عهده محمد رشاد ـ وهو نجل السلطان عبد المجيد ـ ضلعاً في محاولة اغتياله التي جرت في

سنة ١٩٠٥ ، حيث ابقاه رهن الاعتقال في قصر جراغان[٤٤].

اتسع نطاق مخاوف عبد الحميد لتشمل خوفه من خطر تنحيته عن العرش فأقدم منذ مستهل حكمه على اقصاء كل من كانت له صلة بخلع سلفيه السلطان عبد العزيز والسلطان مراد الخامس . كما أقال عدداً كبيراً من الوزراء[٤٥] . وأخذ ينظر الى وزرائه بشك ، وقد غدا بقاؤهم في مناصبهم منوطاً بامتثالهم لاوامر السلطان دون نقاش[٤٦] . ولم يَسمح بإجراء اية مناقشات بينهم ، وإذا ما تناهى الى سمعه أن اثنين من وزرائه اجتمعا سراً ، فعندها تثور ثائرته ويستدعيان للتحقيق[٤٧] . وترتب على فقدان عبد الحميد الثقة بوزرائه ، أن اعتمد في الوقوف على اوضاع دولته على التقارير التي كان يرفعها الجواسيس اليه ، وكان عبد الحميد يكرس معظم وقته لقراءتها . إذ رُوي إنه كان ينكب على قراءة تلك التقارير منذ الساعة الخامسة صباحاً وحتى ساعة متأخرة من الليل ، باستثناء الفترات القصيرة التي كان يتناول فيها طعامه أو يخلد فيها الى الراحة[٤٨] .

وصلت مخاوف عبد الحميد من خطر خلعه حداً يفوق التصور إذ روي انه لم يطق بقاء كلمة (نخلع) الواردة في دعاء القنوت فاصدر اوامر تقضي بحذفها من الدعاء[٤٩] .

لقد كان في مقدمة المحاولات التي استهدفت تنحية عبد الحميد واعادة تنصيب اخيه السلطان المخلوع مراد الخامس ، تلك التي قام بها علي سعاوي وقد مُنيت بالاخفاق كما اسلفنا . وانطوى عبد الحميد بسببها على نفسه في قصر يلدز بعد أن زاد من تحصيناته حتى غدا أشبه ما يكون بقلعة حصينة . كما أُغلقت حدائق السلطان بوجه الشعب ، واقتصر ظهور السلطان أمام الجماهير على أيام الجمع[٥٠] .

اثار موت مراد الخامس في سنة ١٩٠٤ ـ بعد اثنين وعشرين عاماً أمضاها حبيس قصره ـ إرتياح عبد الحميد ، إذ احسّ أنه غدا شاغل العرش غير المنازع ، ولم يعد وكيلاً او مغتصباً للعرش[٥١] . لكن ما عكر صفوه اتساع نشاط المعارضة ضده ، تلك التي تألفت من اطراف عديدة بضمها بعض الزعماء العرب مثل اشراف مكة . وافلح عبد الحميد في تقليص نشاط هؤلاء عن طريق دعوته لهم للاقامة في استانبول حيث وضعهم تحت المراقبة[٥٢] . وحظر عليهم مغادرة استانبول سواء الى أوطانهم أو إلى أي مكان آخر[٥٣] .

كذلك عُدَّ بعض الزعماء المسلمين ممن سبق لعبد الحميد أن دعاهم الى استانبول واكرم مثواهم فيها ، بمثابة اشخاص غير موثوق بولائهم كما هو حال جمال الدين الافغاني الذي وضعت خطاباته وكذلك اتصالاته مع العاملين في حركة الجامعة الاسلامية تحت

مراقبة عبد الحميد[٥٤] ، في اعقاب وصول نبأ اغتيال ناصر الدين شاه ايران في ٦ مارس سنة ١٨٩٦ الى اسماع عبد الحميد[٥٥] .

على أن أشدّ ما كان يقض مضاجع عبد الحميد هو نشاط الاحرار في الدولة العثمانية الذين كانوا يناهضونه بسبب حكمه الاستبدادي ويرومون اعادة العمل بالدستور. وقد انبرى لمجابهة نشاطهم ففرض قيوداً شديدة على الحريات ، إذ منع مواطنيه من الخوض في الامور السياسية[٥٦] ، وقيد حرية التنقل حيث توجب على المواطنين أن يخطروا وزارة الداخلية عندما يُزمعون تغيير اماكن إقامتهم[٥٧] . كما وُضعت قيود على السفر لا سيما بالنسبة للضباط وكبار المسؤولين في العاصمة . ولم يُسمَح بسفر المرضى الذين كانوا يريدون الذهاب الى اوربا لاغراض العلاج . كذلك فُرض حظر على الاجتماعات كافة حتى تلك التي كانت تُقام للافراح كحفلات عقد القران او الختان[٥٨] . وفوق ذلك فُرضت قيود على الصحافة ومُنع دخول المطبوعات المعادية الى داخل البلاد .

اعتمد عبد الحميد في التصدي لنشاط المعارضة على الخفية وهي منظمة جاسوسية لعبت دوراً في الدولة العثمانية وُصف بأنه لم يسبق له مثيل[٥٩] .

كان قوام منظمة الخفية رجال البوليس السري . وقد وُضعت إدارتها في البداية تحت امرة أحمد جمال الدين باشا ، ومن ثم تحت امرة فهمي باشا واحتفظ الاخير بمنصبه حتى اقصائه عنه على اثر اندلاع ثورة ١٩٠٨ . وعُرف رئيس المنظمة أحياناً بـ (مدير سياسة المابين) واحيانا اخرى بـ (مدير السياسة الداخلية)[٦٠] . ومنذ سنة ١٨٨٠ أُستحدثت وزارة خاصة للبوليس وترتب على ذلك أن أُستبدل منصب مشير البوليس القديم الذي كان يدير بوليس استانبول تحت إشراف السر عسكر ووزير الداخلية ، بوزارة للبوليس حرص عبد الحميد على اسنادها الى أكثر امناء سره وثوقاً. وكان البوليس السري يتخذ مقره في القصر تحت اشراف وزير البوليس اسمياً ، لكنه في الحقيقة كان تحت اشراف السلطان . وهكذا احتفظ السلطان بقوتين للبوليس تتجسس احداهما على الاخرى ، علاوة على تجسسهما على المواطنين[٦١] .

وضمت المنظمة جيشاً من الجواسيس والمخبرين الذين انتشروا في الدوائر الحكومية كافة ، بل في كل مكان[٦٢] . حتى قال احد الظرفاء : « لو تشعبت في بلاد الدولة العثمانية طرق الحديد واخترقت سهولها وجبالها اختراق جند الخفية ، لكانت بلا ريب اغنى دول الأرض »[٦٣] . وتولت المنظمة مهمة مراقبة المطبوعات المحلية والاجنبية ، ورفع خلاصات عنها الى المراجع العليا[٦٤] ، واعداد تقارير عن اعمال وآراء رجال الطبقة

البيروقراطية وادراجها في مذكرات تستخدم إما للترقيات أو لإنزال العقوبات . وامتد نشاط المنظمة ليشمل مراقبة رجال الدين(٦٥) ، بل سائر المواطنين . حتى رُوي أن الناس لم يسلموا من التجسس عليهم حتى في بيوتهم ، وقيل إنه إذا شوهد ثلاثة اشخاص يتحدثون سوية في شارع فإنّ أحدهم جاسوس بالتأكيد(٦٦) . وأنه إذا اجتمع ثلاثة اشخاص في مقهىً فلا بد أن يخامر كل واحد منهم الشك بأن زميليه جاسوسان ، وغالبا ما كان يصدق حدسه(٦٧) . بل بلغ من تفشي الجاسوسية أن كان هناك جواسيس على الجواسيس(٦٨) .

وكانت معظم الاعتقالات تتم ليلا(٦٩) . وغدا الجواسيس يحظون بمكانة ممتازة ، إذ ألفوا فئة متنفذة قوامها صعاليك فاسدون لا ينجو المرء من شرهم مهما علت منزلته او ثبتت براءته إلا بتقديم رشوة لهم(٧٠) . بل أن بعضا من علية القوم ووجائهم انخرطوا في الجاسوسية طمعاً بالمال والهبات ، حتى رُوي أن الولد غدا ينم عن ابيه(٧١) . والمواطن يتجسس على جاره(٧٢) . وتطوع بعض الناس في الجاسوسية طمعاً بكسب ود السلطان ، بل بلغ من تفشي الجاسوسية أن شبهها احدهم بالوباء، حيث كان البحث جارياً في كل مكان عن المجرمين السياسيين(٧٣) . واشاع ذلك جواً من الفزع والرعب في البلاد ، انعكست آثاره على حرية التعبير . فكان الخوف من وشايات الجواسيس قد كمم الافواه ، واضطر الناس الى أن يقولوا بالسنتهم ما ليس في قلوبهم ، وأن يتقبلوا الجور والارهاب بصبر واستكانة خشية أن يُساقوا الى المنافي والسجون(٧٤) .

غدت الجاسوسية وسيلة من وسائل الايقاع بالخصوم ، حيث أصبح في وسع أي مواطن أن يبعث برسالة إلى عدو له وبتوقيع مزور، يضمنها اشارات حول مؤامرة مزعومة ، ثم يثير شُبهات حول الاخير لدى بعض الجواسيس ، وهذا ما يؤدي الى توقيف مستلم الرسالة وتوجيه اتهامات خطيرة ضده ثم يزج به في السجن . وهكذا انعدمت الطمأنينة بين الناس لدرجة أن المواطن الذي كان يبيت بين أفراد أسرته لم يستبعد مداهمة الجواسيس لداره ليلا ، حيث ينتهي به المطاف إما الى زجه في السجن، أو نفيه الى بقاع نائية(٧٥) .

كذلك اصبحت الجاسوسية وسيلة لابتزاز اموال الدولة والمواطنين(٧٦) . وبديهي أن نشاط الجواسيس كان يستفحل في اوقات الاضطرابات ؛ كما حدث مثلا اثناء المذابح التي جرت في ارمينيا سنة ١٨٩٤ . إذ اشتد نشاطهم داخل القصر وخارجه ، حتى أن المباريات التي كان يقيمها فتيان السلك الدبلوماسي الاجنبي في استانبول غدت موضع شبهاتهم ، إذ رُوي أن عدد الجواسيس الذين حضروا حفل افتتاح فندق جديد في

استانبول فاق عدد المدعوين ، وحدث أن عدداً من الحفلات الراقصة التي كان بعض الاثرياء اليونانيين يزمعون إقامتها في دورهم ، أُلغيت بامر من رئيس الوزراء بدعوى أنها سَتُتخذ غطاءً لمؤامرات ارمنية(٧٧) .

لم يقتصر نشاط الجاسوسية داخل الدولة العثمانية وإنما تعداه الى خارجها فقد اعترف عبد الحميد بوجود عملاء له في طهران(٧٨) . كما كان منير باشا سفيره في باريس يزوده بتقارير عن نشاط المنفيين الاتراك في فرنسا(٧٩) . واشار عبد الحميد في معرض حديثه عن مؤتمر عقده الشباب الاتراك في جنيف الى أنه حصل على اسماء سبعة عشر عضواً ، على الرغم من طابع السرية الذي كا يسود المؤتمر(٨٠) .

في ظل الظروف التي أشرنا اليها ، ضاق دعاة الحرية ذرعاً من العيش داخل الدولة العثمانية ، واضطروا الى الفرار طلبا للطمأنينة ، وبحثاً عن فرص أفضل يمارسون فيها نشاطاتهم بعيداً عن أعين الرقابة ، وهذا ما حمل عبد الحميد على فرض قيود مشددة على السفر كما اسلفنا ، والى فتح تحقيقات ـ حسبما رُوي ـ مع جيران الفارين(٨١) . وكان من بين الفارين عدد من اعضاء الاسرة الحاكمة الذين بلغ من سخطهم على الوضع أن دبر بعضهم محاولة انقلاب ضد عبد الحميد في أواخر سنة **١٩٠٢** ، ولو أنها منيت بالاخفاق(٨٢) .

وقد استأنف الاحرار نشاطهم خارج الدولة العثمانية ضد عبد الحميد فنددوا بحكمه عن طريق مطبوعاتهم التي كان يتسرب بعضها الى داخل الدولة العثمانية ، مما دعا الاخيرة الى ان تضاعف عدد الجواسيس(٨٣) . وبمرور الوقت اتسع نطاق مخاوف عبد الحميد من خطر تنحيته عن الحكم لتشمل خوفه من قيام الجيش بثورة ضده ، مما دفعه على أن يعمل سراً وبدعم من أعوانه إلى احباط المساعي التي كان يبذلها الضابط الالماني فون درغولتز لتحديث الجيش العثماني ، وعدم السماح بتقويته الى الحد الذي يغدو معه خطراً على السلطان(٨٤) .

وفي محاولة للاحتفاظ بولاء الجيش مال عبد الحميد الى تعيين قادته من الرجال الموثوق بولائهم له . وأولى عناية بالقطعات العسكرية التي كانت تتولى حراسة قصر يلدز ، فاتجه الى تشكيلها من عناصر مختلفة للحيلولة دون اتفاقها ضده . وبلغ من اهتمامه بتشديد قبضته على الجيش ، أنه لم يسمح باجراء أية تغييرات على الاوامر العسكرية وحتى في الشؤون الثانوية ، إلا بعد اشعاره بذلك . على أن اهتمام السلطان إنصب بوجه خاص على الاحتفاظ بولاء القوات المرابطة في العاصمة له شخصياً وجعلها مستعدة للدفاع عنه ، في حين لم يبد الاهتمام نفسه إزاء غيرها من القوات ، بل كان يؤثر

بقاء الاخيرة في حالة من السبات(٨٥) .

اتبع عبد الحميد اسلوب منح ترقيات لضباط الجيش كسبيل للابقاء على اخلاصهم له ، كما حدث مثلاً في تموز سنة ١٩٠٨ وقبيل نشوب ثورة عام ١٩٠٨ حينما منح ترقيات لضباط الاسطول ولضباط الجيشين الثاني والثالث(٨٦) .

وقبل أن نختتم بحثنا عن جهاز الجاسوسية لا بد أن نشير إلى أن عدد الجواسيس كان قد قدر بعشرين الف جاسوس(٨٧) . فيما بلغت نفقاتهم مليون جنيه سنويا(٨٨) ، وهو مبلغ يزيد على مخصصات وزارتي الداخلية والمعارف مجتمعتين(٨٩) .

وبصدد موقف عبد الحميد من الجاسوسية فقد بارك نشاطها وبلغ به الحال أنه كان يدفع وزراءه الى أن يتجسس بعضهم على بعض ، في محاولة منه للوقوف على أسرارهم(٩٠) . واعترف عبد الحميد بامتلاكه جهاز جاسوسية ضخماً ، ودافع عنه وشدد على ضرورته بقوله « لا نستطيع الاستغناء عنه ، لا أظن أن في أي بقعة من بقاع الأرض دسائس ومؤامرات مثل التي تحاك في بلادنا » واشاد بكفاءته بقوله « انه كان منظماً الى حد أنه لم يكن يغيب عن نظره أي شيء مما يجري داخل الدولة العثمانية ، وأنه مدين بحياته ليقظة رجاله المخلصين »(٩١) اسفر نجاح ثورة عام ١٩٠٨ عن حدوث تغييرات مهمة في الدولة العثمانية ، كان من بينها إلغاء جهاز الجاسوسية وتسريح العاملين فيه . كما تبددت في الوقت نفسه بعض من مخاوف عبد الحميد ، إذ اعتقد أن تلك المخاوف لم يعد لها ما يبررها وأنه بات في حماية الأمة بأسرها ، وعندها أخذ يكثر من الظهور في الاماكن العامة ، ويؤدي الصلاة في جوامع استانبول الكبيرة(٩٢) .

نستخلص مما تقدم أن الظروف التي رافقت حكم عبد الحميد كانت صعبة ومما زاد في الطين بلة ، كون عبد الحميد إنساناً متشككاً وذلك ما دفعه الى الاعتماد على جهاز الجاسوسية وسيلة للمحافظة على عرشه ، ولرصد نشاط خصومه . لكنه أسرف في الاعتماد على جهاز الجاسوسية بحيث صار هذا الجهاز طابعا يميز حكمه . وأستعمل احياناً وسيلة لايذاء المواطنين . لكن هذا الجهاز الذي يُحتمل أن له فضلاً في اطالة حكم عبد الحميد ، مني بالفشل اخيراً . فبعد أن تفاقمت المعارضة ضد عبد الحميد وخرجت من مرحلتها السرية الى العمل العلني ، لم يستطع نظام الحكم أن يصمد امام العاصفة وأضطر الى أن يستجيب لمطالب جمعية الاتحاد والترقي والتي كان من ضمنها اعادة العمل بالدستور والغاء جهاز الجاسوسية . وهكذا طويت صفحة ذلك الجهاز السيء الصيت .

(١) للسهولة سنكتفي بتسميته بالسلطان عبد الحميد .
(٢) السلطان عبد الحميد الثاني ، **مذكراتي السياسية ١٨٩١ - ١٩٠٨** ، الطبعة الثانية ، بيروت: ١٩٧٩، ص ١١ .
(٣) جون هاسلب ، **السلطان الأحمر عبد الحميد** ، تعريب فيليب عطا الله ، بيروت : ١٩٧٤، ص ٢٦٩ .
(٤) للاطلاع على تفاصيل المحاولات لتي استهدفت اعادة مراد الخامس إلى العرش انظر رسالتنا للماجستير الموسومة « العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ - ١٩٠٩» وهي رسالة غير منشورة قدمت إلى جامعة بغداد عام ١٩٧٥، ص ص ٧٨ - ٨٠ .
(٥) صديق الدملوجي ، **مدحت باشا** ، بغداد: مطبعة الزمان ، ١٩٥٣، ص ١١٢ .
(٦) هاسلب ، **مصدر سابق** ، ص ٢٧٦ .
(٧) Eversley; **The Turkish Empire its Growth and Decay,** London: 1918, p.316.
(٨) Gordon Waterfield, **Layard of Nineveh,** London: 1963, p.378.
(٩) السلطان عبد الحميد الثاني ، **مصدر سابق**، ص ٧٩ .
(١٠) ماري ملز باتريك ، **سلاطين بني عثمان الخمسة** ، تعريب حنا غصن وآخرين ، ١٩٣٣، ص ١٠٠ - ١٠١ .
وقد نفى عبدالحميد بشدة أنه انتقل إلى قصر يلدز لأنه أكثر أمانا بقوله : « إنه كان بإمان السفن ان تضرب قصر يلدز بسهولة وزعم ان سبب انتقاله يعود إلى ان قصر ضولمه باغجه كان مليئا بالذكريات المؤلمة لعمه عبدالعزيز واخيه مراد ، اضافة إلى أن قصر يلدز يوفر له الهواء النقي الصحي . انظر: السلطان عبد الحميد الثاني ، ص ٢١٩ - ٢٢٠. **المصدر السابق** .
(١١) G. Waterfield, **op.cit.,** p. 378.
(١٢) الماوتلن ، **عبد الحميد ظل الله على الأرض** ، ترجمة راسم رشدي القاهرة : ١٩٥٠، ص ١٦٠ - ١٦١ .
(١٣) هاسلب ، **مصدر سابق** ، ص ٢٠ ، ص ٥٩ .
(١٤) عثمان نوري ، **عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي حياة خصوصية وسياسية سي** ، درسعادت: ١٣٢٧، ص ٤٨٣ .
(١٥) هاسلب ، **مصدر سابق**، ص ١٥٤ .
(١٦) **المصدر نفسه** ، ص ١٩٧ .
(١٧) عثمان نوري ، مصدر سابق ، ص ٤٨٣ .
(١٨) هاسلب ، **مصدر سابق** ، ص ١٧٩، ص ٢٧٥ .
(١٩) Elizabeth Wormeley Latimer, **Russia and Turkey in the Nineteenth Century,** Chicago, 1893, p.355.
(٢٠) وتلن، **مصدر سابق**، ص ١٦٥ .
(٢١) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٠ .
(٢٢) هاسلب ، **مصدر سابق** ، ص ٢٧٦ .

(٢٣) **The New Encyclopaedia Britannica,** Vol. III, p.854.

(٢٤) عثمان نوري، **مصدر سابق** ، ص ٤٨٣ .

(٢٥) **مذكرات آغاخان** ، نقلته إلى العربية دار العلم للملايين ، بيروت : الطبعة الأولى ، ١٩٥٩، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢٦) عثمان نوري ، **مصدر سابق** ، ص ٤٨٢ .

(٢٧) هاسلب ، **مصدر سابق** ، ص ١٩٧ .

(٢٨) **المصدر نفسه** ، ص ١٨٣ .

(٢٩) عثمان نوري ، **مصدر سابق** ، ص ٤٨٧ .

(٣٠) وتلن ، **مصدر سابق** ، ص ١٦٠ .

(٣١) **المصدر نفسه** ، ص ١٦١ .

(٣٢) **المصدر نفسه** ، ص ١٦٠ .

(٣٣) عثمان نوري ، **مصدر سابق** ، ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

(٣٤) **جريدة صدى بابل** (بغداد)، السنة الأولى ، العدد ٢٣ ، ٢١ كانون الثاني ١٩١٠ .

(٣٥) وتلن ، **مصدر سابق** ، ص ٩٥ .

(٣٦) **المصدر نفسه** ، ص ١٢٣ .

(٣٧) عثمان نوري ، **مصدر سابق**، ص ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٣٨) وتلن ، **مصدر سابق** ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣٩) باتريك ، **مصدر سابق** ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٤٠) هاسلب ، **مصدر سابق** ، ص ٢٨٨ .

(٤١) **االمصدر نفسه** ، ص ٢٩٥ .

(٤٢) عبد العزيز القصاب ، **من ذكرياتي** ، الطبعة الأولى ، بيروت: مطبعة فضول ١٩٦٢، ص ص ٣٥ - ٣٧ .

(٤٣) السلطان عبد الحميد الثاني ، ص ٧١ ، **المصدر السابق** .

(٤٤) عبد العزيز القصاب ، **مصدر سابق** ، ص ٣٧ .

(٤٥) Edwin Pears, **Forty Years in Constantinople,** Second edition, Essex, 1915, p.106.

(٤٦) **Ibid,** p.108.

(٤٧) Eversley, **op.cit.,** p.316.

(٤٨) وتلن ، **مصدر سابق** ، ص ٧٨ - ٧٩ .

(٤٩) **مجلة المنار** ، (مصر)، مجلد ٩ ، جزء ٨، أيلول ١٩٠٦، ص ٦١٤ - ٦١٥ .

(٥٠) هاسلب ، **مصدر سابق** ، ص ١٦٦ - ١٦٧ .

(٥١) وتلن ، **مصدر سابق** ، ص ١٨٢ .

(٥٢) جورج انطونيوس ، **يقظة العرب**، تعريب علي حيدر الركابي، دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٤٦، ص ٧٠ .

(٥٣) أمين ابو الشعر (الناشر)، **مذكرات الملك عبدالله**، الطبعة الثانية، عمان: ١٩٤٧، ص ٣٩ .

(٥٤) وتلن ، **مصدر سابق**، ص ١٧٥ .

(٥٥) رشيد الذوادي، **رواد الاصلاح**، الطبعة الأولى، تونس: الشركة التونسية لفنون الرسم، ١٩٧٣، ص ٧١ .

(٥٦) عبدالعزيز القصاب، **مصدر سابق**، ص ٤٦ .

(٥٧) Stanford J. Shaw and Ezel Kural **Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey,** Vol.II, Cambridge University Press, 1977, p.215.

(٥٨) محمد روحي بك الخالدي، **أسباب الانقلاب العثماني وتركيا الفتاة**، مصر: ١٣٢٣، ص ١٥١ .

(٥٩) أحمد حامد ومصطفى محسن، **توركيا تاريخي**، الطبعة الأولى، استانبول: ١٣٢٨، ص ٦٠٩ .

(٦٠) سليمان البستاني، **عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، تحقيق خالد زيادة، الطبعة الأولى، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٨، ص ١٤٥ .

(٦١) Shaw, **op.cit.,** p.215.

(٦٢) Sydney Nettleton Fisher, **The Middle East,** London: 1966, p.329.

(٦٣) سليمان البستاني، **مصدر سابق**، ص ١٤٧ .

(٦٤) **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها .

(٦٥) عبدالعزيز القصاب، **مصدر سابق**، ص ٢٩ .

(٦٦) Eversley, **op.cit., p.348.**

(٦٧) وتلن، **مصر سابق**، ص ١٦٥ .

(٦٨) مايلز، **مصدر سابق**، ٩٥ - ٩٦ .

(٦٩) **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها .

(٧٠) انطونيوس، **مصدر سابق**، ص ٦٤ - ٦٥ .

(٧١) ولي الدين يكن، **المعلوم والمجهول**، مصر: ١٩٠٩، ج ١، ص ٤٢ .

(٧٢) أرنست أ. رامزور، **تركيا الفتاة وثورة ١٩٠٨**، ترجمة صالح احمد العلي بيروت: ١٩٦٠، ص ٤٧ .

(٧٣) احمد حامد ومصطفى محسن، **مصدر سابق**، ص ٦١٠ .

(٧٤) سليمان فيضي، **في غمرة النضال**، بغداد: مطبعة شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٥٢، ص ٤٩ .

(٧٥) قدري قلعجي، **مدحت باشا**، ١٩٤٧، ص ٩٧ .

(٧٦) سليمان البستاني، **مصدر سابق**، ص ١٤٥ .

(٧٧) هاسلب، **مصدر سابق**، ص ٢٥٥ .

(٧٨) السلطان عبد الحميد الثاني، **مصدر سابق**، ص ١٢١ .

(٧٩) هاسلب، **مصدر سابق**، ص ٢٩٦ .

(٨٠) السلطان عبد الحميد الثاني، **مصدر سابق**، ص ٤٦ .

(٨١) امين ابو الشعر، **مصدر سابق**، ص ٤٠ .

(٨٢) رامزور، **مصدر سابق**، ص ١٠٤ .

(٨٣) حسين لبيب، **تاريخ الاتراك العثمانيين**، القاهرة: ١٩١٧، ج ٣ حتى ٧٠ .

(٨٤) انطونيوس، **مصدر سابق**، ص ٧٥. وقد ذكرت رواية أن عبدالحميد لم يبد اهتماما بتطوير الاسطول خوفا من قيامه بحركة ضده مما دفعه ـ حسب قول الرواية ـ إلى أن يهمل اصلاح قطع

الاسطول وعدم تشجيعه الاسطول على القيام بأية مناورات انظر مايلز ، مصدر سابق ، ص ٩٥ فيما اشار اكثر من مصدر ألى ان عبدالحميد اهتم بتطوير الاسطول ، راجع :
مجلة المشرق (بيروت)، السنة الثامنة ، العدد ١ ، كانون الثاني ١٩٠٥، ص ١ وكذلك Fisher, **op.cit, p.329**

(٨٥) احمد حامد ومصطفى محسن ، مصدر سابق، ص ٦٠٩ .

(٨٦) Pears, **op.cit.,** p.234.

(٨٧) هاسلب ، مصدر سابق، ص ٣١٤ .

(٨٨) حسين لبيب، مصدر سابق، ص ٦١ .

(٨٩) سليمان البستاني ، مصدر سابق ، ص ١٤٩ .

(٩٠) هاسلب ، مصدر سابق، ص ٢٨٥ .

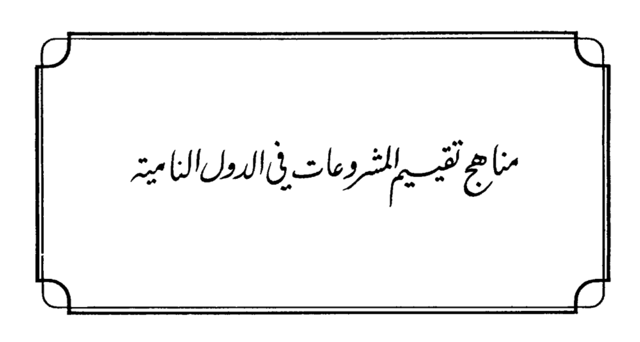
(٩١) السلطان عبد الحميد الثاني، مصدر سابق، ص ٧٢ ، ص ٢٢١ .

(٩٢) هاسلب، مصدر سابق، ص ٣١٣ .

إعلان

بناء على قرار هيئة التحرير، صدرت مجلة العلوم الاجتماعية باللغة العربية فقط، مع ملخصات بالانجليزية للبحوث المنشورة .

أما البحوث التي ترد المجلة بالانجليزية فستنشرها المجلة ، تبعا لقواعد النشر وللجدول الزمني المعمول به لنشر الابحاث، وذلك في اعداد خاصة باللغة الانجليزية على مدار السنة .



د. عرفان شافعي*

مقدمة :

يستخدم الاطار التحليلي للتكلفة والمنفعة Cost Benefit Analysis من عدة زوايا مختلفة للرؤ ية ، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى نتائج متباينة في تقييم ومفاضلة المشروعات الاستثمارية .

وتختص هذه المقالة بالمنظور القومي في تحليل التكلفبة والمنفعة للمشروعات الاستثمارية في الدول النامية . فتقدم عرضا مقارنا لجوهر المفاهيم والمناهج الرئيسية المتكاملة المطروحة في هذا الشأن ، وتبين نقاط الالتقاء والاختلاف بين هذه المناهج ، وتعطي تقريظا لكل منها في ضوء ما يكتنفها من صعوبات نظرية أو تطبيقية .

الجزء الأول

بعض المفاهيم الأساسية

ان الغرض من تقييم ومفاضلة المشروعات الاستثمارية البديلة هو التيقن بقدر الامكان من أن المشروع أو المشروعات التي سيتم اختيارها في أي أفق زمني تمثل أفضل استخدام ممكن للموارد من منظور الهدف أو الأهداف المتوخاة من الاستثمار .

(*) استاذ الاقتصاد بجامعة الكويت .

فالمشروع الاستثماري ليس سوى فكرة محددة لاستخدام موارد اقتصادية معينة بطريقة معينة ولفترة معينة . ولذا فمن الضروري قياس ثم مقارنة مدى مساهمة كل مشروع في تقريبنا أو ابعادنا عن الهدف أو الأهداف المتوخاة قبل الاقدام على تنفيذ هذه المشروعات .

ونظراً لأن اقامة وتشغيل المشروع الاستثماري يتضمن العديد من التدفقات في الموارد الداخلة الى المشروع والمتولدة عنه عبر حياته الاقتصادية المتوقعة ، فان لب الموضوع هو كيفية حصر وتصنيف وتلخيص هذه التدفقات في معلومة واحدة تسهل لنا تقييم ومفاضلة المشروعات ببعضها البعض .

والقاعدة العامة التي يمكن الاسترشاد بها بالنسبة لأي هدف معين من أهداف الاستثمار، هي ان كل التدفقات من الموارد التي تبعدنا عن الهدف فإنها تعتبر تكلفة، وكل التدفقات التي تقربنا من تحقيق الهدف فانها تعتبر منفعة . أما التدفقات التي قد تصاحب قيام وتشغيل المشروع ولكنها لا تؤثر في مدى الاقتراب او الابتعاد عن الهدف فانها تعتبر آثارا جانبية أو غير مباشرة وقد لا تدخل في الحسبان من منظور الهدف المذكور .

ما سبق يختص بحصر وتصنيف التدفقات من الموارد الخارجة (التكاليف) أو الداخلة (المنافع) للمشروع عبر حياته الاقتصادية المتوقعة ولكن بما أن هذه التدفقات من الموارد غير متجانسة في النوعية وغير متزامنة في توقيت حدوثها فان من الصعب مقارنتها ببعضها البعض دون خطوات اضافية . ولذلك فان من اللازم أولا استخدام أسعار (أي أوزان نسبية) لايجاد قيم نقدية متجانسة لهذه التدفقات . كما يلزم ثانيا إيجاد تجانس زمني بين هذه التدفقات المختلفة التوقيت وذلك بتحويلها إلى تاريخ موحد ، أي بخصم قيم كل التدفقات الخارجة أو الداخلة في المستقبل إلى الحاضر باستخدام معدل خصم مناسب .

ويلي ذلك احتساب المنفعة الصافية للمشروع ، أي مدى زيادة منافعه على تكاليفه . ووجود منفعة صافية لأحد المشروعات يتخذ مؤشرا مبدئيا مفيدا عن كفاءة المشروع في استخدام الموارد بالمقارنة إلى الموقف أو الوضع المتعلق بهذه الموارد بدون الأقدام على تنفيذ المشروع[1].

أما عند المفاضلة بين عدة مشروعات بديلة تتفاوت التكلفة الاستثمارية لكل منها ، فان المفاضلة حينئذ تقوم على مقارنة نسبة المنفعة الصافية الى التكلفة الاستثمارية لكل مشروع . فان كانت الميزانية الاستثمارية محدودة كما هو الحال عادة ، فان من الممكن ترتيب المشروعات الاستثمارية البديلة تنازليا وفقا لمعيار كفاءة كل منها في استخدام الموارد

ثم يتم اختيار أفضل هذه المشروعات في الحدود التي تسمح بها الميزانية .

وعند وجود أكثر من هدف قومي واحد في دالة الهدف للاستثمار كزيادة الانتاج مع تحقيق العدالة في توزيع الدخول مثلا فان الأمر يتعقد بعض الشيء .

ذلك أن جوهر المشكلة الاقتصادية هو أن الموارد المتاحة لا تكفي لاشباع كل الأهداف ، ومن ثم فان من الضروري تقييم ومفاضلة المشروعات من حيث قدرة كل منها على خدمة عدة أهداف في نفس الوقت . وترجع الصعوبة إلى أن بعض ما قد يعتبر آثارا جانبية أو غير مباشرة من منظور أحد الأهداف قد يعتبر آثارا مباشرة من منظور الهدف الآخر . وعلاوة على ذلك فان ما يقربنا إلى أحد الأهداف قد يبعدنا في نفس الوقت عن الهدف الآخر . وفضلا عن ذلك فان المنافع الصافية المحتسبة للمشروع من وجهة نظر كل هدف على حدة هي منافع مختلفة في نوعيتها وتكوينها عن بعضها البعض بما لا يجوز معه جمع هذه المنافع الصافية دون خطوة إضافية وهي استخدام أوزان نسبية لترجيح الأنواع المختلفة من المنافع الصافية للمشروع .

ولذا فعند وجود هدفين مثلا يتم استخدام أحدهما كنقطة ارتكاز أو منسوب للقياس Numeraire يعطي وزنا نسبيا يساوي الوحدة ويعطي للهدف الآخر وزنا نسبيا آخر مناسبا يقل أو يزيد عن الوحدة . فالأوزان النسبية للهدفين تكون عندئذ بمثابة « أسعار » تمكننا من ترجيح المنافع الصافية المتباينة للمشروع الواحد من منظور كل هدف على حدة ، ثم الجمع للتوصل الى معلومة واحدة عن مساهمة المشروع في تحقيق الهدفين[٢] .

ويتضح مما سبق أن تعدد الأهداف عن أثنين يزيد من التعقيد في عملية تقييم المشروع . ولذلك يستحب تسهيلا للعمليات الحاسبية ادماج الأهداف القومية المتقاربة نوعا مع بعضها البعض ، أما إذا وجدت أهداف أخرى يصعب ادماجها فانه لا مفر عندئذ من مراعاتها في خطوة لاحقة باحتساب مؤشرات تكميلية منفصلة عن كل هدف .

ويختلف المنظور القومي عن المنظور المالي الفردي في تقييم المشروعات في عدة جوانب رئيسية . فتقييم المشروع من منظور الربحية المالية هو حالة خاصة ومبسطة من تحليل التكلفة والمنفعة تقتصر فيها دالة الهدف على تعظيم الربح أو صافي القيمة الحاضرة للاستثمار في المشروع . ويعتمد تقييم الربحية المالية بالكامل على الأسعار السائدة في الأسواق كأوزان نسبية لمدخلات المشروع ومخرجاته . ويغفل تقييم الربحية المالية الآثار الجانبية للمشروع أي يعطيها وزنا نسبيا معادلا للصفر ، كما أن تقييم الربحية المالية غير معنى أساسا بالعدالة في توزيع الدخول .

وفي المقابل ، فان تقييم المشروع من منظور المنفعة القومية يتضمن توسيعا لآفاق واهتمامات التقييم ، بحيث تتسع دالة الهدف للمجتمع أو للقطر بأسره ، وتوصلا لذلك يتم تصحيح أو تكملة بعض الأوزان النسبية (الأسعار) السائدة في الأسواق بأسعار محاسبية تكون أكثر صدقا في التعبير عن التقييم الاجتماعي للموارد في المجتمع أي قيمة الفرصة البديلة لمدخلات المشروع ومخرجاته . ويؤخذ في الحسبان بقدر الامكان الآثار الجانبية للمشروع . كما يراعى التقييم وبنسب ترجيح مناسبة العدالة في توزيع الدخول في محورين رئيسيين . المحور الأول هو العدالة بين الأجيال المتعاقبة عبر الزمن Inter-temporal Equity والمحور الثاني هو العدالة بين المعاصرين لبعضهم البعض Intra-temporal Equity وذلك تصديا لمشاكل الفقر المطلق Absolute Poverty ، ومشاكل الفقر النسبي Relative Poverty ، والتي توجد بين الطبقات والأقاليم الجغرافية في نفس الفترة الزمنية .

الجزء الثاني

عرض ومقارنة للمناهج الرئيسية في تحليل المنفعة القومية

المناهج الرئيسية :

من أبرز المناهج المعاصرة لتقييم المشروعات الاستثمارية في الدول النامية من المنظور القومي منهاج اليونيدو[٣] ومنهاج ليتل وميرليس[٤] وهي مناهج قائمة على تطوير أساليب التحليل الاجتماعي للتكلفة والمنفعة Social Cost Beuefit Analysis خصوصا بما يناسب احتياجات العديد من الدول النامية وفقا لتقدير واضعي هذه المناهج .

وقد هدأت نسبيا في الآونة الأخيرة حدة الاختلاف بين المنهاجين المذكورين ، وذلك بفضل عدة محاولات مستمرة للتوفيق بينهما وتنقيحهما وأصبحت هذه الكتابات جميعا ـ رغم ما يتبقى بينها من اختلافات ـ تشكل إلى حد ما صرحا فكريا واحدا متكاملا .

وتفريعا من ذلك ، هناك على الساحة العربية المحاولة المشتركة بين مركز التنمية الصناعية للدول العربية واليونيدو لتقديم منهاج أكثر مرونة يتيح لمقيّم المشروعات بعض الحرية في التصرف والاختيار من بين أساليب التقييم ودرجة التعقيد بما يناسب امكانيات وظروف التقييم في حالة[٥].

وتقوم هذه الاجتهادات جميعا على افتراضات أساسية عن الدول النامية . أولا

اضطلاع القطاع العام بدور هام في برنامج الاستثمار القومي . ثانيا عدم سلامة الأسعار السوقية كنظام للمعلومات يمكن الاسترشاد به في تخصيص الموارد ، ودلك لوجود مظاهر معينة من الخلل في الأسواق ولابتعادها كثيرا عن شروط التنافس . ثالثا وجود تفاوت ملحوظ في توزيع الثروات والدخول بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية .

وإذا كانت المناهج المعاصرة لتقييم المشروعات من المنظور القومي تختص أساسا بتقييم مشروعات القطاع العام ، إلا أنها يمكن أن تمتد في تطبيقها أيضا إلى كل من المشروعات **المختلطة** بين القطاعين العام والخاص ، والمشروعات **الخاصة** ذات النطاق الكبير التي قد تتقدم للحصول على قروض أو امتياز من الامتيازات الحكومية . ويهتم بتطبيق هذه المناهج أيضا ـ وبتطويرها بداية في واقع الأمر ـ عدد من المؤسسات الدولية والاقليمية المعنية بتمويل التنمية وتقديم المعونة الفنية للدول النامية . ومن ثم فان المجال المتاح لتطبيق هذه المناهج هو مجال عريض من حيث المبدأ .

وتهدف هذه النتائج في جملتها لأن تكون حلقة وصل مفيدة بين المستويات التخطيطية العليا والمستويات الأدنى القائمة باعداد وتقييم وتنفيذ المشروعات في الدول النامية ، وذلك توصلا إلى سياسات استثمارية تتسم بقدر أكبر من بعد النظر واتساع الرؤ ية بالمقارنة إلى معايير الربحية المالية المعمول بها عادة في القطاع الخاص . كما تهدف هذه المناهج من ناحية أخرى إلى التوصل لقدر أكبر من الدقة الحسابية بالمقارنة إلى معايير الاستثمار البسيطة الموصى بها أحيانا في أساليب التخطيط القومي (مثل المعامل الحدى لرأس المال إلى الانتاج ، أو متوسط قيمة التجهيز الرأسمالي للعامل) والتي يعاب عليها عموما الاقتصار على واحد أو أثنين فقط من مدخلات المشروع . كما يعاب على المعايير البسيطة بصفة خاصة عدم احتوائها على كافة التدفقات من الموارد الداخلة إلى المشروع أو الخارجة منه عبر الحياة الاقتصادية المتوقعة له .

الجمع بين منظوري الكفاءة والعدالة :

تستهدف المناهج الرئيسية المعاصرة لتقييم المنفعة القومية للمشروعات هدفين عريضين . الهدف الأول هو تقييم مساهمة المشروع في التخصيص الكفء للموارد في الاقتصاد القومي وهو ما يشار إليه بمنافع الكفاءة للمشروع **Effieiency Benefits** . والهدف الثاني هو تقييم مساهمة المشروع في تحقيق العدالة في توزيع الدخول وهو ما يشار إليه بمنافع العدالة للمشروع **Distribution Benefits** .

وهدف العمالة وان كان لا يظهر في دالة الهدف بشكل مباشر في المناهج المعاصرة

فانه موجود ضمنا بصورة غير مباشرة داخل هدفي إنماء الدخل القومي وحسن توزيع الدخول . ومع ذلك يمكن ـ عند الرغبة في ذلك ـ ان تتضمن دالة الهدف فتح مجالات التوظف لبعض مجموعات معينة كالنساء أو أقليات عنصرية أو مواطني اقليم معين . ويتم ذلك باعطاء وزن نسبي اضافي (أي علاوة) للمشروعات التي تساهم في تحقيق تلك الأهداف المرغوبة اجتماعيا .

ويجري العرف في المناهج المعاصرة بأن يتم تقييم منافع الكفاءة أولا ثم يجري في خطوة لاحقة تعديل منافع الكفاءة لأخذ منافع عدالة توزيع الدخل في الحسبان . وتجدر ملاحظة بعض الخطوات الاجرائية عن كل مرحلة .

أولا : بالنسبة لمنفعة الكفاءة للمشروع ، قد تتخذ الزيادة في الدخل والناتج المحلي المترتبة على المشروع كمؤشر عن مدى منفعة المشروع ، أو يستعاض على ذلك بمقاييس مرتبطة بذلك كالارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك مع الزيادة في معدل الادخار واعادة الاستثمار وفقا لأوزان نسبية مختارة لكل منهما .

ويتم تقييم منفعة الكفاءة للمشروع باستخدام اسعار محاسبية تعتبر أكثر دقة في التعبير عن تكلفة وقيمة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد . والسعران المحاسبيان الرئيسيان المستخدمان عادة في تقييم منفعة الكفاءة هما السعر المحاسبي للصرف الأجنبي والسعر المحاسبي للأجور . واجتياز المشروع لامتحان الكفاءة يعني قدرته على المساهمة في احداث زيادة صافية في الناتج القومي أو أحد مكونات الدخل القومي كالاستهلاك أو الادخار .

ثانيا : فيما يختص بتقييم منفعة العدالة للمشروع ، فان الخطوات التي تتم هي في جوهرها عبارة عن تفكيك واعادة تقييم من جديد لمنفعة الكفاءة للمشروع وذلك لمعرفة مدى التحسن أو التدهور في الموقف الصافي للمجموعات أو الطبقات أو المناطق التي نهتم بتسليط الضوء عليها. ويتم ذلك بترجيح التغيرات في المنافع الصافية العائدة على كل منها بأوزان نسبية مناسبة.

ففي المحور الأول للعدالة وهو العدالة بين الأجيال المتعاقبة يتم استخدام وزن نسبي معين ويسمى بالسعر المحاسبي للاستثمار Shadow Price Of Investment للترجيح إلى حد معين لكفة تلك المشروعات التي تؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمار مستقبلا لصالح الأجيال المقبلة .

وهذه الأنواع من المشروعات المؤدية لزيادة الأدخار والاستثمار والمطلوب ترجيحها

نسبيا تكون عادة كثيفة الاستخدام لرأس المال . وفي هذا النوع من المشروعات تنخفض الأجور كنسبة من القيمة المضافة للمشروع وترتفع نسبة الفائدة والأرباح . ولذا تنخفض قيمة الانفاق الاستهلاكي المتوقع من الدخول المتولدة عن المشروع ويزداد الميل الحدي للادخار واعادة الاستثمار . أو قد تكون هذه المشروعات تابعة للقطاع العام الذي يفترض فيه الرغبة الأكبر في اعادة استثمار فائض المشروعات للاسراع بمعدل التنمية .

والسعر المحاسبي للاستثمار ، في أبسط صوره ، هو نسبة بين معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد أو الفائدة على الادخار . ومن شأن الاختلال في أسواق رأس المال في كثير من الدول النامية ان قيمة السعر المحاسبي للاستثمار تزيد على الواحد الصحيح .

وهناك اسلوبان في استخدام السعر المحاسبي للاستثمار في الترجيح إلى حد ما من كفة المشروعات التي تؤدي لزيادة معدل الادخار والاستثمار . اذ يمكن ضرب السعر المحاسبي للاستثمار مباشرة ـ وهو يزيد على الوحدة كما سلف القول ـ في الزيادة في الادخار المتوقعة من المشروع ، وبذلك نزيد من الأهمية النسبية للادخار المتولد عن المشروع . أو كبديل عن ذلك يمكن التقليل نسبيا من قيمة وأهمية الزيادة في الاستهلاك المترتبة على المشروع . وذلك بقسمة تلك الزيادة في الاستهلاك على السعر المحاسبي للاستثمار ، وذلك حتى لا تبدو لنا تلك الزيادة في الاستهلاك كمنفعة خالصة في المواقف المستحب فيها ايضا زيادة معدل الادخار .

أما بالنسبة **للمحور الثاني** للعدالة ، وهو العدالة بين المعاصرين لبعضهم البعض ، فيتم استخدام أوزان نسبية متباينة للترجيح إلى حد ما من المشروعات المؤدية أكثر من غيرها للزيادة في دخول الطبقات أو الأقاليم التي تتطلب رعاية خاصة عند تقييم المشروعات الاستثمارية .

ومن ثم فان الهدف من ادخال اعتبارات العدالة على المحور الثاني للعدالة ليس هو التساهل في الموافقة على كل المشروعات التي تخدم الطبقات والمناطق المحدودة الدخل . إذ أن ذلك يتم فقط بشروط وفي حدود معينة وفقا للأوزان النسبية المختارة لكل من الزيادة المستهدفة في الادخار والاستثمار القومي .

وفي ضوء اعتبارات العدالة التي يتم ادخالها على كل من المحورين المذكورين للعدالة يتم تعديل منفعة الكفاءة للمشروع . والنتيجة النهائية للتقييم الاجتماعي للمشروع هي محصلة النوعين المشار اليهما من المنافع وقد تكون بالرفض أو بالقبول أو

باعادة تصميم بعض جوانب المشروع حتى يكون أكثر مقدرة على خدمة الأهداف المختارة .

وفي داخل الاطار المتقدم المشترك بين المناهج المعاصرة نمضي الآن إلى تبيان أوجه الاختلاف والتشابه بينها . وبصفة إجمالية ، نقول بأن الاختلاف الاجرائي بين هذه المناهج يكمن بدرجة كبيرة نسبيا في كيفية قياس منافع الكفاءة عما هو الحال بالنسبة لقياس منافع العدالة في توزيع الدخول .

افتراضات المشروع موضع المقارنة :

وكي نكون أكثر تحديدا دعنا نفترض مشروعا معينا ونبين كيفية قياس ربحيته المالية ثم نبين مرحلتي تقييم الكفاءة والعدالة في كل من منهاج اليونيدو ومنهاج ليتل وميرليس على التوالي . ويسهل لنا الغرض لاستخدام نفس المصطلحات .

والتقاطا لجوهر الموضوع ، نفترض أن هناك مشروعا استثماريا مطروحا للتقييم وأن من المعتزم تصدير انتاج المشروع بالكامل إلى الخارج ، ويتطلب تشغيل المشروع بعض المدخلات المستوردة بالاضافة إلى المدخلات المحلية . كما سنفترض للسهولة عدم وجود آثار جانبية للمشروع المذكور .

ونكتفي في العرض التالي بتصوير نشاط المشروع في عام واحد فقط من سنوات تشغيله . أي نكتفي بالاشارة إلى التدفق النقدي للمشروع في عام معين Cash Flow عند الحديث على الربحية المالية أو ما يناظر ذلك في التحليل الاجتماعي التكلفة والمنفعة ، بدلا من تصوير نشاط المشروع عبر حياته الاقتصادية المتوقعة عاما بعد عام على مدار الزمني[٦] .

الابتداء بتحديد الربحية المالية :

ولنأخذ كمنطلق الربحية المالية أولا في أبسط صورها ثم نبين كيفية تعديلها لاحتساب المنفعة القومية في المناهج الرئيسية .

فالتدفق النقدي الصافي للمشروع Cash Flow (CF) يمكن احتسابه في عام معين كالفارق بين التدفقات النقدية الداخلية والتدفقات النقدية الخارجة . ويلزم لذلك تحويل قيم المعاملات الخارجية إلى قيم بالعملة المحلية باستخدام سعر الصرف الرسمي . وبناء على ذلك يمكن كتابة التدفق النقدي الصافي على النحو التالي :

$$CF = (OER)X - [(OER)M + D]$$
$$= (OER)X - (OER)M - D$$
$$= (OER)(X - M)$$

حيث :

التدفق النقدي الصافي للمشروع في عام معين بالعملة المحلية = CF

قيمة صادرات المشروع بالعملة الأجنبية (الايرادات) = X

قيمة مدخلات (تكاليف) المشروع المستوردة بالعملة الأجنبية = M

قيمة مدخلات (تكاليف) المشروع المحلية المنشأ = D

السعر الرسمي للصرف الأجنبي Official Exchange Rate . = OER

ويلاحظ أنه إذا وجدت رسوم جمركية على واردات المشروع ، أو اعانات مالية حكومية لصادرات المشروع ، فان من الضروري في حالة تقييم الربحية المالية للمشروع القيام باحتساب قيمة الرسوم الجمركية كجزء من تكاليف المشروع وكذلك اضافة الاعانات الحكومية كجزء من ايرادات المشروع .

ولكن من المنظور القومي تعتبر الضرائب والاعانات مجرد تحويلات مالية فيما بين الشمروع والخزانة العامة ولا تمثل تكلفة أو منفعة قومية . وبالتالي يصير احتساب قيمة الواردات على أساس سيف CIE دون الجمارك وقيمة الصادرات على أساس فوب FOB دون الاعانات .

منهاج اليونيدو :

ونتناول الآن منهاج اليونيدو أولا حيث أنه أسهل نوعا في الشرح وان لم يكن أسهل في التطبيق دائما .

وبدءا بمرحلة تقييم منفعة الكفاءة للمشروع في تخصيص الموارد ، فان سعر الصرف الرسمي في معادلة الربحية المالية يلزم استبداله بالسعر المحاسبي للصرف الأجنبي Shadow Exchange Rate (SER) لتحويل قيم المعاملات الخارجية إلى العملة المحلية . وبناء عليه فان منفعة الكفاءة للمشروع National Benefit (NB) في عام معين يمكن

كتابتها بصفة مبدئية على منوال مشابه لما سبق ، وبنفس دلالة الرموز السابقة ، كالآتي :

NB = (SER) (X − M) − D

والخطوة الثانية في تقييم الكفاءة لدى منهاج اليونيدو هي استخدام معدل الأجر المحاسبي للعمل Shadow Wage Rate (SWR) بدلا من معدل الأجر السوقي في احتساب قيمة مدخلات المشروع المحلية المنشأة . وتوصلاً لذلك يلزم تقسيم تكاليف المشروع المحلية المنشأ إلى مكونين رئيسيين هما العمل Labor (L) والمدخلات الأخرى خلاف العمل Non Labor (NL) . ومن ثم يمكن إعادة كتابة المعادلة الأخيرة كالآتي توصلاً إلى تقييم لصافي منفعة الكفاءة للمشروع في عام معين :

معادلة اليونيدو الأولى : NB = (SER) (X − M) −[(SWR) L + NL]

وانتقالا الآن لمرحلة ادخال اعتبارات العدالة في منهاج اليونيدو ، فانها تتضمن تفكيك منافع الكفاءة للمشروع إلى نوعين من المنافع من منظور العدالة . هناك أولا العدالة بين الأجيال وتتطلب حصر الزيادة في المدخرات التي ينتظر حدوثها من قيام المشروع . وهناك ثانيا العدالة بين المعاصرين لبعضهم وهذه تتطلب حصر الزيادة في الاستهلاك التي تعود على المجموعات أو الطبقات أو المناطق التي تستحق « علاوة » أو رعاية خاصة . ويلي عملية حصر هذين النوعين من منافع العدالة استخدام أحد هذين النوعين من المنافع كمنسوب للقياس ينسب إليه النوع الآخر من المنافع بوزن نسبي مناسب . واليونيدو تأخذ الاستهلاك كمنسوب للقياس Numeraire في دالة الهدف وبالتالي يتم اعطاء وزن نسبي إضافي للزيادة في الادخار بالضرب في السعر المحاسبي للاستثمار .

فإذا افترضنا لتبسيط عرض الموضوع ان الزيادة في أجور العمال L تتجه بالكامل إلى الاستهلاك ، فان الزيادة في الادخار القومي هي ما يتبقى بعد دفع الزيادة في الأجور أي $(NB-\triangle L)$. ويجري ترجيح هذه الزيادة في الادخار بالضرب في السعر المحاسبي للاستثمار V بالشكل الآتي :

$$V (NB - \triangle L)$$

أما للتعبير عن العدالة بين المعاصرين ، فيمكن التمييز بين شتى المستفيدين من قيام المشروع باعطاء الزيادة في دخل (وبالتالي الزيادة في استهلاك) كل مجموعة أوزانا نسبياً منفاوتة d . فإذا كان لدينا عدة مجموعات من العمال عددها من i إلى n ويتزايد دخل واستهلاك كل منها فان من الممكن الترجيح بأوزان متباينة والتعبير عن ذلك كالآتي :

$$\sum_{i}^{n} N \triangle L_i \cdot d_i$$

وتلخيصا لما تقدم فان المنفعة القومية للمشروع من منظوري الكفاءة والعدالة Nationl Social Benefit (NSB) في عام معين يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية :

معادلة اليونيدو الثانية : $NSB = V\ (NB - \triangle L) + \sum_{i}^{n} \triangle L_i \cdot d_i$

مقارنة منهاج اليونيدو وبمنهاج ليتل وميرليس :

ننتقل الآن إلى منهاج ليتل وميرليس . واحدى خصائصه البارزة أن يتم ايجاد التجانس بين قيم المدخلات والمخرجات للمشروع بتحويل جميع السلع الغير داخلة في التجارة الدولية إلى قيم دولية (بوحدات من العملة المحلية). وقد رأينا أن طريقة اليونيدو توجد التجانس بتحويل السلع الداخلة في التجارة الدولية إلى قيم محلية بالعملة المحلية . وتبرير ذلك في منهاج ليتل وميرليس هو الرغبة في معرفة القدرة التنافسية الدولية للمشروع والاطمئنان الى الكفاءة في تخصيص الموارد من منظور التجارة الدولية . وقد سبق أن نوهنا إلى أن هذا هو أحد المداخل الممكنة في قياس الكفاءة في تخصيص الموارد ولا يسلم من انتقادات معينة ستتعرض اليها لاحقاً في الجزء الثالث من البحث والذي يتناول ببعض التفصيل الأسعار المحاسبية للكفاءة في تخصيص الموارد .

ونستطيع ان ننفذ إلى لب منهاج ليتل وميرليس وتبيان بعض أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين منهاج اليونيدو بالتركيز على المعادلتين الرئيسيتين الخاصتين باحتساب منافع الكفاءة والعدالة على التوالي .

فباستخدام نفس دلالة الرموز السابقة ، وبنفس الافتراضات المبسطة للمشروع الاستثماري موضع التقييم ، يمكن كتابة معادلة ليتل وميرليس لتقييم كفاءة المشروع في تخصيص الموارد في صيغة مشابهة إلى حد ما للصيغة الموجودة في معادلة اليونيدو الأولى :

معادلة ليتل وميرليس الأولى $NB^{*} = (OER)\ (X - M) - a\ [\ SWR)\ L + NL\ ]$

وهذه الصيغة تختلف عن صيغة اليونيدو في أنه تم الآن ضرب طرفي معادلة اليونيدو في معامل تحويل Conversion Factoı هو $a = (\frac{OER}{SER})$ ويعادل النسبة بين السعرين الرسمي والظلي للصرف الأجنبي(*) .

(*) في الطرف الأيسر للمعادلة نعتبر أن $NB^{*} = (OER/SER\ NB$ ووضع علامة النجمة * فوق قيمة من القيم يعني أن القيمة تقيس بالعملة المحلية قدرا معينا من العملة الأجنبية .

ما معنى هذه الخطوة وما مبرراتها في منهاج ليتل وميرليس ؟ معناها أولا هو القبول بالسعر الرسمي للصرف الأجنبي في تقييم أثر المشروع على ميزان المدفوعات (OER) (X–M) .ومعناها أيضا هو تقييم مدخلات المشروع المحلية المنشأ بالاحتكام إلى السوق العالمي لايجاد قيمة الفرصة لهذه المدخلات . فالضرب في معامل التحويل a ينطوي من الناحية التحليلية في الواقع على خطوتين هما القسمة على سعر الصرف المحاسبي 1/SER لايجاد القيمة الحقيقية أو قيمة الفرصة في السوق العالمية للمدخلات المحلية بالعملة الأجنبية ، ثم الضرب في السعر الرسمي للصرف الأجنبي OER لتحويل قيمة هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية .

وفي التطبيق العملي لمنهاج ليتل وميرليس يتم تقييم مدخلات المشروع ذات المنشأة المحلي (وكذلك مخرجاته التي قد تباع في السوق المحلية) بطريقة مختلفة ومطولة بعض الشيء عن الضرب في معامل التحويل a كما تشير معادلة ليتل وميرليس الأولى . اذ يتم التفرقة بين ثلاثة أنواع من السلع والخدمات ويُتّبع لكل منها أسلوب خاص بالتقييم .

أ ـ السلع والخدمات التي لها نظير في التجارة الدولية ويتم تسعيرها بالأسعار الدولية كما لو أنها ستدخل في التجارة الدولية تصدير أو استيرادا (أسعار فوب للتصدير وأسعار سيف للاستيراد) .

ب ـ السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة الدولية (كالتشييد والكهرباء والنقل المحلي مثلا) فهي التي يتم تثمينها بواسطة معامل تحويل نمطي يضعه جهاز تقييم المشروعات . أما إذا كانت هذه السلع والخدمات تشكل نسبة كبيرة من المدخلات الكلية للمشروع ، فقد يجري تفكيكها إلى مدخلاتها وتثمينها بالأسعار الدولية .

جـ ـ السلع والخدمات التي لا تدخل حاليا في التجارة الدولية للدولة لوجود بعض القيود على تحركاتها ولكن يمكن أن تكون موضع متاجرة دولية إذا تم ترشيد (أي تحرير نسبي) للسياسة التجارية الخارجية للدولة . وهذه يتطلب تثمينها معرفة ظروف العرض والطلب عليها ،وما إذا كانت احتياجات المشروع منها سيتم تلبيتها بانقاص الاستهلاك المحلي أم بزيادة الانتاج المحلي ومدى وجود طاقات انتاجية عاطلة ووفورات الحجم الكبير في الانتاج . ويجري تثمينها وفقا لأهميتها النسبية في المدخلات الكلية للمشروع . فقد يجري استخدام الأسعار الدولية مباشرة ، أو معامل تحويل نمطي يضعه جهاز تقييم المشروعات ، أو يجري تفكيكها إلى مدخلاتها أن كان يمكن تثمين هذه المدخلات بالأسعار الدولية .

وفي ضوء هذا الطرح الموجز لطريقة ليتل وميرليس تتضح بعض صعوبات

تطبيقها . إذ أن اختيار الأسعار العالمية التي ستطبق في تقييم المشروع ليس بالأمر السهل دائماً وذلك لتباين نوعية السلع الدولية وتفاوت وتوقيت التسليم واختلاف قوة المساومة للدولة في الاطار الأوسع للمعاملات التجارية وغير التجارية للدولة مع غيرها من الدول . ومن ناحية اخرى فان عملية تفكيك بعض السلع إلى مدخلاتها هي عملية مطولة وقد تتطلب الاستعانة بجداول المدخلات والمخرجات . وبالاضافة إلى ذلك فليس من السهل معرفة التكاليف الحدية لانتاج المدخلات عند وجود طاقات انتاجية عاطلة أو وجود وفورات الحجم الكبير .

أما فيما يتعلق بمعادلة ليتل وميرليس الثانية لقياس منفعة العدالة للمشروع فانها تشابه أيضا إلى حد ما المعادلة الثانية لليونيدو ، وتأخذ الشكل التالي :

معادلة ليتل وميرليس الثانية : $$NSB^{\star} = (NB^{\star} - \Delta L^{\star}) + \frac{\sum_{i}^{n} \Delta L^{\star}_{i} \cdot d_i}{v}$$

وهذه الصيغة تختلف عن صيغة اليونيدو في أن القيم الآن ، وان كانت معبرا عنها بوحدات من العملة المحلية ، إلا أنها قيم لمقادير معينة من الصرف الأجنبي(*) . ومن جهة أخرى فان طريقة ليتل وميرليس تأخذ الادخار منسوبا للقياس Numeraire وليس الاستهلاك كما هو الحال في طريقة اليونيدو ومن ثم فان الوزن النسبي V وهو السعر المحاسبي للاستثمار لا يستخدم لترجيح بالضرب في الزيادة في الادخار، وإنما يستخدم كمقام في القسمة لتخفيض قيمة (أو التهوين بعض الشيء من قيمة) الزيادة في الاستهلاك .

واختلاف منسوب القياس Numeraire بين المنهاجين ليس اختلافا جوهريا في الواقع لأن الاستهلاك القومي في الحاضر وإن كان مقياسا مباشرا للرفاهية دون أدنى غموض فان الادخار الجاري ليس إلا الشطر الثاني من الدخل القومي . ويعتبر الادخار الطريقة إلى زيادة الاستهلاك في المستقبل . وكل ما يترتب على اختلاف منسوبي القياس بين المنهاجين هو اختلاف شكلي في القيم حيث تعطي طريقة ليتل وميرليس قيما أقل بنسبة ثابتة من قيم اليونيدو وذلك لخلو منسوب القياس في منهاج ليتل وميرليس (الادخار الحكومي) من أي ترجيح بأوزان نسبية . وبالمقابل فان منسوب القياس في منهاج اليونيدو وهو الاستهلاك يتضمن ترجيحاً بأوزان نسبية للطبقات والمناطق محل الرعاية . ولكن احتساب صافي القيمة الحاضرة أو معدل العائد الداخلي للمشروع بأي من المنهاجين المذكورين لا يتأثر بكيفية اختيار منسوب القياس .

(*) وفقا لما سبق الاشارة اليه في الملحوظة الهامشية الأخيرة عن معنى وجود النجمة فوق قيمة من القيم .

واعتمادا على الافتراض التبسيطي بأن الزيادة في أجور العمال ستتجه بالكامل للاستهلاك فان من الممكن في طريقة ليتل وميرليس استبدال علامة الاضافة في المعادلة الأخيرة بعلامة طرح حتى يمكن التعبير عن المنفعة القومية الصافية للمشروع في شكل موجز كادخار حكومي للحصيلة من العملة الأجنبية (مقاسة بالعملة المحلية) . وهذا الادخار الحكومي يمكن من حيث المبدأ استخدامه في تلبية شتى الاحتياجات سواء كان ذلك للاستثمار ، أم لزيادة الاستهلاك المحلي من السلع العامة للمجموعات أو الطبقات أو الأقاليم التي تستحق رعاية خاصة من منظور العدالة .

مقارنة جوانب أخرى في المنهاجين :

أحد أوجه الاختلاف الأخرى المنهاجين موضع المقارنة الحالية هو في كيفية اختيار معدل الخصم الاجتماعي وهو المعدل الهام للخصم والذي بموجبه يتم ايجاد القيمة الحاضرة للتدفقات من المنافع القومية للمشروع .

ومن المعروف ان أي تعديل في معدل الخصم قد يؤدي إلى تغيير جوهري في نتيجة تقييم بعض المشروعات . فهذا المعدل يحدد الحد الفاصل بين المشروعات المقبولة والمشروعات المرفوضة . .

ومن المفروض مثاليا أن يتم تحديد معدل الخصم في التقييم القومي للمشروعات بحيث يكون هناك تعادلٌ بين القيمة الكلية للمشروعات الاستثمارية في برنامج القطاع العام وبين الميزانية المخصصة لها من جهة أخرى في فترة زمنية معينة . وهذا الاعتبار يتطلب عناية خاصة في تحديد معدل الخصم . لأن الخطأ في تحديد هذا المعدل بالارتفاع عن المستوى المنشود قد يترتب عليه وجود فائض غير مستخدم من الاعتمادات في الميزانية الاستثمارية . كما أن الخطأ في تحديد معدل الخصم بالانخفاض عن المستوى المنشود يترتب عليه سرعة استنفاد الميزانية الاستثمارية قبل تنفيذ كل المشروعات المقبولة في التقييم .

ويتفق منهاجا اليونيدو وليتل وميرليس في الافتراض بوجود اختلال أو ازدواجية في أسواق رأس المال في كثير من الدول النامية والتي من مظاهرها الفجوة بين معدل الفائدة المنخفض على الادخار (والذي يعتبر مؤشرا على التفصيل الزمني للاستهلاك في المجتمع) وبين معدل العائد المرتفع على الاستثمار (والذي يعتبر مؤشرا على الانتاجية المرتفعة لعنصر رأس المال النادر نسبيا في الدول النامية) . واختيار واحد من المعدلين المذكورين كمعدل للخصم له انعكاساته بطبيعة الحال على تقييم المشروعات وفي مدى التوازن المنشود بين الميزانية الاستثمارية والقيمة الكلية للبرنامج الاستثماري في القطاع العام .

هناك بالطبع اجتهادات كثيرة في كيفية واختيار معدل الخصم الاجتماعي[٧]. ولأغراضنا الحالية يكفي الاشارة إلى أن منهاج اليونيدو يوصي باستخدام معدل منخفض نسبيا للخصم يقترب من التفضيل الزمني الاجتماعي للاستهلاك . بينما أن منهاج ليتل وميرليس يوصي باستخدام معدل مرتفع نسبيا للخصم يقترب من معدل العائد على الاستثمار . وبهذا الشكل فان كل منهاج يختار في الواقع معدل الخصم الذي يعتبر اكثر تمشيا وانسجاما مع منسوب القياس الذي يرتكز عليه المنهاج . وعلى أية حال ، فان المنهاجين يتفقان على ضرورة تحديد معدل الخصم الاجتماعي مركزيا بواسطة جهاز التخطيط كأحد « المعلمات » National Parameters أو « الضوابط القومية » أو الأوزان النسبية الرئيسية التي يجري تحديدها وتعديلها مركزيا ويلتزم بها القائمون بتقييم المشروعات العامة أو التي للقطاع العام دور كبير فيها .

وبصفة عامة يمكن القول بأن في منهاج ليتل وميرليس ميزتين على الأقل بالمقارنة إلى منهاج اليونيدو .

أول المزايا لمنهاج ليتل وميرليس يتضح برؤية كيفية تطبيق كل منهاج في حالتين افتراضيتين نقيضتين ومتطرفتين بعض الشيء . الحالة الأولى هي مشروع تدخل جميع مدخلاته ومخرجاته دون استثناء في التجارة الدولية . فطريقة ليتل وميرليس اسهل في التطبيق هنا حيث يمكن مباشرة احتساب صافي أثر المشروع على العملية الأجنبية باستخدام الأسعار الدولية وسعر الصرف الرسمي . بينما تتطلب طريقة اليونيدو بالضرورة احتساب السعر المحاسبي للصرف الأجنبي واحتسابه في منهاج اليونيدو معقد التركيب حيث يتطلب ترجيحا بالأوزان النسبية للسلع الداخلية في التجارة الدولية على المستوى القومي للدولة[٨] . وفي الحالة الافتراضية القصوى الثانية ، وهي مشروع لا تدخل أي من مدخلاته ومخرجاته على الاطلاق في التجارة الدولية ، فان طريقة ليتل وميرليس أسهل أيضا نسبيا في الاحتساب حيث يتم التقييم بداية ونهاية بتحويل القيم في اتجاه الأسعار الدولية . وبالمقارنة فان منهاج اليونيدو باستخدامه لأسعار محاسبية تحكمية إلى حد بعيد لتصحيح هيكل الأسعار المحلي ، لن يستطيع تبيان مقدرة المشروع على المنافسة الدولية الا بخطوة إضافية نهائية هي التحويل إلى وجهة الأسعار الدولية واحتساب وتطبيق سعر محاسبي للصرف الأجنبي .

ثاني المزايا لمنهاج ليتل وميرليس يتضح في المراحل اللاحقة لتقييم المشروع عقب انشائه وبالتحديد في مجال سياسات التسعير لمشروعات القطاع العام ، وفي مجال التقييم اللاحق للأداء السنوي للمشروع . إذ يمكن لسياسات التسعير والتقييم اللاحق للأداء للمنشأة الاعتماد في حينه على مستوى الأسعار الدولية عند حدود الدولة وذلك بطريقة

منهجية إلى حد كبير وفي نفس الأطار الذي جرى فيه تقييم قرارات الاستثمار في المقام الأول . وهذا مما يساعد في رأي البعض في ترشيد سياسات التسعير لمشروعات القطاع العام وفي متابعة نشاطه(٩).

وجدير بالاشارة أن لكل من المنهاجين تصوراً خاصاً عن مدى السلطة المخولة لجهاز تقييم المشروعات في جهاز التخطيط القومي ، فمنهاج اليونيدو ويفترض أن جهاز تقييم المشروعات محدود السلطة نوعاً في رسم السياسة الاقتصادية العليا بالمقارنة إلى التصور الموجود في طريقة ليتل وميرليس . فيتطلب منهاج اليونيدو من جهاز التقييم اجراء حوارات مستمرة مع السلطات العليا للتخطيط لترجمة الأهداف القومية إلى ضوابط ومعايير لتقييم ومفاضلة المشروعات . وفي المقابل فان منهاج ليتل وميرليس يفترض استجابة السلطات التخطيطية العليا لتوصيات جهاز تقييم المشروعات وخاصة فيما يختص بسياسة التجارة الخارجية ولذا يتطلب من جهاز التقييم التوجه والتركيز في جهوده على التنسيق مع القائمين بتنفيذ وادارة المشروعات .

والواقع أن جهاز تقييم المشروعات لا بد وأن يقوم بدور تنسيقي في الاتجاهين أي مع المستوى التخطيطي الأعلى والمستوى التنفيذي الأدنى حتى يمكن بلورة مفاهيم مشتركة بين شتى المستويات وتوصيل الأهداف القومية إلى المستوى التنفيذي . فالاقتصار على التنسيق مع المستويات العليا فحسب وفقا لما يشير به منهاج اليونيدو قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير في طرق تنفيذ وتشغيل المشروعات عن دراسات الجدوى لأن القائمين بالتنفيذ والادارة يتعاملون يوما بيوم مع أسعار حقيقية في الأسواق وليس مع الأسعار الظلية . ومن الناحية الأخرى فان الاقتصار على التنسيق مع القائمين بالتنفيذ والادارة فحسب وفقا لما يشير به منهاج ليتل وميرليس قد يترتب عليه اختيارات مضللة وتنفيذ فاشل للمشروعات اذا لم تستجب السلطات العليا للتوصيات المتعلقة بترشيد الحماية الجمركية مثلا .

وإزاء ما تقدم نقول بأن سلطة جهاز تقييم المشروعات لا يمكن أن تحدد بصورة عامة مطلقة دون الاشارة إلى ظروف للمكان والزمان . ومن الميسور المناداة بضرورة التنسيق في شتى المستويات . ولكن التوصل لذلك عمليا يصطدم للأسف بكثير من صخور الأمر الواقع عند التنفيذ .

الجزء الثالث

اختيار الأوزان النسبية

أسعار الكفاءة لدى منهاج اليونيدو :

يشير منهاج اليونيدو بالتوصل إلى احتساب مجموعة محدودة العدد من الأسعار

المحاسبية الرئيسية أو المعلومات National Parameters المنسقة مع بعضها البعض بقدر الامكان بتطبيق بعض من المعادلات الرياضية[١٠]. ومن المفروض أن يتم احتساب هذه الأسعار الرئيسية مركزيا بواسطة جهاز لتقييم المشروعات أو وزارة للتخطيط ، والبعض الآخر يترك لحسن تقدير مقيّم المشروع .

ولا بد أن يكون واضحاً أن فتح الباب لتصحيح الأسعار السوقية على النهج الذي تشير به اليونيدو هو عملية متشبعة . ذلك لأن تقدير السعر المحاسبي لاحدى السلع أو الخدمات قد يتطلب استخدام واحد أو أكثر من الأسعار السوقية الأخرى ، وهذه الأخيرة قد تكون مختلة ، وتتطلب بدورها تصحيحا آخراً وهكذا . وحيث أن هيكل الأسعار عادة مترابط وظروف الطلب والعرض دائمة التغير فان تحديد وتغيير الأسعار المحاسبية يضع عبئا مؤكدا على عاتق أجهزة تقييم المشروعات .

أسعار الكفاءة لدى منهاج ليتل وميرليس :

من هنا نجد أن منهاج ليتل وميرليس يحاول إلى حد ما تفادي هذه المشاكل النظرية والتطبيقية بالاعتماد الكبير على الأسعار الدولية السائدة لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد . ويقترح المنهاج تقييم جميع مدخلات المشروع ومخرجاته ، سواء ما يدخل منها في التجارة الدولية أو لا يدخل ، بالأسعار الدولية وذلك لمعرفة قيمة الفرصة للموارد في استخدامات بديلة حقيقية وقائمة وليست بدائل افتراضية كما هو الحال عند تقدير الأسعار المحاسبية عادة . ووفقا لهذا المنهاج تكون المنفعة الصافية للمشروع هي مدى مساهمته في زيادة حصيلة النقد الأجنبي في خزانة الدولة . وقد سبق أن أشرنا إلى السهولة النسبية في معرفة الأسعار الدولية ـ رغم صعوبات ذلك ـ وإلى الميزة الأخرى التي يتيحها الأخذ بالأسعار الدولية في مرحلة لاحقة هي متابعة أداء المشروع بعد انشائه وتشغيله . غير أن الأمر لا يخلو من مآخذ وتحفظات من نوع آخر .

تحفظات على استخدام الأسعار الدولية :

ثمة عدة مآخذ وتحفظات يمكن أن توجه إلى منهاج ليتل وميرليس في الاعتماد على الأسعار الدولية كنظام للمعلومات تنبني عليها قرارات الاستثمار المحلية . ونتناول هذه المآخذ ببعض المناقشة .

المأخذ الأول على استخدام الأسعار الدولية هو أن الأسواق الدولية بدورها بعيدة كل البعد عن شروط المنافسة الحرة الكاملة وانها قائمة على توزيع مجحف للدخول والثروات بين الدول المتقدمة والدول النامية . ومع التسليم بصحة ذلك ، فان هذا المأخذ

له اعتباره ووزنه عند صياغة نظام اقتصادي دولي جديد وليس في مجال تقييم المشروعات في ظل النظام الاقتصادي القائم في أي لحظة زمنية معينة . فمن منظور الدولة الواحدة ، لا ضير عليها في أن تقوم باحتساب منافعها القومية المحتملة من مشروع استثماري معين مثلما تقوم باحتساب المنافع المحتملة من التجارة الدولية من خلال المشاركة في النظام القائم .

المأخذ الثاني على استخدام الأسعار الدولية هو الخشية من الارتباط المتزايد بالأسواق الدولية ، ومن ثم عدم تطوير وحماية الصناعات المحلية الناشئة من جهة ، وتقليد أنماط الاستهلاك والتكنولوجية غير المناسبة من الخارج من جهة أخرى . وفي بعض الصياغات النيوماركسية لهذا التخوف يجري التحذير بأن تبعية الدول النامية تجاريا للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة يترتب عليها تبعية اقتصادية انتاجية وتبعية سياسية للمعسكر الغربي وفي ذلك تقوية له وأضعاف للمعسكر الاشتراكي . وفي أي من الصياغتين ، فان هناك قضايا عديدة مثارة ومثيرة للجدل في هذا الجانب من الموضوع . أولا هل يمكن اعطاء مفهوم واضح وأجل محدد للصناعة الناشئة التي تستحق حماية جمركية ؟ ثانيا ما هي تماما أنماط الاستهلاك وأساليب الانتاج المناسبة للدول النامية ؟ ثالثا ما هي الحدود اللازمة للاعتماد على النفس وما هي الحدود الممكنة للتخلص من التبعية ؟ وأخيرا وليس آخرا كيف يمكن تقوية العلاقات الاقتصادية مع دول التخطيط المركزي دون تبعية سياسية جديدة ؟ ليس هناك اجابات قاطعة على هذه التساؤلات . ومن ثم فان الجدل بشأنها قد يستمر طويلا ويتشعب بعيدا عن مجال تقييم المشروعات .

المأخذ الثالث على استخدام الأسعار الدولية والأسواق الدولية هو الخشية من تدهور شروط المبادلة ضد الدول النامية ، أو الخشية من حصولها على نصيب متواضع من منافع التجارة الدولية على المدى الطويل . فقد حدث من قبل أن فازت الدول الصناعية المتقدمة بالزيادات المستمرة في الأرباح والأجور الحقيقية للعمال ، بفضل المركز الأقوى في المساومة للحكومات ولنقابات العمال في تلك الدول . وفي مقابل ذلك نأخذ في الاعتبار أن الاستعمار الأوروبي لم يخلق التجارة الدولية . وانما باكتشافاته الجغرافية أدى إلى إيجاد ارتباط بين عدة أسواق اقليمية للتجارة الخارجية كانت قائمة منذ القدم ووحدها الاستعمار الأوروبي في سوق واحدة كبيرة على المستوى العالمي . فالتجارة الخارجية كانت معروفة ومرغوبا فيها قبل الاستعمار الأوروبي . ومن المنظور الحديث ، ومهما كانت العيوب في الماضي ، فان التجارة الخارجية هي طريقة غير مباشرة للانتاج وللاستخدام الأكفء للموارد المحلية المتاحة . ومن الممكن تدبير فرص الانتفاع بالتجارة الدولية مع

تفادي نتائجها الضارة ، وذلك بتنظيم الرسوم الجمركية ، وفرض حصص للاستيراد ، واقامة نظم لاعانة الصادرات ، وتنظيم التجمعات التجارية الدولية لمواجهة القوى الاحتكارية في البيع والشراء .

وادراكا للحكمة فيما سبق ، فان المطروح في منهاج ليتل وميرليس في سياق تقييم المشروعات ليس الأخذ بسياسة حرية التجارة على اطلاقها . وانما المطروح هو التعرف على الفرص الحدية المتاحة للاقتصاد القومي في الأسواق العالمية كمؤشر لمعرفة المزايا النسبية للإنتاج وتحقيق الكفاءة التجارية . وتجدر ملاحظة أن هذا الاختيار تمارسه إلى حد ما دول التخطيط المركزي الاشتراكية نفسها حينما تحتكم الى منطق الأسواق العالمية في كثير من المواقف لمعرفة قيمة الفرصة البديلة للموارد ، أو وجود ما يدعوها إلى التشكيك في دقة عمل نظم التسعير المحلية الموجودة بها في ظل نظم التخطيط المركزي .

والأخذ بهذا النهج في تقييم المشروعات الاستثمارية في الدول النامية بالاستناد إلى الأسعار الدولية ليس معناه بالضرورة أو في كل الحالات القيام برفض المشروع الذي يتبين عدم جدواه بالأسعار الدولية . فقد تكون هناك مبررات قومية واستراتيجية تبرر اقامة المشروع . . ولذلك قد يتم السير في تقييم بعض المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية باستخدام أسلوب فاعلية التكاليف لاختيار حجم المشروع الذي يؤدي إلى تدنية التكاليف .

الأوزان النسبية للعدالة :

ليس هناك فوارق كبيرة من حيث الشكل بين منهاجي اليونيدو ومنهاج ليتل وميرليس في كيفية استخدام الأوزان النسبية للعدالة، سواء في المحور الأول عبر الأجيال (باستخدام السعر المحاسبي للاستثمار) ، أم في المحور الثاني بين المعاصرين (باعطاء علاوة أي وزن نسبي خاص للترجيح إلى حد ما من المنافع العائدة على الطبقات الاجتماعية أو المناطق الجغرافية التي تكون موضع رعاية خاصة) . وانما التساؤ ل الراهن عن المنهاجين هو في كيفية اختيار الأوزان النسبية التي يجري استخدامها في الاطار التحليلي للتكلفة والمنفعة ، وعن جدوى هذا الترجيح من الناحية العملية .

نلاحظ أولا أنه ليس هناك من حيث المبدأ صعوبة كبيرة في كيفية احتساب السعر المحاسبي للاستثمار توخيا للعدالة بين الأجيال المتعاقبة . حيث أنه في جوهره ـ كما سلف القول ـ عبارة عن نسبة بين العائد على الاستثمار والعائد على الادخار . وانما الصعوبة تكمن في كيفية وضع الأوزان النسبية تصديا لمشاكل الفقر النسبي أو الفقر المطلق بين المعاصرين لبعضهم البعض .

ولنتناول **الفقر النسبي** ، توصي المناهج المعاصرة باتخاذ المتوسط القومي لدخل الفرد Per Capita GNP كمنسوب للقياس في وضع الأوزان النسبية ، أي يعطي قيمة مساوية للواحد الصحيح . ثم يتم اعطاء أوزان نسبية متزايدة (أي علاوات متزايدة) للمنافع التي تعود من المشروع على تلك المجموعات أو الطبقات أو الأقاليم التي ينقص متوسط دخل الفرد فيها عن المتوسط القومي . ومن شأن هذه الطريقة الترجيح إلى حد ما من المشروعات التي يعود نفعها على تلك المجموعات أو المناطق المحرومة نسبيا .

أما الأسلوب الثاني البديل لتناول **الفقر المطلق** فبمقتضاه يتم وضع واستخدام الأوزان النسبية فقط لترجيح الزيادة في دخول تلك المجموعات أو الطبقات أو الأقاليم التي تقع في أدنى السلم الاقتصادي والاجتماعي . وتوصلا لذلك يتم اختيار مستوى اعتباري كمنسوب للقياس يمثل الفقر المطلق ، أي الحد الأدنى لمستوى الدخل المقبول اجتماعيا . وهذا المستوى يقل بكثير بداهة عن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي المذكور في الأسلوب الأول . ويتم اعطاء أوزان نسبية فقط لترجيح الزيادة في دخول من تقل مستويات دخولهم عن هذا الحد الحرج .

وتجدر الاشارة إلى أنه ليس هناك في أي من الأسلوبين المذكورين أعلاه طريقة موضوعية واضحة وسهلة لاختيار الأوزان النسبية التي تعطي لأي مجموعة أو اقليم بالنسبة إلى منسوب القياس الذي يقع عليه الاختيار . فقد طرحت في الساحة عدة مداخل للاهتداء إلى هذه الأوزان النسبية بحيث تكون بعيدة بقدر الامكان عن التقدير الشخصي للقائم بتقييم المشروع . فقد اقترح منهاج اليونيدو مثلا فكرة اشتقاق هذه الأوزان النسبية عن طريق حوار مع المستويات العليا لاتخاذ قرارات الاستثمار . كما اقترح البعض فكرة اشتقاق الأوزان النسبية من المعدلات الحدية للضرائب . واقترح البعض الآخر اشتقاق الأوزان النسبية بقسمة المتوسط القومي لدخل الفرد على التوالي على متوسط دخول المجموعات أو المناطق المحرومة نسبيا . ولكن ليس هناك اجماع بعد على أفضلية أي من من هذه المداخل . ومن ثم فإن اختيار الأوزان النسبية يخضع في النهاية لعنصر التقدير الشخصي لفرد معين أو لجنة من اللجان ، وهو الأمر الذي قد يؤخذ أحيانا على المناهج المعاصرة .

ولكن الانصاف للمناهج المعاصرة يقتضي منا مراعاة ان الطريقة الأخرى التقليدية ، وهي اعطاء نفس الوزن النسبي للمنافع التي تعود على مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية ، تعني اسقاط اعتبارات العدالة من الحسبان بالكامل في تقييم المشروعات اذ هي تغفل التفاوت القائم في توزيع الدخول والثروات ، كما تغفل التباين

في توزيع منافع وتكاليف المشروعات فيما بين هذه الطبقات والمناطق الجغرافية .

ولذلك فإن التساؤل الرئيسي الذي يثار في هذا السياق هو مبررات ادخال اعتبارات العدالة في تقييم المشروعات ، وجدوى ذلك في تغيير النمط القائم لتوزيع الدخول والثروات في دولة من الدول .

أما عن المبررات فهي تتلخص في أن في بعض الدول النامية قد لا يسمح المناخ السياسي القائم بادخال اصلاحات مباشرة وكافية لاعادة توزيع الثروات ، كما قد تكون السياسة المالية للدولة مقيدة بشتى القيود في تحديد مستوى واتجاهات الايرادات العامة والانفاق العام . ولكن اذا كان الأمر كذلك في دولة من الدول في أي وقت من الأوقات فان من المستبعد أن يهتم نظام الحكم القائم اهتماما حقيقيا وجديا بادخال اعتبارات العدالة بطريقة مستترة وغير مباشرة مثل تقييم المشروعات الاستثمارية الجديدة .

وهذا يجرنا إلى النقطة الثانية من التساؤل وهي جدوى وفاعلية العدالة في تقييم المشروعات الاستثمارية الجديدة في تغيير نمط التوزيع القائم للدخول والثروات . والاجابة ترتبط دون شك بصغر أو كبر معدل الاستثمار الذي يتولاه القطاع العام أو يتولى توجيهه . وعلى أحسن الفروض تفاؤلا فان هذا النهج بمفرده يكون بطيء المفعول في احراز النتائج المرجوة . ذلك أن معدل الاستثمار العام السنوي ليس سوى نسبة معينة من الدخل القومي السنوي ، والأخير ليس سوى نسبة معينة من رصيد الثروة القومية في أي لحظة زمنية . ولذلك فان توجيه دفة الاستثمار العام بعض الشيء توخيا للعدالة الاجتماعية قد يكون اجراء ضروريا ولكنه بالتأكيد ليس كافيا بمفرده .

وعلى أية حال يلاحظ أن المناداة بادخال اعتبارات العدالة في المناهج المعاصرة ليس معناه تسهيل الموافقة على كل المشروعات التي تخدم الطبقات أو المناطق موضع الرعاية الخاصة . وانما الهدف هو التمييز والمفاضلة بين المشروعات من منظوري الكفاءة والعدالة في نفس الوقت بالاحتكام إلى عدة أوزان نسبية لترجيح كل من هذين الهدفين الرئيسين ، وبالاحتكام أيضا إلى عدة أوزان نسبية أخرى للعدالة عبر الأجيال وبين المعاصرين لبعضهم البعض .

الجزء الرابع

المناهج المعاصرة في الميزان

لعل من أبرز خصائص المناهج المعاصرة هو محاولة الاحاطة في اطار تحليلي واحد

باعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد مع العدالة في توزيع الدخول والثروات . ووفقا لذلك تبيح المناهج المعاصرة دون تردد ما تم تحريمه لفترة طويلة في علم الاقتصاد من عقد مقارنات بين المنافع العائدة على مختلف الأشخاص ، كما انها توصي دون حرج باعطاء أوزان نسبية متفاوتة للتغير في هذه المنافع.

وفي نفس الوقت فإن الاتجاه في هذه المناهج إلى الاسترشاد بالأسعار العالمية في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد (خاصة منهاج ليتل وميرليس) من شأنه فصل ساحتي الانتاج وتوزيع الدخول عن بعضهما البعض إلى حد كبير . وهو الأمر الذي يتيح الفرصة للدول النامية من حيث المبدأ لاتخاذ الاجراءات المستهدفة لعدالة التوزيع دون الخوف المعتاد من أن يكون لاجراءات العدالة أثرٌ مرتد ضار على حوافز قرارات الادخار والاستثمار والانتاج .

وبالاضافة إلى ما تقدم ، فان تطبيق المناهج المعاصرة يتطلب مواجهة مباشرة لبعض القضايا المحورية العامة في تخطيط التنمية . فالعمل بهذه المناهج يتطلب تحديداً للمدى المرغوب فيه اجتماعيا لزيادة معدل الادخار والاستثمار القومي ، وللدور الذي يناط للقطاع العام في تحقيق ذلك .

كما تلقي هذه المناهج الضوء على المقدرة التنافسية الدولية للمشروعات الاستثمارية التي يجري تقييمها ، وبالتالي فان الأخذ بها يتطلب تحديدا للمدى المرغوب فيه لانفتاح الاقتصاد القومي على الاقتصاد العالمي .

وعلاوة على ما تقدم فان احتواء هذه المناهج على الأهداف القومية بنسب واضحة يعطي لهذه المناهج صلاحية أوسع في التطبيق للمفاضلة بين المشروعات المنتمية إلى قطاعات مختلفة، وليس فقط ـ كما كان الحال من قبل ـ للمفاضلة بين المشروعات داخل القطاع الواحد . ويترتب على ذلك الارتقاء لو شئنا بطرق تقييم المشروعات من المستوى التكتيكي لتخصيص الموارد داخل كل قطاع على حدة إلى المستوى الاستراتيجي للتخطيط والمتعلق بتخصيص الموارد بين القطاعات . وإذا وجدت هذه الرغبة فان البيئة المثلى لتطبيق المناهج المعاصرة قد تكون دول التخطيط المركزي المتقدمة اقتصاديا والتي قد تفكر في الأخذ باللامركزية في قرارات الاستثمار ، بحيث يمكن لها أن تحدد أولويات الانتاج فحسب في الخطة الاقتصادية القومية ، تاركة القرارات التفصيلية للاستثمار الى مستوى

أدنى يتم فيه التقييم والمفاضلة بين المشروعات باستخدام اسعار محاسبية وأوزان نسبية للعدالة(١١).

محصلة ما سبق هو أن تطبيق المناهج المعاصرة لتقييم المنفعة القومية للمشروعات يتوقف في النهاية على نوعية المناخ السياسي في الدولة النامية . فهذه المناهج تتجه في وجهتها إلى الدول ذات النظام الاقتصادي المختلط التي يوجد بها قطاع عام كبير ومسلم له بالريادة أو على الأقل بدور رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية . ولن تجد هذه المناهج اهتماما جديا بتطبيقها في الدول النامية التي تسلم بالريادة أو بالدور الرئيسي في التنمية للقطاع الخاص . وبالمثل ، ولكن لأسباب أخرى ، لن تجد هذه المناهج اهتماما بتطبيقها في الدول النامية التي تحكمها نظم سياسية ثورية ، حيث أنها ستفضل أساليب أكثر سرعة وفعالية في توزيع الدخول والثروات في حين أن الدقة الحسابية واعتبارات الكفاءة في تخصيص الموارد لن تستوقفها طويلا .

وبينما يوجد في الآونة الراهنة تطبيقات محدودة نسبيا لمنهاج اليونيدو(١٢) فان هناك عدداً أكبر من التطبيقات لمنهاج ليتل وميرليس(١٣). ويرجع الانتشار النسبي لمنهاج ليتل وميرليس إلى سهولته النسبية في التطبيق من جهة كما ذكرنا ، كما يرجع ذلك من جهة أخرى إلى تبني عدة مؤسسات أوروبية لهذا المنهاج وقيامها بتنظيم الحالات التطبيقية . وفي نفس الوقت فان منهاج اليونيدو لم يجد تعاطفا قويا ومستمرا من منظمة اليونيد أو غيرها من المؤسسات حتى الآن . بل نجد أن اليونيدو بالاشتراك مع مركز التنمية الصناعية للدول العربية قد قدمت منهاجا جديدا معدلا ومبسطا بعض الشيء ويعتبر انتقائيا بين المنهاجين .

والمناهج المذكورة بصفة عامة قد تفاعلت مع بعضها البعض . فعلى سبيل المثال ، فان اهتمام اليونيدو بقضايا العدالة في التوزيع قد وجدت لها صدى في الصياغة المعدلة لمنهاج ليتل وميرليس المنشور عام ١٩٧٤ . ومن ناحية اخرى فإن اهتمام منهاج ليتل وميرليس بكفاءة المشروعات من المنظور الدولي قد وجدت لها صدى لدى مؤلفي منهاج اليونيدو(١٤)

ويلاحظ أنه إذا توافرت البيانات اللازمة عن أي مشروع وتوافرت المعلمات أو الأسعار المحاسبية الرئيسية فان من الميسور نسبيا احتساب المنفعة القومية للمشروع بالمنهاجين . فاذا أشار المنهاجان بنتيجة تقييم واحدة للمشروع فان هذا مداعاة لطمأنينة أكبر في نتيجة التقييم . أما إذا اختلف المنهاجان في نتيجة التقييم فيمكن بمراجعة الحسابات تتبع مصدر الاختلاف ، ويكون الاختلاف مرجعه في النهاية الاختلاف في أحد

المعلمات أو في طريقة احتساب قيمة الفرصة للموارد[١٥].

والقول بأن هذه المناهج لتقييم المنفعة القومية للمشروعات هي مناهج معقدة وصعبة التطبيق قول صحيح إذا ما قارناها بالطرق السهلة لتقييم الربحية المالية . ولكن إذا تمت المقارنة مثلا مع النواحي الهندسية في دراسات الجدوى ، لتبين أن المناهج الاقتصادية الحالية للتقييم ليست في الواقع بالصعوبة الكبيرة أو التعقيد المغالى فيه[١٦] .

وتبدو أن الصعوبة الأكبر في تطبيق هذه المناهج هي في تدريب خبراء تقييم المشروعات على تطبيق هذه المناهج الجديدة وفي امدادهم بالضوابط التي تحدد مركزيا ، ومع ذلك ، فلا بد من مراعاة أن عملية المشروعات ليست سوى مرحلة واحدة في دورة حياة المشروع ، وأن المغالاة في الاهتمام بعملية التقييم وتدريب المتخصصين قد ينطوي على سوء تخصيص لبعض وقت وجهد خبراء الاقتصاد الذين قد تشتد اليهم الحاجة في المراحل الأخرى السابقة أو اللاحقة لعملية تقييم المشروع الاستشاري .

وأخيرا وليس آخراً ، فإن التطبيق الناجح لهذه المناهج ، أو ما يحل محلها من مناهج أخرى في المستقبل ، يتطلب وجود تفاعل بين عدة مستويات تخطيطية وفي الاتجاهين ، من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى ، وذلك للتوصل إلى الحجم والتكوين الأمثل لبرامج الاستثمار على امتداد أفق زمني معين .

الحواشي

(١) ليس هناك فارق كبير من الناحية العملية في معظم الحالات بين استخدام الطريقة المذكورة أعلاه وبين طريقة معدل العائد الداخلي Internal Rate of Return وإنما المهم هو حسن اختيار معدل الخصم الذي يعبر عن تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار .

(٢) هناك أسلوبان آخران للجمع بين عدة أهداف عدا وضع الأوزان النسبية. إذ يمكن القول بتعظيم أحد الهدفين مع اشتراط قيد أدنى من الهدف الثاني، أو بتعظيم أحد الهدفين مع اشتراط أن نسبة الهدفين إلى بعضهما البعض لا تقل عن نسبة معينة موضوعة سلفا. والاختلاف بين هذه الأساليب هو اختلاف في الشكل وليس في الجوهر لأن تحديد القيد الأدنى ينطوي ضمنا على استخدام أوزان نسبية. أنظر Marglin, 1969 .

(٣) Partha Dasgupta, Stephen Marglin, and Amartya Sen, **Guidelines for Project Evaluation** (N.Y., UNIDO, 1972).

وتوجد له صياغة عربية بعنوان **دليل تقييم المشروعات الصناعية** (القاهرة: مركز التنمية الصناعية للدول العربية ١٩٧٥) ترجمة د. أحمد لطفي عبد العظيم ومراجعة د. فؤاد هاشم عوض .

(٤) Ian Little and J.A. Mirrlees, **Manual of Industrial Project Analysis** (Paris: OECD 1968) revised edition 1972; and **Project Appraisal and Planning for Developing Countries** (Heinman, 1974).

(٥) UNIDO and IDCAS, **Manual for Evaluation of Industrial Projects in Arab Countries (Cairo: IDCAS 1979)**

وتوجد له صياغة عربية بعنوان **دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية** (القاهرة: مركز التنمية الصناعية للدول العربية ١٩٧٩) ترجمة محمد جمال إمام ومراجعة م. مصطفى الأروادي ود. عرفان شافعي.

(٦) سبق الاشارة إلى أن صافي التدفق النقدي للمشروع في أي عام يجمع بين العائد على رأس المال (صافي الربح) وعودة رأس المال (مخصص الاهلاك). ويعني ذلك في السياق الحالي أن التكاليف المحلية للمشروع لا تتضمن مخصص الاهلاك.

(٧) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الفصل السابع من: Irvin, 1978 .

(٨) السعر المحاسبي للصرف الأجنبي عند الاحتياج اليه في طريقة ليتل وميرليس اسهل في الاحتساب لأنه يعتمد على أوزان نسبية معتمدة على بيانات المشروع نفسه.

(٩) ومن قبيل ذلك السعر المحاسبي للاستثمار، والسعر المحاسبي للأجور، والسعر المحاسبي للصرف الاجنبي.

(١٠) رغم الاهتمام بمبدأ اللامركزية في تخطيط الاستثمار على المستوى النظري في بعض دول أوروبا الشرقية فإن طرق تقييم المشروعات المطبقة هناك لا ترقى إلى مستوى مقارب من المناهج المعاصرة المطروحة لتقييم المشروعات في الدول النامية. انظر:

Irvin, 1978 p.155- 59.

(١١) انظر Lal, 1980, Willoughby 1977 .

(١٢) Irvin, 1975; and McClearly, 1976.

(١٣) Lal, 1972,1976, 1978,1979; Little and Tipping,1972;Little and Scott,1976, Scott, MacArthur and Newberry 1976; Seton, 1972.

(١٤) افادة Patha Dasgupt احد مؤلفي منهاج اليونيدو بأنه لو أتيحت له الفرصة لإعادة كتابة منهاج اليونيدو لأوصى باستخدام اوسع الاسعار الدولية نظرا للسهولة النسبية في الحصول عليها (في مقابلة خاصة).

(١٥) أنظر: Yotopoulous and Nugent, 1976.

(١٦) أنظر Mirrlees in Symposium. ويضاف الى ذلك التقدم المستمر في بعض الأنواع الصغيرة من الحاسبات الالكترونية اليدوية حيث تحتوي على برامج خاصة لتسهيل خصم تدفقات المشروع لايجاد صافي القيمة الحاضرة أو معدل العائد الداخلي واجراء تحليل الحساسية في ثوان.

المراجع

مراجع باللغة العربية :

- منظمة اليونيدو: **دليل تقييم المشروعات الصناعية** (القاهرة: مركز التنمية الصناعية للدول العربية ١٩٧٥) ترجمة د. أحمد لطفي عبد الحليم ومراجعة د. فؤاد هاشم عوض .
- منظمة اليونيدو ومركز التنمية الصناعية للدول العربية: **دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعية للدول العربية** (القاهرة: مركز التنمية الصناعية للدول العربية ١٩٧٩)، ترجمة محمد جمال امام ومراجعة م. مصطفى الأروادي ود. عرفان شافعي .

د. عرفان شافعي **تقييم المشروعات: بين اتساع الرؤية والدقة الحسابية** (الكويت: رسائل البنك الصناعي رقم ٥ / ١٩٨٢) .

عدالة التوزيع في اختيار مشروعات التنمية. **النفط والتعاون العربي** . (العدد (٢٧) المجلد السابع العدد الثاني ١٩٨٢) .

مراجع باللغة الانجليزية :

Dasgupta, Partha.

«A comparative Analysis of the UNIDO Guidelines and the OECD Manual» **(B.O.U.I.E.S.)** Oxford, February 1972).

Dasgupta, Partha, Stephen Marglin, ad Amartya Sen 1972 **Guidelines for Project Evaluation.** (U.N.I.D.O. N.Y. 1972). Translated into Arabic by IDCAS. Cairo 1975.

Fitzerald, E.V.K.

Public Sector Investment Planning for Development Countires (MacMillan, 1978).

Irvin, George

Modern Cost Benefit Analysis (MacMillan 1978).

Roads and Distribution (I.L.O. Geneva, 1975).

Lal, Deepak :

Wells and Welfare (O.E.C.D. Paris 1972).

Methods of Project Appraisal: A Review (Johns Hopkins 1974)

Appriasing foreign Investment in Developing Countires (Heinman 1975)

Men or Machines (I.L.O. Geneva, 1979)

Prices for Planning (Heinman 1979)

«Public Enterprises», Ch. 7 in **Policies for Industrial Progress in Developing Countires,** Sponsored by UNIDO and the World Bank (Oxford, 1980).

Litte, Ian and J.A. Mirrlees

Manual of Industrial Project Analysis.

(Paris OECD 1978), revised edition 1972.

Little, Ian and David G. Tipping
A Social Cost- Benefit Analysis of the Kulai Oil Palm Estate, (O.E.C.D. Paris, 1972).

Little, Ian and Maurice FG. Scott.
Using Shadow Prices (Heinman 1976)

Marglin, S.A.
Public Investment Criteria (Allen and Unwin 1967)

McCleary, William A.
Equipment versus Employment (I.L.O. Geneva 1976)

Scott, Maurice FG., J. Mac Arthur and D. MG. Newberry.
Project Appraisal in Practice (Heinman 1976).

Seton, Francis
Shadow Wages in the Chilean Economy (OECD Paris 1972).

Squire, L. and H.G. van der Tak
Economic Analysis of Projects (Kohns Hopkins 1975)

Stewart, F.
«A Note on Social Cost Benefit Analysis and Class Conflict in LDC's, Word Development (January 1975)

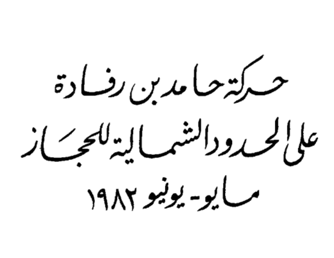
Symposium on Project Evaluation and Income Distribution, J.D. Macarthur and Galal Amin, eds.

World Development, 1978.
Vol. 6, No.2 (Organized by Kuwait Fund for Arab Economic Development, 1977).

UNIDO AND IDCAS
Manual for Evaluation of Industrial Projects in Arab Countries (IDCAS Cairo 1979), Arabic, English and French Verisions.

Willoughby, Christopher
«Ex Post Project Evaluation: The (World) Bank's Experience», **Finance and Development,** Vol. 14 No.1 March 1977.

Yotopoulous, Pan A. and Jeffrey B. Nugent
Economics of Development: Empirical Envestigations (Harper and Row 1976).



حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز مايو - يونيو ١٩٨٢

د . فتوح الخترش*

تمهيد

في صيف ١٩٣٢ ـ ١٣٥١ هـ قام حامد بن رفادة بشن غارة على شمال الحجاز وتمكنت القوات التي سيرها عبد العزيز بن سعود من القضاء الكامل على هذه المحاولة ، وابادة من سار على رأسها ، وفي مقدمتهم ابن رفادة نفسه .

وقد يتبدى هذا الحادث للوهلة الأولى مجرد حدث مألوف لم تخل الحياة في الجزيرة العربية من أمثاله لفترة طويلة ، خاصة عندما كان عبد العزيز بن سعود لا يزال يوطد أركان ملكه الذي انتزعه انتزاعا من خصومه .

ولكن نظرة فاحصة متأنية للأمر تميط لنا اللثام عن العديد من الحقائق الخطيرة التي تصور لنا طبيعة التيارات المتصارعة ، والمتلاقية ، والتي يرسم التفاعل بينها صورة الحياة السياسية العامة وأحداثها اليومية في ذلك الحين . وإذا وضعنا هذا الحدث في اطاره المتكامل ، دوليا وعربيا ، ومحليا ، فاننا انما نضع أيدينا في واقع الأمر على جوهر العناصر الاساسية التي شكلت تاريخ العالم العربي كله في ذلك الحين .

ومن ثم سيكون سبيلنا في هذا البحث ، أن نقدم الحدث في ذاته من واقع الوثائق والكتابات الموثوقة ، ثم نحاول الكشف عن بواعثه ومراميه ، وبعد ذلك نضعه في اطاره

(*) المدرسة بقسم التاريخ في جامعة الكويت .

المتكامل ، في معترك الصراع الدولي الناشب ، وفي حومة التيارات التي تتلاطم على أرض البلدان العربية وعلى ضوء الأوضاع التي كانت تحيط بعبد العزيز بن سعود ، في تلك المرحلة الحساسة البالغة الحرج من مراحل توطيد أركان ملكه .

فاذا فرغنا من كل ذلك أمكننا أن نخلص إلى تقييم سليم لحركة ابن رفادة وأن نصفها ـ علمياً ـ بماتستحقه ، وأن نضعها في مكانها المحدد في سجل التاريخ .

أولاً : حركة ابن رفادة

كان حامد بن رفادة يسكن في الأراضي الحجازية ، وقام بثورة في الوجه في عام **١٩٢٩** م **١٣٤٦** هـ ، قضي عليها في الحال ففر إلى الديار المصرية ، وسكن القاهرة[١] ولم ينس حامد هذه الضربة التي أقصته عن دياره ، وأخذ يتصل بالبدو آملا في النهوض بثورة طمعا في السيادة والانتقام ، وأطمعهم في الكسب حتى استطاع أن يجمع بضع مئات بمساعدة محمد بن عبد الرحيم أبي طقيقة ـ وكان ابن رفادة يظن أنه متى قام بثورته ضد ابن سعود لبته قبائل الحجاز وثارت معه[٢] .

مشى ابن رفادة بمن معه من البدو إلى النصب ، بين السويس والطور ، وأبقاهم فيه ورجع إلى القاهرة لتصفية أعماله بها .

وفي اوائل المحرم **١٣٥١** مايو **١٩٣٢** م زحف ابن رفادة إلى الخضر ، فدرب الزلفة ثم مضى في الطريق الساحلي بين البحر والجبال حتى وصل إلى طابة ، وهي اخر نقطة على الحدود المصرية . وأبرز لجنود المخفر المصريين « وثائق مزورة » رسمية استخرجت له ولرفاقه في السويس[٣] .

وكانت الانباء قد وصلت إلى الحكومة السعودية في شوال **١٣٥٠** هـ فبراير **١٩٣١** م بأن بعض أعدائها يفكرون في القيام بفتنة في الشمال ، ولما بلغها النبأ أيضا من الحكومة البريطانية بجدة[٤] تأكد لديها الخبر ،واهتمت بالأمر ، وسيرت قوة برية بالسيارات ، وقوة بحرية من بلدة ضبا ، كما أمرت قوى الهجر من شمر وعنيزة أن تسير إلى الشمال ، وبعثت سرية من حائل لمرافقة هذه القوات إلى الحدود والانتظار هنالك حتى تتلقى أمرا من ابن سعود بالعمل[٥] .

ولما اكتمل تنظيم الاحاطة بالثوار ، أوعز عبد العزيز آل سعود إلى رجال من قبيلة بلي (قبيلة ابن رفادة نفسه) أن يكتبوا إليه باستعدادهم لمؤازرته ، فاتصلوا به وكاتبوه ، فكان أن قام من الشريح ـ وهو مكان قريب من العقبة ـ ودخل أراضي حقل ثم البدع والخريبة ، ونزل في شريع وأذاع دعاته ـ أو حداته إلى العمل في الخارج ، انه احتل

البلدان الشمالية وأسر أمراءها[٦] ، وأنه قتل الجنود النجدية وأنه سيد الموقف كله ، وكذلك نشر بلاغا ببعض الجرائد السورية يقول فيه أن السعوديين زعموا أنهم قتلوه وألقوا برأسه إلى أطفال ظبا واتخذوه كرة تتلقفها أرجلهم ، ثم علق في سوق ظبا في حين انه حي يرزق - وبلاغه شاهد على ذلك[٧] .

ومن الواضح أن ابن رفادة عندما اجتاز الحدود الحجازية كانت الآمال تراوده في أن قبيلة بليّ وغيرها من القبائل لن تتردد في الانضمام إلى صفوفه ، حتى تتحول حركته إلى ثورة عامة تطيح بملك الحجاز[٨] .

ولعل خير وصف لاحداث اليوم الحاسم من شهر يونيو ١٩٣٢ م ربيع الأول ١٣٥١ هـ هو ما يورده أحمد عبد الغفور عطار[٩] فيذكر أنه بينما كان ابن رفادة في شريم يحلم بالمجد والسيادة تكاملت القوات السعودية . ووصل إلى ابن سعود أن ابن رفادة يريد الفرار، فأصدر أمره برقيا إلى قواده بأن يسرعوا في المسير خلفه ويطوقوه، وألا يتركوا احدا من رجاله يسلك طريق النجاة ، وأعلمهم بالخطة ليسيروا عليها . وأسرعت القوة السعودية خلف ابن رفادة وقد يمم وجهه شطر جبل شار ، وباتت الليل في الصحراء ، ومضى متقفو الآثار وراءه حتى حددوا أنه نازل بسفح جبل شار. وهنا نهضت القوة السعودية بالسيارات المسلحة والخيول إلى حيث نزل .

وفي ظهر يوم ٢١ يونيو ١٩٣٢ هـ ، ٢٦ ربيع الأول ١٣٥١هـ . أدركت هذه القوة ابن الرفادة ومن معه وهم يستعدون للرحيل ، فأحدقت بهم ، وهاجمتهم هجوما قاسيا عنيفا حتى المغرب وقتلت حامد بن سالم بن رفادة الأعور ، وابنيه حامد وفالح ، وسليمان بن أحمد أبو طقيقة ، ومحمد بن عبد الرحيم أبو طقيقة ، وسعود الدباغ ، وانجلت المعركة عن ٣٥٠ قتيل وأخذ رأس ابن رفادة إلى ظبا فلعبت به الأطفال ثم علق في سوقها الكبير . في الحقيقة ان الحكومة السعودية لم تسمع ببلاغ ابن رفادة كما نشرته الصحف السورية ولكنها مثلت برأسه وألقته للاطفال ثم علقت جثته ، وطابق عملها خيال ابن رفادة بحذافيره .

ثانيا : الاطار العام

هذا ، في ايجاز وتركيز ، هو الحدث الذي نحن بصدده ، وهو لا يعدو أن يكون تمردا تزعمه مارق مغرور . تحطمت محاولته ونال جزاءه الأوفى .

ولكن الأمر ليس على هذا النحو من التبسيط والتجريد . فالعالم في تلك الآونة كان يشهد موجة زحف عدوانية من جانب ألمانيا النازية وايطالية الفاشية ، وقد شكلت

الدولتان الائتلاف العدواني الذي سمي بالمحور ، وراحتا تناصبان الامبراطورية البريطانية العداء وتسعيان لاسترداد ما فقدتاه من مستعمرات بعد الحرب العالمية الأولى. ولا تخفيان مطامعهما في البلاد العربية والشرق الأوسط على وجه التحديد . وكان لهذا العامل أثره العميق بلا شك على تشكيل السياسة البريطانية ، وتحديد ما تتخذه من قرار ازاء أحداث حركة ابن رفادة .

والعالم العربي بدوره تصطرع به تيارات واتجاهات وحسابات قديمة متجددة لم تحسم بعد ، ولم يقنع أحد من أطرافها بما انتهت إليه الأمور . ففي شرق الأردن يقبع الامير عبدالله بن الحسين ، ابن الشريف حسين ملك الحجاز السابق الذي خلعه عبد العزيز بن سعود ، وجعله يهيم على وجهه هو وأبناؤه ليستقروا حيث أرادت لهم السياسة الاستعمارية البريطانية بعد انتصارها في الحرب العالمية الاولى . وهو لا ينسى أبدا التاج المخلوع ، ولا العرش المنزوع ، ومن ثم فهو يتربص ولا يتوانى عن انتهاز كل فرصة عسى أن تتحقق أحلام العودة إلى عرش الحجاز .

وفي العراق استقر أخوه الأكبر علي بجانب أخيه الملك فيصل ، وهو أيضا يعيش نفس المرارة ، ولا يتوانى عن المشاركة في أي تدبير قد ينال من حكم عبد العزيز آل سعود .

وفي الجنوب من الحجاز ، الادارسة ، ما زالت الآمال تحدوهم لاستعادة مجد غابر تبدد على أيدي ابن سعود ، ومن ورائهم امام اليمن ، يحيى بن حميد الدين ، لا تفلح أي محاولات أو قول معسول من جانبه ، في اخفاء حقيقة ما يضمره من حقد وكراهية ومعاداة للدولة السعودية الجديدة التي تشق طريقها لتصبح القوة الاكبر في شبه جزيرة العرب .

وحتى في مصر ، وان كانت تخضع للسيطرة البريطانية شبه المطلقة ، إلا أن بها ملكا - أحمد فؤاد - تراوده هو الآخر أحلام عودة الخلافة ، وكان الملك فؤاد يطمح بأن يتبوأ حركة الصدارة في العالم الاسلامي بنقل الخلافة الى مصر بعد أن أعلن مصطفى أتاتورك الغاءها في ٣ مارس ١٩٢٤ واعلان الجمهورية التركية ، وعلى أن يكون هو الخليفة ، ومن ثم فهو لا يعترف رسميا بالدولة التي تهيمن على الحرمين ، ولا شك أن مشاعره انما تميل تجاه كل من يناوىء ابن سعود وان كان واقع الحال لم يسمح لكل هذه الأحلام أن تترجم إلى فعل محدد ، وعلى ما سنرى فيها بعد .

أما الوضع الداخلي في شبه الجزيرة العربية ، فيمكننا القول بأنه ان كان الأمر قد دان لابن سعود ، إلا أن عوامل التذمر والفتنة كانت كامنة في عديد من المناطق ،

والظروف تخدم كل من يحاول تدبير المؤمرات . والبلاد تشكو من قلة الموارد ، والبدو غاضبون من المحاولة التي يقوم بها ابن سعود لجمع الأموال لخزينته بفرض ضريبة جماعية بمقدار ريال « ذلك فالناس غير راضين ، الأمر الذي يتيح المجال للثورة بالانتشار »(١٠) .

كما كانت هناك أقوال متواترة - ان كنا نرى أن بها الكثير من المبالغات ، وأحلام اليقظة ، الا أن بها على وجه اليقين شيئا من القصور الحقيقي لمدى استقرار حكم عبد العزيز بن‌سعود في تلك الحقبة ، وتتركز هذه الأقوال فيما كان يتردد من معلومات من حركة واسعة ومنظمة تهدف إلى الاحاطة بابن سعود - بل ولقد بلغ الأمر أن الملك فيصل - شقيق عبدالله وملك العراق - كان يرى أن حركة ابن رفادة وتمركزها في شمال الحجاز بمثابة جزء من خطة كبيرة ، وأن قلة الاستجابة لزعامة ابن رفادة تعود في أسبابها إلى قيامه بالحركة قبل أوانها وقبل أن تنضج ، وليس بسبب قلة التعاطف مع أهدافها . وكان فيصل يعتقد أيضا أنه في ظرف شهر واحد تقريبا - بعد حركة ابن رفادة - ستنفجر أعمال عنف خطيرة ، ليس في الحجاز فقط بل وفي نجد أيضا حيث العديد من القبائل ، بما فيها قبائل العتيبة ، تتآمر على الاطاحة بابن سعود - ولم يبق من القبائل الموالية له سوى قبيلة حرب(١١) .

والآن واستنادا إلى النظرة الشاملة التي يتيحها لنا وضع حركة ابن رفادة في اطارها هذا العام ، يمكننا أن نتفهم على درجة أكثر مواقف وتحركات كافة الأطراف - المباشرة وغير المباشرة - التي أدلت بدلوها في مقومات الحركة ، وأثناءها ، ولما أعقبها .

السياسة البريطانية في ذلك الحين تحكمها اعتبارات عديدة ، ينبع بعضها من التطورات التي تهدد سيطرتها ومناطق نفوذها نتيجة الخطر النازية والفاشية الزاحف ، وينبع بعضها من أسلوبها التقليدي في الحكم عن طريق تمزيق أوصال ما تحت سيطرتها من بلدان واشاعة الفرقة بين أبناء البلد الواحد وتأليب المعسكرات المتنازعة وتحريض كل فريق على صاحبه ، واللعب على التناقضات المحلية ، حتى تتفرق الأطراف جميعا فتكون السيادة لبريطانيا وحدها .

والواقع أنه من خلال بحثنا لمواقف الدوائر البريطانية قبيل حركة ابن رفادة وأثناءها ثم في أعقابها سنجد انها القوة الرئيسية التي تحرك الأمور في المنطقة ، فسيطرتها - سواء مع الاحتلال أو بدونه - سيطرة شبه مطلقة ومن ثم فليس من المبالغة في شيء إذا ما ذهبنا إلى القول بأن سياسات الأطراف الأخرى - مهما عبرت في بعض الأحيان عن القدرة على العمل المستقل لحسابها الخاص إلا أن التحركات - في خاتمة المطاف - لا تخرج عن فلك السياسة البريطانية الاستعمارية .

وعلى هذا الأساس سيتناول هذا الجانب من بحثنا وهو الجانب الرئيسي العناصر الآتية :

١ ـ السياسة البريطانية وموقفها من ابن سعود .
٢ ـ السياسة البريطانية وموقفها من الأمير عبدالله .
٣ ـ السياسة البريطانية وموقفها من أطماع الملك فؤاد في مصر .

ومنذ البداية تجدر الاشارة إلى ملاحظة الباحث في السياسة الاستعمارية البريطانية في البلدان العربية من بروز بعض الاختلافات بين مواقف الدوائر البريطانية الرسمية في لندن ومواقف ممثليها في البلدان العربية وما يتخذونه أو يحتاجون إليه من إجراءات ، الأمر الذي يشير بوضوح إلى ما تتميز به السياسة الاستعمارية البريطانية من ازدواجية تتمثل في التناقض بين الموقف الرسمي المعلن وموقفها الحقيقي المتمثل في إطلاق يد السلطات البريطانية المحلية للتصرف بعيدا إلى حد ما عن الخط الرسمي ، وهو ابتعاد أشد نزوعا إلى السيطرة الاستعمارية في غالب الأمر ، فاذا تمخض الحال عن تطورات تزيد هذه السيطرة ترسخا رضيت الدوائر الرسمية في لندن بما تم تحقيقه على أيدي ممثليها المحليين ، وان لم يتمخض الموقف عن جديد واصلت السياسة الرسمية المعلنة مسيرتها دون تنغيص لعلاقاتها بالاطراف المعنية .

وسنجد مصداق ذلك فيما نسجله من تفاوت بين اتجاهات لندن الرسمية ومواقف السلطات البريطانية في شرق الأردن على وجه الخصوص .

وسيكون استنادنا في بحثنا إلى الوثائق البريطانية الرسمية ذاتها وليس إلى كتابات أو تحليلات الباحثين والمؤرخين .

في ٢٦ مايو **١٩٣٢** أرسل المندوب السامي البريطاني في الأردن رسالة إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات يتحدث فيها عما بلغه من مصادر موثوقة من معلومات تفيد أن عددا من قبيلة بليّ يتروواح عددهم بين ٢٠٠ و٤٠٠ شخص من هذه القبيلة وغيرها من قبائل الحدود قد عبروا مؤخرا العقبة قادمين من سيناء بهدف اثارة القبائل الحجازية .

وفي نفس اليوم يسارع المندوب السامي في الأردن بارسال برقية الى لندن بضمنها الأمر الصادر عن الأمير عبدالله والذي يحاول فيه نفي أي صلة بابن رفادة وحركته رغم ما تؤكده الحقائق الدافعة من اتصالات وثيقة بين عبدالله والمتآمرين[١٢] أي أن المندوب السامي البريطاني يتخذ موقف المتستر على دور الأمير عبدالله منذ البداية[١٣] .

أما وزير الدولة لشئون المستعمرات في لندن فقد تلمس أول رد فعل من جانبه

للأحداث في رسالة بعث بها إلى المندوب السامي في شرق الأردن في ٢٨ مايو ١٩٣٢ يتساءل فيها أول ما يتساءل عن دور جلوب باشا وعما إذا كان قد قام بابلاغ الأمير شاكر بن زيد ـ وهو ابن عم الأمير عبدالله وكان يقيم في العراق ـ بما يجري ويوضح موقف الحكومة البريطانية الذي يتمثل في عدم الترحيب بالعدوان على الأراضي الحجازية ويرفض في نفس الوقت أن يكون الحادث ذريعة لعبد العزيز بن سعود لملاحقة المتآمرين داخل أراضي شرق الأردن(١٤) .

وعندما تلح حكومة الحجاز على مساهمة السلطات البريطانية بشكل ايجابي في دحر العدوان على أراضيها اذ تقول ـ وهي على حق ـ أن بريطانيا لها السيطرة المطلقة على شرق الأردن ، ومن ثم لا يتصور قيام أي حركة يشترك فيها الأمير عبدالله أو يعاونها أو يتعاطف معها على أقل تقدير ـ دون علمها ـ نقول : انه عندما تلح حكومة الحجاز على هذا المطلب المنطقي تماما نجد القنصل البريطاني في جدة يضطر إلى الرد عليها بأن حكومة صاحب الجلالة لم يكن بامكانها القيام بشيء في وقت قصير بناء على المعلومات السطحية التي تضمنتها مذكرة حكومة الحجاز المؤرخة في ١٤ مايو أو على نشاطات ابن الرفادة التي ورط فيها حكومة شرق الأردن(١٥) .

وفي نفس اليوم يرسل السيدأندرو رايان رسالة إلى لندن يلخص فيها مذكرة أخرى تقدمت بها الحكومة الحجازية في ٣٠ مايو تذهب فيها إلى أنه « لو أن الحكومة البريطانية أولت مذكرتنا المؤرخة في ١٤ مايو اهتمامها » لما تطلب الأمر مذكرات واتصالات جديدة والامر الذي يهمنا هنا هو أنه في الوقت الذي تبدي الحكومة البريطانية عدم تشجيعها لأي اعتداء على أراضي الحجاز نجد المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن لاهم له إلا محاولة تبرئة الأمير عبدالله(١٦) .

ففي ٧ يونيو ١٩٣٢ بعث المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن رسالة إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات يقول فيها أنه يعتقد أن الحركة إنما نظمتها ومولتها عناصر الحزب الحجازي ، وهو حزب مناوىء لسياسة الملك عبد العزيز بن سعود ، وقد تمتع أعضاؤه ، بالتأييد المادي والمعنوي من قبل الأمير عبدالله بن الشريف حسين الذي أمدهم بالمال والسلاح* الذي يتخذ القاهرة مقرا له وأن الأميرعبدالله لا بد أن يعلم بذلك

(*) يقال أنه حزب عبارة عن نادي اجتماعي يرأسه عبدالحميد الخطيب وهو عميل حجازي كان له نشاط واسع في عهد الشريف حسين، وليس مؤكدا ما إذا كان لهذا النادي أي اتصال بابن رفادة مباشرة، ولكن يقال أن رئيسه على اتصال مباشر بالامير عبدالله ويظهر أن هذا النادي ليس خطيرا بل انه اعجز من أن يدير أي تنظيم سياسي أو حركة خطيرة داخل الأراضي الحجازية .

ولكنه ـ أي المندوب السامي ـ يعتقد أنه لم يقدم لها مساعدة مالية كما يعتقد أن الزعماء الأردنيين العرب غير متورطين فيها وأن الثائرين في المنطقة الحجازية هم قبائل حجازية صرف . ولم تقدم أي جهة أردنية أية أموال[١٧] ولكن الأنباء تفيد أنه تم شراء حوالي ٢٥ بندقية في العقبة .

ويمعن المندوب السامي البريطاني في التستر على دور السلطات البريطانية المحلية في شرق الأردن فيقول في نفس الرسالة أنه لم يكن من المتوقع ـ قبل حركة ابن الرفادة ـ نشوء أي حالة غير طبيعية ومن ثم لم تتخذ أي اجراءات خاصة ويزعم أن عبور ابن الرفادة لم يصل خبره إلى فلسطين وشرق الأردن إلا بعد دخوله الأراضي الحجازية وأنه لم يكن من المستطاع وقف التسلل .

ويزداد موقف المندوب السامي البريطاني في الأردن وضوحا عندما نجده في نفس الرسالة أيضا يلح على عدم اعطاء عبد العزيز بن سعود أية ضمانات بخصوص تسليم الثوار الفارين . ولعل من المفارقات الغريبة ـ والمريبة ـ انه في الوقت الذي يدعي فيه المندوب السامي ان القانون في فلسطين وشرق الأردن ـ هما تحت السيطرة البريطانية المطلقة ـ لا يجيز تسليم المتمردين الفارين نجد وزير الدولة لشئون المستعمرات وهو في السلم الوظيفي رئيس للمندوب السامي يتساءل في رسالة بعث إليه فيها في ١٠ يونيو ١٩٣٢ قائلا : « ليس واضحا لدي لماذا تعتبر تسليم الثوار الهاربين أمرا غير قانوني ؟ أغدو شاكرا اذا ابرقتم لي موضحين هذه النقطة »[١٨] .

ولسنا في حاجة إلى القول بأن تسليم الفارين وما يتوقع ان يعقبه من تحقيقات اعترافات ـ وهو الأمر الذي كانت الحكومة الحجازية تلح في طلبه ـ كان كفيلا بكشف كافة اطراف التآمر .

وعندما تصل الأمور إلى هذا المنعطف نلتقي برسالة بعث بها السير جون سيمون من وزارة الخارجية بلندن إلى السير اندرو رايان ـ القنصل البريطاني في جدة يلخص فيها موقف الحكومة البريطانية من المسألة كلها أدق تلخيص .

يقول السير جون سيمون ان حكومة صاحب الجلالة تأسف أشد الأسف نظرا لضيق شريط الحدود بين فلسطين وشرق الأردن إلى درجة شديدة في منطقة العقبة الأمر الذي يتمكن معه ابن الرفادة وصحبه من العبور من سيناء إلى الحجاز في ساعات قليلة قبل أن تتمكن السلطات في فلسطين وشرق الأردن من ادراك هذا العبور . . . .

« كما أن حكومة صاحب الجلالة تأسف لانه ليس من الممكن علينا اخلاء الحدود ان كانت مسئولية منع فرار الثوار من الحجاز يجب أن تقع على عاتق حكومة الحجاز ونجد

ولكن عبور قوات حجازية إلى الأراضي الأردنية أمر لا يمكن السماح به وقد تتخذ الحكومة البريطانية الاجراءات الممكنة لمساعدة السلطات الحجازيه».

« ويمكنهم أيضا ابلاغ الحكومة الحجازية انه من المستحيل اعطاء ضمانات بتسليم قادة الثوار الذين قد يفرون إلى شرق الأردن ولكن يمكن بذل كل جهد ممكن لمنع هؤلاء الأشخاص من اثارة القلاقل لحكومة الحجاز ونجد »[١٩] .

ويتضح أيضاً الموقف الرسمي من جانب الحكومة البريطانية عندما نتمعن موقفها ازاء ما أشيع عن دور الملك فؤاد ، ففي ١٠ يونيو ١٩٣٢ يرسل السير جون سيمون رسالة إلى السير بيرسي لورين المندوب السامي بالقاهرة يتحدث فيها عما لدى وزارة الخارجية البريطانية من تقارير تتهم الأمير عبدالله أمير شرق الأردن بأنه متورط في مؤامرة مع الملك فؤاد وعباس حلمي والملك السابق علي وذلك لاستعادة الحكم الهاشمي في الحجاز مقابل دعم الهاشمين لامكان ترشيح الملك فؤاد للخلافة ودعم مطامح عباس حلمي في عرش سوريا[٢٠] .

ويبدو أن هذه التقارير ـ كما يقول جون سيمون في رسالته ـ يؤيدها تسلل ابن الرفادة الأخير إلى الحجاز ، ويبدو أن مثل هذه التقارير بلغت حكومة نجد والحجاز من مصادر أخرى منذ عدة أشهر ، لذلك فالوضع مثير للقلق الشديد ، وخاصة نظرا إلى علاقات الصداقة التي تربط بين حكومة صاحب الجلالة وحكومة الحجاز ونجد (والتي تم تأكيدها خلال قيام بعثة الحجاز ونجد بزيارة لندن) وكذلك بالنسبة للمسئوليات الملقاة على عاتق حكومة صاحب الجلالة تجاه شرق الأردن في ظل أحكام الانتداب البريطاني على فلسطين .

وينهي السير جون سيمون رسالته إلى المندوب السامي لبلاده في القاهرة بأن يطلب منه تحري مدى صحة هذه الأنباء ، وان يوضح للملك فؤاد مدى الحرج الذي قد يصيب حكومة صاحب الجلالة من جراء التآمر ضد السعودية مؤكدا له المصلحة في عدم الولوغ في هذه المؤامرة إلى حد أبعد .

وفي نفس اليوم في ١٠ يونيو ١٩٣٢ ، يشفع السير جون سيمون هذه الرسالة بأخرى[٢١] أرسلها إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة أيضا يؤكد فيها ما سبق وروده في مواقع أخرى عن البحث عن أنباء زحف ابن الرفادة وتحركاته وعن أن عملية العبور قد تم تنظيمها في الأراضي المصرية ، ويطلب منه ـ تنفيذا للالتزامات الدولية لحكومة صاحب الجلالة ـ أن يتخذ كافة الاجراءات الممكنة لمنع عبور المزيد من الثوار أو الامدادات عبر الأراضي الأردنية ، بالاضافة إلى نزع سلاح الثوار الفارين من الحجاز إلى شرق الأردن وابعادهم عن منطقة الحدود .

وفي ١٥ يونيو ١٩٣٢ بعث السير بيرسي لورين المندوب السامي البريطاني في القاهرة برسالة[٢٢] إلى السير جون سيمون يتحدث فيها عن لقائه باسماعيل صدقي - رئيس وزراء مصر في ذلك الحين - وعما ذكره له هذا من خطوات أقدم عليها القنصل المصري في بغداد عندما طلب السماح له بالتوجه فورا إلى القاهرة باطلاع الحكومة المصرية على معلومات سرية وهامة للغاية لم يشر إلى مضمونها أو طبيعتها في برقيته ، وذكر صدقي انه عندما تسلم القنصل المصري في بغداد رد حكومته بأن يرسل بما عنده عن طريق الشفرة - ألح من جديد على ضرورة التوجه إلى القاهرة بنفسه ، وأوضح أن لديه رسالة من الملك السابق علي موجهة إلى الملك فؤاد .

وللمرة الثانية لم تسمح الحكومة المصرية للقنصل بالحضور إلى القاهرة لأنه لا الملك فؤاد ولا الحكومة المصرية ترغب في استلام أية مراسلات سرية من الملك علي ، وعندما بلغ الأمر هذا الحد ، أرسل القنصل يقول ان الأمر يتعلق بما يذهب إليه الملك علي من أن هناك موجة من عدم الرضا والاضطراب في الحجاز ، وأن الموقف بات مناسبا لانتزاعه من قبضة ابن سعود ، وانه من الممكن النجاح في هذا الأمر إذا ما توفرت الأموال اللازمة .

وأوضح صدقي للمندوب السامي البريطاني ان الملك فؤاد ليس متعاطفا مع ابن سعود وان مصر لم تعترف بمملكة نجد والحجاز ، وان الملك السابق علي يدرك هذا الموقف ومن ثم ربما كان يأمل في الحصول على مساعدة الملك فؤاد للقيام بمغامرته .

وهكذا نرى كيف تم قبر أي محاولة لاحياء تطلعات الملك فؤاد في مهدها ، هذا في مصر ، أما في شرق الأردن فالقبضة الاستعمارية البريطانية ربما كانت أشد أحكاما فالعنان يطلق للأمير عبدالله والأعذار تنتحل له ، والمحاولات تبذل للتستر على دوره .

وليس في الامكان تقديم صورة حقيقية لدور السلطات البريطانية في شرق الأردن دون التطرق إلى دور جلوب ، رجل المخابرات البريطانية الأول في المنطقة وفارسها المعلى على مسرح الأحداث . فالأنباء متواترة عن علاقاته الوثيقة بالأمير عبدالله ، وبالبدو ، ومعرفته الدقيقة بكل ما يتعلق بالصحراء ومنطقة الحدود وشعابها وممراتها .

وكانت حكومة نجد والحجاز قد تقدمت بمذكرة إلى القنصل البريطاني في جدة في ١١ يونيو ١٩٣٢[٢٣] تذكر فيها انباء ما ورد إلى علمها عن زيارة جلوب للعقبة ، وعودته إلى عمان مع الشيوخ والاعتقاد السائد بين رجال القبائل بأنه مهتم بالقضية ، وتوقع قيام غارتين تجاه تبوك وعلى طول الساحل .

وقد اتخذ القنصل البريطاني في جدة نفس موقف التستر على جلوب ، مشابها في ذلك ما يذهب إليه المندوب السامي البريطاني في الأردن ، فزعم أن نشاط جلوب في منطقة الحدود لا يعدو ان يكون تحركا من التحركات المعتادة لممارسة وظيفته .[٢٤] .

والأغرب من كل ذلك انه في نفس هذه الأثناء يتحدث المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن عن تقريره للجيش العربي في شرق الأردن تحت امرة جلوب ويصرح بأنه من أجل التأكد من منع وصول المواد التموينية والأسلحة إلى الثوار عن طريق شرق الأردن فقد وضعت الأمور في يد جلوب[٢٥] .

ويكشف المندوب السامي البريطاني في شرق الأردن عن نزعته بشكل سافر عندما نجده يرسل إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات مطالبا بتوجه قطعة حربية بحرية بريطانية إلى مياه العقبة ، نظرا لامكانية الحاجة إلى نزع السلاح من الثوار المتقهقرين إلى العقبة ، حيث أن مجرد وجود السفينة الحربية بنزيس سيكون له تأثيره ، « ومما يدور بخلدي امكانية قيام قوات ابن سعود ـ في حالة انتصارها ـ بتخطي الحدود إلى العقبة لملاحقة الثوار ، الأمر الذي يجعل وجود قطعة الأسطول (الحربي) ذا تأثير رادع ، وبخاصة اذا ما ضمت تلك القوات جماعة من الاخوان الذين قد لا يمكن السيطرة عليهم » . ولا يتردد المندوب السامي في أن يذكر في نفس الرسالة انه « ليست لدي النية في استعمال قطع الاسطول الحربي للتدخل في أمور الملاحة » أو السفن التي قد تكون حاملة المواد التموينية للثوار .

وفي هذه الأثناء يتخذ عبد العزيز بن سعود موقف قائد الدولة الذي يواجه جبهة معادية متعددة الأطراف ، ولا يخفى عليه احتضان بريطانيا للأمير عبدالله وتواطؤ ممثليها المحليين في شرق الأردن معه ، ولهذا فهو يسعى إلى تفكيك الجبهة المعادية قدر المستطاع « ويسعى إلى التمييز بين حكومة صاحب الجلالة الصديقة وحكومة شرق الأردن »[٢٦] .

وبعد أن قام ابن رفاده بمغامرته وتم لعبد العزيز بن سعود سحقها جرت محادثات بين الشيخ يوسف ياسين وزير الخارجية السعودي وبين السير رايان القنصل البريطاني في جدة أصرّ فيها الوزير على تحميل الأمير عبدالله المسئولية واعتبار شرق الأردن دولة معتدية[٢٧] ، وكان رد السير رايان هو أن الاصرار المستمر على تحميل الأمير وغيره المسئولية من شأنه أن يضر بامكانية تسوية العلاقات مستقبلا بين حكومة نجد والحجاز وحكومة شرق الأردن على أسس قوية ، وعندما أثار الوزير السعودي مسألة محاكمة المسئولين عن الفتنة راح القنصل البريطاني يحاول اثبات عدم جدوى اجراء هذه المحاكمة[٢٨] .

وثمة موقف هنا لعبد العزيز بن سعود يوضح أسلوبه السياسي البارع في مواجهة هذه التيارات التي تواجهه ، وبينما الجدل دائر بين الشيخ يوسف ياسين والقنصل البريطاني والوزير السعودي يتشدد في طلب محاكمة الفارين وزعماء الفتنة ، اذا ببرقية تصل إليه من عبد العزيز آل سعود ، يقرؤها في وجود القنصل البريطاني ، وينفجر

يوسف ياسين ضاحكا ويقول « ان الملك يوافق على رأي السير رايان[٢٩] » وهكذا يتأكد لنا من جديد مدى واقعية ابن سعود في نظرته ، فهو كأنما يقول : الآن وقد تمت ابادة المعتدين واحباط المحاولة بشكل ساحق ، فليس هناك ما يدعو إلى اثارة الخلافات والجدل مع الجانب البريطاني الذي لا قبل لنا بمواجهته بشكل سافر في ظل الأوضاع الراهنة .

وكان الشغل الشاغل للسلطات البريطانية المحلية ، سواء في نجد والحجاز أو في شرق الأردن هو ما أعقب سحق محاولة ابن رفادة من تأجج المشاعر في بلاد الحجاز ونجد من جراء التصعيد الديني والكراهية المتنامية ضد الامير عبدالله الذي يبث الدعاة في البلاد وبسبب حادثة ابن رفادة ، وبسبب الاشاعات التي يروج لها الجانبان والتي من شأنها أن تزيد العداوة بين ابن سعود والأمير عبدالله[٣٠] .

ويبدي القنصل البريطاني في جدة مخاوفه لحكومته ويذكر ان تحرك الأخوان أمر لا يمكن تجاهله حتى وان كانت أنباء هذا التحرك مبالغا فيها ، حيث النداءات تتعالى بشن الحرب على الثوار والمغرضين معا .

ومن جديد يتضح موقف عبد العزيز بن سعود ومدى فهمه لتوازن القوى بين مختلف المعسكرات وادراكه الدقيق لما في وسعه أن يقدم عليه وما لا قبل له على اتخاذه من خطوات .

وها هو فؤاد حمزة ـ وهو من رجال العاهل السعودي المقربين ـ يبعث برسالة خاصة إلى السير رايان في ١٤ أغسطس **١٩٣٢** يذكر له فيها أنه « لدى عودته من الطائف وجد الملك منزعجا من جراء موجة السخط السائدة ، وتجمعات الاخوان المتزايدة ، حيث أن جلالته لا يرغب في السماح بتعريض علاقاته مع حكومة صاحب الجلالة للتوتر ، أو بعرقلة الجهود التي قد تبذلها بهدف حل المشكلة ، ولقد أمر الملك كافة قواته بالعودة إلى أماكنها وديارها ، كما تم حل القوات المتمركزة في الطائف بالفعل ، أما القوات المتواجدة على الحدود فلديها أوامر صارمة بانهاء مهمتها وعدم التعرض لشرق الأردن » .

وجاء في رسالة فؤاد حمزة أيضا أن الملك يهدف من وراء موقفه هذا إلى تكذيب الشائعات التي كانت تروجها الصحافة الأجنبية ، وإلى تأكيد أنه لا يعتزم اتخاذ أي اجراء لا ينسجم وصلات الصداقة التي تربطه بحكومة صاحب الجلالة ، وأنه يتخذ هذا الموقف مقابل أن تسعى حكومة صاحب الجلالة إلى إيجاد تسوية شاملة .

ووجه ابن سعود الدعوة للحكومة البريطانية لارسال وفد منها إلى الرياض في أواسط اكتوبر لتستمع إلى شرح لما قام به والنتائج التي حققها ، ويعقد الملك آماله على أن تسعى عندئذ حكومة صاحب الجلالة لايجاد حل مناسب بروح من الصداقة[٣١] .

وهكذا ـ في خاتمة المطاف ـ تنجح السياسة البريطانية الاستعمارية في احتواء الموقف فالمعتدى عليه ـ عبد العزيز بن سعود ـ يقنع بسحق المحاولة ويخطب ود بريطانيا وصداقتها والمعتدون في شرق الأردن يسدل الستار كثيفا على دورهم ، ويستمرون في خنادقهم قابعين في انتظار فرص أخرى لتحقيق أهداف لم يتخلوا عنها بعد .

ثالثا : تقييم الحركة والسبب الرئيسي لفشلها

وبعد هذا العرض .....

ألا يتعين علينا أن نتساءل ، ما هو موقع حركة ابن رفادة في تاريخ المنطقة العربية السعودية عى وجه الخصوص ؟ لعل الاجابة الصحيحة على هذا التساؤل والتي تساندها كل الحقائق الواردة في العرض السابق **أنها كانت بالفعل محاولة على درجة عالية من الخطورة من جانب البيت الهاشمي ، بزعامة الأمير عبدالله أمير شرق الأردن وشقيقه الملك السابق علي المقيم بالعراق** والذي كان يقوم بزيارة لشرق الأردن في توقيت له دلالته السافرة في شهر يوليو **١٩٣٢** ، وهو نفس التوقيت الذي قام فيه ابن رفادة بمغامرته[٣٢] .

وكل المصادر والوثائق تجمع على دور الأمير عبدالله في تمويل وتشجيع ابن رفادة ، وأما اتخاذه مصر ملجأ له بعد فشل محاولته الأولى بالأرجح أن ذلك يرجع إلى أن شرق الأردن بلد متغير ومن السهل لمن يريد أن يرصد فيها تحركات شخص تسلط عليه الأضواء مثل ابن رفادة . وفي تقديرنا أن الدوائر الرسمية في مصر ـ سواء الملك أو الحكومة ـ لم يكن لها أي دور ايجابي في الاعداد لحركة ابن الرفادة ، وأما ما حصل عليه من سلاح أو تسهيلات في الخروج عند العقبة فهذا مما يسهل لكثير الحصول عليه عن طريق الرشاوي والاتصالات الخاصة بالقائمين على هذه الأعمال ، ولعل الاستجابة الفورية من جانب الملك فؤاد ورئيس وزرائه اسماعيل صدقي ، لطلب المندوب السامي البريطانيبالابتعاد عن أي مساهمة في العدوان على أراضي الحجاز ما يقطع بعدم تورط مصر بأي دور ايجابي ، وان احلام تولي فؤاد الخلافة لم تخرج عن مجال الوهم دون أي عمل ملموس لتحقيقها .

ولقد كان من المخطط أن يقوم ابن رفادة بحركته في توقيت موازٍ لقيام الأدارسة بهبة مماثلة في الجنوب يساندهم امام اليمن ، وقد نمي إلى علم الحكومة السعودية في شوال **١٣٥٠** هـ أن اعداءها بيتوا النية على القيام بثورتين ، الأولى في الشمال ، والثانية في الجنوب ، ولكن من توفيق الله للحكومة السعودية اختلاف الثورتين في الميعاد فتم لابن سعود القضاء على حركة بن رفادة في الشمال قضاءتاما بعد أن عقد الادارسة مع الملك ابن سعود معاهدة **١٣٤٩** هـ ـ **١٩٣٠** م[٣٣] .

وقد سبق أن ذكرنا ان ابن رفادة فكر في التراجع بعد أن دخل الأراضي الحجازية بالفعل ، والأرجح أن تفسير ذلك يرجع إلى توقعه حدوث انتفاضات اخرى ـ من الداخل أو الخارج ـ وعندما لم يتحقق شيء منها عول على الانسحاب ولكن قوات ابن سعود اجهزت عليه قبل أن ينفذ غايته .

وأما بالنسبة للدور المتميز للسلطات البريطانية في شرق الأردن وتشجيعها للحركة بل وضلوعها فيها ، فقد كان من الطبيعي ان يتوارى بعد سحق المحاولة لتظهر على السطح الخطوط الرسمية للسياسة التي تقررها لندن والتي تشجب الاعتداء على ابن سعود من جانب وترفض المساس بشرق الأردن والأمير عبدالله من الجانب الآخر .

اذن فليس من المبالغة في شيء إذا انتهينا إلى القول بأن يد السياسة الاستعمارية البريطانية وراء حركة ابن رفادة ، وان هذه اليد أيضا هي التي تدخلت لمنع اجراء تحقيق واسع يميط اللثام عن المتآمرين والمحرضين جميعا .

وان كانت السياسة البريطانية قد عملت ـ كما سبق أن قلنا ـ على سرعة احتواء الموقف بعد فشل المحاولة ، فانما يرجع ذلك إلى أن الوضع دوليا لم يكن يسمح باشتعال صراع عنيف في المنطقة العربية في وقت تتربص فيه المانيا النازية وايطاليا الفاشية وتتطلعان إلى أي فرصة للتدخل لاسترداد ما فقدتاه من مستعمرات ونفوذ بعد الحرب العالمية الأولى .

كلمة أخيرة

آثرنا أن يكون عنوان هذه الدراسة حركة « ابن رفادة » وليس ثورة كما جاء في كثير من المراجع والكتابات ، بل والوثائق ، وذلك لتقديرنا أنه قد آن الآوان لأن يستخدم من يتصدى لكتابة التاريخ في العالم العربي المصطلحات والالفاظ بدلالاتها ومعانيها العلمية السليمة . والثورة في مدلولها العلمي تغيير لأسس النظام القائم والانتقال بالمجتمع من طور له قوائمه وجذوره المميزة، الى طور آخر مختلف تماما، وأما هذا الذي حدث في شمال الحجاز على يد ابن رفادة فلا يعدو أن يكون محاولة لزعيم قبلي مطرود من دياره ، فهو بالمصطلح التاريخي الاسلامي أحد الخارجين على الدولة ، استخدمه البيت الهاشمي واستغل ما لديه من أحقاد على ابن سعود للقيام بمحاولة لاسترداد عرش سليب .

وهي اذن لا تعدو أن تكون خطوة في حركة انقلابية تستهدف احلال ملك محل ملك آخر دون أي مساس بأسس الأوضاع القائمة في الحجاز آنذاك .

الحواشي

(١) عبد المنعم الغلامي، الملك الراشد جلالة المغفور له عبدالعزيز آل سعود، طبعة المعارف ، بغداد ١٩٥٤ .

(٢) أحمد عبدالغفور عطار، صقر الجزيرة، الجزء الثالث، ص ٦١٤، المؤسسة العربية للطباعة .

(٣) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، الجزء الثاني ص ٥٥٨ .

(٤) أ.ع. عطار. المرجع السابق، ص ٦١٤ .

(٥) أ.ع. عطار المرجع السابق، ص ٦١٤ .

(٦) خير الدين الزركلي شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبدالعزيز، ٤ أجزاء، دار العلم (بيروت: ١٩٧٠)، ص ٥٥٩ .

(٧) أ.ع. عطار، مصدر سابق، ص ٦١٥ .

(٨) داكوبرت فون ميكوش، عبدالعزيز، ص ٢٤٥ ترجمة أمين رويحة .

(٩) أ.ع. عطار ، مصدر سابق، ص ٦١٥ .

(١٠) رسالة من السير همفريز الى السير كتلف ليستر (نص حديث مع الامير شاكر) بغداد ٢ أغسطس ١٩٣٢ - رقم ٥١ (E 4216/ 1241/ 25) ·Fo. 406 /70 .

(١١) الوثيقة السابقة .

(١٢) سنتناول ذلك بالتفصيل فيما يلي .

(١٣) من المندوب السامي في شرق الاردن الى وزير الدولة لشئون المستعمرات ـ عمان ٢٦ مايو ١٩٣٢ . Fo 406/ 69. (E 2609/ 76/ 25) No.45 .

(١٤) من وزير الدولة لشئون المستعمرات الى المندوب السامي في شرق الاردن ـ وزارة المستعمرات في ٢٨ مايو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69 (E 2660 / 76/ 25) No.47.

(١٥) رسالة من السير أ. رايان الى السير جون سيمون جدة ـ اول يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69 CE 2694/ 76/25) no. 48.

(١٦) من السير أندرو رايان. الى السير جون سيمون. جدة أول يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69. (E 2695/ 76/ 25) No.49.

(١٧) من المندوب السامي في شرق الاردن الى وزير الدولة لشئون المستعمرات رقم ٤٣ سري. عمان ٧ يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69 (E 2812 / 76/ 25) No.57.

(١٨) من وزير الدولة لشئون المستعمرات الى المندوب السامي في شرق الاردن. رقم ٤٥ سري وزارة المستعمرات. في ١٠ يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69 (E 2877/ 76/ 25) -No.72.

(١٩) من سير جون سيمون الى السير أ. رايان وزارة الخارجية . لندن ١٠ يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406/ 69 (E. 2859 / 76/ 25) No.62.

(٢٠) من السير جون سيمون الى السير بيرسي لورين القاهرة رقم ١٠٠ سري وزارة الخارجية، لندن ١٠ يونيو ١٩٣٢ .

Fo 406 / 69. (E 2861/ 76/ 25). No.64.

(٢١) من السر جون سيمون الى السير بيرسي لورين (القاهرة)ـ رقم ١٠١ سري وزارة الخارجية في ١٠ يونيو ١٩٣٢.

Fo 406 / 69. (E 2859/ 76/ 25). No.70.

(٢٢) من السير بيرسي لورين الى السير جون سيمون رقم ٦٧ سري للغاية. (القاهرة) ١٥ يونيو ١٩٣٢.

Fo 406/ 69. (E 2486/ 76/ 25) No.80.

(٢٣) وارد ذكرها على رسالة من السير رايان الى السر جون سيمون رقم ٧٤ جده في ١١ يونيو ١٩٣٢.
Fo 406/69 (E 2873/ 76/ 25) No.69.

(٢٤) **الوثيقة السابقة.**

(٢٥) رسالة من المندوب السامي في شرق الاردن الى وزير الدولة لشئون المستعمرات - ١٣ يونيو ١٩٣٢ . رقم ٤٨ .

Fo 406/ 69. (E 2924/76/25) No.76.

(٢٦) في رسالة من السير أ. رايان الى السير جون سيمون رقم ٧٩ جدة في ١٦ يونيو ١٩٣٢ .
Fo. 406/69 (E 2996/76/ 25) No.86.

(٢٧) يقال ان الامير عبدالله قد منح ابن رفادة الجنسية الاردنية واعطي جواز سفر بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٣٢، واجتاز ابن رفادة الحدود الى الحجاز حوالي ٢١ مايو وارسل ابنه من العقبة الى عمان في ذلك التاريخ. من المندوب السامي لدى شرق الاردن، الى وزير الدولة لشئون المستعمرات شرق الاردن - ٩ يوليو ١٩٣٢ .

Fo 406/70 (E 3579/76/25) No.19.

راجع الوثيقة رقم Fo 406/ 70 (E 3579/ 76/25) No.19 من المندوب السامي لدى شرق الاردن الى وزير الدولة لشئون المستعمرات - شرق الاردن ٩ يوليو ١٩٣٢ .

(٢٨) من السير رايان الى السير جون سيمون في ٢٨ يوليو ١٩٣٢
Fo 406/ 70 (E 4061/ 76 /25) No.47.

(٢٩) **الوثيقة السابقة.**

(٣٠) رسالة من السير رايان الى السير جون سيمون رقم ١٥٩ ، جدة في ١٢ أغسطس ١٩٣٢ .
Fo 406/ 70. (E 4101/76/25). No.48.

(٣١) هذه الفقرات واردة في رسالة فؤاد حمزة الخاصة الى السير رايان بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٣٢. والمتضمنة في رسالة السير رايان الى السير جون سيمون رقم ١٦٢ في ١٥ أغسطس ١٩٣٢ .

Fo 406 / 70. (E 4141 /76/25) No. 49.

(٣٢) رسالة من همفريز الى السير كنلف لسيتر (سري) بغداد في ١٢ أغسطس ١٩٣٢ .
Fo 406/ 70. (E 4215/ 124/ 51).

(٣٣) احمد عبدالغفور عطار، المرجع السابق، ص ٦٣١ .

قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة اداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية

د . فؤاد ابو اسماعيل*

مقدمــة :

بالرغم من أهمية ادارة المشتريات الصناعية إلا أن ما أجرى من بحوث في هذا المجال يعتبر محدوداً نسبياً بالمقارنة بمجالات التسويق الأخرى . ولا ينطبق ذلك على ما كتب باللغة العربية فقط ولكن أيضا الكتابات باللغة الانجليزية. بالنسبة للدراسات باللغة العربية لم تقع تحت يد الباحث أية دراسة حول تحليل كفاءة وفسلفة وظيفة الشراء الصناعية سواء بالنسبة لدولة الكويت أو غيرها من الدول العربية . أما بالنسبة لندرة الدراسات باللغة الانجليزية فيؤيد ذلك نتائج الدراسة التي أعدها كل من « وبستر و وند » Webster And Wind اللذين توصلا لنتيجة مؤداها « ان هناك دراسات قليلة للغاية أعدت عن المشترى الصناعي » وذلك بالمقارنة بمجالات التسويق الأخرى(١) ولقد أعد « شيت » Sheth ـ وهو الآخر احد المتخصصين في هذا المجال ـ دراسة عن المؤلفات العلمية في مجال التسويق حيث توصل لنتيجة توضح أنه بحصر أكثر من ألف مؤلف باللغة الانجليزية في مجالات التسويق المختلفة ، تبين ان ما كتب منها عن سلوك المشتري الصناعي « أقل بكثير » مما كتب عن مجالات التسويق الأخرى(٢) . ولقد قام احد الباحثين الآخرين بحصر ما نشر في مجلة التسويق Journal Of Marketing ومجلة بحوث التسويق ـ Journal Of Marketing Research اللتين تصدران عن جمعية التسويق الامريكية فوجد

(*) استاذ مساعد بقسم ادارة الأعمال في جامعة الأزهر ومعار حالياً بجامعة الكويت .

أن ما نشر عن المستهلك النهائي خلال عام ١٩٧٦ يصل إلى « أربعة أضعاف » ما نشر عن موضوعات لها ارتباط بسلوك المشتري الصناعي[٣] .

وعموماً فان هذا البحث يمثل إحدى الحلقات في بحوث اخرى مرتبطة بهذا الموضوع بعضها سبق وأن نشرها الباحث[٤] والأخرى في سبيل الاعداد حيث يقوم الباحث حاليا باعداد دراسة موسعة عن هذا الموضوع على مستوى دول الخليج العربي . والدافع من وراء ذلك هو ايمان الباحث بالابعاد الاقتصادية والادارية لعمليات الشراء الصناعي* .

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث تحقيق الآتي : ـ

١ ـ تحديد وقياس العوامل المرتبطة بكفاءة آداء وظيفة الشراء .

٢ ـ تحديد الخصائص العامة التي تفرق بين الشركات الكويتية ذات مستوى الكفاءة المرتفع نسبيا في مجال المشتريات بالمقارنة بتلك ذات مستوى الكفاءة الأقل .

مجتمع وعينة البحث :

مجتمع هذا البحث هو جميع الشركات الكويتية التي تقوم بتصنيع سلعة ما ويعمل بها ١٥ فأكثر من العاملين بما في ذلك أصحاب الشركة . وباستخدام دليل المكتب التنفيذي لكلية العلوم الادارية بجامعة الكويت** يتضح أن هذه الشركات هي ٢٠٠ شركة تم اختيار عينة منها حجمها ١٥٠ شركة استجاب منهم ١٣٤ شركة لهذا البحث بنسبة ٩٠٪ تقريبا . ولقد ساعد على ارتفاع نسبة الاستجابة استخدام أسلوب المقابلة الشخصية بواسطة باحثين كويتيين . ولقد استخدم اسلوب العينة الطبقية العشوائية في اختيار مفردات البحث وكان ذلك راجعا أساسا لعدم تجانس مفردات مجتمع البحث من حيث نوع الصناعة التي تعمل بها الشركة . وطبقا لهذا الاسلوب فلقد قسم مجتمع البحث

(*) هناك إحدى الدراسات التي توصلت لنتائج توضح أنه بالنسبة لغالبية السلع فإن كل دينار يدفعه المستهلك النهائي في سبيل الحصول على السلعة يتضمن في المتوسط ما بين ٥٠ الى ٦٠٪ منه تكلفة مواد خام ومهمات وأجزاء نصف مصنوعة وغيرها من عناصر المشتريات الصناعية (أنظر مرجع رقم ٥ بالهوامش).

(**) قام بإعداد هذا الدليل لجنة دراسة احتياجات سوق العمل الكويتي لخريجي الادارة حيث كان الباحث أحد أعضائها. ولقد اعتمدت على ثلاث مصادر هي دليل غرفة التجارة والصناعة الكويتية ودليل الشركات الذي تعده جريدة السياسة والحصر الميداني الذي قام به بعض الباحثين. (راجع تقارير لجان المكتب التنفيذي لكلية العلوم الادارية ـ جامعة الكويت ١٩٨١).

الى قطاعات طبقا لنوع الصناعة حيث تـم اختيار عينة عشوائية من كل قطاع صناعي طبقا لعدد الشركات التي يتكون منها كل قطاع بحيث يضمن ذلك التمثيل النسبي لها جميعا[٦] . وبمعنى آخر فان كل قطاع صناعي أختيرت منه عينة من الشركات تتماثل مع نسبة عدد شركاته الى اجمالي عدد الشركات الصناعية الكويتية .

لقد تم توجيه الاستقصاء داخل كل شركة لكل من المدير العام أو صاحب الشركة ومدير الانتاج او أعلى مستوى إداري يشرف على عمليات التصنيع والمدير المالي ومدير المشتريات . وفي غالبية الحالات تم الحصول على أربعة إستقصاءات من الشركة الواحدة وذلك بالنسبة لـ ٨٧ شركة و٣ استقصاءات بالنسبة لـ ١٤ شركة واستقصائين بالنسبة لـ ١٩ شركة واستقصاء واحد بالنسبة لـ ١٤ شركة فيكون إجمالي عدد الاستقصاءات التي إستخدمت في هذا البحث هي ٤٥٢ إستقصاء .

وبالنسبة لتصميم الاستقصاء فان غالبية الأسئلة أخذت الشكل المتدرج وهو ما يسمى في طرق البحث العلمي بأسلوب « ليكرت » Likert scale[٧] .
السؤال الأول على سبيل المثال أخذ الصياغة التالية : ـ

« ضع علامة في العمود الذي يعكس تقييمك الموضوعي لكل عامل من العوامل التالية المرتبطة بكفاءة ادارة المشتريات والمخازن داخل الشركة التي تعمل بها طبقاً لما يلي : ـ

١ ـ نظام اختيار الموردين المحليين :

١	٢	٣	٤	٥
ملائم جدا ولا يحتاج لتعديل على الاطلاق	ملائم لحد ما وفي حاجة لتعديلات بسيطة جدا	تتساوى مزاياه مع عيوبه	في حاجة لتعديلات جوهرية لتحقيق أهدافه	في حاجة للالغاء الكامل واستخدام نظام بديل

٢ ـ الخ ....

وهناك بعض الأسئلة الأخرى التي أخذت شكل ترتيب Ranking مجموعة من

العوامل من رقم « ١ » لأكثرها أهمية إلى رقم « ٢ » للذي يليه في الأهمية وهكذا . وهناك أيضاً بعض الاسئلة المفتوحة التي ترك للمستقصى منه التعبير عن وجهة نظره بالنسبة لبعض الجوانب المرتبطة بإدارة المشتريات . على سبيل المثال فإن السؤال الخامس أخذ الصياغة التالية :

ما هي اقتراحاتك لتطوير لائحة الشراء والتخزين ؟

. . . .

. . . .

. . . .

النماذج العلمية المرتبطة بتحليل سلوك المشتري الصناعي :

قبل ان ننتقل لدراسة الخصائص المميزة للشركات الكويتية التي تطبق نظم فعالة في مجال ادارة المشتريات يستلزم الأمر أن نبحث في الأساس العلمي الذي يفسر هذه الظاهرة . واحدى الدراسات الأساسية في هذا المجال تلك التي عدها « وبستر و وند » Webster And Wind حيث قسما تلك النماذج الى مجموعات هي : -

١ - النماذج الوظيفية أي تلك التي ترتبط بأداء وظيفة الشراء مثل اختيار المورد المناسب وتحديد السعر ومستوى الجودة المناسبين وغيرها من وظائف ادارة المشتريات .

٢ - النماذج غير الوظيفية وهي التي اهتمت بتحليل سلوك القائمين بادارة وظيفة الشراء وما اذا كان سلوكا رشيدا ام لا .

٣ - النماذج المتعددة الابعاد وهي التي اخذت بمنهج النظم Systems في تحليل وظيفة الشراء متمثلة في تحديد مدخلات نظام المشتريات ومخرجاته والبيئة التي تؤدي فيها عملياته والعلاقات المتشابكة بين كافة عناصره(٨) .

ولقد حاول الباحث من جهته أن يعرض عمل « وبستر و وند » في شكل جدول وأن يضيف إليه أبعاداً تتمثل فيما يلي : -

١ - النظريات العلمية التي اعتمد عليها النموذج وذلك حتى يكون باستطاعة القارىء أن يرجع إليها بغرض زيادة حصيلته العلمية ومعرفة الأساس العلمي للنموذج .

٢ - الافتراضات التي يعتمد عليها النموذج وذلك حتى يكون باستطاعة الباحثين ان يختبروها عند اعداد دراساتهم حول هذا الموضوع .

٣ - استنتاج دالة هدف المشتري بالنسبة لكل نموذج ووضع ذلك في شكل جدول مما يسهل من اجراء عملية المقارنة فيما بينها .

والمجالات السابقة يوضحها (جدول رقم ١) فيما يلي : -

جدول رقم (١)

النماذج العلمية التي تشرح سلوك المشتري الصناعي

النموذج	الأساس النظري	دالة هدف المشتري	الابعاد الرئيسية	الافتراضات
أولا : النماذج المرتبطة باداء وظيفة الشراء . ١ - نموذج أقل سعر Minimum Price	نظريات الاقتصاد الجزئي والكلي خاصة نظرية السعر	تعظيم الربح من خلال تخفيض سعر شراء عوامل الانتاج	- شرح سلوك المنشأة تجاه اختيار السلع المشتراة . - الحصول على عوامل الانتاج بأقل سعر ممكن .	- المعرفة التامة بأسعار السوق من قبل المشتري - توافر النمطية في السلع المشتراة سواء من حيث الخصائص أو الوظائف التي تؤديها . - المشتري موضوعي في تفكيره ولا تحكمه الا العوامل الاقتصادية عند اختيار المورد أو السلع المطلوب شرائها .
٢ - نموذج اقل تكلفة اجمالية . Lowest Total Costs	نظريات التكاليف والاقتصاد	تعظيم الربح من خلال تخفيض سعر الشراء وتكاليف التشغيل والصيانة وغيرها من عناصر تكاليف ما بعد الشراء .	- الحصول على عوامل الانتاج وخاصة التجهيزات الآلية بأقل تكلفة سواء تمثل ذلك في سعر الشراء أو تكلفة تركيب وتشغيل السلع المشتراة أو الخسائر الناجمة	- المعرفة التامة بأسعار السوق من قبل المشتري . - المعرفة التامة من قبل المشتري بعناصر التكاليف الاخرى بخلاف السعر وذلك بالنسبة

النموذج	الأساس النظري	دالة هدف المشتري	الابعاد الرئيسية	الافتراضات
			عن احتمالات تعطل الانتاج لتأخير التوريد أو الفرص التي يمكن أن تضيع على الشركة لو أن المورد لم يقدم الخدمات الخاصة بالصيانة وغيرها بالمستوى الفني المطلوب.	لكافة السلع المثالة لتلك المطلوب شرائها . - المشتري موضوعي في تفكيره وبالتالي سيختار المورد الذي يعطيه أقل تكلفة اجمالية ممكنة .
٣ - نموذج ادارة المو Materials Management	نظريات التكاليف والتنظيم والمشتريات الصناعية	تعظيم الربح من خلال ضمان تدفق المواد بالكمية المناسبة وبالسعر المناسب وبمستوى الجودة المناسبة	- أنشطة الشراء تتم على مستوى ادارة المشتريات وهو ما يعني عدم الاشتراك الايجابي للادارات الأخرى . - التركيز على جودة وسعر وكمية المشتريات من المواد الخام .	- ادارة المشتريات تلعب الدور الرئيسي في تقرير مستوى جودة وكمية وسعر الشراء - المعرفة التامة من قبل ادارة المشتريات بالبدائل المتاحة على مستوى السوق من حيث الجودة والسعر وامكانية كل مورد أو قدرته على توفير الكمية المطلوبة من السلعة . - ادارة المشتريات تؤدي وظيفتها بمنتهى الموضوعية ولا تتأثر بعوامل سلوكية عند اختيار الموردين والسلع المطلوب شرائها .

النموذج	الأساس النظري	دالة هدف المشتري	الابعاد الرئيسية	الافتراضات
٤ - نموذج المبادلة Reciprocal	الأسس العلمية للمشتريات والتسويق الصناعي	ضمان حد أدنى من مشتريات كل طرف من الطرف الآخر	- الشراء من الموردين الذين يقومون بدورهم بالشراء من الشركة المنتجة . - المشتريات تستخدم كوسيلة لتنشيط المبيعات وذلك عن طريق اعطاء افضلية للمورد الذي يقوم بدوره بشراء منتجات الشركة المشترية .	- القوانين واللوائح الحكومية لا تمنع المبادلة أو تكوين الاتحادات الاحتكارية . - أن طرفي المبادلة يعرفان على وجه التحديد قيمة الشيء محل المبادلة . - أن الشركات الأخرى التي استبعدت من دائرة المبادلة ستظل ساكنة وتترك تلك العمليات تتم في سلام . - تعادل القوة النسبية لطرفي المبادلة وبالتالي تعادل قوتها التفاوضية .
٥ - نموذج الولاء لمصادر شراء محدودة . Source Loyalty	نظرية المشتريات الصناعية ونظرية سلوك المنشأة	تخفيض المخاطر المصاحبة لاختيار موردين جدد وتخفيض تكاليف البحث عن مصادر شراء جديدة .	- حصر الاختيار فيما بين عدد من الموردين الذين سبق التعامل معهم وأثبتوا أنهم أفضل ما هو متاح أمام الشركة المشترية . - عمليات الشراء في الغالب لا تتعلق بسلع أو الات جديدة مما لا يحتاج الى البحث عن موردين	- سلوك المنشأة ليس بالضرورة أن يكون حول تعظيم الحل لمشكلة اختيار مصدر الشراء بل قد يتركز حول التوصل لمستوى معقول من الحلول . والفرق واضح حيث ان تعظيم الحل يعني اعطاء الفرصة لجميع

النموذج	الأساس النظري	دالة هدف المشتري	الابعاد الرئيسية	الافتراضات
			جدد في كل مرة . - انشغال مديري المشتريات بالاعمال الروتينية يعطيهم المبرر للتركيز على عدد محدود من الموردين بغرض اكتساب ولائهم والاعتماد عليهم وقت الحاجة كما هو الحال عند انخفاض حجم المعروض من السلع داخل السوق . - تكاليف اختيار وتقييم الموردين الجدد وتنمية العلاقة معهم ليست بسيطة بالشكل الذي يبرر الابقاء على عدد محدود منهم .	الموردين وليس لعدد محدود منهم . - أن السلع المشتراة في كل مرة هي سلع سبق للشركة شرائها وأن عملية الاختيار في كل مرة تصبح روتينية بالتالي . - أن الشركة تتوافر لديها المقاييس والمؤشرات المناسبة للحكم على كفاءة المورد . - أن المورد ينظر للشركة المشترية على أنها تساهم في تحقيق أهدافه الخاصة بالنمو والربحية وغيرها .
ثانيا : النماذج السلوكية ١ - نموذج الانتفاع الشخصي Self-Aggrandizement	نظرية الدوافع	تعظيم العائد الشخصي للمسئولين عن قرارات الشراء دون التضحية بأهداف الشركة .	- تفضيل المورد الذي يحقق درجة أعلى من الانتفاع الشخصي للمسئولين عن اتخاذ قرارات الشراء مثل تقديم الهدايا أو غير ذلك .	- أنه لا توجد مخاطر سواء للمورد أو للمسئولين عن الشراء من وراء اتباع هذه الأساليب التي لا تتفق مع السلوك المهني لهذه الوظيفة - أن اخلاقيات البائع والمشتري تسمح لهما بالاعتماد على هذا الأسلوب .

النموذج	الأساس النظري	دالة هدف المشتري	الابعاد الرئيسية	الافتراضات
٢ ـ نموذج المخاطر المدركة . Perceived Risk	نظرية سلوك التنظيم والاتصالات وكذلك نظرية السلوك الفردي	تخفيض درجة المخاطر المدركة بواسطة متخذي قرارات الشراء لأقل مستوى ممكن .	ـ عمليات الشراء واختيار الموردين تكتنفها المخاطر الناجمة عن عدم التأكد بأن القرارات المزمع اتخاذها أفضل ما يمكن عمله ـ ان متخذ القرار هو انسان قبل كل شيء آخر وبالتالي فهو عرضة لجميع انواع الضعف الانساني ومن بينها الشعور بالمخاطر الوظيفية لو انه اتخذ قرارا ثم ثبت بعد ذلك أنه كان غير صائب . ـ ان متخذ القرارات لكي يخفض من حدة الشعور بالمخاطر قد يمتنع عن اتخاذ القرار أو قد يشرك الآخرين معه حتى يكون القرار جماعيا أو قد يلجأ لمصادر معلومات اضافية ومتنوعة لكي يزيد من درجة تأكده من الموقف أو هو قد ينمي كفاءته وقدراته الذاتية ويعتمد على أدوات تحليل موضوعية مثل نظم التكاليف وغيرها لكي تزداد ثقته بنفسه أو	ـ هناك أشياء ذات قيمة يخاف متخذ القرار انْ يفقدها اذا هو أخطأ في اتخاذ قراره مثل فقدان الوظيفة أو التعرض لجزاءات مادية أو معنوية . ـ المخاطر المدركة تتزايد كلما كان قرار الشراء جديداً بالنسبة للقائم باتخاذ القرار مثل شراء منتج جديد . ـ أن المورد تتوافر لديه نظم الاتصالات والترويج الخاصة به بغرض تخفيف حدة الشعور بالمخاطر لدى متخذي قرارات الشراء وان تلك النظم تتوافق مع احتياجات كل متخذ قرار على حدة . ـ ان جزءا من الشعور بالمخاطر المدركة يرجع للفرد ذاته وتكوينه الذاتي وجزءا آخرا يرجع لطبيعة الموقف الذي يواجهه بينها هناك جزء يرجع إلى نظم الجزاءات

النموذج	الاساس النظري	دالة هدف المشتري	الأبعاد الرئيسية	الافتراضات
			هو قد يفضل التعامل مع الموردين الموثوق بهم والمعروفين جيدا داخل السوق بكفاءتهم .	التي يستخدمها التنظيم في حالات عدم الكفاءة في اتخاذ القرارات .
٣ ـ نموذج التفاعل بين البائع والمشتري The Ego-Enhancement Model	النظرية السلوكية في التسويق وخاصة نظرية تكوين وتعديل الميول والاتجاهات	الرضاء النفسي الناجم من التعامل مع البائعين المفضلين لدى المشتري	ـ يتأثر رجل الشراء بالخصائص المميزة لشخصية وسلوك رجل البيع ومدى تطابق تلك الخصائص مثل الامانة والموضوعية في التفكير وسعة الاطلاع والذكاء . . . الخ ـ مع تلك المفضلة لدى المشتري . وبمعنى آخر فان المشتري يفضل التعامل مع البائع الذي تتماثل صفاته الشخصية مع تلك الخاصة به شخصياً .	ـ المشتري يفضل التعامل مع البائع الذي يتماثل معه في الخصائص وعناصر الشخصية . ـ عمليات الشراء تتحدد أساسا على مستوى ادارة المشتريات ويكون المطلوب البحث عن رجل البيع القادر على خلق التفاعل المطلوب مع أفراد هذه الادارة لكي يفضلوا شركته على الشركات المنافسة .
٤ ـ نموذج العلاقة بين ادارة المشتريات والادارات الأخرى .	النظرية السلوكية في التنظيم	تعظيم دور ادارة المشتريات بالنسبة لعمليات الشراء وزيادة المنافع المباشرة وغير	ـ ادارة المشتريات يجب ان تقوم بالدور الرئيسي في اتخاذ قرارات الشراء .	ـ ادارة المشتريات تسعى باستمرار لزيادة نطاق سلطاتها بالنسبة لعمليات الشراء

النموذج	الأساس النظري	دالة هدف المشتري	الابعاد الرئيسية	الافتراضات
The Lateral Relationships Model		المباشرة التي تعود عليها من وراء ذلك .	ـ ادارة المشتريات تبحث باستمرار عن المجالات الكفيلة بزيادة نطاق الدور الذي تقوم به على حساب الادارات الاخرى مثل ادارة الانتاج والادارة المالية وغيرها ـ اثناء قيام ادارة المشتريات بزيادة نطاق دورها تنشأ مشاكل فيما بينها وبين الادارات الأخرى ولكنها تستطيع أن تتحمل تبعية ذلك وتتعامل مع المتغيرات المؤثرة في الموقف بكفاءة .	ـ الادارات الأخرى لا تتوافر لديها الاساليب أو التكتيك المتوافر لدى ادارة المشتريات بالنسبة لتعظيم الدور الخاص بها . ـ هناك عائد مادي أو معنوي يعود على ادارة المشتريات من وراء زيادة نطاق دورها بالنسبة لعمليات الشراء .
ثالثا : النماذج المتعددة الابعاد ١ ـ نموذج المدخلات والمهرجات Inputs-Outputs Model	نظرية القرارات ونظرية التسويق	تعظيم المخرجات وتخفيض مجالات عدم الكفاءة بالنسبة للمدخلات الخاصة بنظام المشريات	ـ تتأثر مخرجات نظام الشراء المتمثلة في تفضيل سلعة ما على غيرها أو التعامل مع بعض الموردين وتجاهل البعض الآخر بالعوامل البيئية الوظيفية مثل توقع النمو في الصناعة التي	ـ كلما كان التنظيم الاداري مرنا ويأخذ شكل النموذج الحيوي Organic كلما أدى ذلك إلى السرعة في اتخاذ قرارات الشراء . ـ كلما كانت مراكز اتخاذ قرارات

النموذج	الأساس النظري	دالة هدف المشتري	الابعاد الرئيسية	الافتراضات
			تعمل بها الشركة وبالعوامل غير الوظيفية مثل التغيرات السياسية. - تتأثر أيضا مخرجات نظام الشراء بالعوامل التنظيمية الوظيفية مثل أهداف وسياسات التنظيم وتلك غير الوظيفية مثل سياسة الشركة تجاه خدمة المجتمع المحيط بها. - تتأثر أيضا مخرجات نظام الشراء بالسلوك الفردي والجماعي لمتخذي قرارات الشراء سواء كانت وظيفية أو غير وظيفية مثل قيمهم وعاداتهم وطبيعة العلاقة السائدة فيما بينهم. - تتأثر المخرجات أيضا بالدور الذي يقوم به المورد في اقناع المشترين لتفضيل منتجاته على تلك الخاصة بالمنافسين.	الشراء على دراية بالجوانب الفنية والاقتصادية للشيء محل الشراء كلما أدى ذلك إلى اتخاذ قرارات أكثر رشدا وزاد بالتالي من جودة المخرجات. - كلما قلت مشاكل العلاقات فيما بين الادارات المختلفة وفيما بين متخذي قرارات الشراء كلما أدى ذلك لتحسين جودة مخرجات نظام الشراء.
٢ - نموذج مراحل اتخاذ قرارات* The Buygrid Model	النظرية السلوكية في التنظيم	تحسين قرارات الشراء	تمر قرارات الشراء بخمس مراحل رئيسية هي: - ١ - ادارك المشكلة وتحديد ابعادها	- اجراءات الشراء تأخذ شكلا منظما يبدأ بتحديد المشكلة وينتهي بتطبيق القرار الذي تم

النموذج	الأساس النظري	دالة هدف المشتري	الأبعاد الرئيسية	الافتراضات
			وذلك من خلال مقارنة الأهداف الوظيفية التي تم تحقيقها بتلك التي كان من المفروض أن تتحقق. ٢ ـ تحديد البدائل المتاحة لحل المشكلة وما يتضمنه من جمع البيانات سواء بالنسبة للاشياء محل الشراء أو الموردين المتاحين على مستوى السوق الخاص بها . ٣ ـ تقييم بدائل الحل وذلك عن طريق تحديد مزايا، وعيوب كل بديل واعطاء قيم نسبية لكل منها . ٤ ـ احتيار البديل المناسب وما يتضمنه ذلك من تقييم مدى توافر إمكانـات تطبيقية . ٥ ـ وضع القرار موضع التطبيق وما يتضمنه ذلك من اجراءات التعاقد مع المورد الذي وقع الاختيار عليه والحصول على السلعة موضع التعاقد وغيرها من الاجراءات*	الاتفاق عليه . ـ تتأثر قرارات الشراء بالعوامل التنظيمية والسلوكية والبيئية .*

المصدر الأساسي للجدول هي الدراسة التي أعدها كل من « وبستر ووند Frederick E. Webster, Jr., and Yoram Wind, **Op. cit** مع ادخال بعض الاضافات بواسطة الباحث مثل « الافتراضات » و « الأساس النظري » .

وهناك بعض الملاحظات بالنسبة للنماذج السابقة :

١ ـ غالبية تلك النماذج لم تتعد مرحلة التحليل النظري وهو ما يعني أنها تقدم تفسيرا للعوامل المؤثرة في قرارات الشراء دون أن توضح عمليا دور تلك العوامل وكيفية تطويرها أو بمعنى آخر هي تشرح ما هو موجود في ضوء الملاحظات العلمية دون أن توضح ما يجب أن يكون عليه الموقف اذا ما طبقت تلك النماذج عمليا .

٢ ـ من الملاحظ ان العوامل السلوكية والتنظيمية والبيئية لاقت إهتماما من غالبية النماذج السابقة وهذا بدوره كان ردا على الدراسات الادارية والاقتصادية التي تعاملت مع سلوك المشتري الصناعي على أنه سلوك رشيد لا يتأثر بالعوامل السلوكية .[٩] .

٣ ـ انطلاقا لما سبق نجد أن غالبية النماذج السابقة لم توضح الخصائص التي تميز الادارة الفعالة لوظيفة الشراء الصناعي وتلك غير الفعالة حتى يمكن اتخاذ ذلك كأساس للتطوير .

وهذه النتيجة الاخيرة كانت أحد الحوافز الرئيسية للباحث لاعداد هذا البحث حيث نجد تحليلاً للعناصر التي كانت قادرة على تمييز مجموعات الشراء الفعالة عن تلك غير الفعالة في جدول رقم (٢) . ولكن قبل تقديم هذا الجدول يهم الباحث أن يوضح الآتي : ـ

أ ـ بيانات هذا الجدول تم الحصول عليها عن طريق استخدام دليل Statistical Package For The Social Sciences (SPSS)[١٠] بمركز الحاسب الآلي بجامعة الكويت .

ب ـ تم تقسيم مجتمع الشركات الى مجموعتين إحداهما ذات مستوى كفاءة مرتفع في مجال الشراء والأخرى ذات مستوى كفاءة منخفض وذلك في ضوء البيانات التي جمعت عن كل شركة حيث ينظر للمجموعة الأولى بالمقارنة بالأخيرة بأنها تلك التي تساهم بدرجة أكبر في تحقيق اهداف المنشأة المتمثلة أساسا في تعظيم العائد على الاستثمار* عن طريق استخدام مؤشرات ملائمة للتقييم الدوري لوظيفة الشراء والتخزين والتأكد من قدرة النظم المطبقة على تخفيض تكلفة الشراء وكذلك تخفيض حجم الاستثمارات في المخزون

(*) يجب الاشارة هنا إلى انه توجد اختلافات فيها بين الباحثين حول الهدف الأساسي للمشروع وما إذا كان يتمثل في تعظيم العائد على الاستثمار أم النمو أم احتلال مركز القيادة داخل السوق أم المحافظة على بقاء المشروع في الأجل الطويل إلى آخر قائمة الأهداف. لمعرفة تلك الأهداف راجع على سبيل المثال:
Robert N. Anthony and John Dearden, Management Control Systems: Text and Cases, (Irwin, New York 1976).

السلعي دون أن يكون لذلك اثرا على انتظام برامج الانتاج . ولمعرفة العوامل التي كانت قادرة على التفرقة بين المجموعتين فان الباحث اختار الوسط الحسابي Mean كأساس للتحليل واختبارات « ت » T. Test كأساس لقياس معنوية الفروق بين المجموعتين والتحليل في هذه الحالة أخذ شكل الاتجاهين Two Tailes وطبقاً لهذا الأسلوب يكون فرض العدم - A Null Hypothesis هنا متمثلاً في حالة تطابق الوسط الحسابي للمجموعتين ويكون الاختلاف ناتجا عن عوامل غير الصدفة إذا كان معنويا عند مستوى ٥٪ أو أقل ويكون ناتجا عن الصدفة المحضة إذا لم يكن معنويا عند هذا المستوى .

جـ - جدول رقم (٢) يشرح العوامل التي كانت قادرة على تمييز مجموعة الشراء الفعالة عن تلك غير الفعالة حيث هناك تعليق أمام كل عامل يشرح الغرض الخاص به وحيث تدل علامة (×) على أن الفرض لم يؤ يد وعلامة V على أن الفرض قد تأيد ولكن الفرق بين المجموعتين غير معنوي عند مستوى ٥٪ أو أقل وعلامة * تدل على أن الفرض تم تأييده عند مستوى ٥٪ وعلامة ** تدل على أن الفرض تم تأييده عند مستوى معنوية ١٪ وأقل .

وبعد أخذ العوامل السابقة في الاعتبار يمكن تقديم جدول رقم (٢) فيما يلي : -

تحليل نتائج البحث

لقد أعد هذا البحث من أجل إختبار مجموعة من الفروض التي تعكس تأثير العوامل التنظيمية والسلوكية على كفاءة مراكز اتخاذ قرارات الشراء Buying Centers بالشركات الكويتية . وبالرغم من أن الباحث يدرك أن موضوع الكفاءة وعدم الكفاءة هو شيء نسبي يتوقف على الأهداف الداخلية لكل شركة وكذلك عناصر البيئة الداخلية والخارجية فإن الهدف الرئيسي لم يكن يتعلق بالتوصل لمقاييس محددة لكفاءة ادارة المشتريات بقدر ما كان يهتم بتحديد مجموعة العوامل التي كانت وراء زيادة كفاءة بعض الشركات الكويتية بالمقارنة بالبعض الآخر منها . وبطبيعة الحال فلقد استلزم ذلك الإتفاق على هدف ما لادارة المشتريات يمكن أن يستخدم كأساس للمقارنة وبحيث يمكن في النهاية تقسيم الشركات التي اشتركت في البحث إلى مجموعتين طبقا لمدى تحقيقها لهذا الهدف . وكما سبق أن أوضحنا فان دور إدارة المشتريات في تعظيم العائد على الاستثمار من خلال تأثيرها على تكاليف المشتريات استخدم كأساس للتفرقة بين المجموعتين[١١] . وننتقل الآن لتحليل العوامل التي كانت قادرة على تمييز مجموعة الشراء ذات الكفاءة العالية نسبيا في تحقيق هدف الشراء بالمقارنة بالمجموعة ذات معدل الكفاءة الأقل .

جدول رقم (٢)

مؤشرات الكفاءة في مجال المشرتيات بالشركات الكويتية

عنصر التحليل		مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة		مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة	التعليق على النتائج
أولاً : عناصر التنظيم الفعال : أ ـ الهيكل التنظيمي : ١ ـ ملاءمة الهيكل التنظيمي لادارة المشتريات	الوسط الحسابي قيمة «t» معنوية الفروق	١,٧٧	٥,٢٦ ,٠١	٢,٤٢	طبقا لصياغة الاستقصاء فان مجموعة الشركات الفعالية في مجال الشراء يتوافر لديها هيكلا تنظيميا ملائماً بدرجة أكبر من الشركات الغير فعالة ✓ * *
٢ ـ الاشتراك الايجابي للادارات المختلفة في اتخاذ قرارات الشراء	الوسط الحسابي قيمة «t»	٢,٦٨	,٥٤ ,٢٩	٢,٧٩	الفرض الذي يقول بأن الشركات الفعالة تشرك أكثر من مدير في اتخاذ قرارات الشراء الغير روتينية لم يؤيد
ب ـ درجة وضوح أهداف التنظيم	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	,٥٤	,٣٠ ,٣٨	,٦١	طبقا لصياغة الاستقصاء فان الشركات الفعالة تقوم بتحليل أهدافها وتتوافر لديها بالتالي درجة أعلى من الوضوح بالنسبة لتلك الأهداف عن الشركات الغير فعالة وإن كانت الفروق بين المجموعتين غير معنوية ✓

عنصر التحليل	مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة		مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة		التعليق على النتائج
جـ - استخدام اجراءات مبسطة في مجال الشراء	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٨٠	٦,٣١ ,٠١	٢,٥٧	مجموعة الشركات ذات الكفاءة العالية تستخدم اجراءات شراء مبسطة بدرجة أكثر من مجموعة الشركات ذات الكفاءة المنخفضة .
ثانيا : سلوك التنظيم ١ - توافر علاقات عمل تتسم بالتعاون بين الادارة المالية وادارة المشتريات	الوسط الحسابي قيمة «t» معنوية الفروق	١,٨٤	٨,٥٩ ,٠١	٢,٤٩	طبقا لصياغة الاستقصاء نجد أن الشركات المرتفعة الكفاءة تسودها روح التعاون والتكامل فيها بين إدارة المشتريات والإدارة المالية بدرجة أكبر من الشركات المنخفضة الكفاءة . ✓ * *
٢ - توافر علاقات عمل تتسم بالتعاون مع الادارات الفنية والهندسية	الوسط الحسابي قيمة «t» معنوية الفروق	١,٥٩	٥,٥٨ ,٠١	٢,٣٢	الشركات ذات الكفاءة المرتفعة في مجال المشتريات تسودها روح التعاون والتكامل فيها بين إدارة المشتريات وإدارة الانتاج وغيرها من الادارات الفنية والهندسية . وهذه الروح تظهر بدرجة أقل بالنسبة لمجموعة الشراء ذات معدل الكفاءة الأقل طبقا لصياغة الاستقصاء . ✓ * *

عنصر التحليل	مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة		مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة		التعليق على النتائج
٣ - سرعة استجابة مراكز القرارات بالشركة للنظم الادارية الحديثة	الوسط الحسابي قيمة «t» معنوية الفروق	٢,٣٢	١,٠١ ,١٥	٢,٤٨	الفرض القائل بأن الشركات ذات معدل الكفاءة الاعلى تأخذ فترة زمنية أقل في تقييم وتبني النظم الادارية الحديثة لم يؤيد وان كانت الفروق بين المجموعتين غير معنوية . X
٤ - الاهتمام المستمر من قبل المسؤولين عن الشراء بالاتصال الدائم بالأسواق المحلية والعالمية	الوسط الحسابي قيمة «t» معنوية الفروق	,٩٩	١,٤٥ ,٠٧	١,١٠	المسئولون عن الشراء بالشركات ذات معدل الكفاءة العالية في هذا المجال يحرصون على دراسة الأسواق بصفة مستمرة ولذلك تتوافر لديهم المعرفة الكاملة عن الاكتشافات التكنولوجية الحديثة وان كانت الفروق بينهم وبين أقرانهم بالشركات ذات معدل الكفاءة المنخفضة غير معنوية . ✓
ثالثا : الأهمية النسبية لدرجة اشتراك الادارات المختلفة في اتخاذ قرارات الشراء : ١ - الدور الفعال للمدير العام بالنسبة لقرارات الشراء	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	,٦٨	١,٤٥ ,٠٧	,٨٦	طبقا لصياغة اسئلة الاستقصاء فان المدير العام يشترك بدور ايجابي أكثر في اتخاذ قرارات الشراء بالشركات ذات معدل الكفاءة الأعلى بالمقارنة بقرينه . بالشركات ذات معدل الكفاءة الأقل وان كانت الفروق غير معنوية . ✓

عنصر التحليل		مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة	مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة		التعليق على النتائج
٢ ـ اشتراك مدير الانتاج في اتخاذ قرارات الشراء	الوسط الحسابي	١,٢١		١,١٥	مدير الانتاج يشترك بدرجة أقل في اتخاذ قرارات الشراء بالشركات ذات معدل الكفاءة المرتفعة وهو ما يتعارض مع الفرض القائل بأنه يجب أن يشترك إيجابيا في هذا المجال X
	قيمة t		,٣٦		
	معنوية الفروق		,٣٥		
٣ ـ اشتراك المدير المالي في اتخاذ قرارات الشراء	الوسط الحسابي	١,١١		,٩٣	الشركات ذات معدل الكفاءة المرتفعة تشرك المدير المالي في اتخاذ قرارات الشراء بدرجة أكبر من تلك ذات معدل الكفاءة المنخفس وان كانت الفروق غير معنوية . ✓
	قيمة t		ـ ١,٠٢		
	معنوية الفروق		,١٥		
٤ ـ اشتراك مدير المشتريات في اتخاذ قرارات الشراء	الوسط الحسابي	١,١٧		١,٢٥	الشركات ذات معدل الكفاءة العالية تنظر لقرارات الشراء على أنها مهمة بالنسبة لتحقيق الأهداف الفرعية للشركة ولذلك فهي لا تركز تلك القرارات في إدارة المشتريات وحدها بعكس الحال بالنسبة للشركات ذات معدل الكفاءة المنخفض ✓
	قيمة t		,٣٧		
	معنوية الفروق		,٣٦		

عنصر التحليل		مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة	مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة		التعليق على النتائج
رابعا : الادراك السليم لنوعية وجودة مدخلات وظيفة الشراء :					
١ ـ اعطاء اهمية المواد الداخلية لمتانة في عمليات التصنيع	الوسط الحسابي قيمة «t» معنوية الفروق	١,١٠	 ٣,٣١ ,٠١	١,٣٦	طبقا لتصميم الاستقصاء نجد أن مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة تهتم جيدا بجودة المواد الداخلة في عمليات تصنيع المنتج النهائي لها بدرجة أكبر من مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة . * *
٢ ـ الاهتمام بدارسة تكلفة ما بعد الشراء مثل تكلفة الصيانة بغرض تخفيضها	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,١٩	 ٢,٦٤ ,٠١	١,٣	مجموعة الشراء ذات الكفاءة المرتفعة تعرف جيدا أهمية تخفيض تكلفة ما بعد الشراء ولذلك فهي تعطي هذا العنصر اهمية أكثر من مجموعة الشراء ذات الكفاءة الأقل . * *
٣ ـ التأكد من شهرة الشركة الموردة على مستوى أسواق العالم	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٦٩	 ١,٣٥ ,٠٩	١,٨٤	سابق الخبرة مع الشركات الموردة عامل مهم بالنسبة لمجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة بالمقارنة بتلك الأقل كفاءة وان كانت الفروق غير معنوية بينهما .

عنصر التحليل		مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة		مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة	التعليق على النتائج
٤ ـ الثقة بقدرة المورد على الوفاء بالتزاماته	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٣٦	٢,٤١ ,٠١	١,٦٠	مجموعة الشراءذات الكفاءة العالية تحلل جيدا إمكانات المورد ولذلك فهي عندما تتخذ قرارها بالتعامل مع مورد معين فانها تكون واثقة بقدرته على الوفاء بالتزاماته بعكس الحال بالنسبة لمجموعة الشراءذات الكفاءة الأقل التي لا تستخدم نفس الاسلوب في اختيار الموردين . * *
٥ ـ الاهتمام بتحليل قدرة الاجهزة والآلات موضع الشراء على تخفيض تكلفة العمالة الماهرة	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٢٩	٢,٧٦ ,٠١	١,٥٣	الشركات ذات الكفاءة العالية في مجال المشتريات تدرك جدا اهمية تخفيض تكلفة العمالة الماهرة ولذلك فهي تعطي هذا العنصر أهمية أكبر بالمقارنة بالشركات ذات الكفاءة الأقل . * *
٦ ـ الاهتمام بالعمر الانتاجي للالات والاجهزة موضع الشراء	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٣١	١,٨٥ ,٠٣	١,٥٢	الشركات ذات الكفاءة المرتفعة في مجال المشتريات يهمها أن تظل الآلات والأجهزة تعمل لفترة طويلة في المستقبل ولذلك فهي تعطي هذا العامل أهمية أكبر بالمقارنة بمجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة . * *

عنصر التحليل		مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة		مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة	التعليق على النتائج
٧ ـ الاهتمام بالمساحة التي ستشغلها الآلات والأجهزة موضع الشراء	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٥٩	 ٤,١٩ ,٠١	٢,٠٦	الشركات ذات الكفاءة المرتفعة تعطي أهمية أكبر للمساحة التي تشغلها الآلات والأجهزة داخل المصنع وذلك بالمقارنة بالشركات ذات معدل الكفاءة الأقل . * *
٨ ـ الاهتمام بدرجة التقدم التكنولوجي في الآلات والأجهزة موضع الشراء	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٣٥	 ٣,٦٦ ,٠١	١,٦٨	التطور والتقدم التكنولوجي عامل هام بالنسبة لمجموعة الشراء ذات الكفاءة العالية ولذلك هي تعطيه أهمية أكبر بالمقارنة بتلك ذات الكفاءة المنخفضة . * *
٩ ـ الانفتاح على تكنولوجيا الدول المتقدمة صناعيا	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	٢,٢٩	 ٢,٢٣ ,٠١	٢,٦٢	مجموعة الشراء ذات الكفاءة العالية تركز بدرجة أكبر على التكنولوجيا الواردة من الدول المتقدمة صناعيا بالمقارنة بمجموعة الشراء ذات مستوى الكفاءة الأقل . * *
١٠ ـ استعداد المورد لتقديم تسهيلات في الدفع	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٧٣	 ٢,٩٠ ,٠١	٢,١٣	مجموعة الشراء ذات الكفاءة العالية تعطي اهمية أكثر للعامل الاقتصادي عند تقييم الموردين وذلك بالمقارنة بمجموعة الشراء الأقل كفاءة. * *

عنصر التحليل	مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة			مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة	التعليق على النتائج
خامسا : **تطبيق نظم متطورة في مجال الشراء**					
١ - نظم تقدير تكلفة المشروعات وأعمال المقاولات	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٦٤	٦,٤٣ ,٠١	٢,٤٣	طبقا لصياغة الاستقصاء نجد أن الشركات ذات الكفاءة المرتفعة في مجال المشتريات تتوافر لديها نظم متطورة تساعدها على تقدير تكلفة المشروعات الجديدة وأعمال المقاولات بعكس الحال بالنسبة للشركات ذات الكفاءة المنخفضة .
٢ - نظم اعداد المواصفات الهندسة للمقاولات قبل التعاقد عليها مع أحد المقاولين	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٤٠	٥,٧٣ ,٠١	٢,١٥	مجموعة الشركات ذات الكفاءة العالية لا تترك الفرصة للمقاولين للمغالاة في قيمة عقودهم وذلك عن طريق التحديد الدقيق للمواصفات الهندسية للمقاولات قبل التعاقد عليها وهو الشيء الذي لا يتم بنفس الكفاءة بالنسبة للشركات ذات الكفاءة المنخفضة . * *
٣ - نظم تحديد المواصفات الفنية للسلع قبل شرائها	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٤٦	٦,١٦ ,٠١	٢,١٥	المجموعة المرتفعة الكفاءة قادرة على تحديد المواصفات الفنية للسلع المطلوب شراؤ ها بدرجة اكبر من الدقة بعكس الحال بالنسبة للشركات ذات الكفاءة المنخفضة * *

عنصر التحليل	مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة		مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة		التعليق على النتائج
٤ - نظم البحث والتقييم لمصادر انتاج التكنولوجيا على مستوى أسواق العالم	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٥٨	٥,٤٩ ,٠١	٢,٤٥	الشركات المرتفعة الكفاءة في مجال المشتريات تدرس جيدا اسواق انتاج التكنولوجيا على مستوى العالم ولذلك فهي قادرة على التفرقة بين ما هو ملائم وما هو غير ملائم في هذا المجال بعكس الشركات ذات الكفاءة المنخفضة . ✓ * *
٥ - استخدام نظم معلومات حديثة بغرض التخطيط والمتابعة والتقييم لوظيفة الشراء	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٨٦	٥,٨٢ ,٠١	٢,٥٧	في ضوء صياغة الاستقصاء نجد أن النتائج تؤيد الفرض القائل بأن مجموعة الشركات ذات الكفاءة العالية في مجال المشتريات تستخدم نظم معلومات متطورة أكثر من مجموعة الشركات ذات المستوى الأقل كفاءة . ✓ * *
استخدام نظم تكاليف ملائمة بغرض تقييم وترشيد تكلفة الشراء والتخزين	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٧٨	٦,٧٣ ,٠١	٢,٥٥	بيانات البحث الميداني تؤيد الفرض القائل بأن مجموعات الشراء ذات الكفاءة العالية تعتمد بدرجة أكبر على نظم التكاليف في تقييم وترشيد تكلفة الشراء والتخزين بعكس الحال بالنسبة للمجموعة ذات مستوى الكفاءة الاقل . ✓ * *

عنصر التحليل		مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة	مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة		التعليق على النتائج
٧ - الاعتماد على نظم متطورة في اختيار الموردين المحليين	الوسط الحسابي	١,٧٧		٢,٤٢	مجموعة الشركات ذات الكفاءة العالية تعتمد بدرجة أكبر على نظم متطورة في اختيار الموردين المحليين بعكس الحال بالنسبة لمجموعة الشركات ذات معدل الكفاءة المنخفضة . * *
	قيمة t		٥,٢٦		
	معنوية الفروق		,٠١		
٨ - الاعتماد على نظم متطورة في اختيار الموردين الأجانب	الوسط الحسابي	١,٨٠		٢,٤٢	مجموعة الشركات ذات معدل الكفاءة المرتفعة في مجال المشتريات تعتمد بدرجة أكبر على نظم متطورة في اختيار الموردين الأجانب بعكس الحال بالنسبة لمجموعة الشركات ذات معدل الكفاءة الأقل . * *
	قيمة t		٥,٢٤		
	معنوية الفروق		,٠١		
٩ - الاستفادة من نظم ترشيد جودة الأصناف وتخفيض نسبة التالف منها	الوسط الحسابي	١,٧٠		٢,٣٥	في ضوء صياغة الاستقصاء نجد أن مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة تهتم بدرجة أكبر بترشيد جودة الاصناف المشتراة بعكس الحال بالنسبة لمجموعة الشراء ذات معدل الكفاءة الأقل . * *
			٥,٢٤		
	معنوية الفروق		,٠١		
١٠ - تطبيق نظم كمية *بغرض ترشيد الكميات المشتراة من كل صنف	الوسط الحسابي	١,٧٥		٢,٦٠	المجموعة ذات معدل الكفاءة العالية تطبق نظم متطورة بغرض تحديد كمية الاصناف المشتراة بعكس الحال بالنسبة لمجموعة الشراء الأقل كفاءة * *
	قيمة t		٧,٢٣		
	معنوية الفروق		,٠١		

عنصر التحليل	مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة		مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة		التعليق على النتائج
١١ ـ استخدام الأساليب الحديثة في التخزين	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٧٢	٢,٣١	٤,٦٤ ,٠١	مجموعة الشراء ذات معدل الكفاءة العالية تطبق نظم حديثة في التخزين بدرجة أكثر من مجموعة الشراء ذات معدل الكفاءة الأقل . ✓ * * .
١٢ ـ تطبيق نظم حديثة في فحص المواد والمهمات قبل استلامها	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٥٩	٢,٣٤	٥,٧٧ ,٠١	مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة تطبق نظم متطورة في فحص المواد والمهمات قبل استلامها . * * ✓
١٣ ـ تطبيق نظم حديثة في فحص أعمال المقاولات	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٤٦	٢,٠٠	٤,٠٨ ,٠١	مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة لديها نظم متطورة في فحص أعمال المقاولات بدرجة أكبر من مجموعة الشراء الأقل كفاءة . ✓ * *
١٤ ـ توافر النظيم المرتبط بالتخلص من الاصناف الراكدة والمتقادمة	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	٢,٠٧	٢,٦٦	٤,٣٥ ,٠١	مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة تعرف جيدا كيف تتخلص من الأصناف الراكدة والمتقادمة لديها بعكس الحال بالنسبة لمجموعة الشراء ذات الكفاءة المنخفضة . ✓ * *

عنصر التحليل		مجموعة الشراء المرتفعة الكفاءة	مجموعة الشراء المنخفضة الكفاءة	التعليق على النتائج
١٥ ـ الاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين بادارة المشتريات والمخازن	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٧٤	٣,٠٠ ٨,٤١ ,٠١	الشركات ذات الكفاءة العالية تهتم بدرجة أكبر بتدريب العاملين بادارة المشتريات والمخازن على النظم الحديثة في هذا المجال بعكس الحال بالنسبة للشركات ذات معدل الكفاءة الأقل ✓ * *
١٦ ـ الاستفادة من نظم التدريب الخاصة بالموردين	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٩٤	٢,٢١ ١,٨٤ ,٠٥	مجموعة الشركات ذات الكفاءة العالية في مجال المشتريات تهتم جيدا بالاستفادة من نظم التدريب التي يقدمها الموردون بعكس الحال بالنسبة لمجموعة الشركات ذات مستوى الكفاءة الأقل . ✓ * *
سادسا : الكفاءة في التعامل مع البيئة الخارجية للشراء القوانين واللوائح التي تحكم عملية الشراء	الوسط الحسابي قيمة t معنوية الفروق	١,٨٧	٢,٦٢ ٥,٧٣ ,٠١	مجموعة الشراء ذات الكفاءة المرتفعة تعرف جيدا كيف تتعامل مع القيود الناشئة عن القوانين التي تحكم عملية الشراء بدولة الكويت أما مجموعة الشراء الأقل كفاءة فإنها ترى أن هناك العديد من المشاكل الناجمة عن تلك القوانين وأنها غير قادرة على التغلب عليها . ✓ * *

أولا : التنظيم الاداري

هناك العديد من الدراسات التي تناولت دور التنظيم الإداري في تحديد رد فعل الشركة تجاه ما تقوم بشرائه من مواد خام ومهمات واجزاء ومهمات غيرها[١٢]. ولقد كانت وجهة نظر غالبية هذه الدراسات أن التنظيم الحي Organic بعكس التنظيم الميكانيكي Mechanistics يؤدي لسرعة استجابة مراكز اتخاذ قرارات الشراء للتغيرات التي تفرضها ظروف البيئة الخارجية مثل ظروف المنافسة أو فرض الحكومة لقواعد شراء جديدة أو غيرها[١٣] .

ولقد توصلت بعض الدراسات إلى أن أحد المؤشرات التي تفرق بين حالات الكفاءة وعدم الكفاءة في مجال سلوك التنظيم هي مدى اشتراك مراكز اتخاذ القرارات بالشركة في تحليل ما هو موجود من فجوات Gaps في مجالات الانتاج والتسويق والمشتريات وغيرها .[١٤] ولا شك أن إدراك تلك الفجوات يتوقف على مدى توافر أهداف واضحة أمام أفراد التنظيم بحيث يمكن لكل منهم أن يقارن بين ما تحقق من أهداف وبين ما كان يجب تحقيقه وأن يستخدم ذلك كأساس لاكتشاف الفجوات . وهنا نجد أن نتائج الدراسة الميدانية أوضحت أن مجموعة الشركات ذات الكفاءة العالية يتوافر لديها مجموعة من الأهداف الواضحة بدرجة أكبر من مجموعة الشركات ذات معدل الكفاءة الأقل (راجع عناصر التنظيم الفعال بجدول رقم (٢)) حيث يعني ذلك بالتبعية أنه من السهل نسبيا على المجموعة الأولى أن تكتشف أوجه القصور في سياسات ونظم الشراء .

وبطبيعة الحال فان إدراك تلك الفجوات لا يتوقف على مدى توافر أهداف التنظيم فقط ولكن أيضا على درجة «انفتاح» المسئولين عن الشراء على الأسواق العالمية وعلى النظم الادارية والانتاجية المتطورة داخل كل سوق حيث يتيح ذلك لهم التفرقة بين ما هو ملائم وما هو غير ملائم من نظم مما يجعلهم أكثر استجابة لكل ما هو حديث في مجال العمل الإداري إذا كان من شأن ذلك تحقيق أهداف الشركة بمعدلات أكثر . وبالرجوع للبحث الميداني نجد أن المسئولين بالشركات ذات معدل الكفاءة الأعلى في مجال الشراء يهتمون بصفة مستمرة بالاتصال الدائم بالاسواق المحلية والعالمية مما يتيح لهم درجة أكبر من المعرفة والالمام بما هو موجود من نظم على مستوى أسواق العالم (راجع سلوك التنظيم بجدول رقم (٢)) .

تتأثر وظيفة الشراء أيضا كما أوضح البعض بمدى توافر سياسات واضحة واجراءات مبسطة في مجال المشتريات بالاضافة إلى ملاءمة الهيكل التنظيمي وما يتضمنه من وظائف

ومستويات إدارية وغيرها لما تؤديه هذه الوظيفة من أعمال وما تبغي تحقيقه من أهداف .[١٥] ولقد أيدت نتائج البحث الميداني الفروض القائلة بأن مجموعة الشراء ذات معدل الكفاءة الأعلى هي تلك التي يتوافر لديها هيكلا تنظيميا ملائما وفي نفس الوقت تستخدم إجراءات شراء مبسطة (راجع عناصر التنظيم الفعال بجدول رقم (٢)) .

ثانيا : سلوك التنظيم :

قرارات الشراء لها آثارها المالية والانتاجية والتسويقية ولذلك لا يمكن أن تتركز في ادارة بعينها مثل إدارة المشتريات بل يحتاج الأمر لتعاون كافة الادارات في هذا المجال . ولا شك أن مدى تأثير إدارة معينة على قرارات الشراء التي تتخذها الشركة يتوقف على نوع تلك القرارات وما إذا كانت استراتيجية أو تؤثر على المركز المالي للشركة في الأجل الطويل أم قرارات «روتينية» أو سبق الاتفاق على قواعد محدد بخصوصها. وتتفق غالبية الدراسات أن مجموعة القرارات الاستراتيجية ـ مثل شراء آلات جديدة ـ تحتاج اشتراك أكثر من ادارة في اتخاذ القرار وفي الغالب يكون ذلك من اختصاص الادارة العليا .[١٦] ايضا يتفاوت تأثير الادارات المختلفة بالنسبة لقرارات الشراء باختلاف المراحل التي تمر بها عملية الشراء وهو ما يمكن شرحه باختصار فيما يلي : ـ

أ ـ مرحلة الحصول على معلومات : يتركز الاهتمام خلال هذه المرحلة حول جمع كل ما يمكن الحصول عليه من بيانات عن البدائل الأخرى المتاحة من السلع أو الموردين . ومصادر المعلومات هنا قد تكون المجلات المتخصصة أو المعارض أو مطبوعات الغرف التجارية أو رجال البيع التابعين للمورد . ولا شك أن رد الفعل تجاه هذه المعلومات يختلف باختلاف مصدرها وبمدى شرحها لقدرة السلعة المعلن عنها على التغلب على مشاكل انتاجية أو تسويقية قائمة وأيضا بنوع ومستوى الاعداد العلمي للشخص المستقبل لتلك المعلومات[١٧] وباختلاف السلعة نفسها . وعموما فان بيانات البحث الميداني حول هذه النقطة يوضحها الجدول (رقم ٣) .

وجدول رقم «٣» يوضح اختلاف مصادر الحصول على المعلومات باختلاف السلع المشتراة حيث نجد مثلا ان الزيارات للمصانع المنتجة تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة للالات والأجهزة الضخمة بينما تأتي في المرتبة الثالثة بالنسبة للآلات الصغيرة والمعدات وفي المرتبة الرابعة بالنسبة لشراء المواد والسلع الوسيطة . ومثال آخر على تلك الاختلافات نجده بالنسبة لدور « مندوبي الشركات المنتجة » في ترويج المنتج حيث هو يمثل المرتبة الثالثة بالنسبة لشراء كل من الآلات الضخمة والالكترونيات وأيضا الأعمال الاستشارية المختلفة

جدول رقم (٣)

مصادر الحصول على المعلومات عن السلع والخدمات الصناعية

السلعة أو الخدمة / مصدر المعلومات	الالات الضخمة والأجهزة الالكترونية		الالات الصغيرة والمعدات		المواد والسلع الوسيطة		الاعمال الاستشارية المختلفة		المقاولات العامة	
	تكرار	نسبة مئوية	تكرار	نسبة مئوية	تكرار	نسبة مئوية	تكرار	نسبة مئوية	تكرار	نسبة مئوية
المجلات المتخصصة	١٥٥	١٨٪	١٦٠	٢٢٪	١٥٨	٢٢٪	١٠٧	١٨٪	٦٠	٩٪
الزيارات للمصانع المنتجة	١٩٥	٢٣٪	١٢٠	١٦٪	١٠٤	١٥٪	٦١	١٠٪	٥٥	٨٪
المعارض الدولية	١٣٠	١٥٪	١٢٣	١٧٪	١٢١	١٧٪	٥٠	٨٪	٤٥	٧٪
سجلات الغرفة التجارية أو لجنة المناقصات المركزية	٦٢	٧٪	٧١	١٠٪	٨٣	١٢٪	٦٠	١٠٪	١١٨	١٩٪
مندوبي الشركات المنتجة	١٤٧	١٧٪	١٩٢	٢٦٪	١٩٦	٢٧٪	١٠٢	١٧٪	١٩٧	٣١٪
الكتالوجات	٧٠	٨٪	١١	٢٪	-	-	٣٠	٥٪	١٦	٣٪
مكاتب خبرة استشارية متخصصة	٣٩	٥٪	١٣	٢٪	٦	١٪	١٢٨	٢١٪	٩٤	١٥٪
التوصية من شركة أخرى	٣٥	٤٪	٣٣	٥٪	٣٧	٥٪	٥٤	٩٪	٤٣	٧٪
مصادر أخرى	٧	٠,٨٪	٧	١٪	١٢	٢٪	٤	١٪	٥	١٪
اجمالي	٨٤٠ *	١٠٠٪	٧٣٠ *	١٠٠٪	٧١٧ *	١٠٠٪	٥٩٦ *	١٠٠٪	٦٣٣ *	١٠٠٪

مصدر الجدول : نتائج البحث الميداني .

* الرقم الاجمالي يزيد عن عدد الاستقصاءات (٤٥٢) وذلك لأن صياغة السؤال أعطت المستقصى منهم حرية اختيار اكثر من مصدر للمعلومات ، وهذا يعني انه بالنسبة لمصدر بعينة وليكن المجلات المتخصصة لا يمكن أن يزيد عدد التكرارات عن ٤٥٢ ولكن بالنسبة للرقم الاجمالي لجميع المصادر يمكن أن يزيد على ذلك لأنه حاصل جمع الاستجابات لجميع مصادر المعلومات .

والمرتبة الأولى بالنسبة لشراء كل من الآلات الصغيرة والمعدات والمواد الخام والسلع البسيطة والمقاولات العامة . وعموما فان بيانات الجدول السابق توضح الاختلافات في الأهمية النسبية لمصادر الحصول على المعلومات باختلاف السلع المختلفة . ولا شك أيضا أن « المستقبل » Receiver لتلك المعلومات قد يكون أي شخص داخل الادارات الفنية أو الانتاجية بالشركة وقد يكون أيضاً مندوب الشراء أو أحد المديرين الآخرين بالشركة[١٨] .

ب ـ **مرحلة تقييم وتجربة السلعة على نطاق ضيق** : يتركز الاهتمام خلال هذه المرحلة حول تقييم المزايا والعيوب المرتبطة بشراء كل بديل من البدائل المتاحة للشركة والتي حصلت على معلومات عنها خلال المرحلة السابقة. وبالرغم من أن الأهمية النسبية لكل إدارة في التأثير على المحصلة النهائية لهذه المرحلة تختلف أساسا باختلاف السلعة محل التقييم ودرجة تعقدها وحجم الأموال المطلوبة للحصول عليها[١٩] إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن هذه المرحلة تحتاج للتعاون والتنسيق فيما بين كل من ادارة الانتاج أو الادارة التي ستستخدم السلعة وادارة المشتريات والادارة المالية . وهنا نجد أن نتائج البحث الميداني أوضحت الآتي من واقع جدول (رقم ٢) .

١ ـ هناك تعاون أكثر فيما بين الادارة المالية وادارة المشتريات بالشركات المرتفعة الكفاءة في مجال الشراء بالمقارنة بتلك الأقل كفاءة . ونفس الشيء ينطبق على العلاقة بين ادارة المشتريات والادارات الفنية والهندسية والانتاجية .

٢ ـ المدير العام بالشركات ذات معدل الكفاءة المرتفع لا يتهرب من مسئوليته كمنسق فيما بين الادارات المختلفة ولذلك فانه يقوم بدور ايجابي في هذا المجال بدرجة أكبر من زميله بالشركات ذات معدل الكفاءة الأقل .

٣ ـ المدير المالي بالشركات المرتفعة الكفاءة يقوم هو الآخر بالاشتراك الايجابي في قرارات الشراء اعتقادا منه بأن هذه القرارات لا يجب أن تترك سلطة أدائها لادارة المشتريات وحدها ، أما بالنسبة لدور مدير الانتاج فلقد أوضحت نتائج البحث الميداني أنه لا يقوم بدور ايجابي في هذا المجال بالشركات ذات معدل الكفاءة العالية وهو عكس ما افترضه الباحث* (راجع المجموعة الثالثة من عناصر التحليل بجدول (رقم (٢)) .

(*) ربما يرجع ذلك إلى أن غالبية الشركات الكويتية بالمقارنة بشركات القطاع العام المصرية مثلا لا يسمح لها حجمها أن تنشىء إدارة للانتاج بالمفهوم الموجود بالشركات الكبيرة الحجم حيث قد يقوم بهذه الوظيفة المدير العام أو صاحب الشركة أو أحد الفنيين يضاف ذلك إلى أن عينة البحث تتضمن بعض شركات الخدمات التي لا توجد بها إدارة للانتاج .

٤ ـ **تعتبر خصائص السلعة أو الآله محل التقييم عاملا مهما خلال هذه المرحلة.** وبالرغم من اختلاف تلك الخصائص من سلعة لأخرى إلا اننا نجد أنها تتمثل بصفة عامة في « متانة المواد الداخلة في عمليات التصنيع » والتكلفة المتوقعة خلال مرحلة ما بعد الشراء » وشهرة الشركة المنتجة أو الموردة وقدرة الجهاز أو الآلة على تخفيض « أجور العمالة » « والعمر الانتاجي المتوقع للآلة » « المساحة التي ستشغلها » داخل المصنع ودرجة تقدمها التكنولوجي وغيرها من العوامل .[٢٠]وهنا نجد أن الشركات ذات معدل الكفاءة العالية تهتم بتقييم هذه العوامل وتعرف جيدا أسلوب التقييم بدرجة أكبر من الشركات ذات معدل الكفاءة الأقل (راجع المجموعة الرابعة من عناصر التحليل بجدول (رقم ٢) .

جـ ـ مرحلة الدراسة التفصيلية لسعر الشراء وشروط الدفع : خلال هذه المرحلة تقوم إدارة المشتريات بالاتصال بالموردين من أجل الحصول على معلومات تفصيلية عن سعر الشراء وكذلك حجم الطاقة الانتاجية لديه ومركزه المالي ومدى استعداده لاعطاء تسهيلات في الدفع . وهذه المعلومات توضع موضع التقييم بواسطة الادارات المختلفة بالشركة . وهنا نجد أن نتائج البحث الميداني أوضحت أن الشركات ذات الكفاءة العالية في مجال الشراء تهتم جيدا بدراسة مدى قدرة المورد على تقديم تسهيلات في الدفع ، ومدى الثقة في قدرته على الوفاء بالتزاماته ، من حيث التسليم في الموعد أو القيام بخدمات ما بعد الشراء مثل الصيانة وتوفير قطع الغيار وغيرها . (راجع المجموعة الرابعة من عناصر التحليل بجدول (رقم (٢))

د ـ مرحلة التعاقد مع المورد : خلال هذه المرحلة تكون هناك معلومات كاملة عن موقف المورد وإمكاناته ويكون هذا الأخير قد عرف موقف الشركة المشترية . وعموما فإن الجانب القانوني يظهر بشكل أوضح خلال هذه المرحلة وذلك من أجل حماية حقوق الشركة قبل المورد . وهنا نجد أن بعض الدراسات تنبأت بأن الأهمية النسبية لرجال القانون فيما يتعلق بقرارات الشراء من المتوقع أن ترتفع في المستقبل من أجل حماية حقوق الشركة في حالة عدم وفاء المورد بالتزاماته فيما يتعلق بموعد التسليم المتفق عليه والكمية ومستوى جودة السلع المشتراة[٢١]. وبطبيعة الحال فإن إدارة المشتريات تشترك هي الأخرى خلال هذه المرحلة . وعموما فان نتائج البحث الميداني أوضحت أن الشركات ذات معدل الكفاءة العالية في مجال المشتريات على دراية بالقوانين واللوائح المرتبطة بهذا المجال بدرجة أكبر من الشركات ذات معدل الكفاءة الأقل (راجع العنصر السادس بجدول رقم «٢») .

هـ ـ مرحلة متابعة عمليات التوريد والاستلام : خلال هذه المرحلة تقوم إدارة المشتريات بمتابعة عمليات التوريد واستخدام مجموعة من المؤشرات بغرض الحصول على « انذار مبكر » في حالة عدم قدرة المورد على الوفاء بالتزاماته مما يعطي الشركة المشترية الوقت الكافي للتصرف . أما بالنسبة لعملية الاستلام والفحص الدقيق للسلع المشتراة فانها تجري في الغالب بواسطة لجنة الفحص والاستلام داخل الشركة المشترية والتي يدخل في تشكيلها في الغالب كل من الادارات الفنية وإدارة المشتريات والادارة المالية .[٢٢]

وتوضح نتائج البحث الميداني أن الشركات ذات معدل الكفاءة المرتفع في مجال الشراء تعتمد بدرجة أكثر على النظم والأجهزة الحديثة في مجال فحص المواد والمهمات قبل استلامها ونفس الشيء ينطبق على أعمال المقاولات (راجع العنصرين الثاني والثالث عشر من المجموعة الخامسة بجدول (رقم «٢») .

ثالثا : تطبيق نظم متطورة وحديثه في مجال الشراء :

لقد تحول مفهوم وظيفة الشراء من الشكل التقليدي لها المتمثل أساسا في اعداد ومتابعة أمر التوريد الى النظر لقرارات الشراء على أنها تعتبر أحد الاستخدامات الأساسية لرأسمال الشركة ومواردها المالية حيث يعني ذلك بالتبعية الاهتمام بالقرارات التي تتخذ في هذا المجال . ولقد ظهر هذا المفهوم خلال الفترات التالية للحرب العالمية الثانية[٢٣] ثم أخذ ينتشر إلى أن ظهر بشكل أكثر وضوحا خلال الفترات التالية لحرب أكتوبر **١٩٧٣** وما صاحبها من ارتفاع تكلفة الطاقة واختلال هيكل التكاليف والأسواق .[٢٤] ولا شك أن التغير في مفهوم هذه الوظيفة يعني **أولا** ضرورة الاهتمام بدور إدارة المشتريات في تخفيض التكاليف على مستوى الشركة **وثانيا** وضوح أهمية الأخذ بالنظم المتطورة التي تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة في هذا المجال **وثالثا** الارتفاع بالمستوى العلمي والمهني للعاملين بادارة المشتريات .

وبتطبيق ذلك على نتائج البحث الميداني نجد الآتي : (راجع المجموعة الخامسة من عناصر التحليل بجدول رقم «٢») .

أ ـ الشركات ذات معدل الكفاءة العالية تستفيد من نظم المعلومات في تقييم مصادر الشراء وأيضا من أجل التخطيط والمتابعة لعمليات الشراء بدرجة أكبر من الشركات ذات معدل الكفاءة الأقل .

ب ـ الشركات ذات معدل الكفاءة العالية تعتمد بدرجة أكبر على نظم التكاليف ونظم اعداد المواصفات الهندسية والفنية لما تقوم بشرائه بعكس الحال بالنسبة لمجموعة الشركات ذات معدل الكفاءة الأقل .

جـ ـ الشركات ذات معدل الكفاءة العالية تستخدم نظم متطورة في اختيار مصادر الشراء المحلية والأجنبية بدرجة أكبر من الشركات ذات معدل الكفاءة الأقل .

د ـ مجموعة الشركات ذات معدل الكفاءة العالية تهتم بالنظم المستخدمة في الادارة اليومية للمواد والمهمات وغيرها من عناصر المشتريات وعلى ذلك فهي تطبق نظماً حديثة بغرض تحديد الكمية المناسبة للشراء والتأكد من مستوى الجودة الخاص بها وتطبق أيضا نظما حديثة في التخزين وقادرة بدرجة أكبر على التخلص من الاصناف الراكدة لديها وذلك بعكس الحال بالنسبة لمجموعة الشركات ذات معدل الكفاءة الأقل .

هـ ـ الشركات ذات معدل الكفاءة العالية تهتم بجودة العنصر البشرى وأثر ذلك على كفاءة عمليات الشراء ولذلك فهي تهتم بتدريبهم على النظم الحديثة في هذا المجال كما أنها تشترط على الموردين للاجهزة والآلات أن يقوموا بتدريب العاملين بالشركة على عمليات تشغيلها وصيانتها وهو الشيء الذي يتم بمستوى أقل من الاهتمام بالنسبة لمجموعة الشركات ذات مستوى الكفاءة الأقل .

التوصيات العامة :

تعتبر المشتريـات الصناعية أحـد العوامـل الهـامة المؤثرة على تكلفة تصنيع المنتج النهائي وعلى قدرته التنافسية وعلى الأرباح المحققة من ورائه . ونتيجة لذلك فان الاهتمام الاداري للشركات الكويتية لا يجب أن ينصب حول الوظائف التقليدية للمشروع مثل وظيفة الانتاج والتسويق والتمويل بل يجب أن يهتم أيضا بوظيفة الشراء . وعملية التطوير يجب أن ترتبط بكل من النظم التي تطبقها إدارة المشتريات وكفاءة الأفراد القائمين بعملية التطبيق والمشرفين عليها والتنظيم الاداري الذي يحدد سلطات ومسئوليات وعلاقات الوظائف المختلفة للشراء والتخزين . والتطوير هنا يستلزم الآتي :

١ ـ تحليل وظيفة الشراء الى عناصرها المختلفة مثل البحث عن الموردين وتقييم كفاءتهم . . . الخ .

٢ ـ اعداد مجموعة من الأهداف الكمية والنوعية سواء على مستوى إدارة المشتريات ككل أو على مستوى الأقسام الفرعية لها . وبالرغم من أن وضع هذه الأهداف والمعايير يحتاج لدراسة مستقلة إلا أن الأمر يستلزم ضرورة ارتباطها بالهدف العام للشركة أو بمعنى آخر ضرورة التناسق والتكامل فيما بينهما وأن تكون قابلة للقياس الكمي وذلك من أجل الحكم الموضوعي على كفاءة المشرفين على تحقيق الأهداف الجزئية والكلية لإدارة المشتريات .

٣ ـ استخدام مجموعة مناسبة من أدوات القياس القادرة على تحديد مستوى كفاءة إدارة المشتريات في تحقيق أهدافها . وهذه الأدوات قد تأخذ شكل نظم التكاليف المعيارية أو نظم تقييم جدوى الاصناف المشتراة أو معدلات دوران المخزون السلعي أو غيرها . وعموما فان أدوات القياس يجب أن تعطى المؤشرات المناسبة عن مدى تحقيق إدارة المشتريات للهدف العام لها وأيضا مدى تحقيق كل قسم تابع لها للأهداف الجزئية المتفق عليها . على سبيل المثال يمكن إتخاذ تكلفة الوحدة المشتراة في ضوء مستويات مختلفة للجودة كأساس لإعطاء مؤشرات عن كفاءة وظائف التوريد والتعاقد مع المورد ، وتكلفة الوحدة المخزونة ومعدل دورانها لاعطاء المؤشرات عن كفاءة وظائف التخزين والرقابة على المخزون . . . . وهكذا بالنسبة لبقية الوظائف . ولا شك ان استخدام نظم الادارة بالأهداف من الممكن أن تساعد كثيرا في هذا المجال .

٤ ـ اتخاذ الأجراءات المناسبة لتصحيح الإنحرافات عن الهدف العام والأهداف الجزئية . وهذه الإجراءات يجب أن تبدأ بتحليل العوامل التي كانت وراء هذه الانحرافات مع اعطاء أوزان نسبية لكل منها وبالتالي تحديد العوامل الأكثر ارتباطا بتلك الانحرافات. ولا شك أن عملية التحليل تسلتزم أيضا توافر الخبرة السابقة لدى القائمن بعملية التقييم بحيث يكون من شأن ذلك زيادة إدراكهم للخطأ المقصود أو المتعمد من المشرفين على تحقيق الأهداف والخطأ غير المقصود من قبلهم . والسبب في ذلك يرجع إلى أن نظام الادارة بالأهداف يفترض أن من يعمل ويرغب في تطوير عمله ويرتاد مجالات عمل جديدة من المحتمل أن يخطىء وأن البديل لذلك هو أن يظل قابعا في مكتبه ومترددا عن القيام بعملية التطوير وهو الشيء غير المطلوب . ويكون كل ما هو مطلوب هنا ألا تكون تلك الأخطاء نتيجة إهمال أو تقصير وأن تكون هناك نظم قادرة على الحكم والتقييم لما هو مسموح به وما هو غير مسموح به من انحرافات عن الأهداف المحددة وأن تتخذ الاجراءات المبكرة لمنع وقوع تلك الانحرافات في المستقبل .

وفي النهاية فإن الباحث يرى أن نظام الادارة بالأهداف وتطبيقها في مجال الشراء يحتاج لبحث مستقل يمكن أن يقوم به أحد الباحثين المتخصصين في هذا المجال وربما تكون العوامل التي كانت قادرة على التفرقة بين الشركات ذات الكفاءة العالية وتلك ذات الكفاءة المنخفضة هي نقطة البداية لتحديد المؤشرات والمعايير التي تقيس الأهداف الجزئية لإدارة المشتريات .

الحواشي

(١) Frederick E. Webster, Jr. and Yoram Wind, «Organizational Buying Behavior», (Prentice- Hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1972), p.5.

(٢) Jagdish N. Sheth , «Recent Developments in Organizational Buying Behavior», University of Illinois, Faculty Working Paper, No.317 (University of Illinois, 1976).

(٣) Wesley J. Johnston and Thomas V. Bonoma, «Reconceptualizing Industrial lBuying Behavior: Toward Improved Research Approaches», a paper presented at the 1977 Educators' Proceedings, in Barnett A. Greenberg and Danny N. Bellenger eds., Contemporary Marketing Thought, No.41 (American Marketing Association, 1977), pp.247- 251.

(٤) راجع: Michael J. Baker and Fouad F. Abu Ismail «The Diffusion of Innovation in Industrial Markets», a paper presented at the 1977 Educators' Proceedings, in **Ibid,** pp.498- 501, Fouad F. Abu Ismail, «Modeling The Dimensions of Innovation, Adoption, and Diffusion in Foreign Markets», Forthcoming Journal of **World Development,** ,(Sussex University Science Policy Research Unit., England .)

د. فؤاد أبو اسماعيل: **إدارة المشتريات والمخازن: مدخل وظيفي كمي**، (دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٨).

(٥) Gregory D. Upah and Monroe M. Bird, «Changes in Industrial Buying: Implications for Industrial Marketers», **Industrial Marketing Management,** vol. 9 (1980) p.118, J.H. Westing, J.V. Fine and Gary J. Zenz, Purchasing Management: Materials in Motion, 4th ed. (John Wiley and Sons, New York, 1971).

د. فؤاد أبو اسماعيل المصدر السابق ص٨ .

(٦) راجع على سبيل المثال: دكتور محمود صادق بازرعة؛ **بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية**، الطبعة الرابعة (دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٠) دكتور مصطفى زهير: **العينات ومشكلاتها التطبيقية في بحوث التسويق والاعلان** (مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٦٤).

(٧) Rensis Likert, **New Patterns of Management,** (McGraw-Hill, New York, 1961).

(٨) Frederick E. Webster, Jr. and Yoram Wind, **op.cit.,**

(٩) لمعرفة وجهات النظر المختلفة حول هذا الموضوع راجع على سبيل المثال:

Fouad F. Abu Ismail, Predicting The Adoption and Diffusion of Industrial Product Innovations, Unpublished Ph. D. Dissertation (University of Strathclyde, United Kingdom, 1976).

(١٠) Norman H. Nie, Dale H. Bent and C. Hadlai Hull, **Statistical Package For the Social Sciences,** (McGraw-Hill, New York, 1970).

(١١) لمعرفة الاهداف الفرعية لادارة المشتريات راجع عل سبيل المثال: الدكتور محمد سعيد عبد الفتاح

ادارة المشتريات والمخازن، الطبعة الثانية (المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٨) ص ١٧ - ٣٣، الدكتور علي عبد المجيد عبده ؛ ادارة المشتريات والمخازن ، الطبعة الثامنة (دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦) ص٦ - ٨ .

(١٢) لمعرفة العوامل التنظيمية المرتبطة بإدارة المشتريات راجع على سبيل المثال :
Frederick E. Webster, Jr. and Yoram Wind, **Op.cit.,** Joseph A. Bellizzi and C.K. Walter, «Purchasing Agent's Influence in The Buying Process», **Industrial Marketing Management,** Vol.9 (1980) pp.137- 141, Robert E. Spekman and Louis W. Stern, «Environmental uncertainty and Buying Group Structure: An Empirical Investigation», **Journal of Marketing,** Vol.43 (Spring 1979) pp.54- 64.

(١٣) لمعرفة العلاقة بين التنظيم الاداري وسرعة استجابة المنشأة للعوامل البيئية راجع دكتور فؤاد أبو اسماعيل، « التنظيم الاداري وعلاقته بسرعة استجابة المشروع للنظم الادارية المستحدثة»، **مجلة الادارة**، عدد رقم ١١ (يوليو ١٩٧٨)، ص١٠٣ - ١١٠ .

(١٤) James G. March and Herbert A. Simon, **organization,** Fifth ed., (John Wiley and Sons, New York, 1964) pp.163- 184.

(١٥) Frederick E. Webster, Jr., and Yorma Wind, **op.cit.**

(١٦) Joseph A. Bellizzi, «Organizational Size and Buying Influences», **Industrial Marketing Management,** Vol.10 (1981) pp.17- 21.

(١٧) راجع على سبيل المثال دكتور فؤاد أبو اسماعيل « الاتصالات في منظمات الأعمال والخدمات»، **مطبوعات قسم الادارة العامة والادارة الصناعية**، (المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٧٩).

(١٨) لمعرفة نتائج إحدى الدراسات العملية حول هذا الموضوع راجع :
Arch G. Woodside and Daniel L. Sherrell, «New Replacement Part Buying» **Industrial Marketing Management,** Vol.9 (1980) pp.123- 132.

(١٩) راجع على سبيل المثال الدكتور أمين فؤاد الضرغامي ؛ **بيئة السلوك التسويقي**، الطبعة الثانية (دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٩) ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٢٠) Fouad F. Abu-Ismail (1976) **op.cit.,** Chapter 9.

(٢١) Gregory D. Upah and Monroe M. Bird, **op.cit.,**

(٢٢) د. علي عبد المجيد عبده، **المرجع السابق** .

(٢٣) د. فؤاد أبو اسماعيل ، **المرجع السابق** .

(٢٤) Philip Kotler, «Marketing During Periods of Shortage», **Journal of Marketing,** Vol. 38 (July, 1974).

نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

- صدر العدد الاول منها باللغه العربيه في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٥.
- صدر العدد الاول منها باللغة الانجليزية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.
- تصدر شهريا وتهدف الى دعم التعاون النفطي والصناعي العربي وذلك من خلال نشر ثقافة نفطية.
- تغطي اخبار المنظمه وفعالياتها والمشاريع المشتركه المتفرعة عنها.
- تتابع نشر اخبار الصناعات النفطية وتطوراتها.
- تحرص على تغطية اخبار المؤتمرات العلمية والمهنية المتعددة.
- تلقي الضوء على اثر وتطور التعاون العربي ـ العربي والتعاون العربي ـ الخارجي مع تركيز على الامور المتعلقة بالنفط والطاقه.

- **النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربيه المصدرة للبترول (عربي/انجليزى)**
الاشتراك السنوى بما فيه اجور
البريد الجوى، للافـــراد : ٦ د.ك، او ٢٤ دولارا.

للمؤسسات : ١٢ د.ك، او ٤٨ دولارا.
النسخة المجلدة السنوية
(للاعداد الماضيـــة) : ١٥ د.ك، او ٦٠ دولارا.

مجلة النفط والتعاون العربي

- صدر العدد الاول منها في صيف ١٩٧٥م.
- فصليه، باللغة العربية، مع ملخصات باللغه الانجليزيه.
- تعنى بدراسه دور النفط في مجال التنمية والتعاون العربي.
- تهدف الى المساهمه في نشر الوعي وتنمية الفكر العربي حول العلاقه بين النفط والتنمية الاقتصادية والاجتماعيه.
- تقدم مادة علميه عن شؤون النفط المختلفه.
- تشجع الباحثين على الكتابة الفنية في مجالات النفط المتعـــدده باللغه العربية.

- **مجلة النفط والتعاون العربي (فصليه)**
الاشتراك السنوى بما فيه اجور
البريد الجوى، للافـــراد : ٠٥ د.ك، او ٢٠ دولارا.

للمؤسسات : ١٥ د.ك، او ٦٠ دولارا.
النسخة المجلده السنوية
(للاعداد الماضيـــه) : ١٥ د.ك، او ٦ دولارا.

تطلب من منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (ادارة الاعلام)
ص.ب : ٢٠٥٠١ ـ الكويت.

انساق القيم الإجتماعية : ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر

د . سمير نعيم أحمد*

١ - مقدمة

شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما متزايدا وجدلا واسعا من جانب العلماء الاجتماعيين والمفكرين في العالم بوجه عام وفي بلدان العالم الثالث والأقطار العربية بوجه خاص حول موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتخلفة أو المسماة بالنامية. ويمكن التمييز في هذه المعالجات لموضوع التنمية بين اتجاهين نظريين وأيديولوجيين مختلفين : الاتجاه الأول يغالي في التأكيد على أهمية الجوانب الفكرية أو المثالية كالدوافع و الاتجاهات والقيم والمعتقدات بوصفها من أهم عوامل التخلف أو إعاقة التنمية، و يعرف هذا الاتجاه بالاتجاه التقليدي في التنمية ، والاتجاه الثاني يركز على أهمية الجوانب المادية التاريخية للتخلف وضرورة فهمها من أجل تحقيق تنمية حقيقية في البلدان المتخلفة ويعتبر بناء على ذلك أن السبب الرئيسي في التخلف هو الاستعمار وما فرضه من تبعية بلدان العالم الثالث للبلدان الرأسمالية الغربية ويعرف هذا الاتجاه بالاتجاه الراديكالي .

وقد كان للاتجاه التقليدي تأثير بالغ على المفكرين العرب إلى درجة أن معظم الكتابات التي تتناول أسباب التخلف في بلادنا تعطي أهمية كبيرة للقيم الاجتماعية بوصفها من أهم معوقات التنمية وتدعو إلى تغييرها،بينما أهمل الاتجاه الراديكالي كلية تقريبا

(*) استاذ علم الاجتماع بجامعتي عين شمس والكويت .

هذا الموضوع واكتفى بمعالجة الجوانب الاقتصادية والسياسية للتخلف . وقد أجريت تحليلات متعمقة ومفيدة للواقع الاقتصادي الاجتماعي في مصر قام بها بصفة أساسية علماء الاقتصاد المصريون وساهم فيها قليل من العلماء الاجتماعيين ، ولكن هذه الدراسات لم تعط للجانب القيمي والسلوكي في عمليتي التخلف والتنمية اهتماما يذكر ، ربما كرد فعل ضد الاتجاه التقليدي الذي جعل من القيم المحور الأساسي لحالة التخلف ، وربما لنقص المادة العلمية الامبيريقية والتاريخية عن العلاقة بين الجوانب الاقتصادية والجوانب القيمية للتخلف .

ويهدف هذا المقال إلى اثبات زيف وخطأ ادعاء الاتجاه التقليدي بأن القيم الاجتماعية المتخلفة هي من أهم معوقات التنمية في بلدان العالم الثالث من خلال محاولتنا شرح ماهية انساق القيم وعوامل تشكلها،وكيف أنها تكون دائما نتاجا لواقع اجتماعي اقتصادي في فترة تاريخية معينة،وكيف أن الاستعمار بما خلقه من ظروف فعلية متخلفة قد ساهم في خلق قيم متخلفة،وكيف تتغير هذه القيم بتغير هذه الظروف بفعل الدور الايجابي الذي تلعبه الشعوب في مقاومة الاستغلال .

ولتحقيق هذا الهدف يبدأ المقال بعرض موجز لتصورنا النظري لماهية أنساق القيم وللعلاقة الجدلية بينها وبين عناصر التكوين الاجتماعي الاقتصادي،ثم نحاول تطبيق هذا التصور النظري على حالة المجتمع المصري للتعرف على الملامح الأساسية والعامة للأنساق القيمية به وعوامل تشكلها تاريخيا ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر وحتى أوائل السبعينات من هذا القرن ، وذلك تمهيدا لمعالجة أكثر تفصيلا ، في مقال تال ، للأنساق القيمية الحالية في المجتمع المصري وتأثرها بالتحولات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي طرأت عليه منذ بداية سياسة الانفتاح والتبعية للغرب في خلال السنوات العشر الماضية .

٢ - ماهية أنساق القيم :

من الأمور المسلم بها أن سلوكنا في مختلف مجالات النشاط في حياتنا الاجتماعية توجهه قيم معينة . والقيمة Value بالمعنى الذي نقصده عبارة عن **حكم عقلي و/ أو انفعالي على أشياء مادية أو معنوية يوجه اختياراتنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة** . فالأمانة مثلا قيمة توجهنا عندما نواجه موقفا ما ، وليكن وجود ممتلكات للغير تحت تصرفنا ، ويكون علينا أن نختار بين بديلين سلوكيين : أما الاستيلاء عليها أي اختلاسها (وفي ذلك مخالفة لقيمة الأمانة) أو الحفاظ عليها لصالح صاحبها (وفي ذلك تمسك بقيمة الأمانة) .

القيمة إذا هي التي تحدد لنا نوع السلوك المرغوب في موقف ما توجد فيه عدة بدائل سلوكية . وتنتظم القيم مع بعضها في نظام قيمي بحيث تمثل كل قيمة في هذا النظام عنصرا من عناصره . وعلى قدر ما يوجد من تعدد في مجالات الحياة والسلوك يوجد تعدد في نظم القيم الموجهة لسلوك الفرد . وعلى هذا يمكننا القول أن لدى كل فرد نظاما للقيم السياسية ونظاما للقيم الاقتصادية ونظاما للقيم الجمالية ونظاما للقيم الاسرية . . . الخ وكما هو الحالة بالنسبة لأي نظم أخرى تنتظم هذه النظم القيمية مع بعضها البعض في نظام كلي للقيم يصبح فيه كل نظام من النظم الخاصة بمجال حياتي معين نظاما فرعيا فيه أو عنصرا من عناصره .

ومن الأمور المسلم بها أيضاً أن القيم تكتسب من خلال عملية التطبيع الاجتماعي للفرد منذ مولده ومن خلال تفاعله الاجتماعي مع الآخرين في المجتمع . وعلى هذا فإن القيم التي يعتنقها أي فرد في المجتمع تكون بالضرورة ذات طابع اجتماعي وهي جزء مما يسمى بالتكوين « النفسي الاجتماعي » للأفراد الذي يشكل مع الأيديولوجيا الوعي الاجتماعي .

والقيم الاجتماعية الموجهة لسلوك الافراد والمجموعات في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة تتصف بعدة صفات أساسية تماما مثل الوعي الاجتماعي بصفة عامة والتكوين النفسي الاجتماعي للأفراد بصفة خاصة :

أولا : أنها تعكس طبيعة الوجود الاجتماعي للأفراد والمجموعات والطبقات في مرحلة تاريخية محددة وداخل تكوين اجتماعي اقتصادي معين كما أنها نتاج لهذا الوجود في نفس الوقت .

وعلى هذا فأننا نستطيع أن نفهم طبيعة العلاقات الانتاجية السائدة في مجتمع ما في فترة محددة من تاريخه من خلال تحليلنا لنسق (أو أنساق) القيم السائدة فيه في نفس الوقت ، كما أننا نستطيع أن نستدل على طبيعة هذه الأنساق القيمية من تحليلنا لواقع العلاقات الانتاجية في المجتمع . ذلك أن العلاقات الانتاجية تشكل الأنساق القيمية (وغيرها من عناصر التكوين النفسي الاجتماعي للأفراد كالاتجاهات والعادات والتقاليد والعواطف . . . الخ) عن طريق تأثيرها المباشر وغير المباشر على ظروف الحياة اليومية للناس وعلى علاقاتهم الأسرية والاقتصادية والسياسية والقومية . . . الخ .

وبناء عليه فأننا لا نستطيع أن نتحدث بوجه عام عن قيم المجتمع المصري أو عن نسق عام واحد للقيم في هذا المجتمع في أي فترة من فترات تاريخه سواء المعاصر منه أو القديم ، ولكننا نستطيع أن نتحدث عن أنساق القيم التي توجد لدى كل طبقة من طبقاته

في كل مرحلة من مراحل تطوره التاريخي . ذلك لأن ظروف الحياة التي تعيش فيها كل طبقة من طبقات المجتمع تختلف عن تلك التي تعيشها غيرها وبالتالي فأنها تنتج أنساقا مختلفة من القيم .

ثانيا : أنها ، وإن كانت تتصف بالثبات النسبي ، إلا أنها تتغير بالضرورة مع تغير الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الناس ، ومع اتضاح أنها تعوق الحياة الطبيعية في الظروف الجديدة لأنها توجه الناس إلى اتيان سلوك لا يتلاءم وهذه الظروف . مثال ذلك ما حدث في كثير من البلدان بعد الثورة الصناعية من اضطرار الناس إلى التخلي عن القيم التي تدعو إلى السلوك المسترخي الذي لا يقيم اعتبارا للوقت وتبنيهم لقيم أخرى تدعو إلى سلوك أكثر تنظيما وانضباطا يجعل للوقت قيمة عظمى (الوقت من ذهب) . إن تغير ظروف المعيشة من النمط الزراعي التقليدي الذي يعتمد على العمل في مجموعات صغيرة متناثرة وعلى الطقس إلى النمط الصناعي الذي يعتمد على خط الانتاج وضرورة تواجد أعداد كبيرة من العمال في مكان واحد وفي آن واحد امام آلاتهم واعتماد عمل كل فرد على الآخر جعلت لعنصر الوقت أهمية كبرى وبالتالي كان لا بد من حدوث تغير في قيمة الوقت بحيث تتلاءم مع الظروف الجديدة ، وكذلك الحال بالنسبة للقيم الخاصة بخروج المرأة للعمل بعيدا عن نطاق الأسرة ، فقد أدت الثورة الصناعية إلى احتياج متزايد للأيدي العاملة وأصبحت القيم القديمة التي تضع القيود على سلوك المرأة وعملها معوقا للتطور الاجتماعي فتم التخلي عنها وتبنى الناس قيما جديدة تشجع على عمل المرأة خارج نطاق الأسرة .

ثالثا : أن أنساق القيم قادرة ، بعد أن يتم تشكيلها على الاستمرارية والبقاء والانتقال من جيل لآخر وتكتسب بذلك قوة في توجيه سلوك الأفراد . وعلى هذا فانها في حالات كثيرة لا تستجيب فوريا للتغيرات التي تطرأ على الظروف المعيشية المادية للمجتمع بل تظل تمارس تأثيرها لفترة على الناس،على الرغم من تعارضها مع الواقع الموضوعي الجديد بل وحتى مع صالحهم، حتى تصبح معوقة فعلا لسير حياة وأنشطة الناس فتستبدل بغيرها . ولكن عملية الاستبدال هذه لا تتم دون صراع بين القيم القديمة والقيم الجديدة يستمر لبعض الوقت . مثال ذلك ما يحدث عند تحول المجتمع من النمط الزراعي إلى النمط الصناعي وظهور الطبقة العاملة . إن هذه الطبقة العاملة تتشكل من الأجراء الذين كانوا يشتغلون بالزراعة ومن الحرفيين والصناع المهرة وصغار البورجوازيين الذين كانوا يعتنقون قيما كانت في وقت ما ملائمة لنمط الحياة في المجتمع الزراعي ولكنها لم تعد ملائمة لنمط الحياة في المجتمع الصناعي الحضري ، وليس من السهل التخلي عن

هذه القيم لأنها حين تكون في عقول ملايين من البشر تكتسب قوة هائلة فتظل تمارس تأثيرها على سلوك الطبقة العاملة لفترة من الوقت .

رابعا : نظرا لأن الطبقات الاجتماعية في أي تكوين اجتماعي اقتصادي لا تعيش منعزلة عن بعضها البعض، ولكنها تكون على اتصال يومي مع بعضها وتتأثر كل منها بالأخرى وتؤثر فيها، **فان الأنساق القيمية لكل طبقة من الطبقات الاجتماعية لا بد أن تحتوي على عناصر من الأنساق القيمية للطبقات الأخرى ، ولكن الطبقة المسيطرة اقتصاديا وبالتالي اجتماعيا وسياسيا تكون لها القدرة على نشر قيمها بين غيرها من الطبقات** من خلال سيطرتها على وسائل الانتاج وعلى مختلف الأساليب المؤثرة على الوعي مثل المؤسسات التربوية والاذاعة والتلفزيون والسينما والصحافة ودور النشر بل وحتى دور العبادة . وتدرك الطبقات المسيطرة تماما خطورة القيم وتعلم أنها هي الموجه لسلوك الناس ولذلك تعمل جاهدة على بث قيمها بين الجماهير تدعيما للنظام القائم وحفاظا على مصالحها . ولكن هذه الطبقة المسيطرة تتفنن في نفس الوقت في ايهام الطبقات الأخرى بأن هذه القيم ليست قيمها فحسب ولكنها قيم المجتمع بوجه عام وبأن الحفاظ عليها من مصلحة المجتمع بأسره وبأن الخروج عليها ضار بالمجتمع ويستحق العقاب ، وهذا ما يطلق عليه اصطلاح تزييف الوعي ، وقد كانت احدى مهام الثوريين في كافة المجتمعات كشف زيف ادعاءات الطبقات المستغلة وإعادة تشكيل أنساق القيم لدى الطبقات الثورية بما يتفق مع مصالحها ، وكانت هذه أيضا من مهام الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار .

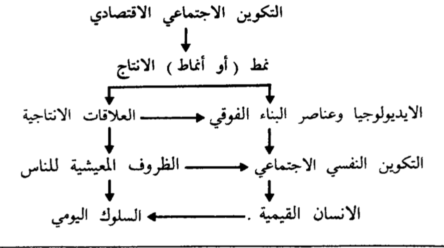
خامسا : على الرغم من أن أنساق القيم تعكس طبيعة العلاقات الانتاجية وتكون نتاجا لها وبالتالي تتغير بتغيرها من جهة وتساعد على أو تعوق هذا التغير من جهة أخرى الا أنها تضم عناصر قيمية ذات طابع قومي عام ومشترك بين جميع الطبقات تنتقل من جيل لآخر وتتسم بقدر أكبر من الثبات.ويرجع ذلك إلى الظروف التاريخية للمجتمع التي تميزه عن غيره من المجتمعات وإلى التفاعل المستمر والدائم بين جميع أفراد المجتمع وخاصة في الدفاع عن استقلال وحرية المجتمع الذي ينتمون اليه . وعلى الرغم من أن وجود مثل هذه القيم القومية العامة والمشتركة بين الناس مهما كانت انتماءاتهم الطبقية لا يلغي الفروق الجوهرية في الأنساق القيمية للطبقات الاجتماعية بالمجتمع فأنه يكون مسئولا عن ذلك القدر من التشابه القيمي في المجتمع الذي يميزه عن غيره من المجتمعات . ومن الملاحظ أن المجتمعات ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تتصف بقدر أكبر من التشابه بين أفرادها في أنساق القيم يميزها عن غيرها من المجتمعات وخاصة حين يكون الاتصال بينها وبين غيرها من المجتمعات ضعيفا . ونستطيع أن نلحظ ذلك

من المقارنة بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة في وقتنا هذا ، وفي رأينا أن ذلك التشابه بين أفراد المجتمع المتخلف الذي يميزه عن المجتمع المتقدم يرجع إلى الطبيعة الاستغلالية لعلاقات القوى في المجتمع العالمي المعاصر .

فالمجتمعات المتقدمة يمكن النظر اليها على أنها « طبقة مسيطرة» والمجتمعات المتخلفة يمكن النظر اليها على أنها طبقة مستغلة إذا نظرنا إلى المجتمع الدولي على أنه كيان واحد كبير .

سادسا : بناء على كل ما سبق يتضح لنا أن نسيج الأنساق القيمية في المجتمع في أي مرحلة من مراحل تطوره (وكل مرحلة تعتبر بالضرورة مرحلة انتقالية بين المرحلة السابقة عليها والمرحلة التالية لها) يضم عناصر قيمية قديمة وبالية ممتزجة بالعناصر القيمية الجديدة التي بزغت لتلائم الظروف التاريخية الجديدة وتعكس العلاقات الطبقية الجديدة بالاضافة إلى عناصر قيمية أخرى ذات طابع قومي تاريخي تم توارثها عبر أجيال متلاحقة تعكس الظروف الحياتية والجغرافية والوطنية للشعب ككل وتميزه عن غيره من الشعوب .

سابعا : تمثل القيم ، كما سبق أن ذكرنا جزءا من التكوين النفسي الاجتماعي للأفراد الذي يمثل بدوره أحد جانبي الوعي الاجتماعي (الجانب الآخر هو الايديولوجيا) وعلى هذا فان فهمنا وتحليلنا وتنبوءاتنا بأنساق القيم الاجتماعية يقتضي منا النظر اليها على ضوء ثلاث محاور : الأول ، علاقتها بغيرها من مكونات التكوين النفسي الاجتماعي مثل العادات والتقاليد والآراء والاتجاهات والرغبات والأمال ، والثاني علاقتها بالايديولوجيا ، أي الجانب الآخر من الوعي الاجتماعي والثالث علاقة الجانبين (أي التكوين النفسي الاجتماعي من جهة والأيديولوجيا من جهة أخرى) بالعلاقات الانتاجية داخل التكوين الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع في فترة تاريخية محددة من تطوره . ويمثل الرسم التالي تصورنا للعلاقة بين المحاور الثلاث التي يمكن اعتبارها مداخل Inputsالنسق شخصية الفرد بما تحتويه من قيم بينها يكون السلوك الفعلي هو المخرجOutput .



٣ ـ العوامل المؤثرة على أنساق القيم في مصر حتى بداية حكم محمد علي

لقد كان التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري قبل عهد محمد علي أشبه ما يكون بالتكوين العبودي مع بعض ملامح التكوين الاقطاعي (ويسميه بعض المؤلفين بنمط الانتاج الخراجي) وأعاق المستعمر تطوره الطبيعي . وكانت العلاقات الانتاجية علاقات استغلالية بشعة للقوى المنتجة من جانب الحكام وأعوانهم الذين كانوا يسيطرون على وسيلة الانتاج الاساسية . . . الأرض .

وكانت الظروف المعيشية للغالبية العظمى من المصريين سواء في القرية أو في المدينة شديدة السوء ، اللهم إلا في بعض فترات الإستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي ، وكان ذلك راجعا إلى عدة عوامل متداخلة منها استيلاء الحكام وأعوانهم على معظم انتاج الفلاح بحيث لا يبقى له حتى ما يكفي لكي يقيم أوده ، والفيضانات التي تغرق الزرع وتقتل الماشية وتهدم المنازل وانخفاض مياه النيل وتلف المزروعات نتيجة للجفاف وهجمات الجند للسلب والنهب وانتشار الأوبئة ويصف قاسم عبده حالة المصريين خلال عصر سلاطين المماليك فيقول « والواقع أن قصور الفيضان وتعطل الزراعة كان كارثة يخشاها الجميع ويحسبون لها ألف حساب ، وتنتاب الناس المخاوف فيسارعون إلى تخزين الغلال ، ويشتد التزاحم على الأفران ، ويتبع ذلك بطبيعة الحال تصعيد رهيب في أسعار الغلال والخبز وبالتدريج يفرض الغلاء نفسه على مظاهر الحياة ثم تبدأ المجاعة التي تقتل الكثيرين من عامة الناس جوعا ، وتمتليء الشوارع والطرقات والحقول بالجثث التي ما تلبث أن تجيف ، وتنتشر الأمراض الوبائية التي تسكن ألوف المصريين تراب بلادهم[١] » وفي مكان آخر يقول قاسم عبده : « والحقيقة أن الأوبئة والمجاعات في عصر المماليك كثيرة متلاحقة ولكنها جميعا تشترك في كونها تحالفت مع ظلم الحاكمين وعبث العربان واللصوص والمماليك المفسدين لطحن المصريين فقد عاشت في مصر انداك طائفة كبيرة من سواء العامة الذين لا يكادون يحصلون على قوت يومهم ، أو يجدون ما يستر أجسادهم ، فضلا عن جماهير الفلاحين الذين كانت حياتهم في عصر سلاطين المماليك تجسيدا لمأساة الانسان حين تتضافر عليه كوارث الطبيعة وظلم الحكام . وكان طبيعيا أن تبدو الحياة مستحيلة وكريهة في نظر عامة المصريين بسبب عوامل الاحباط المتحكمة في حياتهم اليومية »[٢] .

كيف انعكست ظروف المعيشة اليومية للمصريين الكادحين في الريف والمدينة وتعرضهم الدائم للاستغلال والنهب (ويضيق المقام هنا عن حصر كل ألوان الاستغلال التي تعرضوا لها والوصف التفصيلي للظروف غير الانسانية التي كانوا يعيشون في ظلها) على أنساق قيمهم التي كانت الموجه لهم في سلوكهم اليومي ؟

لقد غالى بعض الكتاب في وصف الجانب السلبي من هذه القيم فرأوا أن كل هذه الظروف السيئة قد جعلت من خضوع المصري ، وخاصة الفلاح ، احدى الظواهر الاجتماعية الأساسية في مصر ، وأنها جعلت الطابع المميز لأنساقه القيمية هو الاستسلام للقدر والخضوع أمام الذين لهم سلطة عليه وعدم تمرده على السلطات . ويورد جبريل بيير نموذجا للكتابات التي تركز على سمة الخضوع والاستسلام فيقول : « ان مئات سنوات القمع والكبت المعاناة قد جعلته شكاكا للغاية . وهو يمارس الظلم والطغيان في غير رحمة على أولئك الذين يقلون عنه في الوضع الاجتماعي وهو متكبر ومتغطرس على أولئك الذين يساوونه في المركز الاجتماعي بينما يكون خاضعا لأولئك الذين يفوقونه في المركز الاجتماعي بل يمتهن نفسه إلى حد الاذلال والاهانة »[٣] .

ويورد جبريل بيير مزيدا من النماذج لكتابات مؤلفين يؤكدون أن السمة الغالبة على الأنساق القيمية المصرية هي سمة الاستسلام والخضوع ، سواء للقدر أو للحاكم .

فيقتبس من الأب عيروط ما يلي :

« يقول كعب الاحبار الراوي للأحاديث نقلا عن المقريزي (عندما خلق الله جميع لاشياء فانه أعطي لكل منها قرينا ، فقال العقل سوف أذهب إلى سوريا ، وعندها قال التمرد وأنا سوف أذهب معك ، وقال الفقر أنا ذاهب إلى الصحراء وعندها قالت الصحة وأنا سأجيء أيضا إلى الصحراء ، وقال الثراء أنا ذاهب إلى مصر وعندها قال الاذعان وأنا سوف أذهب معك . ويضيف عيروط قائلاً : على هذا النحو كان استسلام الفلاح إلا أن استسلامه وصل إلى درجة التذلل والحط من الكرامة ولم يكن ذلك نتيجة للفقر بقدر ما كان نتيجة للضغوط المتواصلة من جانب ولاة الأمور في بلاده ومجتمعه . . فهم لم ينشأوا إلا على تلقي الضربات والغرامات والاهانات والارهاب وعد ذلك من الأمور التي أدت بهم في النهاية إلى تبلد الشعور وعدم الاكتراث »[٤] .

وينفي بيير نفيا قاطعا فكرة أن تكون سمة الاستسلام والخضوع سمة وراثية أو سمة طبيعية متأصلة في الشعب المصري ويرجعها إلى الظروف القاسية التي مر بها هذا الشعب ويرى أنها لا بد أن تتغير بتغير هذه الظروف. ويورد أمثلة متعددة على وجود سمة مضادة لها تماما وهي سمة التمرد والثورة منها ثورة أهالي منطقة فوه بالغربية عامة ١٧٩٨ وثورة أهالي فارسكور والمنزلة ضد الفرنسيين وثورة أهالي قرية السليمية بقنا التي استمرت شهرين عام ١٨٢١ ضد حكومة محمد علي وثورة قرية بغبرات بالقرب من الأقصر عام ١٨٢٢ التي نجحت في طرد موظفي الحكومة المركزية وفي السيطرة على مخازن الحكومة وتكوين نوع من الحكم المستقل ، وبلغ عدد الشهداء فيها ألف شخص . ونتيجة لحالات

التمرد العديدة التي قام بها الفلاحون في العشرينات من القرن التاسع عشر فقد صدر قانون في عام ١٨٣٠ يحدد العقوبات القاسية التي توقع على الفلاحين وقادتهم في حالة التمرد . كما صدر قانون آخر بعد تولي سعيد العرش يحتوي على فقرات خاصة تحدد العقوبات في حالة تمرد الفلاح . . ومما يدعو للاهتمام أنه لم يرد في هذا القانون ما يشير إلى احتمال تمرد فئات اجتماعية أخرى غير طبقة الفلاحين .

ومن هذا نرى أن الأنساق القيمية لدى الشعب المصري اتسمت بصفة عامة بسمتين متناقضتين : السلبية والاستسلام من جهة والايجابية والتمرد من جهة أخرى . وهذا شيء طبيعي لا يثير الدهشة . فطبيعة العمل الزراعي أولا لابد أن تخلق السمتين في أنساق القيم ، فالزراعة غير الآلية تجعل المزارعين معتمدين إلى حد كبير على ظروف لا دخل لهم فيها ولا يستطيعون حيالها شيئا، مثل حالة الجو وكفاية ماء النهر وليس عليهم سوى الاستسلام لهذه الظروف وبالتالي لابد من أن تنشأ لديهم قيم الصبر والانتظار والتسليم بالمقدر وبالمكتوب ، وبكل ما يرتبط بها من قيم غيبية لا تحث إلا على السلوك السلبي مثل الابتهال . ويدعم هذه القيم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف وما يؤدي إليه من قحط ومجاعات وأوبئة ـ ولكن نفس هذه الظروف المرتبطة بالعمل الزراعي البدائي تخلق في نفس الوقت سمة مناقضة في أنساق القيم وهي سمة الايجابية والتحدي . فحين تهدد الفيضانات الناس لابد أن يهبوا هبة رجل واحد لحماية أنفسهم منه باقامة الجسور على النهر ولاغاثة المنكوبين، كما أنه في حالة وفرة المياه ينشط الناس جميعا متعاونين في الحرث والزرع ويسهرون على رعاية مزروعاتهم، كما ينشطون بعد ذلك في جمع المحصول واعداده للاستهلاك أو السوق. ومن شأن ذلك أن تنشأ قيم ايجابية تحث على السلوك الايجابي والجماعي والتعاوني تتدعم هي الأخرى باستمرار .

كما أن طبيعة العلاقات الانتاجية تخلق أيضا لدى الناس هاتين السمتين المتناقضتين وتدعمها فالقمع والارهاب والبطش من جانب السلطات من شأنه أن يخلق لدى الناس قيما تدعو إلى سلوك من شأنه الحفاظ على الذات من الدمار بواسطة هذه القوى الغاشمة وخاصة إذا كانت هذه السلطات تستميت في أحداث هذا الأثر ، فهي لم تكن تكتفي بعقاب المتمردين ولكنها كانت مثلا « لكي تبث الرعب في قلوب الفلاحين (بعد اخماد تمردهم) قامت بربط بعض المساجين في فوهات المدافع وأطلقت عليهم النيران . . . فخروا صرعى أمام أعين الفلاحين، هذا وقد أمر أحمد باشا طاهر حاكم مصر العليا في ذلك الوقت بذبح مئات الفلاحين »(٥) ، ولكن نفس هذه العوامل القمعية كانت تخلق لدى الجماهير قيما مضادة . قيم تدعو إلى سلوك ايجابي ثوري يظهر عندما يصل الاستغلال

إلى حد يعوق استمرارية الحياة وعندما تصاب السلطة ببعض الضعف أو عندما تتهيأ الظروف للثورة .

ويجب أن نذكر هنا حقيقة إدراك المستعمر وأعوانه لتدين الشعب المصري واستغلاله للدين وتزييفه لتحقيق سيطرته ، والدور الايجابي الذي لعبته القيم الدينية في مقاومة المستعمر وبطشه .

ويجب أن نوضح أنه ليس هناك شعب في العالم وعبر التاريخ الانساني لا تتسم أنساقه القيمية بهاتين السمتين المتناقضتين ، كما أن هذا التناقض في السمات القيمية ليس قاصرا على طبقة واحدة في المجتمع . ويؤدي التطور الذي يطرأ على كل من القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية إلى تغليب أو تدعيم سمة قيمية على حساب الأخرى وإلى خلق سمات قيمية أخرى بالضرورة .

لقد كان هم السلطات خلال عصور الاستعمار لمصر بث القيم السلبية والخشوع والاستسلام لدى القوى العاملة بالشعب المصري بكافة الوسائل والأساليب الفيزيقية والمعنوية (عن طريق نشر أيديولوجية المستعمر والمستغل) ، ولكن ظروف الحياة الفعلية للجماهير وعملها الانتاجي وتعرضها للقمع كان يخلق لديها في نفس الوقت قيما ايجابية وثورية كان يدعمها كل تحسن في الظروف المعيشية وكل نجاح في فرض إرادتها . . ومما لا شك فيه أن هاتين السمتين العامتين للأنساق القيمية (أي السلبية والايجابية) قد صبغتا القيم الموجهة لكافة الأنشطة التي يمارسها أفراد الشعب الكادح .

ففي مجال النشاط الانجابي ، أدت الظروف المعيشية للمصري خلال هذا التاريخ الطويل إلى أن يتبنى قيما محبذة لكثرة الانجاب وخاصة انجاب الذكور . وفي رأينا أن هذه القيم الانجابية قد نشأت وتدعمت لعدة أسباب منها :

(١) الارتفاع الرهيب في نسبة الوفيات وخاصة وفيات الأطفال نتيجة لسوء التغذية والمجاعات والأوبئة ونقص الرعاية الصحية ، وقد شهدت مصر ، كما سبق أن ذكرنا ، أبان عصر المماليك سلسلة متوالية الحلقات من الأوبئة « تجلت آثارها السلبية في ذلك التدهور الواضح والمطرد في اعداد السكان . وثمة من الدلائل ما يساعدنا على الوقوف على مدى التقلص السكاني الذي عانت منه البلاد نتيجة للأوبئة والمجاعات التي ألمت بها . . وتقلصت اعداد القرى نتيجة لموت اعداد كبيرة من الفلاحين من ناحية ، وهروب كثيرين غيرهم إلى المدن بحثا عن الطعام من ناحية ثانية ، فضلا عن الفرار من الزراعة وظلم الحكام من جهة ثالثة . . وقد قضى الفناء الكبير الذي بدأ ينشب مخالبه في البلاد منذ خريف سنة ١٣٤٧ م على اعداد كبيرة من السكان بحيث لم يستطيع الاحياء

دفنهم أو تغسيلهم . وفي الريف لم تجد الأرض من يزرعها كما لم تجد المحصولات من يضمها نظرا لكثرة الموتى بين الفلاحين وتوقفت أعمال الصيد إذ كان الصيادون يخرجون بمراكبهم للصيد فيموت بعضهم في أثناء الرحلة ويموت الباقون بعد العودة »[٦] . . ويمكن أن نلاحظ أن الأوبئة والمجاعات التي كانت تبدأ بالقضاء على أعداد كبيرة من الأطفال والرقيق والغرباء أخذت تشكل ظاهرة في الحياة المصرية منذ مطلع القرن الخامس عشر الميلادي تقريبا ، فقد تكررت هذه الظاهرة المؤلمة في سنوات ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٧ ، ١٤٦٨ ، ١٥١٣ م . لقد أدرك المصري من واقع تجربته الاحتمالات المرتفعة لوفاة من ينجب من أطفال وكان رده على ذلك انجاب أكبر عدد منهم ليعيش منهم من يعيش ويموت من يقرر له الموت . ولما كان لا حول له ولا قوة ازاء المرض والموت فقد دعم ذلك لديه القيم الغيبية .

(٢) ومن أسباب تدعيم القيم الانجابية لدى المصريين عدم أمنهم على مستقبلهم . فلم يكن لدى المواطن أي شعور بالاطمئنان بالنسبة لحالات العجز أو المرض أو الشيخوخة . ولهذا فأن الابناء كانوا يمثلون بالنسبة له « التأمين » بالنسبة للمستقبل .

(٣) ومن هذه الأسباب أيضا حاجة الأسرة إلى مزيد من الأيدي العاملة للمساعدة في العمل الزراعي ولمواجهة الأخطار الطبيعية والاجتماعية .

وفي مجال النشاط الاقتصادي تبلورت قيم سلبية نحو العمل الإجباري أو السخرة فلم يكن العمل نشاطا يعود على من يبذله بالخير بل أنه كان نشاطا مغتربا عنه بل ويصبح نتاجه مدمرا له ، بينما تبلورت قيم ايجابية نحو العمل الاختياري أو التلقائي حين يهب الناس جميعا لدرء خطر يحدق بهم أو حين تسمح الظروف السياسية أو الاقتصادية لهم بالاستفادة بجزء أكبر من ناتج عملهم . وهناك أمثلة عديدة على هجر الفلاحين لأراضيهم وفرارهم هربا من العمل بالسخرة . أما بالنسبة للسلوك الاستهلاكي فقد وجد نفس التناقض في القيم . « فبينما لم يكن لدى الشعب المصري الكادح ما يكفي لكي يسد رمقه كان يدخر الحبوب لكي يستخدمها بذورا في العام المقبل ولكنه كان يضطر إلى استهلاكها حين تجبره ظروف القحط على ذلك[٧] » .

وفي مجال العلاقات الأسرية نجد أن الظروف المعيشية الفعلية للشعب المصري الكادح قد نجمت، عنها قيم ايجابية نحو المرأة ونحو العلاقة بينها وبين الرجل ما زالت قائمة ومؤثرة حتى الآن بين الطبقات الفقيرة سواء في الريف أو في المدينة . فوضع المرأة بين فقراء الفلاحين ومعدميهم يختلف عن وضعها بين أغنيائهم اختلافا كبيرا . فالمرأة الفلاحة الفقيرة لا تتحرج ولا يتحرج زوجها عادة من أقدامها على مشاركته في العمل .

وظاهرة عمال التراحيل ـ وهم من الفلاحين المعدمين ـ تفيض بنماذج لا حصر لها تؤكد جميعها مشاركة المرأة للرجل في هذا النشاط الشاق (قصة يوسف ادريس ـ الحرام تصور ذلك الواقع بأمانة) كما أن المرأة الريفية الفقيرة ، وتحت ضغط الحاجة الاقتصادية ، تتمتع بقدر نسبي من الاستقلال الاقتصادي الذي يصل في بعض الأحوال إلى حد تقبل أن يكون لها مشروعها الاقتصادي الذي يمول من مال تتلقاه على سبيل النقوط في مناسبة اجتماعية خاصة بها . ويتخذ ذلك المشروع الاقتصادي الخاص عادة شكل المشاركة على المواشي أو التجارة البسيطة في بعض المنتجات الغذائية أو ما إلى ذلك[٨] .

ويقرر قدري حفني أن المرأة الريفية حين تشارك الرجل في مشاق عمله وحين تمارس أنشطتها الاقتصادية المستقلة البسيطة لا تبدي ، بل وقد لا تحس أنها تقدم على أمر غير مألوف أو أنها تحقق ثورة أو شيئاً من هذا القبيل ، وكذلك الحال بالنسبة للرجل الريفي الذي لا يجد غضاضة في شيء من ذلك ، ولا يبدي بل وقد لا يحس أيضا أنه يقدم تنازلا بشكل أو بآخر . بل على العكس تماما فإن الرجل الريفي والمرأة الريفية يمارسان ما يمارسانه باعتبار أنه أمر طبيعي تماما ، أمر تفرضه طبيعة الأمور بحيث لا يحتاج إلى مناقشة أو اعمال فكر . وهو كذلك بالفعل[٨] .

وفي مجال علاقات المصري (ونحن نتحدث هنا دائما عن الغالبية الساحقة للشعب المصري التي كانت ترزح تحت نير الاستغلال من جانب الحكام وأعوانهم فلم تتشكل خلال هذه الفترة الطويلة طبقة مصرية مستغلة قائمة بذاتها)، بالسلطة وبأهل المدينة عموما كان من الضروري أن تكون اتجاهاته نحـوهم مزيج من الكراهية والتخوف والتشكك . ويرى قدري حفني أن الفلاح المصري قد تجاوز عمره على الأرض المصرية خمسة آلاف عام أو ما يقرب من ذلك . ولم ير الفلاح من « أهل البندر طوال ذلك التاريخ وحتى مؤخرا سوى الصراف والمأمور ومندوب الجهادية ووكيل النيابة ومن إليه من رجال السلطة الذين ساموا الفلاح سوء العذاب وليس غريبا والأمر كذلك أن يتشكك الفلاح في نوايا أبناء البندر وأن يأخذ حذره منهم بطريقته الخاصة .

هذه بعض نماذج من القيم الموجهة لسلوك المصريين في مجالات حياتهم والتي يتضح فيها السمتين العامتين المتناقضتين للأنساق القيمية (السلبية والايجابية) والتي تكونت بفعل ظروف الحياة اليومية التي حددتها طبيعة العلاقات الانتاجية الاستغلالية عبر قرون طويلة من الزمان في تاريخ المجتمع المصري والتي ولا شك ظلت تمارس تأثيرها حتى وقتنا الراهن . ولكنها خضعت لتغييرات وتعديلات واضافات بعد ذلك بحكم التغيرات الجوهرية التي طرأت على البناء الاجتماعي للمجتمع المصري .

٤ ـ التغيرات التي طرأت على الأنساق القيمية منذ حكم محمد علي وحتى ثورة ١٩٥٢

يمكن القول أن الفترة منذ بداية حكم محمد علي (١٨٠٥) وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ قد شهدت أكبر تحول وتنوع في الأنساق القيمية للمجتمع المصري جاء انعكاسا للتحول الذي طرأ على حالة القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية في مصر ومهد للتحول الذي حدث منذ قيام ثورة ١٩٥٢ .

فمن المعروف أن الشعب المصري قد ذاق الأمرين على أيادي المماليك كما أن الظروف المعيشية والانتاجية المتدهورة التي نجمت عن الاضطراب السياسي والاقتصادي الذي أشاعه المماليك نتيجة جشعهم والصراع الدموي فيما بينهم قد أصبحت عائقا أمام تطور القوى الانتاجية في مصر ، ولذلك فقد ثار المصريون على المماليك وأيدوا محمد علي الذي استغل هذه الظروف لينفرد بالسلطة بعد ذلك وكانت هناك بعض الظروف التي هيأت الوعي الاجتماعي لدى المصريين في صراعهم مع المماليك ومن بينها :ـ

١ ـ الاستغلال الاقتصادي الذي وقع على الفلاحين ، والضرائب التي فرضت على التجار .

٢ ـ ظهور بعض القادة المصريين كعمر مكرم والشيخ الدرديري وآخرون فقد أدت الحملة الفرنسية وصراع المصريين معها إلى نضوج الوعي وبلورة القيادة الشعبية .

٣ ـ استغلال محمد علي للموقف وتحريك الثورة في اتجاهه[٩] .

ومنذ أن استقر الحال لمحمد علي في مصر بدأت مرحلة جديدة من مراحل التاريخ المصري شهدت تطورا في كل من القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية وبدأ التكوين الطبقي للمجتمع المصري يتخذ شكلا جديدا وبالتالي ظهرت قيم جديدة ليتلاءم سلوك الناس مع الأوضاع الجديدة . ومن أهم ملامح الفترة الممتدة منذ حكم محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين ما يأتي :

١ ـ استقر نظام حيازة الأراضي في شكل ملكية فردية خالصة (ملكية رقبة) بعد أن كانت مجرد ملكية (انتفاع) طوال تاريخ مصر الوسيط والعثماني وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر[١٠] وبذلك اتسعت رقعة المنتفعين بالأرض وضمت بعض طوائف الشعب ومنهم الفلاحين مما جعل الفلاح يحس بقيمة حيازته للأرض اكثر مما سبق وجعلته يدخل من الآن فصاعدا طرفا في الصراع الطبقي[١١] حيث أصبح الفلاحون المصريون ينقسمون إلى طبقتين ، طبقة ملاك الأرض وطبقة الاجراء الزراعيين . وأصبحت الأرض سلعة رأسمالية تباع وتشترى .

ولا شك أن هذا العامل كان له أثره على الأنساق القيمية بطريق مباشر أو غير مباشر ، وأهم هذه التأثيرات بروز قيم تطلعية لدى المصريين نحو امتلاك الأرض وظهور الصراع القيمي نظرا لبزوغ طبقة من الملاك من أهالي القرية لها مصالحها المرتبطة بمصالح الحاكم والمتعارضة مع مصالح الفلاحين الأجراء .

٢ ـ جعلت الحملة الفرنسية مصر وللمرة الأولى في العصر الحديث تلامس أوربا ومن ثم كان احتكاك المصريين بالغربيين ، وهو الاحتكاك الذي تعمق خلال مدة حكم محمد علي وخلفائه والذي كان له أثر بالغ على الفكر المصري من جهة وعلى تبعية الاقتصاد المصري للرأسمالية الأوربية من جهة أخرى[١٢] .

٣ ـ ظهور بذور الاتجاه نحو الرأسمالية فقد تهيأت الظروف من الداخل وقوتها عوامل خارجية لتطوير الاقتصاد الاقطاعي الزراعي فقد اهتم محمد علي بانشاء المصانع وظهرت الاحتكارات الزراعية والصناعية وهيأت عوامل متعددة الاقتصاد للتحول إلى السوق[١٣] ويرى أحمد صادق سعد أن « عصر محمد علي مثل انتقالا حاسما لمصر من النظام الشرقي إلى النظام البورجوازي ، بأن أصبح فيها النمط الرأسمالي للانتاج هو السائد »[١٤] .

٤ ـ ظهرت خلال هذه الفترة طبقة عمالية في المدن وحدث توسع هائل في النمو الحضري ، كما ترتب على تدفق رؤ وس الأموال والاستثمارات الاجنبية وزيادة الطلب على القطن المصري وجود طبقة التجار والمرابين والوسطاء أو طبقة رجال المال أي الطبقة البورجوازية .

٥ ـ تبلورت أيديولوجيات متصارعة تعبر عن مصالح الطبقات المتصارعة واستمدت الأيديولوجيات عناصرها من التراث ومن الفكر الغربي الذي انفتحت عليه مصر .

٦ ـ ظهرت وتبلورت شريحة المثقفين المصريين بفعل الاهتمام بالتعليم لخدمة الأهداف الاقتصاديةوالسياسية والعسكرية للحاكم وللمستعمر على السواء ، وكان من الطبيعي أن ينقسم المثقفون إلى فريقين : فريق يتخذ جانب الطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا على مصر وفريق يتخذ جانب الطبقات الكادحة من الفلاحين والعمال ، وأن يدافع كل فريق من خلال مواقفه وانتاجه الفكري عن الطبقة التي يشعر بالولاء نحوها مستعينا في ذلك بالتراث وبالفكر العالمي الذي تدفق على مصر بعد اتصالها المباشر بالعالم منذ الحملة الفرنسية. وقد شهدت هذه الفترة وقوع الثورة الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧ وكان لذلك تأثيره الهام على الصراع بين الفكر البورجوازي والفكر الاشتراكي في مصر . ويجب أن نضع في اعتبارنا الأصول الطبقية للمثقفين في مصر ، وتأثيراتها على الوعي

الاجتماعي من جهة وعلى الأنساق القيمية لدى الجماهير من جهة اخرى .

هذا وقد أدى تزايد اتساع نطاق التعليم بمستوياته المختلفة بالاضافة إلى ما طرأ على المجتمع من تحولات اقتصادية انعكست على تزايد التحضر (المدن) وتزايد قطاع العمال وما ترتب على ذلك من تضخم اجهزة الدولة وخاصة البيروقراطية إلى نشأة واتساع ما يسمى بالطبقة الوسطى البورجوازية التي تقع بين طبقة العمال والفلاحين من جهة وطبقة كبار ملاك الأرض والبورجوازية الحضرية من جهة أخرى . ولعبت هذه الطبقة دورا هاما في تشكيل أنساق القيم وما احتوته من تناقضات بفعل موقفها المتناقض .

وفي رأينا أنه إذا كانت انساق القيم لدى المصريين قد تسكلت خلال الفترة حتى بداية حكم محمد علي أساسا بفعل ظروف المعيشة الفعلية للناس الناجمة عن طبيعة العلاقات الانتاجية ، فإن الفترة منذ تولي محمد علي (وحتى الآن بالطبع) تتشكل فيها القيم لا بفعل ظروف المعيشة الفعلية للناس فحسب ولكن أيضا بفعل الأيديولوجيا ، ذلك أن التمايز الطبقي الذي شهده المجتمع المصري واحتدام الصراع بين الطبقات وكذلك التطور الملموس الذي طرأ على حالة القوى الانتاجية قد شجع على نضوج الوعي لدى الطبقات وعلى ظهور وتبلور ايديولوجيات واضحة ومتصارعة ومؤثرة . ومما لا شك فيه أن الايديولوجية البورجوازية كانت الأسبق في التشكيل والنضج كما أنها كانت تفرض على الجماهير بفعل ملكية البورجوازية لوسائل نشرها وقمعها للأيديولوجية المعارضة ، ولكن مع تزايد نمو الطبقة العاملة والمثقفين ومع احتدام الصدام بين الطبقات ومع اشتداد الحركة الوطنية والكفاح ضد الاستعمار وانتشار التعليم أخذت الطبقات العاملة تصبح أكثر وعيا بمصالحها وترجم ذلك إلى ايديولوجية واضحة أصبحت بدورها مؤثرة على القيم وموجها لسلوك هذه الطبقات الجماعي في صراعها مع القوى المستغلة .

ونظرا للظروف التاريخية التي مرت بها مصر فإن طبقة كبار الملاك والبورجوازية (وخاصة البورجوازية التجارية والمالية) قد ارتبطت مصالحها بالاستعمار وبالتالي ارتبطت به أيضا أيديولوجيا أو تبنت الايديولوجية الرأسمالية الغربية، بينما وقفت طبقة الفلاحين والعمال موقف العداء من المستعمر على المستوى السلوكي والايديولوجي وتبنت موقفا وطنيا وسوف يكون لذلك تأثير بالغ على أنساق القيم في مصر وعلى مستقبل التنمية فيها لعدة أجيال قادمة .

« لقد دخل الانجليز مصر على بساط من خيانة الاقطاع للثورة العرابية ، والحقيقة إن ارتماء الاقطاع بهذه الصورة السافرة في أحضان القوات الانجليزية الغازية كان خير دليل على النضج الطبقي لهذه الفئة ، فقد أدركت على الفور ـ دون أي تردد ـ أن الخطر

الحقيقي الذي يهددها هو ثورة الفلاحين الذين يقودهم عرابي ، وأن أي عدو لهذه الثورة أيا كان هدفه هو بالضرورة صديق . . . وهكذا نسي سلطان باشا وعلي مبارك باشا وشريف باشا وغيرهم ، كل ما كانوا ينادون به من مطالب اصلاحية ودستورية وارتموا تحت وطأة الخوف من ثورة الفلاحين في طريق الخيانة السافرة وباعوا أنفسهم للانجليز وباعوا معها مصر » . . وقد بنى كرومر خطته في مصر على عدة أسس اهمها دعم طبقة كبار الملاك ، والاستعانة بها اتباعا مطيعين وسياطا تلهب ظهر الشعب المصري »[١٦] .

ومن المعروف أن من بين طبقة كبار الملاك هذه ظهرت البورجوازية الرأسمالية التي وجدت نفسها بالضرورة في صدام مع الاستعمار والاستثمار الاجنبي فتمردت عليه وتبلور تمردها في حركات التحرر والاستقلال ووجدت تجاوبا ومساندة من القوى الشعبية ولو أنها في النهاية عجزت عن التعبير عن المصالح الشعبية .

ومن الأدلة على نضوج الوعي في مصر منذ عهد محمد علي وادراك الطبقات لمصالحها والصراع بينها وبين بعضها البعض تشكل الأحزاب السياسية ذات الأيديولوجيات الواضحة لأول مرة في تاريخ مصر . وكانت هذه الأحزاب (الممثلة للطبقات) تبث أيديولوجيتها بكافة الوسائل وخاصة الجرائد آملة من وراء ذلك أن تؤ ثر على القيم الموجهة لسلوك الناس بما فيه مصلحتها .

وقد كان للاتصال المستمر بالعالم الخارجي وتحسن وسائل الاتصال تأثير كبير على تعديل أنساق القيم في مصر وخاصة في الحضر وذلك من خلال اطلاع المثقفين على الأيديولوجيات الغربية وعلى النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ونشاط حركة النقل والترجمة والاحتكاك المباشر بالأنماط السلوكية الأوربية للأجانب في مصر ، ولكن هذا التأثير على أنساق القيم كان تأثيرا فارقا ومتمايزا أي أنه كان يتخذ أشكالا متباينة تبعا لاختلاف الطبقات .

فقد تبنت طبقة كبار الملاك الأراضي الزراعية وطبقة البورجوازية الكومبرادورية الايديولوجية البرجوازية والرجعية الغربية وعملوا على نشرها بكافة الأساليب فظهرت ترجمات للعديد من الكتب الغربية التي تدافع عن البورجوازية وتهاجم الاشتراكية والطبقات العاملة . مثل كتاب جوستاف لوبون (روح الاجتماع ، وسر تطور الأمم ١٩٠٩)، وروح الاشتراكية والثورة الفرنسية وروح الثورات . . الخ . وتتضح نوعية القيم الاجتماعية التي كان الرجعيون ينشرونها من هذه العبارة التي وردت في كتاب سر وتطور الأمم لجوستاف لوبون والذي ترجمه أحمد فتحي زغلول « المساواة شيء لا يمكن تطبيقه إلا بين المنحطين وهي مطمع آمال صعاليك العقول ، يحلمون بها وهم بأحلامهم من التعساء »[١٧] .

وفي مقابل هذه القيم والأيديولوجيا الرجعية ظهرت ونمت ايديولوجيا تحررية وتقدمية عبر عنها كثير من الشعراء والمفكرين التقدميين من أمثال ولي الدين يكن الذي دعى إلى مجتمع جديد قدم له صورة غاية في الشاعرية : مجتمع أمواله كثيرة ولو أحسن انفاقها لصارت أعمدة النور في الطرقات من الفضة ، ولو بذلت في تعليم الأبناء لصاروا كالأنبياء ، ولو بذرت في الأرض لنبتت السنابل ذهبا ، ولو أنفقت على الفقراء لأصبح السائلون يشترون ملابسهم من « ريبو » ويفرطون على الشكولاته(١٨) .

وليس أدل على نضوج الوعي الطبقي في مصر خلال هذه الفترة الممتدة من حكم محمد علي حتى ثورة ٥٢ من الثورات المتعاقبة وحركات التمرد العديدة التي وقعت من جانب الفلاحين والعمال وحركات النضال المسلح ضد الاستعمار . فقد شهدت هذه الفترة الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول . وهما ثورتان شملتا المجتمع المصري بأسره من أقصاه إلى أقصاه وكانتا دليلا قاطعا على السمة الايجابيةفي أنساق القيم في مصر كما أنهما تركتا آثارا عميقة على هذه الأنساق . ولم تكن ثورة الفلاحين على الحاكم أو المستعمر فحسب ولكنها كانت أيضا ثورة على الظلم وعلى التخلف . ويكفي هنا أن نشير إلى ما حدث من إعلان الفلاحين تشكيل جمهوريات مستقلة في زفتى والمطرية وفارسكور والمنيا لكي نبين طبيعة التغير الجذري الذي طرأ على قيم الفلاحين ووجه سلوكهم في هذه الأحداث ، ليس هذا فحسب ولكنه أصبح بالضرورة سمة هامة من سمات الأنساق القيمية . ففي جمهورية زفتى أصدرت لجنة الثورة ـ وهذا اسم قيادة الجمهورية التي انتخبها الفلاحون في اجتماع عام ـ سلسلة من البيانات يقول أحدها « لا بد من حماية الأمن من كل عابث ، ولا بد من تحقيق العدالة لكل ساكن ، ولا بد من اقامة منشآت جديدة . . . » وظهرت في هذه الجمهورية قيم حب وتقديس العمل الجماعي الذي يعود بالنفع على أصحابه فقد « احتشدت جموع المتطوعين من الفلاحين لتردم البرك والمستنقعات المحيطة بالمنطقة ولتصليح الجسور . . . وتكونت فرق من الطلاب لحماية الأمن ونظمت دوريات لمراقبة الحدود ، وكان عمر الجمهورية ١٩ يوما فقط لم يترك قادتها فيها حلما من أحلامهم إلا وحققوه . حتى أنهم أقاموا كشكا تعزف فيه الموسيقى كل يوم »(١٨) .

أما في المدينة فإن الطبقة العاملة تكون لديها وعي طبقي بمصالحها وتكونت لديها قيم ايجابية نحو العمل ونحو الوطن ونحو الكفاح .

وبصفة عامة يمكننا القول أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الفترة منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين قد أثرت تأثيرا كبيرا على الأنساق القيمية في المجتمع المصري بحيث اصبحت تتسم في نهاية هذه الفترة بما يأتي :ـ

أ ـ التناقض الحاد بين الانساق القيمية للبورجوازية المصرية من جهة وللطبقة الفلاحية والعمالية من جهة أخرى وبالتالي الصراع القيمي ومحاولة الطبقة المسيطرة فرض أنساقها القيمية على الطبقات الكادحة .

ويتضح ذلك التناقض في الأنساق القيمية من مظاهر سلوكية عديدة من أوضحها تبني البورجوازية المصرية وخاصة الشرائح العليا منها لأنماط السلوك الغربية وتشبهها بالأجانب والافتخار بذلك واحتقار التقاليد والقيم الشعبية بل وحتى اللغة القومية واحتقارها العمل اليدوي والمشتغلين به والتعالي على أفراد الشعب والانفاق البذخي والإباحية وتعاطي الخمور والقمار في مقابل حفاظ الطبقة العاملة على اخلاقياتها ورفضها ومقاومتها لهذه الانماط السلوكية واستفادتها من كل ماأتاحته لها التغيرات الاقتصادية من فرص في تنمية قدراتها الانتاجية والعقلية ، فقد أقبل الجمهور على التعليم كلما فتحت نوافذ جديدة له بضغط منها وعبر عن تقديره للعمل الشريف المنتج وأقبل عليه فتكونت كوادر حرفية وفنية من كافة المجالات (تصور روايات نجيب محفوظ التي دارت حول أحداث هذه الفترة ذلك التناقض الطبقي في أنساق القيم تصويرا واقعيا رائعا ومن أمثلتها القاهرة ٣٠ وزقاق المدق وبين القصرين وقصر الشرق والسكرية وبداية ونهاية) .

ب ـ على الرغم من استمرارية القيم الغيبية والتراكلية والاستسلامية إلا أن القيم العلمانية الايجابية أصبحت تمارس تأثيرا ملحوظا على سلوك الشعب المصري في المدينة بصفة خاصة وحتى في الريف نظرا لتزايد الاتصال بينه وبين الحضر وذلك بفعل اتساع نطاق التعليم نسبيا والتحولات الحضرية والصناعية للمجتمع وتحسن مستوى الخدمات التدريجي وتأثير وسائل الاعلام .

جـ ـ تبلور القيم السياسية وبخاصة لدى المتعلمين من أبناء الشعب وأهمها قيم الوطنية والكفاح ضد الاستعمار والاستغلال .

٥ ـ تأثير التغيرات البنائية التي طرأت على المجتمع المصري بعد ثورة ١٩٥٢ على أنساق القيم :

نستطيع أن نجمل أهم التغيرات البنائية التي طرأت على المجتمع المصري منذ قيام ثورة **١٩٥٢** وحتى بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادي فيما يلي :

(أ) الاطاحة بالنظام الملكي في الحكم .

(ب) إضعاف طبقة كبار ملاك الأرض الزراعية كقوة اجتماعية اقتصادية وسياسية في مصر باصدار قوانين الاصلاح الزراعي .

(جـ) ضرب المصالح الرأسمالية الأجنبية بتمصير البنوك والتأميمات .

(د) التخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال السياسي .

(هـ) تقليص البورجوازية المصرية الكبيرة عن طريق التأميمات وانشاء القطاع العام .

(و) تحقيق مكاسب للعمال والفلاحين من خلال القوانين المتتالية التي صدرت .

(ز) توسيع نطاق الطبقة المتوسطة بحيث احتلت مكانا اكبر بين الطبقات الدنيا والعليا .

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي حققت ثورة ٢٣ يوليو تغييرات هامة في المجتمع المصري منها توسيع القاعدة الصناعية مما أدى إلى زيادة حجم الطبقة العاملة والمجتمعات الحضرية وكهربة الريف بعد انشاء السد العالي وانتشار التعليم والخدمات الثقافية وارتفاع المستوى المعيشي لجماهير الشعب[٢٠] .

وعلى المستوى السياسي العام شهدت مصر في الخمسينات وحتى اوائل السبعينات انفتاحا على المعسكر الاشتراكي وتعاونا فعالا مع دوله ومع دول العالم الثالث . وتجدد انتماء مصر العربي ووحدة المصير العربية كما شهدت مصر هجوما شرسا من الاستعمار لاجهاض نهضتها .

وقد كان لذلك كله تأثيرات بالغة العمق على أنساق القيم في المجتمع المصري وقد رأينا أن هذه التأثيرات لم تلق بعد العناية الكافية من الدارسين ولم تبرز أهميتها وخطورتها . ويمكن تلخيص هذه التأثيرات فيما يلي :

١ ـ نظرا للقضاء على الصورة البشعة من العبودية التي كانت تعاني منها غالبية الشعب المصري بالنسبة للاقطاعيين في الريف ولأصحاب الاعمال الأجانب والمصريين في المدينة وانهيار سطوة هذه القوى فإن ما كان يرتبط بهذه الأوضاع من قيم الذل والخضوع قد انهار وتهاوى وحلت محل هذه القيم **قيم أخرى تؤكد كرامة الانسان وتحرره والمساواة بين البشر** . ويكفي دليلا على ذلك أنه لم يعد في مقدور أي شخص مهما كان أن يجلد غيره بالسياط في أي تربة مصرية أو يجبره على العمل بالسخرة أو يعتدي على شرفه مثلما كان يفعل الاقطاعيون مع الفلاحين من قبل . ورفع زعيم الثورة شعار « أرفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستعباد » الذي تلقفته الجماهير وتبنته كقيمة أساسية .

٢ ـ خلقت سلسلة الصراعات المريرة التي خاضها المجتمع المصري بعد الثورة مع

المستعمر ومع القوى الأجنبية (الجلاء ، تأميم قناة السويس ، تدعيم حركات التحرر العربي والأفريقي ، الحروب مع اسرائيل ، مقاومة الحصار الاقتصادي الامبريالي ، مقاومة الحرب النفسية . الخ) **قيما جماعية قوية وقيما تتعلق بالبذل والعطاء ومن أجل الوطن وبالتضحية بالمصالح الشخصية من أجل المجموع ، وقيما تتعلق بالفخر بالوطن والاعتزاز به** وترجمت هذه القيم جميعا إلى سلوك فعلي كان من أبسط مظاهره تطوع الشباب بالآلاف للدفاع عن الوطن (الحرس الوطني مثلا) وتطوعه للمشاركة في المشروعات القومية (معسكرات العمل . . .)

٣ ـ أدت هذه الظروف إلى خلق وتدعيم قيم انتاجية ايجابية ترجمت إلى سلوك فعلي ظهرت آثاره في نجاح العديد من المشروعات الاقتصادية الجديدة التي لم يكن لمصر عهد بها من قبل واتضح ذلك من استعراض ما هو معروض في الأسواق المصرية حيث لاحظنا أن الغالبية العظمى من احتياجات المجتمع المصري من السلع أصبحت من الانتاج المحلي بعد أن كانت مصر تعتمد على السلع المستوردة ، كما أن هذه الفترة شهدت أعلى معدلات للتنمية عرفتها مصر .

٤ ـ أدى انتشار التعليم بين طبقات الشعب إلى تدعيم القيم الخاصة بالسلوك العقلاني الرشيد كما أدى توسيع نطاق الخدمات الصحية وبخاصة في الريف إلى تخلي جماهير الفلاحين عن كثير من القيم الخرافية التي كانت توجه سلوكهم .

٥ ـ أدى الازدهار الثقافي والفني الذي تدعو أعماله إلى قيم ايجابية بناءة إلى تمثل الجماهير لقيم تحث على العمل المنتج وعلى التفاني من أجل المجتمع والى كسر حدة التطلعات الطبقية .

إلا أننا نعلم أن نجاح ثورة **٢٣** يوليو لم يقض على التناقضات الطبيقية في مصر وإن كان قد حقق مكاسب كبيرة للطبقات العاملة . وظلت الفئات التي وجهت الثورة إليها ضربات موجعة (وليست قاضية) أي الاقطاعيون والبورجوازية الكبيرة تتحين الفرص المناسبة لاستعادة سيطرتها وبسط نفوذها ونشر قيمها ، كما ظلت القوى الامبريالية العالمية تمارس مؤامراتها وعدوانها من أجل إعادة مصر إلى فلك استغلالها وتصفية مكاسبها وتحقيق التبعية الكاملة لها والقضاء على استقلالها الاقتصادي والسياسي حتى نجحت في إحداث النكسة وفي سيطرة الطبقة الطفيلية على مجريات الأمور في مصر وإحداث تحولات بنائية كبيرة أثرت على أنساق القيم الاجتماعية ، وذلك ما سنتعرض له في مقال تال .

الحواشي

(١) انظر: قاسم عبده قاسم. **دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، عصر سلاطين المماليك** ـ دار المعارف القاهرة ١٩٧٩ ـ ١٣٩٩هـ .
(٢) المرجع السابق ص ١٥٨ .
(٣) انظر: جبريل بير. **دراسات في تاريخ مصر الحديثة**، ترجمة عبدالخالق لاشين وعبدالحميد فهمي الجمال ـ مكتبة الحرية الحديثة ـ القاهرة ١٩٧٦ ص ٢١٧ .
(٤) المرجع السابق، ص ٢١٨ .
(٥) المرجع السابق، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .
(٦) قاسم عبده قاسم. مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠ ـ ١٨١ .
(٧) نفس المرجع ، ص ١٥٧ .
(٨) قدري حفني. **علم النفس ومشكلات مجتمعنا**، دراسة غير منشورة. قسم علم النفس ، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٨ ص ٤١ .
(٩) عبد الباسط عبد المعطي. **الصراع الطبقي في القرية المصرية**. دار الثقافة القاهرة ١٩٧٩ ص ٥٠ .
(١٠) عبد الخالق لاشين. مقدمة ترجمة كتاب جبريل بير السابق ذكره .
(١١) عبد الباسط عبد المعطي. مرجع سبق ذكره، ص ٣ .
(١٢) عبد الخالق لاشين. **تاريخ مصر الاجتماعي**. مكتبة سعيد رأفت القاهرة ١٩٧٦. ص ٥٩
(١٣) عبد الباسط عبد المعطي. مرجع سابق، ص ٥٥ .
(١٤) احمد صادق سعد. **مصر في ظل محمد علي**. دراسات عربية . ج ١٧ ، ع٢ ديسمبر ٨٠ ، ص ١١٨ .
(١٥) رفعت السعيد، **تاريخ الحركة الاشتراكية في مصر**، ص ١١٠ .
(١٦) المرجع السابق، ص ٦٢ ـ ٦٣ .
(١٧) نفس المرجع ، ص ٦٩ .
(١٨) نفس المرجع، ص ٧٢ .
(١٩) للاطلاع على التطورات الاقتصادية في المجتمع المصري منذ عام ١٩٥٢ أنظر: **بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين في: الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧** . الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٨ .
(٢٠) ابراهيم العيسوي، **تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر**، جهاز تنظيم الأسرة والسكان سلسلة التخطيط رقم ٢، ١٩٨٠ ص ١٩. وأيضا: جودة عبد الخالق. أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادي ١٩٧١ ـ ١٩٧٧ ـ الاقتصاد المصري في ربع قرن. ص ٣٨٨ .

مجلة

الحقوق والشريعة

تصدرها كلية الحقوق والشريعة بجامعة الكويت

فصلية أكاديمية
تعنى بالمجالات القانونية والشرعية

رئيسة مجلس الادارة
الدكتورة بدرية العوضي
رئيس التحرير
الدكتور عثمان عبد الملك الصالح

الاشتراكات

داخل الكويت للافراد
أربعة دنانير
للمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والشركات
عشرون دينارا
في الخارج
١٥ دولارا امريكيا - بالبريد الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق والشريعة
ص.ب ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات التالية :-

- ابحاث في القانون والشريعة الاسلامية
- تعليقات على الاحكام القضائية والتشريعات
- مراجعات للكتب الجديدة
- تقارير عن المؤتمرات الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
رئيس التحرير

اثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة

"دراسة عن جداول الحياة التفاضلية للسكان الكويتيين حسب أسباب الوفاة"

د . مصطفى الشلقاني*

بعد التقلبات التي تعرضت لها معدلات الوفاة في القرن الماضي ، أخذت تلك المعدلات اتجاها هبوطيا بحيث يمكن القول بأنها وصلت الآن في بعض المناطق الى مستوى منخفض لا يدع مجال لحدوث انخفاض جديد الا بدرجة محدودة ، ولا شك أن هناك أسباب معينة للوفاة كانت ولا تزال تلعب دورها بصورة مستمرة وراء استقرار هذه المعدلات عند ذلك المستوى الذي وصلت اليه ولا سبيل الى تحرك ملموس في هذا المجال نحو معدلات جديدة منخفضة الا عن طريق السيطرة على بعض الأمراض الهامة المسببة لتلك الوفيات والقضاء عليها .

لذلك فإن دراسة الوفيات حسب الأسباب المؤدية اليها وكذلك مقارنة هيكل هذه الاسباب لمجموعات مختلفة من السكان يبين إلى أي حد يمكن أن يؤدي القضاء على مرض معين كسبب وفاة الى زيادة منتظرة في توقع البقاء على قيد الحياة ، والجدير بالذكر ان هذا النوع من الدراسة يعترضه بعض صعوبات أهمها :

- نقص التسجيل لبعض أسباب الوفاة .
- الاهمال في التشخيص وخاصة في المناطق النائية أو تلك التي تقل فيها الخدمات الطبية .
- الاختلاف في نظم تصنيف أسباب الوفاة .

(*) الاستاذ المساعد بقسم التأمين والاحصاء في جامعة الكويت .

ودراسة الوفيات حسب طبيعة الأسباب المؤدية لها يمكن أن تتم بطرق مختلفة :

فمن ناحية يمكن استخدام المعدلات الخام للوفاة ، فالى جانب فائدتها في الكشف عن انماط تغير الوفاة ، فان تركيب هذه المعدلات حسب الأسباب قد يساعد في مقارنة وفيات المجتمعات المختلفة حيث انها تميز مخاطر الوفاة حسب مصدرها وبالتالي تشير إلى الظروف المخالفة التي تؤثر في الوفاة .

ومن ناحية اخرى يمكن تركيب معدلات الوفاة النوعية حسب السبب ، في هذه الحالة يجب الوقوف على تأثير العمر على توزيع حالات الوفاة من الاسباب المختلفة ، حيث ان بعض الأسباب تعظم في الأعمار الكبرى في حين أن البعض الآخر على العكس يعظم في الأعمار الصغرى ، ولكي نتجنب تأثير ذلك يمكن اللجوء إلى معدلات الوفاة المعيارية .

ولكن كما هو معلوم فان كل من المعدلات (الخام ـ النوعية ـ المعيارية) لا تعطي توصيف كامل لكثافة العمليات الديموجرافية ومن بينها الوفاة حسب الأسباب المؤدية لها ، لذلك نشأت الحاجة إلى مجموعة المؤشرات التي ترد عادة في جدول الحياة .

والدراسة الحالية تهدف اساسا الى بناء نوعين من هذه الجداول(١) وهي :

١ ـ جداول حياة تفاضلية حسب اسباب الوفاة .

٢ ـ جداول حياة تفاضلية حسب أسباب الوفاة مع استبعاد وفيات مرض معين كسبب وفاة .

والمعروف ان كلا من نوعي هذه الجداول يتميز بعضها عن بعض بصورة عامة من ناحية التركيب وبصورة خاصة من ناحية الامكانيات التحليلية ، ففي الوقت الذي تعتبر فيه جداول الحياة التفاضلية حسب السبب هيكلاً تفصيلياً لجداول الحياة العادية (حيث تتيح الوقوف على دور وأهمية كل سبب من أسباب الوفاة وأثر كل منها على مؤشرات الجدول الأخرى) نجد أن النوع الثاني يتيح دراسة تأثير استبعاد مرض معين كسبب وفاة على دوال الجدول الأخرى وخاصة على احتمالات الوفاة وتوقع البقاء على قيد الحياة .

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم تحديد مجال البحث كما يلي :

* **الفترة الزمنية :**

اختير عام ١٩٧٥ لتركيب الجداول ، وهو العام الذي أجرى فيه آخر تعداد عام للسكان في دولة الكويت ويتوافر عنه احدث بيانات عن الاحصاءات الحيوية .

* **الشمول :**

يقتصر البحث على السكان الكويتيين فقط ، ورغم أن غير الكويتيين ترتفع نسبتهم الى معادلة السكان الوطنيين الا انهم يتميزون بتركيب نوعي وعمري معين ويمثلون نماذج متباينة من انماط الوفاة تتطلب انشاء جداول حياة خاصة منفردة لكل منهم .

* **مجموعات أسباب الوفاة :**

باستعراض التوزيع النسبي لاعداد الوفيات السنوية حسب مجموعات اسباب الوفاة للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ والموضحة (بالجدول رقم ١ ملحق) نجد ان أهم مجموعات أسباب الوفاة خلال الفترة المذكورة هي :

١ ـ الأمراض المعدية والطفيلية .
٢ ـ أمراض الجهاز الدوري الدموي .
٣ ـ أمراض الجهاز التنفسي .
٤ ـ الحوادث والتسمم والعنف .

وقد بلغت نسبة هذه المجموعات حوالى ٦٠٪ من اجمالي الوفيات ولذلك سوف يتم تركيب النوع الأول من جداول البحث تفصيليا حسب هذه المجموعات الأربعة بالاضافة الى مجموعة اخرى خامسة تضم الوفيات من باقي الأسباب .

وعن مجموعة الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف نجد أن نسبتها تصل في المتوسط إلى ١٢٪ للذكور ، ٦٪ للاناث ، وتعتبر الكويت بهذه النسبة المرتفعة من أكبر الشعوب تعرضا للوفاة بسبب هذا المرض ، لهذا السبب سوف نبين عند تركيب النوع الثاني من جداول البحث كيف أن استبعاد هذه الوفيات فرضا يؤثر على توقع الحياة وعلى احتمالات الوفاة من المجموعات الأخرى .

* **الهيكل العام للجدول :**

يتلخص هذا الهيكل في تركيب جداول حياة مختصرة للسكان الكويتيين لكل من الذكور والاناث على حدة وبحيث تكون السنوات الخمس الأولى من العمر سنوات مفردة ، ثم تصبح الفئات خماسية حتى سن الثمانين ، على أن تخصص الفئة الأخيرة للسكان في العمر ٨٥ سنة فأكثر ، وهذا هو العمر الذي ينتهي عنده الجدول نظرا لأن البيانات التفصيلية عن توزيع اعداد الوفيات حسب النوع وفئات العمر وأسباب الوفاة محدودة بهذا العمر .

* معدلات الوفاة النوعية :

ان الخطوة الأساسية في تركيب جدول الحياة هي الحصول على قيم M_x (معدلات الوفاة حسب السن والنوع) ومن ثم تحويلها الى احتمالات وفاة . ولقد اعتمد عند تقدير هذه القيم على بيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٥ لدولة الكويت وكذلك الوفيات المسجلة خلال الفترة ٧٤ ـ ١٩٧٥ مع ملاحظة التالي :

١ ـ ان توزيع السكان بالتعداد يمثل عددهم في ٢٠/٢١ ابريل ١٩٧٥ ، وقد تم تعديل هذا العدد عن طريق تحريكه الى الأمام باستخدام الاحصاءات الحيوية ليمثل السكان في ١٩٧٥/٦/٣٠ ـ منتصف سنة جدول الحياة .

٢ ـ لتفادي الذبذبات التي قد تطرأ على اعداد الوفيات سنة بعد اخرى فقد احتسب توزيع الوفيات حسب السن وحسب مجموعات اسباب الوفاة كمتوسط لعامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ .

٣ ـ أظهرت الاختبارات التي أجريت على البيانات وجود تحيز واضح عند الابلاغ عن أعمار المتوفين ، وقد أخذ هذا التحيز مظهرين هما الميل الى ذكر اعمار أدنى من الواقع لمتوفين في مرحلة العمر المتوسطة ، وكذلك الميل الى المبالغة في أعمار المتوفين في مرحلة الشيخوخة .

ولمعالجة هذا التحيز ثم تصحيح البيانات باستخدام المعادلة الآتية :

$$Y=\frac{1}{16}(S_{-2}+4S_{-1}+10\ S_0+4S_{+1}-S_{+2})$$

حيث :

Y ـ العدد في الفئة بعد التمهيد .

S_0 ـ العدد في الفئة المطلوب تمهيدها .

S_{-1}, S_{-2} ـ العدد في الفئتين السابقتين للفئة المطلوب تمهيدها .

S_{+1}, S_{+2} ـ العدد في الفئتين اللاحقتين للفئة المطلوب تمهيدها .

* احتمالات الوفاة النوعية (q_x) :

عند تقدير تلك الاحتمالات ، قسم مدى الحياة الى ثلاث فترات ، وقد اختير لكل فترة اسلوب مميز لحساب الاحتمالات الخاصة بها .

فبالنسبة للفترة المتوسطة (٥ ـ ٥٠ سنة) فان قيمة تقريبية لـ q_x أمكن الحصول عليها من العلاقة الآتية :

$$q_x = \frac{nM_x}{I_1 + \frac{n}{2} M_x}$$

حيث M_x ـ معدلات الوفاة النوعية .
n ـ طول الفئة .

تفترض هذه الصيغة ان توزيع عدد الوفيات يتم بانتظام على مدار الفترة الزمنية Fairly Evenly Distributed بمعنى انها تفترض ان عدد السكان في منتصف الفترة يقل بمقدار نصف عدد الوفيات عن عددهم في بداية الفترة ويزيد بمقدار النصف الآخر عن عددهم في نهايتها . ولذلك فهي تعطي نتائج مقبولة لاحتمالات الوفاة الخاصة بالأعمار من ٥ ـ ٥٠ سنة (٢) غير أن هذا الفرض لا يمكن تطبيقه على الأعمار الصغرى والمتقدمة .

فبالنسبة للأعمار المتقدمة أدخل GREVILLE (٣) تحسين على الصيغة السابقة لتصبح كالآتي :

$$q_x = \frac{nM_x}{1 + \frac{n}{2} M_x + \frac{n^2}{12} M_x (M_x \ \mathrm{Log}\, e^c)}$$

حيث C ـ مقدار ثابت ويشتق بواسطة قانون كمبرتز Compertzs Low

$$M_x = Bc^x$$

وعن قيم $\mathrm{Log}\, e^c$ فهي تتراوح بين ٠٨٠, ٠، ١٠٤, . ولقد قدرت بقيمة متوسطة تقع بين الحدين السابقين مقدارها ٠٩, ٠ وهذه القيمة يمكن افتراض ثباتها لكافة الأعمار بعد السنوات الخمس الأولى(٤) .

وقد استخدمت هذه المعادلة في الوصول الى احتمالات الوفاة بعد سن الخمسين .

أما الأعمار الصغيرة (صفر ـ ٤ سنوات) فهذه تحتاج إلى معالجة خاصة نظرا لأن الوفيات تنخفض بسرعة داخل هذه الأعمار . وعلى عكس ما اتبع عند تقدير الاحتمالات السابقة استخدام في الوصول إلى احتمالات الوفاة للأعمار المفردة داخل هذه الفترة بيانات المواليد والوفيات حيث أنها اقل خطأ من بيانات التعداد ، وذلك كما يلي :

للأعمار من (١ـ ٤ سنوات) استخدمت المعادلة الآتية[٥] .

$$q_x = \frac{2M_x}{N_x+N_{x+1}(1-q_0)(1-q_1)(1-q_2)\ldots(1-q_x)}$$

حيث :

q_x ـ احتمالات الوفاة في العمر x .
M_x ـ عدد الوفيات في العمر x .
N_x ـ عدد المواليد في السنة x الماضية .

وعن احتمال الوفاة عند الميلاد (في العمر صفر) فقد أخذ مساويا لمعدل وفيات الأطفال الرضع ، وقد أخذ هذا الأخير كنسبة الى متوسط عدد المواليد في السنتين الحالية والماضية :

$$9_0 = \frac{2M_0}{N_0+N_1}$$

* تركيب الجدول :

أولا : جداول الحياة التفاضلية حسب اسباب الوفاة :

من المعروف ان جدول الحياة يمثل تاريخ حياة فوج افتراضي من السكان مولودين في نفس الوقت ويتعرضون للتناقص التدريجي بفعل الوفاة حتى فنائهم جميعا . ويتم ذلك وفقا لجدول يحتسب سلفا لمعدلات الوفيات ـ الناتجة عن كل أسباب الوفاة ـ التي يتعرضون لها عند كل عمر . فاذا ما وزع النقص في الوفيات السابق ذكره الى مكوناته ـ أي حسب مجموعات اسباب الوفيات ـ امكن بناء جدول الحياة التفاضلي حسب السبب ويمكن تلخيص خطوات بناء الجدول فيما يلي :

١ ـ استخدمت قائمة الدليل الدولي المختصر للأمراض في الحصول على مجموعات اسباب الوفاة السابقة حسب السن والنوع .

٢ ـ احتسبت نسبة وفيات كل مجموعة من مجموعات اسباب الوفاة الى عدد الوفيات الاجمالي[٦] حسب السن والنوع / Proportionate Cause Mortality أي نسبة مساهمة كل فئة عمرية ذكور أو اناث لكل مجموعة من مجموعات اسباب الوفاة في اجمالي الوفيات .

٣ ـ استخدمت نسبة الوفيات مع احتمالات الوفاة العمرية q_x في الحصول على احتمالات الوفاة الجزئية .

$$q_{xi} = q_x W_{xi}$$

حيث q_{xi} ـ احتمال الوفاة في العمر x بفعل السبب i

q_x ـ احتمال الوفاة في العمر x

ـ نسب المتوفين بالسبب i في العمر x الى اجمالي المتوفين من كل الأسباب في العمر x

من ذلك نجد أن $\sum q_{xi} = q_x$

أي أن مجموع الاحتمالات الجزئية للوفاة وايضا مجموع اعداد المتوفين بالجدول التفاضلي(٧) في ظروف احتوائه على كل مجموعات الأمراض المسببة للوفاة ستكون مساوية لاحتمال الوفاة في جدول الحياة العادي .

٤ ـ يتم بعد ذلك بناء الجدول باستخدام العلاقات المعتادة بين اعمدة جدول الحياة(٨) .

ويعرض الجدولات (٢ ، ٣ بالملحق) صورة كاملة عن جداول الحياة التفاضلية حسب أسباب الوفاة للسكان الكويتيين عام ١٩٧٥ .

. . . .

ثانيا : جداول حياة تفاضيلية حسب اسباب الوفاة مع استبعاد وفيات مرض معين كسبب وفاة :

عندما نبين بالطريقة السابقة تأثير تركيب اسباب الوفاة والعمر عند الوفاة لبعض مجموعات الأمراض ، نحن مع ذلك لا نستطيع بصورة مباشرة تحديد تأثير كل مجموعة من مجموعات اسباب الوفاة على قيمة توقع الحياة . كيف كانت تتغير هذه القيمة لو ان مرض معين كسبب وفاة ضعف تأثيره او استبعد نهائيا ؟ وللاجابة على هذا السؤال يجب أن نحدد كيف يموت السكان الذين ماتوا من قبل بسبب الأسباب المستبعدة حيث ان هؤلاء السكان لن يكونون خالدين ولا بد من تعرضهم للوفاة بفعل الأسباب المتبقية . ومن هنا نأتي الى الهدف الثاني من البحث وهو بناء جدول حياة تفاضلي مع استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف . وسنشير إليها بإختصار « الوفيات بسبب الحوادث » .

ولبناء هذا الجدول يلزم الحصول على :

- احتمالات وفاة عمرية جديدة بعد استبعاد الوفيات بسبب الحوادث .

- النسب الجديدة لكل مجموعة من مجموعات اسباب الوفاة الى المجموع الكلي للوفيات بعد استبعاد وفيات المرض المذكور .

١ - احتمال الوفاة بعد استبعاد الوفيات بسبب الحوادث

يفترض بعض الباحثين ان استبعاد الوفيات بسبب مرض معين من جملة الوفيات لن يؤثر على الوفيات من كل الأسباب الباقية ، وطبقا لهذا الرأي انه للوصول الى الاحتمالات الجديدة للوفاة يكتفي بطرح احتمال الوفاة بفعل السبب المستبعد من الاحتمال الكلي (q_x) ولتوضيح ذلك ننظر احتمالين فقط هما :

q_{xi} - احتمال الوفاة من السبب i

q_{xj} - احتمال الوفاة من كل الأسباب الباقية .

أي أن (i) . $q_{xj}=q_x-q_{xi}$

ولكن كما هو معلوم فان احتمال الوفاة q_x عبارة عن معدل يعكس مستوى الوفاة خلال سنة أو على الأصح خلال فترة عمرية من (×) إلى (1 + ×) ، وبالتالي نجد أن عدد الأفراد الذين ماتوا من قبل بسبب المرض المطلوب استبعاده كسبب وفاة يظلون على قيد الحياة على مدى العام الحالي وبالكامل ينتقلون الى المجموعة العمرية التالية . في الواقع هؤلاء الأفراد على المساواة مع الجميع يتعرضون لخطر الوفاة في هذه الفئة العمرية بفعل الأسباب الأخرى الباقية وينجح جزء منهم فقط في البقاء على قيد الحياة حتى العمر التالي . بهذه الطريقة في حالة استبعاد مرض معين كسبب وفاة نجد أن احتمال الوفاة من كل الأسباب الباقية لا يبقى ثابتاً ولكن يرتفع طالما يرتفع العدد الاجمالي للوفيات من كل الأسباب الباقية وهذا ما يتنافى مع الفرض السابق . ومن المعروف ان هذا الفرض يصح فقط في تلك الحالة عندما ننظر احتمال الوفاة على مدى فترة زمنية قصيرة لا نهائية وهو ما يطلق عليه وطأ الوفاة M_x ، وهنا فقط يمكن القول بأن استبعاد وطأة الوفاة من مرض معين لا يؤدي الى تغير وطأة الوفاة من الأسباب الأخرى .

وطالما أن كل سبب من أسباب الوفاة يقابله وطأة وفاة خاصة به، فإن وطأة الوفاة الكلية ما هي الا مجموع وطأة الوفاة من الأسباب المختلفة ، وفي حالتناهنا من سببين .

$$M_x = M_{xi} + M_{xj} \qquad (2)$$

ومن المعروف أن العلاقة التي تربط احتمال الوفاة بوطأة الوفاة هي :

$$q_x = 1 - e^{-Mx} \qquad (3)$$

وبالتعويض من معادلة (٢) وأخذ لوغاريتم الطرفين نحصل على :

$$l_n (1 - q_x) = - M_{xi} - M_{xj} \qquad (4)$$

وحيث أن ·

$$- W_{xi} = l_n (1 - q_{xi})$$
$$- W_{xj} = l_n (1 - q_{xj})$$

فان المعادلة (٤) تصبح :

$$l_n (1 - q_x) = l_n (1 - q_{xi}) (1 - q_{xj})$$

$$1 - q_x = (1 - q_{xi}) (1 - q_{xj})$$

$$q_x = q_{xi} + q_{xj} + q_{xi} q_{xj} \qquad (5)$$

بهذه الطريقة في حالة الاحتمالات الصافية نجد أن المتساوية (٥) صحيحة والمتساوية (١) غير صحيحة .

وللوصول الى الاحتمالات الجزئية للوفاة ننظر النسبة :

$$W_{xj} = \frac{M_{xj}}{M_x}$$

والتي تصف نسبة وفيات كل الأسباب الباقية (ما عدا السبب المستبعد) إلى العدد الاجمالي للوفيات (في العمر ×) .

ولأن نسبة كل سبب تتناسب مع وطأة الوفاة في الفترة العمرية من الممكن كتابة :

$$M_x = M_{xj} \quad \frac{M_x}{M_{xj}} = \frac{M_{xj}}{W_{xj}}$$

وبالتعويض في المعادلة رقم (٣)

$$q_x = 1-e-\frac{M_{xj}}{W_{xj}}$$

ومنها نجد :

$$(1-q_x)^{W_{xj}}=e^{-M_{xj}}$$

ولكن بالمثل من معادلة (٣)

$$q_{xj} = 1-e^{-M_{xj}}$$

فاننا نصل إلى المتساوية :

$$q_{xj} = 1-(1-q_x)^{W_{xj}} \qquad (6)$$

وقد استخدمت هذه المتساوية في تقدير احتمالات الوفاة بعد استبعاد الوفيات بسبب امراض الحوادث[٩] .

- ولاغراض التطبيق العملي من الممكن تبسيط هذه المتساوية كالآتي :

بفك المقدار ذو الحدين .

$$q_{xj} = 1-\left[1-W_{xj}\, q_x+ \frac{W_{xj}\ (W_{xj}-1)}{2!}\, q^2_x + \frac{W_{xj}(W_{xj}-1)\ (W_{xj}-2)}{3!}\ q^3_x \right]+o(q_x)$$

وباهمال الحدود التي تحتوي على : q^3_x

$$q_{xj} = W_{xj}\, q_x- \frac{W_{xj}\ (W_{xj}-I)}{2!}\ q^2_x + o(q_x)$$

وبالضرب في المرافق واجراء الاختصارات المختلفة :

$$q_x = W_{xj}\, q_x \frac{[I-\frac{1}{2}(I-W_{xj})q_x][I+\frac{1}{2}(I-W_{xj})q_x]}{I-\frac{1}{2}(I-W_{xj})\ q_x} +o(q_x)$$

$$= \frac{W_{xj}\, q_x(I-\frac{1}{4}(I-W_{xj})^2\, q^2_x)}{I-\frac{1}{2}(I-W_{xj})\ q_x} +o(q_x)$$

$$q_{xj} = \frac{W_{xj}\ q_x}{I-\frac{1}{2}(I-W_{xj})q_x} - \frac{W_{xj}(I-W_{xj})^2\ q_x^3}{4(I-\frac{1}{2}(I-W_{xj})\ q_x} + o\ (q_x)$$

(7) وباهمال الحد الثاني :

$$q_{xj} = \frac{W_{xj}\, q_x}{I - \frac{1}{2}(I - W_{xj})q_x}$$

*على أساس احتمالات الوفاة الجديدة والتي حصلنا عليها بالمعادلة رقم ٦ أمكن استنتاج باقي الدوال الأخرى لجدول الحياة .

* ننتقل الآن إلى بيان كيفية الوصول إلى احتمالات الوفاة الجزئية ويستلزم ذلك تحديد نسب مجموعات أسباب الوفاة المتبقية بعد استبعاد الوفيات بسبب الحوادث الى مجموع الوفيات .

قبل استبعاد الوفيات بسبب الحوادث كانت هذه النسب تتحدد من العلاقة الأتية :

$$W_{xi} = \frac{M_{xi}}{M_x}$$

حيث M_x ' ـ وطأة الوفاة من أي سبب .

ان الاستبعاد الفرضي للوفيات بسبب الحوادث بطبيعة الحال سوف يؤثر على قيمة الوفيات الكلية بكل فئة بحيث تصبح وطأة الوفاة بها أقل بمقدار وطأة الوفاة بسبب المرض المستبعد . وحيث أن وطأة الوفاة في كل من مجموعات الأسباب الباقية تظل ثابتة ، نتيجة لذلك تتغير نسبة كل من هذه المجموعات وتصبح كالآتي :

$$W_{xi} = \frac{M_{x1}}{M_x - M_{x4}}$$

وبقسمة البسط والمقام في الطرف الأيمن على .

$$W_{xi} = \frac{W_{x1}}{I - W_{x4}}$$

وهذه المعادلة تشير الى النسب الجديدة لمجموعات الأمراض المسببة للوفاة بعد استبعاد الوفيات بسبب أمراض الحوادث[١٠] .

* ويعرض الجدولان ٤ ، ٥ بالملحق الصورة الكاملة لجداول الحياة التفاضلية حسب اسباب الوفاة بعد استبعاد الوفيات بسبب الحوادث .

تحليل النتائج :

تعتبر جداول الحياة التفاضلية وسيلة مميزة لتحليل أسباب الوفاة ، فهي تمتاز عن جداول الحياة العادية في انها لا تكتفي ببيان القيمة المتوسطة للحياة لأفراد المجموعة ، ولكن بالاضافة إلى ذلك فهي تبين مقدار مساهمة كل سبب من أسباب الوفاة في تشكيل تلك القيمة ، كذلك يعتبر بناء هذه الجداول في حالة استبعاد مرض معين بمثابة كشف عن الأرباح والخسائر التي يمكن أن تكتسبها الدولة من وراء مكافحة هذا المرض ، وهي بذلك تهيىء المجال وتلفت انظار المسئولين عن الصحة نحو داسات اعمق لتلك الأسباب .

على أننا نود الاشارة إلى نقطة هامة وهي أن جداول الحياة التفاضلية أو العادية التي تبني على أساس استبعاد وفيات مرض معين لا تعني الغاء وجود هذا المرض ، فقد يتواجد كمرض وتكون الوفاة بسبب آخر ، كما أنه ليس من المعقول الغاء هذا المرض كلية وإنما يراد ببناء هذه الجداول قياس أهمية ودور كل سبب من أسباب الوفاة في مراحل العمر المختلفة وتأثير استبعاده أو التخفيف منه على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة .

هذا وقد اتاحت الدراسة الخروج بالنتائج الآتية :

١ ـ تشير البيانات الواردة في الجداول المرفقة ان توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد السائد عام ١٩٧٥ للذكور الكويتيين هو ٦٦ سنة مقابل ٧٠,٥ سنة للاناث الكويتيات . هذه القيم تفوق كثيرا نظيرتها في الدول العربية وتقارب توقعات البقاء على قيد الحياة في الدول المتقدمة صحياً[١١] .

٢ ـ ان الاستبعاد الفرضي للوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف أدى إلى ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة بحيث أصبح ٦٨,٤ سنة للذكور مقابل ٧١,٣ سنة للاناث ، وهذا يعني أن استبعاد تلك الوفيات أضاف إلى عمر الذكور في المتوسط ٢,٤ سنة أو ما يعادل ٣,٦٪ من المستوى الذي كان عليه قبل الاستبعاد . أما في حالة الاناث فلم يحقق استبعاد الوفيات بسبب الحوادث سوى اضافة طفيفة الى توقع البقاء على قيد الحياة بلغت ٠,٨ أو ما يعادل ١,١٪ مما كانت عليه من قبل . وتعتبر هذه النتائج طبيعية حيث ان الذكور اكثر عرضة لخطر الوفيات بهذا المرض من الاناث .

٣ ـ بالاضافة الى معرفة احتمالات الوفاة وتوقعاتها عند مختلف الأعمار ، تتيح

جداول الحياة التفاضلية ايضا استخلاص هذه المؤشرات لكل من مجموعات اسباب الوفاة .

بالنسبة لاحتمالات الوفاة[١٢] نجد انها تغيرت في كل من مجموعات أسباب الوفاة ، كما انها تغيرت بين الذكور والاناث ولكن هذا التغير لم يكن بدرجة واحدة ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

احتمالات الوفاة ١٠٠٠ شخص حسب
مجموعات أسباب الوفاة

أسباب الوفاة	ذكور		اناث	
	قبل استبعاد وفيات الحوادث	بعد استبعاد وفيات الحوادث	قبل استبعاد وفيات الحوادث	بعد استبعاد وفيات الحوادث
الأمراض المعدية والطفيلية	٦٠,٩٢	٦٤,٣٨	٦٢,١٥	٦٣,٣٢
أمراض الجهاز الدوري والدموي	٣١٦,٨٧	٣٤١,٥٥	٣٥٣,٤٣	٣٦٣,٣٠
أمراض الجهاز التنفسي	٨٠,٦٩	٨٦,٧٥	٦٩,٧٥	٧١,٣٢
الحوادث والتسمم والعنف	٦٩,٦٨	-	٢٥,٧٤	-
باقي أسباب الوفاة	٤٧١,٨٤	٥٠٧,٣٢	٤٨٨,٩	٥٠٢,٠٦

فمثلا احتمال الوفاة من أمراض الجهاز الدوري الدموي ارتفع بمقدار ٧,٨٪ للذكور ، ٢,٨٪ للاناث في حين ان احتمال الوفاة من الأمراض المعدية والطفيلية ارتفع بمقدار ٥,٧٪ ، ١,٩٪ للذكور والاناث على الترتيب ، وتفسير ذلك يرجع الى أن خطر الوفاة بسبب الحوادث يزداد في اعمار القدرة على العمل (١٥ ـ ٦٥ سنة) ونتيجة لذلك ان الشخص الذي لم يتعرض لخطر الوفاة بسبب الحوادث يكون أكثر عرضة لخطر الوفاة بفعل الأسباب التي تتميز بها اعمار البالغين ، وهذا يعود بصفة خاصة على الوفيات بسبب أمراض الجهاز الدوري الدموي وبدرجة أقل على الوفيات من الأمراض التي تتميز بها الأعمار الصغيرة مثل الأمراض المعدية والطفيلية .

في نفس الوقت مع تغير احتمالات الوفاة تغير ايضا متوسط اعمار المتوفين[١٣] في كل من مجموعات الأسباب ، علاوة على ذلك لم يكن هذا التغير بدرجة واحدة .

متوسط اعمار المتوفين حسب مجموعات
أسباب الوفاة قبل وبعد استبعاد الوفيات بسبب
الحوادث والتسمم والعنف

أسباب الوفاة	ذكور		اناث	
	قبل استبعاد وفيات الحوادث	بعد استبعاد وفيات الحوادث	قبل استبعاد وفيات الحوادث	بعد استبعاد وفيات الحوادث
الأمراض المعدية والطفيلية	٥٠,٧٢	٥٢,٠٣	٤٨,٦٨	٤٩,١١
أمراض الجهاز الدوري الدموي	٧٠,٦٩	٧١,١٢	٧٣,٩٢	٧٣,٩٦
أمراض الجهاز التنفسي	٦٤,٥٧	٦٥,٥٢	٦٥,٧٣	٦٥,٩٨
الحوادث والتسمم والعنف	٤٤,٧٧	-	٤٤,٧٢	-
باقي اسباب الوفاة	٦٨,٢٣	٦٨,٩٦	٧٢,٧٠	٧٢,٨٢
جميع الأسباب	٦٦,٠١	٦٨,٣	٧٠,٤٣	٧١,٣

من الجدول يلاحظ ان متوسط اعمار المتوفين في بعض مجموعات الأمراض عند الذكور أكبر منه عند الاناث (الأمراض المعدية والطفيلية) . وعلى العكس في مجموعات اخرى (امراض الجهاز الدوري الدموي والجهاز التنفسي) .

* ان استبعاد الوفيات بسبب الحوادث أدى إلى زيادة في متوسط أعمار المتوفين في كل من مجموعات الأمراض وان هذه الزيادة بدرجة محسوسة بين الذكور عن الاناث ، كذلك يرتفع هذا المتوسط عند الاسباب التي لا تتركز فيها حالات الوفاة في اعمار معينة ، هكذا نجد ان متوسط اعمار المتوفين من امراض الجهاز التنفسي والذي كان يساوي ٦٤,٥٧ سنة للذكور ارتفع بمقدار ١,٥٪ نتيجة استبعاد الوفيات بسبب الحوادث بعكس متوسط اعمار المتوفين من امراض الجهاز الدوري الدموي والذي كان

يشكل ٧٠,٦٩ سنة ارتفع بمقدار ٦,٠٪ فقط .

المرفقات

جدول رقم (١)
التوزيع النسبي للوفيات حسب مجموعات أسباب الوفاة

مجموعات أسباب الوفاة	ذكور			اناث		
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الأمراض المعدية الطفيلية	١٦,٢	١٦,٢	١٥,١	٢١,٨	٢٥,٦	١٩,١
الأورام	٧,٦	٦,٩	٨,٢	٥,٥	٥,٧	٦,٧
أمراض الغدد الصماء والتغذية	٣,٠	١,٦	٠,٦	٤,٧	٢,١	١,٣
أمراض الدم واعضاء تكوين الدم	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٧	٠,٤	٠,٤
الاضطرابات العقلية	٠,١	-	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١
أمراض الجهاز العصبي واعضاء الحس	٤,٤	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٥
أمراض الجهاز الدوري الدموي	١٧,٢	١٨,٢	٢٠,٤	١٤,٩	١٦,٣	٢١,٥
أمراض الجهاز التنفسي	١٠,١	١١,٣	١٣,٢	١١,٦	١١,٩	١٣,١
أمراض الجهاز الهضمي	٢,٧	٢,٩	٣,٢	٣,٣	٣,٥	٢,٧
أمراض الجهاز البولي التناسلي	٢,٧	٢,١	١,٧	١,٤	١,٤	١,٨
مضاعفات الحمل والولادة والنفاس	-	-	-	٠,٣	٠,٢	٠,٤
أمراض الجلد والنسيج تحت الجلد	٠,١	-	٠,١	٠,١	-	-
أمراض الجهاز الهيكلي العضلي	-	-	-	٠,١	٠,٢	٠,٢
تشوهات خلقية	٤,٠	٥,٢	٤,١	٤,٤	٥,٢	٦,٢
أسباب معينة للوفاة حول الولادة	١٤,٩	١٠,٣	٨,٦	١٣,٧	٦,٧	٦,٩
أعراض وحالات غير معينة	٥,٠	١٠,١	٨,٤	٨,٧	١١,٦	١٠,٨
الحوادث والتسمم والعنف	١١,٦	١٢,٠	١٢,٩	٥,٧	٦,٢	٦,٣
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (٢)

جدول الحياة التفاضلي حسب اسباب الوفاة

« الذكور الكويتيون ـ ١٩٧٥ »

x	l_x	q_x	q_{xi}				
			1	2	3	4	5
٠-	١٠٠ ٠٠٠	,٠٤٧٦٠	,٠١٤٣٥	,٠٠٠٧١	,٠٠٨٤٨	,٠٠٠٧٩	,٠٢٣٢٧
١-	٩٥٢٤٠	,٠٠٤٤٢	,٠١٧٣٠	-	,٠٠١٠١	,٠٠٠٦٠	,٠٠١٠٨
٢-	٩٤٨١٩	,٠٠٢٢٤	,٠٠٠٦٠	,٠٠٠٠٩	,٠٠٠٥٠	,٠٠٠٥٠	,٠٠٠٥٥
٣-	٩٤٦٠٧	,٠٠١٦٢	,٠٠٠٤٥	-	,٠٠٠٤٥	,٠٠٠٥٠	,٠٠٠٢٢
٤-	٩٤٤٥٤	,٠٠١٨٩	,٠٠٠١٠	-	,٠٠٠١٩	,٠٠١٣٢	,٠٠٠٢٨
٥-	٩٤٢٧٥	,٠٠٣٨١	,٠٠٠٢٥	,٠٠٠٠٦	,٠٠٠١٨	,٠٠٢٢٧	,٠٠١٠٥
١٠-	٩٣٩١٦	,٠٠٣١٨	,٠٠٠١٦	,٠٠٠٣٢	,٠٠٠١٦	,٠٠١٥٩	,٠٠٠٩٥
١٥-	٩٣٦١٧	,٠٠٤٤٣	,٠٠٠٢١	,٠٠٠٢١	,٠٠٠١١	,٠٠٣١٦	,٠٠٠٧٤
٢٠-	٩٣٢٠٢	,٠٠٧٠٣	,٠٠٠١٢	,٠٠٠٣٧	,٠٠٠٣٦	,٠٠٤٩٧	,٠٠١٢١
٢٥-	٩٢٥٤٧	,٠٠٩٤٧	,٠٠٠١٥	,٠٠٠١٥	-	,٠٠٧٢٥	,٠٠١٩٢
٣٠-	٩١٦٧١	,٠٠٩٥٨	,٠٠٠٤١	,٠٠١٤٣	,٠٠٠٢٠	,٠٠٦١١	,٠٠١٤٣
٣٥-	٩٠٧٩٣	,٠١١٣٢	,٠٠٠٧٨	,٠٠٢٩٣	-	,٠٠٤٤٩	,٠٠٣١٢
٤٠-	٨٩٧٦٥	,٠١٩٩٨	,٠٠٠٣٠	,٠٠٤٤٧	,٠٠٠٦٠	,٠٠٦٥٦	,٠٠٨٠٥
٤٥-	٨٧٩٧١	,٠٣٦٤٢	,٠٠٠٧٠	,٠١٢٧٣	,٠٠٠٧١	,٠٠٤٦٠	,٠١٧٦٨
٥٠-	٨٤٧٦٧	,٠٥٤١٣	,٠٠٤٩٩	,٠٢٠٣٥	,٠٠٣٠٧	,٠٠٤٢٢	,٠٢١٥٠
٥٥-	٨٠١٧٩	,٠٦٥٨٥	,٠٠٣٢١	,٠٣١٣٢	,٠٠٢٤١	,٠٠٣٢١	,٠٢٥٧٠
٦٠-	٧٤٨٩٩	,٠٩٩٦٠	,٠٠٧٢٠	,٠٣٣٠٠	,٠٠٦٦٠	,٠٠٥٤٠	,٠٤٧٤٠
٦٥-	٦٧٤٣٩	,٢٠١٠٦	,٠٠٨٧٥	,٠٧٧٤٣	,٠١٣٧٣	,٠٠٥٠١	,٠٩٦١٤
٧٠-	٥٣٨٨٠	,٢٦٣١٠	,٠١١٣٤	,٨٦١٩	,٠٢٦٠٨	,٠١٣٦٠	,١٢٥٨٩
٧٥-	٣٩٧٠٤	,٣٠٩٦٢	,٠٠٧١٥	,١٠٠٠٤	,٠٢٨٥٨	,٠١٤٢٧	,١٥٩٥٨
٨٠-	٢٧٤١١	,٤٨٠٢٢	,٠٢٨٦٢	,١٧٤٩٤	,٠٤٤٥٢	,٠٠٣١٧	,٢٢٨٩٧
٨٥+	١٤٢٤٨	١,٠٠٠٠٠	,٠٤٣١٠	,٢٩٨٠٠	,٠٨٢٤٠	,٠٠٧٩٠	,٥٦٨٦٠

e_x	T_x	L_x	d_{x1} 5	4	3	2	1	d_x
٦٦,٠٣	٦٦٠٣١٥٢	٩٦٦٦٨	٢٣٢٧	٧٩	٨٤٨	٧١	١٤٣٥	٤٧٦٠
٦٨,٣٢	٦٥٠٦٤٨٤	٩٤٩٨٧	١٠٣	٥٦	٩٦	-	١٦٥	٤٢١
٦٧,٦٢	٦٤١١٤٩٧	٩٤٧١٣	٥٢	٤٨	٤٨	٨	٥٦	٢١٢
٦٦,٧٧	٦٣١٦٧٨٤	٩٤٥٣١	٢١	٤٨	٤٢	-	٤٢	١٥٣
٦٥,٨٨	٦٢٢٢٢٥٣	٩٤٣٦٥	٢٧	١٢٥	١٨	-	٩	١٧٩
٦٥,٠٠	٦١٢٧٨٨٨	٤٧٠٤٧٨	٩٩	٢١٤	١٧	٦	٢٣	٣٥٩
٦٠,٢٤	٥٦٥٧٤١٠	٤٦٨٨٣٣	٩٠	١٤٩	١٥	٣٠	١٥	٢٩٩
٥٥,٤٢	٥١٨٨٥٧٧	٤٦٧٠٤٨	٦٩	٢٩٦	١٠	٢٠	٢٠	٤١٥
٥٠,٦٦	٤٧٢١٥٢٩	٤٦٤٣٧٣	١١٣	٤٦٣	٣٤	٣٤	١١	٦٥٥
٤٦,٠٠	٤٢٥٧١٥٦	٤٦٠٥٤٥	١٧٨	٦٧٠	-	١٤	١٤	٨٧٦
٤١,٤٢	٣٧٩٦٦١١	٤٥٦١٦٠	١٣١	٥٦٠	١٩	١٣١	٣٧	٨٧٨
٣٦,٧٩	٣٣٤٠٤٥١	٤٥١٣٩٥	٢٨٣	٤٠٨	-	٢٦٦	٧١	١٠٢٨
٣٢,١٨	٢٨٨٩٠٥٦	٤٤٤٣٤٠	٧٢٣	٥٨٩	٥٣	٤٠٢	٢٧	١٧٩٤
٢٨,١٣	٢٤٧٤٧١٦	٤٣١٨٤٥	١٥٥٦	٤٠٤	٦٢	١١٢٠	٦٢	٣٢٠٤
٢٣,٧٥	٢٠١٢٨٧١	٤١٢٣٦٥	١٨٢٢	٣٥٨	٢٦٠	١٧٢٥	٤٢٣	٤٥٨٨
١٩,٩٦	١٦٠٠٥٠٦	٣٨٧٦٩٥	٢٠٦٠	٢٥٨	١٩٣	٢٥١١	٢٥٨	٥٢٨٠
١٦,١٩	١٢١٢٨١١	٣٥٥٨٤٥	٣٥٥٠	٤٠٤	٤٩٥	٢٤٧١	٥٤٠	٧٤٦٠
١٢,٧١	٨٥٦٩٦٦	٣٠٣٢٩٨	٦٤٨٤	٣٣٨	٩٢٦	٥٢٢١	٥٩٠	١٣٥٥٩
١٠,٢٨	٥٥٣٦٦٨	٢٣٣٩٦٠	٦٧٨٣	٧٣٣	١٤٠٥	٤٦٤٤	٦١١	١٤١٧٦
٨,٠٥	٣١٩٧٠٨	١٦٧٧٨٨	٦٣٣٦	٥٦٧	١١٣٤	٣٩٧٢	٢٨٤	١٢٢٩٣
٥,٥٤	١٥١٩٢٠	١٠٤١٤٨	٦٢٧٦	٨٧	١٢٢٠	٤٧٩٥	٧٨٥	١٣١٦٣
٣,٣٥	٤٧٧٧٢	٤٧٧٧٢	٨١٠١	١١٣	١١٧٤	٤٢٤٦	٦١٤	١٤٢٤٨
-	-	-	٤٧١٨٤	٦٩٦٨	٨٠٦٩	٣١٦٨٧	٦٠٩٢٠	١٠٠٠٠٠

جدول رقم (٣)

جدول الحياة التفاضلي حسب أسباب الوفاة

« الاناث الكويتيات ـ ١٩٧٥ »

q_{xi}					q_x	l_x	x
5	4	3	2	1			
,٠١٦٧٠	,٠٠٠٥٢	,٠٠٧٢٧	,٠٠٠٤٠	,٠١٦١٣	,٠٤١٠٢	١٠٠٠٠٠	ـ٠
,٠٠٠٨٨	,٠٠٠٤٥	,٠٠٠٧٨	,٠٠٠٠٣	,٠٠١٧٩	,٠٠٣٩٣	٩٥٨٩٨	ـ١
,٠٠٠٣٦	,٠٠٠٣١	,٠٠٠٢٠	,٠٠٠١٠	,٠٠٠٨٢	,٠٠١٧٩	٩٥٥٢١	ـ٢
,٠٠٠٤٨	,٠٠٠٩٥	,٠٠٠٥٤	ـ	,٠٠٠٦٥	,٠٠٢٦٢	٩٥٣٥٠	ـ٣
,٠٠٠١٨	,٠٠٠٥٣	,٠٠٠١٢	ـ	,٠٠٠١٨	,٠٠٠١٠١	٩٥١٠٠	ـ٤
,٠٠٠٧٤	,٠٠١٦٧	,٠٠٠٤٣	,٠٠٠١٣	,٠٠٠٢٥	,٠٠٣٢٢	٩٥٠٠٤	ـ٥
,٠٠١٢٩	,٠٠٠٥١	,٠٠٠٠٩	ـ	,٠٠٠٤٣	,٠٠٢٣٢	٩٤٦٩٨	ـ١٠
,٠٠٠٦٨	,٠٠٠٨٨	,٠٠٠٢٠	,٠٠٠٢٠	,٠٠٠١٠	,٠٠١٩٦	٩٤٤٧٨	ـ١٥
٠٠٠١١٩	,٠٠١٥٤	,٠٠٠١٢	,٠٠٠١٢	,٠٠٠٧١	,٠٠٠٣٦٨	٩٤٢٩٣	ـ٢٠
,٠٠٢١٥	,٠٠٠٨٤	,٠٠٠٢٤	,٠٠٠٦٠	,٠٠١٠٧	,٠٠٤٩٠	٩٣٩٤٦	ـ٢٥
,٠٠١٨٩	,٠٠١٨٩	,٠٠٠٢٤	,٠٠١١٨	,٠٠٠٩٤	,٠٠٦١٤	٩٣٤٨٦	ـ٣٠
,٠٠٤٢١	,٠٠١٢٠	,٠٠٠٤٠	,٠٠١٨١	,٠٠١٠٠	,٠٠٨٦٢	٩٢٩١٢	ـ٣٥
,٠٠٥١٥	,٠٠١٢١	,٠٠٠٩١	,٠٠٢٧٣	,٠٠١٥١	,٠١١٥١	٩٢١١١	ـ٤٠
,٠٠٨٦٣	,٠٠٢٨٨	,٠٠١١٥	,٠٠٤٦٠	,٠٠١١٥	,٠١٨٤١	٩١٠٥١	ـ٤٥
,٠١٥٦٠	,٠٠١٥٢	,٠٠١٥٢	,٠٠٩١٤	,٠٠٣٠٥	,٠٣١٢٣	٨٩٣٧٥	ـ٥٠
,٠١٤٨١	,٠٠٢٧٧	,٠٠٦٤٨	,٠٢٥٠٠	,٠٠٠٩٣	,٠٤٩٩٩	٨٦٥٨٤	ـ٥٥
,٠٣٣٢٩	,٠٠١٧٨	,٠٠٣٥٦	,٠٢٧٩٤	,٠٠٤١٦	,٠٧٠٧٣	٨٢٢٥٦	ـ٦٠
,٠٦٠٧٩	,٠٠١٤٥	,٠٠٢٨٩	,٠٧٨١٧	,٠٠٢٨٩	,١٤٦١٩	٧٦٤٣٨	ـ٦٥
,٠٨٤٩٦	,٠٠١١١	,٠١٤٥٤	,٠٧١٥٤	,٠٠٦٧١	,١٧٨٨٦	٦٥٢٦٤	ـ٧٠
,١٣٢٢٥	ـ	,٠١٠٨١	,١٠٢٥٦	,٠١٣٥٠	,٢٥٩١٢	٥٣٥٩١	ـ٧٥
,٢١٩٠١	,٠٠٥٩٢	,٠٢٩٦١	,١٦٥٧٥	,٠٠٨٨٨	,٤٢٩١٧	٤٠٢٠٥	ـ٨٠
,٥٨٢٤٠	,٠٠٨٠٠	,٠٨٠٣٠	,٢٧٧١٠	,٠٥٢٢٠	١,٠٠٠٠٠	٢٢٩٥٠	٨٥ +

تابع جدول رقم (٣)

e_x	T_x	L_x	d_{xi}					d_x
			5	4	3	2	1	
٧٠,٤٨	٧٠٤٧٧٩٢	٩٧١٢٩	١٦٦٩	٥٢	٧٢٧	٤٠	١٦١٤	٤١٠٢
٧٢,٤٨	٦٩٥٠٦٦٣	٩٥٦٤٢	٨٤	٤٤	٧٥	٣	١٧١	٣٧٧
٧١,٧٦	٦٨٥٥٠٢١	٩٥٤٣٦	٣٤	٢٩	٢٠	١٠	٧٨	١٧١
٧٠,٨٩	٦٧٥٩٥٨٥	٩٥٢٢٥	٤٥	٩١	٥١	-	٦٣	٢٥٠
٧٠,٠٨	٦٦٦٤٣٦٠	٩٥٠٥٢	١٧	٥١	١١	-	١٧	٩٦
٦٩,١٥	٦٥٦٩٣٠٨	٤٧٤٢٥٥	٧١	١٥٩	٤١	١٢	٢٣	٣٠٦
٦٤,٣٦	٦٠٩٥٠٥٣	٤٧٢٩٤٠	١٢٢	٤٩	٨	-	٤١	٢٢٠
٥٩,٥١	٥٦٢٢١١٣	٤٧١٩٢٨	٦٥	٨٣	٩	١٩	٩	١٨٥
٥٤,٦٢	٥١٥٠١٨٥	٤٧٠٥٩٨	١١٢	١٤٦	١١	١١	٦٧	٣٤٧
٤٩,٨١	٤٦٧٩٥٨٧	٤٦٨٥٨٠	٢٠٢	٧٩	٢٢	٥٦	١٠١	٤٦٠
٤٥,٠٤	٤٢١١٠٠٧	٤٦٥٩٩٥	١٧٧	١٧٧	٢٢	١١٠	٨٨	٥٧٤
٤٠,٣١	٣٧٤٥٠١٢	٤٦٢٥٥٨	٣٩١	١١٢	٣٧	١٦٨	٩٣	٨٠١
٣٥,٦٤	٣٢٨٢٤٥٤	٤٥٧٩٠٥	٤٧٤	١١٢	٨٤	٢٥١	١٣٩	١٠٦٠
٣١,٠٢	٢٨٢٤٥٤٩	٤٥١٠٦٥	٧٨٥	٢٦٢	١٠٥	٤١٩	١٠٥	١٦٧٦
٢٦,٥٦	٢٣٧٣٤٨٤	٤٣٩٨٩٨	١٤٣٠	١٣٦	١٣٦	٨١٧	٢٧٢	٢٧٩١
٢٢,٣٣	١٩٣٣٥٨٦	٤٢٢١٠٠	١٢٨٣	٢٤٠	٥٦١	٢١٦٤	٨٠	٤٣٢٨
١٨,٣٨	١٥١١٤٨٦	٣٩٦٧٣٥	٢٧٣٨	١٤٧	٢٩٣	٢٢٩٨	٣٤٢	٥٨١٨
١٤,٠١	١١١٤٧٥١	٣٥٤٢٥٥	٤٦٤٦	١١١	٢٢١	٥٩٧٥	٢٢١	١١١٧٤
١١,٦٥	٧٦٠٤٩٦	٢٩٧١٣٨	٥٥٤٥	٧٢	٩٤٩	٤٦٦٩	٤٣٨	١١٦٧٣
٨,٦٥	٤٦٣٣٥٨	٢٣٤٤٩٠	٦٨٣٢	-	٥٥٨	٥٢٩٨	٦٩٨	١٣٣٨٦
٥,٦٩	٢٢٨٨٦٨	١٥٧٨٨٨	٨٨٠٥	٢٣٨	١١٩١	٦٦٦٤	٣٥٧	١٧٢٥٥
٣,٠٩	٧٠٩٨٠	٧٠٩٨٠	١٣٣٦٦	١٨٤	١٨٤٣	٦٣٥٩	١١٩٨	٢٢٩٥٠
-	-	-	٤٨٨٩٣	١٥٧٤	٦٩٧٥	٣٥٣٤٣	٦٢١٥	١٠٠٠٠٠

جدول رقم (٤)

جدول الحياة التفاضلي حسب اسباب الوفاة بعد استبعاد وفيات الحوادث « الذكور الكويتيون ـ ١٩٧٥ »

x	l_x	q_{xj}	q_{xj} I	2	3	5	d_{xj}
٠ ـ	١٠٠٠٠٠	,٠٤٦٨٣	,٠١٤٣٦	,٠٠٠٧١	,٠٠٨٤٨	,٠٢٣٢٨	٤٦٨٣
١ ـ	٩٥٣١٧	,٠٠٣٨٢	,٠٠١٧٣	-	,٠٠١٠١	,٠٠١٠٨	٣٦٤
٢ ـ	٩٤٩٥٣	,٠٠١٧٤	,٠٠٠٦٠	,٠٠٠٠٩	,٠٠٠٥٠	,٠٠٠٥٥	١٦٥
٣ ـ	٩٤٧٨٨	,٠٠١١٢	,٠٠٠٤٥	-	,٠٠٠٤٥	,٠٠٠٢٢	١٠٦
٤ ـ	٩٤٦٨٢	,٠٠٠٥٧	,٠٠٠٠٩	-	,٠٠٠١٩	,٠٠٠٢٩	٥٤
٥ ـ	٩٤٦٢٨	,٠٠١٥٤	,٠٠٠٢٥	,٠٠٠٠٦	,٠٠٠١٨	,٠٠١٠٥	١٤٦
١٠ ـ	٩٤٤٨٢	,٠٠١٥٩	,٠٠٠١٦	,٠٠٠٣٢	,٠٠٠١٦	,٠٠٠٩٥	١٥٠
١٥ ـ	٩٤٣٣٢	,٠٠١٢٧	,٠٠٠٢١	,٠٠٠٢١	,٠٠٠١١	,٠٠٠٧٤	١٢٠
٢٠ ـ	٩٤٢١٢	,٠٠٢٠٧	,٠٠٠١٢	,٠٠٠٣٧	,٠٠٠٣٧	,٠٠١٢١	١٩٥
٢٥ ـ	٩٤٠١٧	,٠٠٢٢٣	,٠٠٠١٥	,٠٠٠١٥	-	,٠٠١٩٣	٢١٠
٣٠ ـ	٩٣٨٠٧	,٠٠٣٤٨	,٠٠٠٤١	,٠٠١٤٣	,٠٠٠٢١	,٠٠١٤٣	٣٢٦
٣٥ ـ	٩٣٤٨١	,٠٠٦٨٥	,٠٠٠٧٨	,٠٠٢٩٤	-	,٠٠٣١٣	٦٤٠
٤٠ ـ	٩٢٨٤١	,٠٠٨٠٦	,٠٠٠١٨	,٠٠٢٦٩	,٠٠٠٣٦	,٠٠٤٨٣	٧٤٨
٤٥ ـ	٩٢٠٩٣	,٠٣١٩٠	,٠٠٠٧١	,٠١٢٧٦	,٠٠٠٧١	,٠١٧٧٢	٢٩٣٨
٥٠ ـ	٨٩١٥٢	,٠٥٠٠٢	,٠٠٥٠٠	,٠٢٠٣٩	,٠٠٣٠٨	,٠٢١٥٥	٤٤٦٠
٥٥ ـ	٨٤٦٩٥	,٠٦٢٧٤	,٠٠٣٢٢	,٠٣١٣٧	,٠٠٢٤١	,٠٢٥٧٤	٥٣١٤
٦٠ ـ	٧٩٣٨١	,٠٩٤٤٧	,٠٠٧٢٢	,٠٣٣٠٩	,٠٠٦٦٢	,٠٤٧٥٤	٧٤٩٩
٦٥ ـ	٧١٨٨٢	,١٩٦٥٨	,٠٠٨٧٧	,٠٧٧٦٣	,٠١٣٧٨	,٠٩٦٤٠	١٤١٣١
، ٠ ـ	٥٧٧٥١	,٢٥١٣٨	,٠١١٤١	,٠٨٦٨٥	,٠٢٦٢٧	,١٢٦٨٥	١٤٥١٧
٧٥و ـ	٤٣٣٣٤	,٢٩٧٧٣	,٠٠٧٢١	,١٠٠٨٤	,٠٢٨٨٢	,١٦٠٨٦	١٢٨٧٢
٨٠ ـ	٣٠٣٦٢	,٤٧٧٩٧	,٠٢٨٦٨	,١٧٥٢٧	,٠٤٤٥٩	,٢٢٩٤٣	١٤٥١٢
٨٥ +	١٥٨٥٠	١,٠٠٠٠	,٠٤٣٤٠	,٣٠٠٤٠	,٠٨٣١٠	,٥٧٣١٠	١٥٨٥٠
	-	-					١٠٠٠٠٠

تابع جدول رقم (٤)

e_x	T_x	L_x	dx_i			
			5	3	2	1
٦٨,٣٥	٦٨٣٤٨٤١	٩٦٧٢٢	٢٣٢٨	٨٤٨	٧١	١٤٣٦
٧٠,٦٩	٦٧٣٨١١٩	٩٥٠٩٩	١٠٣	٩٦	-	١٦٥
٦٩,٩٦	٦٦٤٣٠٢٠	٩٤٨٧١	٥٢	٤٨	٩	٥٦
٦٩,٠٨	٦٥٤٨١٤٩	٩٤٧٣٥	٢٢	٤٢	-	٤٢
٦٨,١٦	٦٤٥٣٤١٤	٩٤٦٥٥	٢٧	١٨	-	٩
٦٧,٢٠	٦٣٥٨٧٥٩	٤٧٢٧٧٥	٩٩	١٨	٦	٢٣
٦٢,٣٠	٥٨٨٥٩٨٤	٤٧٢٠٣٥	٩٠	١٥	٣٠	١٥
٥٧,٣٩	٥٤١٣٩٤٩	٤٧١٣٦٠	٧٠	١٠	٢٠	٢٠
٥٢,٤٠	٤٩٤٢٥٨٩	٤٧٠٥٧٣	١١٥	٣٤	٣٤	١٢
٤٧,٥٧	٤٤٧٢٠١٦	٤٦٩٥٦٠	١٨٢	-	١٤	١٤
٤٢,٦٧	٤٠٠٢٤٥٦	٤٦٨٢٢٠	١٣٤	١٩	١٣٤	٣٩
٣٧,٨٠	٣٥٣٤٢٣٦	٤٦٥٨٠٥	٢٩٣	-	٢٧٤	٧٣
٣٣,٠٥	٣٠٦٨٤٣١	٤٦٢٣٣٥	٤٤٩	٣٣	٢٤٩	١٧
٢٨,٣٠	٢٦٠٦٠٩٦	٤٥٣١٢٠	١٦٣٣	٦٥	١١٧٥	٦٥
٢٤,١٥	٢١٥٢٩٧٦	٤٣٤٦٢٥	١٩٢٢	٢٧٤	١٨١٨	٤٤٦
٢٠,٢٩	١٧١٨٣٥١	٤١٠١٩٠	٢١٨٠	٢٠٤	٢٦٥٧	٢٧٣
١٦,٤٨	١٣٠٨١٦١	٣٧٨١٥٨	٣٧٧٣	٥٢٦	٢٦٢٧	٥٧٣
٢,٩٤	٩٣٠٠٠٣	٣٢٤٠٨٣	٦٩٣٠	٩٩١	٥٥٨٠	٦٣٠
١٠,٤٩	٦٠٥٩٢٠	٢٥٢٤٦٣	٧٣٢٥	١٥١٧	٥٠١٦	٦٥٩
٨,١٨	٣٥٣٤٥٧	١٨٣٩٩٠	٦٩٥٥	١٢٤٦	٤٣٥٩	٣١٢
٥,٥٨	١٦٩٤٦٧	١١٥٥٣٠	٦٩٦٦	١٣٥٤	٥٣٢١	٨٧١
٣,٤٠	٥٣٩٣٧	٥٣٩٣٧	٩٠٨٤	١٣١٧	٤٧٦١	٦٨٨
-	-	-	٥٠٧٣٢	٨٦٧٥	٣٤١٥٥	٦٤٣٨

جدول رقم (٥)

جدول الحياة التفاضلي حسب أسباب الوفاة بعد استبعاد وفيات الحوادث « الاناث الكويتيات - ١٩٧٥ »

d_{xi}	q_{xj}				q_{xj}	l_x	x
	5	3	2	1			
٤٠٥١	,٠١٦٧٠	,٠٠٧٢٧	,٠٠٠٤٠	,٠١٦١٤	,٠٤٠٥١	١٠٠٠٠٠	-٠
٣٣٤	,٠٠٠٨٨	,٠٠٠٧٨	,٠٠٠٠٣	,٠٠١٧٩	,٠٠٣٤٨	٩٥٩٤٩	-١
١٤٢	,٠٠٠٣٦	,٠٠٠٢٠	,٠٠٠١٠	,٠٠٠٨٢	,٠٠١٤٨	٩٥٦١٥	-٢
١٥٩	,٠٠٠٤٨	,٠٠٠٥٤	-	,٠٠٠٦٥	,٠٠١٦٧	٩٥٤٧٣	-٣
٤٦	,٠٠٠١٨	,٠٠٠١٢	-	,٠٠٠١٨	,٠٠٠٤٨	٩٥٣١٤	-٤
١٤٨	,٠٠٠٧٥	,٠٠٠٤٣	,٠٠٠١٢	,٠٠٠٢٥	,٠٠١٥٥	٩٥٢٦٨	-٥
١٧١	,٠٠١٢٨	,٠٠٠٠٩	-	,٠٠٠٤٣	,٠٠١٨٠	٩٥١٢٠	-١٠
١٠٣	,٠٠٠٦٨	,٠٠٠١٠	,٠٠٠٢٠	,٠٠٠١٠	,٠٠١٠٨	٩٤٩٤٩	-١٥
٢٠٣	,٠٠١١٩	,٠٠٠١٢	,٠٠٠١٢	,٠٠٠٧١	,٠٠٢١٤	٩٤٨٤٦	-٢٠
٣٨٥	,٠٠٢١٥	,٠٠٠٢٤	,٠٠٠٦٠	,٠٠١٠٨	,٠٠٤٠٧	٩٤٦٤٣	-٢٥
٤٠١	,٠٠١٨٩	,٠٠٠٢٤	,٠٠١١٨	,٠٠٠٩٤	,٠٠٤٢٥	٩٤٢٥٨	-٣٠
٦٩٦	,٠٠٤٢١	,٠٠٠٤٠	,٠٠١٨١	,٠٠١٠٠	,٠٠٧٤٢	٩٣٨٥٧	-٣٥
٩٦٠	,٠٠٥١٥	,٠٠٠٩١	,٠٠٢٧٣	,٠٠١٥١	,٠٠١٠٣٠	٩٣١٦١	-٤٠
١٤٣٥	,٠٠٨٦٥	,٠٠١١٥	,٠٠٤٦١	,٠٠١١٥	,٠١٥٥٦	٩٢٢٠١	-٤٥
٢٦٩٨	,٠١٦٠١	,٠٠١٥٢	,٠٠٩١٥	,٠٠٣٠٥	,٠٢٩٧٣	٩٠٧٦٦	-٥٠
٤١٦٤	,٠١٤٨٣	,٠٠٦٤٩	,٠٢٥٠٣	,٠٠٠٩٣	,٠٤٧٢٨	٨٨٠٦٨	-٥٥
٥٧٩٠	,٠٣٣٣٢	,٠٠٣٥٧	,٠٢٧٩٦	,٠٠٤١٦	,٠٦٩٠١	٨٣٩٠٤	-٦٠
١١٣١٥	,٠٦٠٨٣	,٠٠٢٩٠	,٠٧٨٢٢	,٠٠٢٩٠	,١٤٤٨٥	٧٨١١٤	-٦٥
١١٨٨١	,٠٨٥٠٢	,٠١٤٥٤	,٠٧١٥٩	,٠٠٦٧١	,١٧٧٨٦	٦٦٧٩٩	-٧٠
١٤٢٣٠	,١٣٢٢٥	,٠١٠٨١	,١٠٢٥٦	,٠١٣٥٠	,٢٥٩١٢	٥٤٩١٨	-٧٥
١٧٣٥٨	,٢٢٠٧٢	,٠٢٩٨٦	,١٦٧٠٦	,٠٠٨٩٦	,٤٢٦٦٠	٤٠٦٨٨	-٨٠
٢٣٣٣٠	,٥٨٧١٠	,٠٨١٠٠	,٢٧٩٣٠	,٠٥٢٦٠	١,٠٠٠٠٠	٢٣٣٣٠	+ ٨٥
١٠٠٠٠٠					-	-	

تابع جدول رقم (٥)

			d_{xi}			
e_x	T_x	L_x	5	3	2	1
٧١,٣٠	٧١٣٠٣٠٢	٩٧١٦٤	١٦٧٠	٧٢٧	٤٠	١٦١٤
٧٣,٣٠	٧٠٣٣١٣٨	٩٥٧٤٩	٨٤	٧٥	٣	١٧٢
٧٢,٥٦	٦٩٣٧٣٨٩	٩٥٥٤٤	٣٤	٢٠	١٠	٧٨
٧١,٦٦	٦٨٤١٨٤٥	٩٥٣٩٤	٤٦	٥١	-	٦٢
٧٠,٧٨	٦٧٤٦٤٥١	٩٥٢٩١	١٧	١٢	-	١٧
٦٩,٨٢	٦٦٥١١٦٠	٤٧٥٩٧٠	٧١	٤١	١٢	٢٤
٦٤,٩٢	٦١٧٥١٩٠	٤٧٥١٧٣	١٢٢	٨	-	٤١
٦٠,٠٣	٥٧٠٠٠١٧	٤٧٤٤٨٨	٦٦	٩	١٩	٩
٥٥,٠٩	٥٢٢٥٥٢٩	٤٧٣٧٢٣	١١٣	١١	١١	٦٨
٥٠,٢١	٤٧٥١٨٠٦	٤٧٢٢٥٣	٢٠٤	٢٢	٥٧	١٠٢
٤٥,٤٠	٤٢٧٩٥٥٣	٤٧٠٢٨٨	١٧٨	٢٢	١١٢	٨٩
٤٠,٥٩	٣٨٠٩٢٦٥	٤٦٧٥٤٥	٣٩٥	٣٨	١٦٩	٩٤
٣٥,٨٧	٣٣٤١٧٢٠	٤٦٣٤٠٥	٤٨٠	٨٥	٢٥٤	١٤١
٣١,٢٢	٢٨٧٨٣١٥	٤٥٧٤١٨	٧٩٨	١٠٦	٤٢٥	١٠٦
٢٦,٦٧	٢٤٢٠٨٩٧	٤٤٧٠٨٥	١٤٥٣	١٣٨	٨٣٠	٢٧٧
٢٢,٤١	١٩٧٣٨١٢	٤٢٩٩٣٠	١٣٠٦	٥٧١	٢٢٠٥	٨٢
١٨,٤٠	١٥٤٣٨٨٢	٤٠٥٠٤٥	٢٧٩٦	٢٩٩	٢٣٤٦	٣٤٩
١٤,٥٨	١١٣٨٨٣٧	٣٦٢٢٨٣	٤٧٥٣	٢٢٦	٦١١٠	٢٢٦
١١,٦٣	٧٧٦٥٥٤	٣٠٤٢٩٣	٥٦٧٩	٩٧٢	٤٧٨٢	٤٤٨
٨,٦٠	٤٧٢٢٦١	٢٣٩٠١٥	٧٢٦٣	٥٩٤	٦٥٣٢	٧٤١
٥,٧٣	٢٣٣٢٤٦	١٦٠٠٤٥	٨٩٨١	١٢١٥	٦٧٩٧	٣٦٥
٣,١٤	٧٣٢٠١	٧٣٢٠١	١٣٦٩٧	١٨٩٠	٦٥١٦	١٢٢٧
-	-	-	٥٠٢٠٦	٧١٣٢	٣٦٣٣٠	٦٣٣٢

الحواشي

(١) لقد جذب هذا الموضوع اهتمام كثير من الباحثين :
* في انجلترا وضع W. Farr الأساس النظري لبناء هذه الجداول .
* وفي فلندا صدر كتاب Kannisto Vaino عام ١٩٤٧ وفيه استبعد المؤلف من جدول الحياة العادي كل أسباب الوفاة ما عدا الوفيات بسبب الشيخوخة ، ، وقد حاول حل مشلكة توقع الحياة الطبيعية على فرض أن الشيخوخة تعتبر السبب الوحيد للوفاة الذي لا يمكن الهروب منه . ان الاستبعاد الكامل لكل أسباب الوفاة ـ ما عدا الشيوخة ـ سمح للمؤلف بالخروج ببعض الفروض عن الارتفاع المحتمل لتوقع البقاء على قيد الحياة عندما تكون نهاية الانسان طبيعية ، بمعنى ان تكون الأسباب المؤدية للوفاة هي أسباب بيولوجية .
* وفي الاتحاد السوفييتي تناول هذا الموضوع كثير من الديموجرافيين نذكر منهم «Pedni. M. C»
Payeraki A., Shapoorov K., Mirkova A. M.
وغيرهم ، وفي الولايات المتحدة استخدم هذا الأسلوب كل من : Dublin, L.j. Lotka, A.j. Spiegelman, وذلك لدراسة الأهمية الديموجرافية لبعض أسباب الوفاة .
لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع انظر المرجع رقم (٩) .

(٢) المرجع رقم (٨) .

(٣) المرجع رقم (١٥) .

(٤) لقد بين Greville انه يمكن الوصول الى قيمة تقريبية للنسبة «C» من المعدلات المتعاقبة للوفاة في فئات العمر المختلفة أي .

$$C= M_{x+n} + M$$

وأوضح ان هذه النسبة تكاد تكون ثابتة ، وهو ما أكده ايضا باحثون آخرون .
.. انظر على سبيل المثال المرجع رقم (٣)

(٥) المرجع رقم (١٣)

(٦) خلافا لمعدلات الوفاة بسبب معين Cause-Specific Mortality Rates
تحسب نسبة الوفيات بسبب مرض معين لا لقياس وطأة الوفيات بسبب مرض معين ولكن لبيان أهمية هذا المرض كسبب وفاة بالنسبة لكل الأمراض .

وبصفة عامة يمكن القول انه وان كان كلا من النسبة والمعدل يمكن حسابها بكل عمر على حده الا أن النسبة تمتاز عن المعدل في انه يمكن حسابها للتعبير عن الوفيات بسبب الحوادث أو الانتحار أو الحريق .

.. لمزيد من التفصيل في هذا الموضوع انظر المراجع (٤) ، (٨) .

(٧) من المعروف ان التصنيف الدولي لأسباب الوفاة يتضمن قائمة كبيرة لأنواع الأمراض في سبعة عشر مجموعة رئيسية (على مستوى الحد الثاني) ، تتكون كل منها من عدد من المجموعات الفرعية التي تضم بدورها الحالات المرضية المسببة للوفاة(على مستوى ثلاثة حدود)، وهي تمثل القائمة المطولة التي تتكون من ٩٩٩ حالة .

ولذلك فان الجدول الذي يركب لكل الاعمار ولكل أسباب الوفاة يعتبر ضخم من الناحية العملية . مثل هذا الجدول مفيد جدا عند مناقشة مسألة مقارنة انماط الوفاة للسكان في مجموعات مختلفة او في مناطق مختلفة او الوفاة في الأزمنة المختلفة لتطور المجتمع .

(٨) عند تقدير قيم L_x (عدد السنوات التي يعيشها الفوج عند كل عمر ، استخدمت العلاقات الآتية للأعمار (صفر - ١) ، (١ - ٢)سنة .

$$L_0 = 0.3\ l_0 + 0.7\ l_1\ ,\ L_1 = 0.4\ l_1 + 0.6\ l_2$$

* * أما جملة السنوات التي يعيشها اعضاء الفوج بعد العمر ٨٥ أي T_{85} فقد قدرت من العلاقة الآتية والتي استنتجها Greville .

$$T_{85} = {}_{x}l_{85} / {}_{x}M_{85}$$

(٩) عند حساب هذه الاحتمالات ، استخدم Kannisto المعادلة الآتية :

$$q_x = \frac{1-\sqrt{1\ 4\times(1-x)\,q_x}}{2(1-x)}$$

. . حيث :

q_x - احتمال الوفاة لكافة الأسباب .

x - نسبة الوفيات من السبب الجاري استبعاده .

. . غير أن المؤلف لم يبين الأساس الرياضي الذي يؤدي إلى هذه المعادلة .

(١٠) من الطبيعي ان مجموع نسب كل الأسباب ، حتى بعد استبعاد واحد او بعض الأسباب الموجودة من قبل لا بد وان يساوي الواحد صحيح . في الواقع :

$$\sum^{n} W'_{xi} = \sum \frac{W_{xi}}{1-W_{x4}}$$

$$= \frac{\sum W_{xi}}{1-W_{x4}} = \frac{1-W_{x4}}{1-W_{x4}}$$

(١١) تعتبر هذه الدارسة المحاولة الأولى لبناء جداول الحياة عن عام ١٩٧٥ في دولة الكويت ، والجدير بالذكر انه سبق وان أجريت عدة محاولات لتقدير توقع الحياة المتوسط ولكن عن عام ١٩٧٠ نذكر منها :

- تقدير المركز الديموجرافي بالقاهرة والذي بلغ ٦٠,٥ سنة .
- تقدير قسم الاسكان بالأمم المتحدة والذي ارتفع فيه الى ٦٤,٤ سنة .
- التقدير الذي توصل اليه د . عبد اللطيف ابو العلا ، والذي قفز فيه توقع البقاء على قيد الحياة الى ٦٧,٥ سنة للذكور ، ٧٢ سنة للاناث . انظر المرجع رقم ٦ .

(١٢) احتسبت هذه الاحتمالات بقسمة جملة عدد الوفيات في كل سبب وفاة على اجمالي عدد المواليد بالجدول ، وقد ضربت هذه الاحتمالات في ١٠٠٠ للايضاح .

(١٣) اذا كان الوسط الحسابي لأعمار المتوفين من أي سبب يساوي :

$$E_{oi}=\overline{X}_i=\frac{\sum_{0}^{\infty} d_{xi}\,(x+2.5)}{D_i}=\frac{\sum_{0}^{\infty} d_{xi}\,(x+2.5)}{W_i\, l_0}$$

فان الوسط الحسابي لهذه المتوسطات والمرجع بنسبة عدد المتوفين من كل سبب يعطي توقع البقاء على قيد الحياة لسكان الجدول :

$$E_0=\frac{\sum_{i} \overline{X}_i\, W_i}{\sum_{i} W_i}=\sum_{i}\frac{\sum_{x} d_{xi}\,(x+2.5)}{W_i\, l_0}\,W_i$$

$$=\frac{1}{l_0}\sum_{i}\sum_{x} d_{xi}(x+2.5)=\frac{\sum_{x} d_x\,(x+2.5)}{l_0}=E_0$$

بشرط أن : $\sum_{i} W_i = 1$

المراجع

(١) الادارة المركزية للاحصاء ، مجلس التخطيط ، **التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٥** (الجزء الأول) الكويت .

(٢) الادارة المركزية للاحصاء ، مجلس التخطيط ، **النشرة السنوية للاحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات) عن السنوات ٧٣ - ٧٤ - ١٩٧٥** ، الكويت

(٣) د . صلاح الدين طلبة ، بعض مقارنات ديموجرافية من سكان الجمهورية العربية وغيرهم : ١٩٦٤ ، **المجلة الاحصائية المصرية** .

(٤) د . عبد المجيد فراج ، **الاسس الاحصائية للدراسات السكانية** ، ١٩٧٥ دار النهضة العربية .

(٥) اللجنة المركزية للاحصاء ، الاتجاهات السكانية - ١٩٦٢ - جداول الحياة القومية المصرية - القاهرة .

(٦) د . عبد الفتاح ابو العلا «جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠ » ، **مجلة العلوم الاجتماعية** العدد ٢ ، سنة ٢ ، اكتوبر ١٩٧٤ كلية التجارة ، جامعة الكويت .

(7) Arriage, Eduardo 1968. New Life Tables for Lation American Populations in the Nineteeth and Twentieth Centuries, **Population Monograph Series** , No. 3. Berkeley; University of California.

(8)Payerski, A. I. 1972. **Demographic Models, Statistics,** Moscow. PP. (40-65)

(9) Pedni, M. c. 1967. **Life Expectancy, Statistics,** Moscow.

(10) Benjamin B. 1959 . **Elements of Vital Statistisc**,London.

(11) Pressant Ronald 1972 . **Demographic Analysis** , Chicago. Aladine-Atherton, Inc.

(12) Cox, Peter R. 1970 . **Demography,** Aberdeen, Eng. Cambridge University Press.

(13) Darski L. E. 1970 . **DEMOGRAPHIC Proplems ,Statistics,** Moscow.

(14) Greville, T.N.E. 1943 . Short Methods of Constructing Abridged Life Tables- The Record of the American Institute of Actuaries , 32 (65): 29-42.

(15) Lingner Joan W. 1974 **A Handbook for population Analysts,** Part A: Basic Methods and Measures, The University of North Carolina, U.S.A.

(16) Miller, Morton D. 1946. **The Elements of Graduation** . Chicago; The Actuarial Society of America.

(17) Mortara, Giorgio, 1949. **Methods of Using Census Statistics for The Calculation Of Life Tables and Other Demographic Measures.** ST/SOA/ Series A/7 New York, U.N.

(18) U. N. 1962. Recent Trends of Mortality in The World. **Population Bulletion of The U.N. No. 6.**

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

مجلة فصلية محكمة ، تقدم البحوث الاصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانيه والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية .

تصدر عن جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير د. عبدالله العتيبي

مدير التحرير عبدالعزيز السيد

- تتناول المجلة الجوانب المختلفة للعلوم الانسانية والاجتماعية بما يخدم القاريء والمثقف والمتخصص .
- تعالج موضوعات المجلة الميادين التالية :
اللغويات النظرية والتطبيقية -- الآداب والآداب المقارنة -- الدراسات الفلسفية الدراسات النفسية -- الدراسات الاجتماعية المتصلة بالعلوم الانسانية -- الدراسات التاريخية -- الدراسات الجغرافية -- الدراسات التربوية -- الدراسات حول الفنون (الموسيقى -- التراث الشعبي - الفنون التشكيلية -- النحت ... الخ) -- الدراسات الاثارية (الاركيولوجية) .
- تقدم المجلة معالجاتها من خلال نشر :
البحوث والدراسات -- مراجعات الكتب - التقارير العلمية - المناقشات الفكرية .
- مواعيد صدور المجلة : كانون ثاني -- نيسان - تموز -- تشرين أول .
- تنشر المجلة ملخصات للبحوث العربية بالانجليزية ، وملخصات بالعربية للبحوث الانجليزية .

ثمن العدد : للأفراد ٤٠٠ فلس
للطلاب ٢٠٠ فلس

الاشتراكات السنوية

	داخل الكويت	في الخارج
-- للمؤسسات	١٠ د.ك.	٤٠ دولاراً أمريكيا
-- للأفراد	٢ د.ك.	١٥ دولاراً أمريكيا
-- للاساتذة والطلاب	١ د.ك.	١٠ دولارات أمريكية

- تقبل الاشتراكات في المجلة لمدة سنة أو عدة سنوات .
- قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .
- جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير :

ص.ب : ٢٦٥٨٥ (الصفاة)

الكويت -- الشويخ -- ت ٨٢١٦٣٩ - ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

دراسات في العمل في المجتمع القطري

ليفون مليكان*
جهينة العيسى

(المبحث الأول)

الخلفية التاريخية الاجتماعية

مقدمة عامة :

ان مستقبل العالم العربي يرتبط ارتباطا أساسيا بموارده البشرية . ومن ثم فقد حظيت دراسات تنمية الموارد البشرية في العالم العربي بصفة عامة والخليج بصفة خاصة بدراسات عديدة ، أقيمت من أجلها الندوات العلمية المتعددة ، وأجريت لها البحوث المتنوعة . ولعل ندوة « الانسان والمجتمع في الخليج العربي » التي عقدها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة عام ١٩٧٩ وندوة « التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الخليج العربي » التي عقدها مركز دراسات الخليج بجامعة اكستر في بريطانيا من نفس العام ، وندوة « الوطن العربي سنة ٢٠٠٠ » التي عقدت في طنجة عام ١٩٨٠ هي من أهم الندوات على الاطلاق التي ركزت على موضوع الموارد البشرية وتنميتها . بالاضافة إلى الدراسات التقيمية الموضوعية التي اجرتها كل من منظمة العمل الدولية في معظم دول الخليج ابتداء من ١٩٧٠ الى مؤتمر ورزاء العمل والشئون الاجتماعية الذي عقد في الكويت عام ١٩٨٠ التي اتفقت جميعها على أن أهم معالم الوطن العربي هي موارده البشرية . ومن ثم حاول بعض المفكرين تحديداً رؤ ية مستقبلية لهذه الموارد البشرية التي تعتبر بلا شك الوسيلة والغاية من التنمية بكل أبعادها .

(*) الاستاذان بكلية التربية في جامعة قطر .

وأصبح من الضروري الاعتماد على الدراسة العلمية التفصيلية للاستفادة من طبيعة هذه الموارد البشرية ونواحيها المختلفة . فاذا نظرنا إلى العالم العربي اليوم لوجدنا أنه يتسم بمعدلات نمو سكانية مرتفعة ناجمة عن ارتفاع معدلات الانجاب في بعض المجتمعات العربية أو نتيجة للهجرة من الخارج في الدول الخليجية النفطية .

خصائص الموارد البشرية في العالم العربي :

أهم ما يميز الوطن العربي بالنسبة لموارده البشرية أولاً أنه مجتمع فتي تصل نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) إلى قرابة ٤٥٪ (سعد الدين ابراهيم ، ١٩٨٠) في حين أن هذه الفئة في الدول المتقدمة تبلغ ٢٨,١٪ فقط (فوزية العطية ، ١٩٧٩) فهذا التركيب العمري للسكان له أثاره البالغة على جهود التنمية القومية . إذ أن ارتفاع نسبة الأطفال دون ١٥ سنة يعني انخفاض نسبة البالغين المنتجين وزيادة نسبة المستهلكين .

وثانياً ان قوة العمل في الوطن العربي ضئيلة بالنسبة لموارده البشرية ويقدر حجمها عام ١٩٨٠ بحوالى ٤٥ مليونا (سعد الدين ابراهيم ، ١٩٨٠) بمعنى أن ٢٦,٥٪ من السكان يشاركون في النشاط الاقتصادي ، يضاف إلى ذلك قصور مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتجدر الاشارة إلى أن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي التقليدي أكثر منها في الاقتصاد الحديث أي في الزراعة والرعي كما هي في مصر والسودان واليمن . كما أن انتاجية الفرد في الوطن العربي هي بالنسبة لانتاجية الفرد في المجتمعات الصناعية ، فانتاج العامل المصري مثلا يوازي ١٥٪ من انتاج العامل الياباني (سعد الدين ابراهيم ، ١٩٨٠) ، بالاضافة إلى افتقار الوطن العربي للايدي العاملة المدربة والخبيرة التي تستطيع استغلال مواردها الطبيعية استغلالا رشيداً ، وأيضاً افتقاره إلى العناصر المهنية والادارية والتنظيمية التي تستطيع وضع المجتمع على صعيد متقدم ومتطور يضمن رقيه وازدهاره .
وثالثا يتميز التوزيع المهني للعمالة العربية بتركيز في الحلقة الأدنى من سلم المهن والمهارات والنقص النسبي في الحلقات الاعلى بصفة عامة . فأهمّ ما يميز المجتمعات العربية هو نقص العمالة الماهرة التي تسبب اختناقات في جهود التنمية ، وأيضا ازدياد نسبة العمالة المهاجرة إلى إجمالي قوة العمل . ففي قطر نجد أن نسبة العمالة الوطنية حوالى ١٨,٩٪ في حين أن العمالة غير الوطنية تبلغ ٨١,١٪ (بركز وسنكلير ١٩٧٧) . فان تدفق العمال الاجانب على بلدان الخليج النفطية جعل ابناء هذه البلدان يبتعدون عن المشاركة في النشاطات الضرورية للانماء ، خصوصاً في مجالات البناء والصناعة . ففي هذه القطاعات تبلغ نسبة العمال الأجانب أكثر من ٩٠ في المئة ، في حين تمتص دوائر الحكومة على وجه العموم أكثر من ٧٠ في المئة من الايدي العاملة المحلية (النهار ١٩٨٠/٩/١) .
بالاضافة إلى عامل مهم آخر هو هجرة الكفاءات العربية إلى خارج الوطن العربي .

ونتيجة للخصائص المميزة للموارد البشرية العربية نرى أن التبعية التكنولوجية من أهم ما يميز الموارد البشرية في الوطن العربي ، فنلاحظ أن الدول العربية تسعى وراء التكنولوجيا والمبتكرات الحديثة لتحسين أحوالها باستخدام المبتكرات العلمية في حل مشكلاتها المتراكمة في حين أن المشكلةالتي تواجه أبناء هذه الدول هي الهوة الواسعة التي تفصلها عن الدول الصناعية ، ومن ثم تحاول الدول العربية الخليجية مقايضة نفطها ومواردها الاقتصادية باستيراد وتطوير التكنولوجيا الصناعية المتقدمة ، مما سوف يؤدي إلى زيادة التبعية التكنولوجية كنتيجة لزيادة حجم التعاقدات التكنولوجية لاستيراد المعدات والمنشآت وتدهور شروط التعامل مع مورديها وخير دليل على ذلك عدم توصل مجموعة الحوار العربي الاوروبي إلى حل هذه القضية منذ عام ١٩٧٦ .

الدراسات في الانسان العربي :

وبالرغم من الاشارات العديدة إلى الموارد البشرية في دراسات التنمية الا أن هناك اهمالا في دراسات الانسان العربي . فالدراسات التي تناولت التنمية في مجتمعات الخليج العربي ركزت على جانب واحد من جوانب التنمية . فبعض الدراسات حصرت اهتمامها بمسح الثروات المعدنية ، وقام قسم آخر بدراسة تأثير عملية استغلال تلك الثروات المعدنية ، في حين اهتمت مجموعة ثالثة من الدراسات بالهيكل الوظيفي لاقتصاد مجتمع ما ، إلى جانب مجموعة اخرى عالجت ظواهر خاصة تتعلق بالنواحي الاجتماعية أو السياسية لعملية التنمية (نبلوك ١٩٨٠) . ولكن لم تظهر دراسة جادة تعنى بالجانب النفسي والاجتماعي للفرد ، بمعنى ان معظم الدراسات ركزت على دور الفرد في التنمية ولم تهتم بالفرد ككيان ، أي أنها أغفلت دور تنمية الفرد نفسيا واجتماعيا . فنحن نجد انفسنا حريصين على توضيح وبيان أهمية تنمية الانسان العربي باعتباره الدعامة الاساسية في التنمية ، ليس بتوفير احتياجاته فحسب ، وانما بتفجير طاقاته وتطوير شخصيته الابداعية عن طريق فهمه لتنمية وتطوير كفاءاته وشخصيته حتى يمكنه اداء دوره المنوط به في تنمية مجتمعه .

وبالتالي سنقوم بدراسة الشباب في المجتمع القطري لعدة اعتبارات ، أهمها ان المجتمع القطري مجتمع نفطي يمتاز بكثافة سكان صغيرة ، تساهم المرأة فيه مساهمة ضيئلة مما يستدعي استغلال الطاقات الفردية استغلالا رشيدا ، وهو أيضا مجتمع متغير نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وذلك بدراسة معنى العمل وأهميته ومكانة المهن فيه عن طريق دراسات معاصرة لحوافز ومعنى ومكانة العمل في مجتمع انتقالي ، له خصائص معينة ، ويختلف عن غيره من المجتمعات الجديدة التي كانت مجال بحث ودراسة في العقود السابقة . بالاضافة إلى أن مفهوم العمل وحوافزه لها أهمية خاصة في مجتمع

اسلامي ينظر إلى العمل باعتباره واجباً وأداءً وَكَسْباً ومعاشاً. فيدل مفهوم العمل في القرآن الكريم على :التصرفConduct والصنيع Deedوالسلوك Behaviour(خوري ، ١٩٦٨) ، فيقول الله تعالى في كتابه الكريم : ﴿سيرى الله عملكم ورسوله ثم تردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾. (سورة التوبة آية : ٩٤) ويقول تعالى أيضاً : ﴿ وما تكون في شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً ﴾ ، (سورة يونس آية : ٦١) . فهاتان الآيتان تؤكدان أن العمل واجب ، وأداء يجب أن يقوم به الفرد ويكافئه الله عليه برزقه على قدر عمله حيث يقول عزّ وجلّ : ﴿ من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد ﴾ ، (سورة فصلت آية : ٤١) . إلا أن دخول قطر عالم النفط أدى إلى دخولها إلى مجال السوق العالمي ، ومع مدخول النفط الهائل توسعت مجالات الانفاق ، وتغيرت انماط الاستهلاك ، وترتب عليه تغيرات اجتماعية بارزة ، كتغير البناء السكاني ، وظهور علاقات اجتماعية حديثة ، ونشأة قطاعات اجتماعية جديدة كقطاع العمال وقطاع التجار والمعلمين والحرفيين وغيرها ، كما أنه ترتب عليه زيادة في مجالات المهن المرتبطة بالتصنيع ، وارتبط بظهور هذه القطاعات ان تغيرت المفاهيم وخاصة مفهوم العمل إذ أصبح أكثر تحديدا ووضوحا ، وخاصة أن المجتمع القطري التقليدي الذي كان يعتمد على الغوص والرعي كان من المجتمعات التي تولي العمل أهمية خاصة ، ويبدو ذلك في التراث الثقافي والتراث الشعبي من أغان وأساطير وأمثال . كما أن المجتمع القطري كان ينظر إلى العمل نظرة احترام وتقدير في مجالات مهنية معينة دون أخرى ، وبالتالي لم يكن الحافز ماديا فحسب ، وانما كانت هناك حوافز أخرى إجتماعية ونفسية أثرت فيها عوامل مختلفة أهمها العامل الديني حين يدعو الاسلام إلى العمل والمكافأة بمقدار ما يعمله الفرد من جهة ، وطبيعة المجتمع البدوي أو البحري الذي كان يتطلب كل منهما التعاون والتكافل الجمعي من أجل انتاج جمعي من جهة أخرى . ويؤكد هذه القضية ما جاء في التراث الشعبي المتمثل في الأمثال والتي تتراوح بين قطبين سلبي وايجابي ، فهناك مجموعة من الامثال السلبية التي تدعو إلى التهاون في العمل والبعد عنه مثل « اشلك بالبحر وأهواله وأرزاق الله على السيف » ، إلى جانب الأمثال الايجابية التي تشجع الانجاز والمثابرة كقولهم « من بغى العالي يصبر على الراش » التي ارتبطت بدوَرها بمجموعة ثالثة من الامثال التي تحث على النظام والترتيب والاعداد قبل البدء بالعمل ويظهر ذلك حين يقال المثل الشائع « قيس قبل لا تغيص ما ينفع القيس من بعد الغرق » .

ان مجموعة الدراسات الآتية تهدف إلى التعمق في دراسة « العمل » الذي قد يكون احد الخطوات التي تساعدنا على التغلب على تحديات التنمية في مجتمع متغير طالما أن

استغلال القدرات البشرية يتأتى عن طريق العمل . ويبدو جليا ان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية قد أدت إلى تغيرات في مفاهيم العمل بالنسبة لانسان الخليج المعاصر ، فقد تغيرت المفاهيم تجاه أعمال الرعي والزراعة والصيد عند اكتشاف النفط ، ويظهر هذا التغيير في التركيز على الوظائف الحكومية بالنسبة للسكان الاصليين ، في الوقت الذي أثر ذلك على الرعي والزراعة والصيد إلى حد كبير والتي كانت تعتبر من المهن الضرورية والاساسية في تنمية المجتمع من جانب ، ومن جانب آخر نلاحظ ان الاتجاه إلى العمل الصناعي وإلى قيمة العمل المنتج ومضاعفة الانتاج في المصانع لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل الانسان الخليجي في جميع المستويات ابتداء من العامل البسيط إلى الاداري ، ومما لا شك فيه أن هذا الاتجاه السلبي إلى العمل الصناعي له نتائجه العكسية على تنمية المجتمع وتقدمه مما جعل أمامنا مسئولية تحديد ماهية العمل أي مفهومه بالنسبة للفرد وحوافزه ومكانته الاجتماعية . مع مراعاة ان المفهوم المجرد للعمل لا يختلف من مجتمع لآخر . إلا أن المفهوم الاجرائي هو الذي يختلف باختلاف المجتمعات النامية والصناعية .

مفهوم العمل من الناحية اللغوية والتاريخية :

ان الاهتمام بالعمل كظاهرة اجتماعية وسلوكية قديم قدم الانسانية وسنحاول ان نتعرض إلى هذا المفهوم من الناحية اللغوية والتاريخية بايجاز .

فمنذ ثلاثينات هذا القرن فان كثيراً من الدارسين قد تناولوا مفهوم العمل بالدراسة والبحث لما له من أهمية خاصة في حياة الافراد والمجتمعات . فمن الناحية اللغوية يرد في لسان العرب أن كلمة عمل تدل على كما قال الله عز وجل في آية الصدقات : ﴿والعاملين عليها . هم السعاة الذين يأخذون الصدقات من أربابها وأحدهم عامل وساع﴾ . فمفهوم السعي يعني ان الفرد يسعى نحو هدف ما .(لسان العرب ، ص ٨٨٦) . وكما نعلم فان الهدف يكون جزءاً عضوياً من الدوافع السلوكية .

وأما من الناحية التاريخية فيبدو أنه لم يؤرخ لمعنى العمل بالصورة الواضحة . إلا أن دراسة تايلجر Tilger, 1962 بينت كيفية انتقال هذه المعاني بتغير النظام الاجتماعي .

فقد كان العمل مجرد لعنة بالنسبة لقدماء الأغريق . فمعظم المفكرين الاغريق وضعوا تدريجيا قيمة للزراعة باعتبارها مصدرا للحياة والاستقلال ، في حين ان معظمهم كان ينظر إلى العمل (المهارات الفنية) كشيء ضار بالفكر والعقل ، ومن ثم لا يتناسب مع الفضيلة . وكان الأمر كذلك بالنسبة للرومان . ولم تكن للعمل قيمة أو أهمية جوهرية بالنسبة للمسيحيين الأوائل ، ولكنهم اعتبروه اداة جيدة للمحافظة على الجسد والروح . في حين حاول الكاثوليك المبكرون التمييز بين الأعمال المختلفة ـ اشرنا سابقاً إلى

مفهوم العمل بالنسبة للاسلام ـ ومع ذلك كله فقد بقي العمل دون أن تكون له قيمة خاصة بذاته ، واستمر باعتباره وسيلة للتطهر والعمل الخيري والتفكير .

وبعد ذلك جاء لوثر بفكرة ان العمل ما هو إلا شكل لخدمة الله وبالتالي يكتسب قيمته باعتباره وسيلة للخلاص . ثم جاء أصحاب النظرية النفعية الذين استغلوا هذه الفكرة ونظروا إلى العمل كوسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية خاصة . وقد كان القرن التاسع عشر العصر الذهبي لدراسة هذا الموضوع . فنجد ان بعض الفلسفات المعاصرة تنظر بالدرجة الأولى إلى الرضاء الداخلي الذي يحصل عليه الفرد من اداء عمل ما فتحقق قيمة العمل عن طريق الانجاز وتنمية المهارات والقدرات التي من خلالها ينمو الفرد نفسيا واجتماعيا وينضج خلقيا مما يؤهله لان يكون قادراً على اتخاذ القرارات وتحمل المسئوليات في عمله . في حين ان العمل الذي لا يمنح الفرد القدرة على الاختيار واتخاذ القرار وتحمل المسئولية ، هو ذلك العمل الذي لا يحقق للفرد نموا نفسيا واجتماعيا .

فنجد أن هذه التصورات الفلسفية لمفهوم العمل قد أدت إلى بلورة الدراسات النفسية والاجتماعية المعاصرة في هذا المجال . وأصبحت المنطلق الرئيسي للدراسات الامبيريقية الحديثة للعمل وعلاقته بالفرد وبالانتاج .

مفهوم العمل في العلوم الاجتماعية :

ان تنمية الموارد البشرية ترتبط عضويا وتاريخيا بعلمي النفس والاجتماع وترجع جذور هذا الارتباط إلى اوائل القرن الحالي . فقد كان الاهتمام اساسا منصبا على كيفية زيادة انتاجية العامل سواء في المصنع أو الحقل أو المكتب ، وتخفيض معدلات غياب العمال عن العمل والتسرب بينهم . والتي كانت في أساسها مشكلات اقتصادية بحتة من وجهة نظر رب العمل . ولكن بتطور العلوم الاجتماعية حدث تطورٌ في دراسة هذا الموضوع اذ أصبحت أكثر شمولا واتساعا ، فبعد أن كانت مقتصرة على العامل البسيط امتدت لتشمل الاداري والعامل والموظف الاداري في الحلقات الوسطى والعليا .

فاهتم علماء النفس بالدرجة الاولى في كيفية وضع الفرد في المكان المناسب أي « الرجل المناسب للعمل المناسب » . وقد أدى هذا الاهتمام إلى ظهور حركة القياس النفسي Psychometric وهدفها قياس ومعرفة مؤهلات وقدرات الفرد والجمع بينهما وبين متطلبات العمل ، بحيث تؤدي إلى توازن بين قدرات العامل ونوع ومكان العمل .

أما علماء الاجتماع فقد ركزوا في بادىء الأمر على وصف بيئة العمل وانتقلوا بعد

ذلك إلى دراسة مشكلات الفرد الاجتماعية ، سواء كانت أسرية أو اقتصادية وعلاقتها بالعمل .

ولكن ببداية أربعينات هذا القرن ابتدأ علماء النفس والاجتماع بالنظر إلى موضوع العمل نظرة أكثر شمولاً وعمقاً وموضوعية . فابتدأوا أولا بدراسة العامل كانسان له شخصية خاصة تؤثر فيه دوافع مختلفة ليس الدافع الاقتصادي فيها هو الدافع الاساسي للعمل . وعلى ذلك فان اتجاهات الفرد نحو عمل ما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في دراسات العمل والانتاج بصفة عامة . مما أدى بدوره إلى تركيز بعض العلماء وعلماء الاجتماع بصفة خاصة على موضوع الاغتراب Alienation وتأثيره على بعض أنواع العمل (Blauner, 1964, Goldthrope, 1966, Goldthrope Etal., 1968 , Fever,1962) . فكل هذه الدراسات والاهتمامات كانت محاولات للتنبؤ عن كيفية تأثير العوامل النفسية والاجتماعية في انتاجية العامل . إلا أنه تبين مع كثرة هذه الدراسات التنبوئية التي حاولت أن تجد علاقة بين الرضاء عن العمل وارتفاع معدل معنويات العامل من جانب وتحسن وزيادة الانتاج من جانب آخر لم تكن مشجعة فقد كان وسيط معامل الارتباط لمعظم تلك الدراسات حوالى ٠,١٤ (Vroon , 1964) .

ولكن اليوم بتطور العلوم الاجتماعية وخاصة علمي النفس والاجتماع حدث تغير في دراسة مجال العمل . فبعد أن كان الاهتمام منصباً على المهن الفردية تحول إلى دراسات عميقة في « شخصية الفرد المهنية » و « بيئة العمل » . فنجد أن نظرية هولند Holland ما هي الا محاولة لفهم وقياس اتجاهات افراد مختلفين في أعمال مختلفة مع اعتبار الفروق الفردية بين خصائص العمل وبيئة العمل Work Situation والتفاعل بينهما . واعتبر هذا المنهج محاولة لفهم سلوك العامل وتطبيقه في الواقع العملي . فكانت تلك الجهود تركز على أشخاص يعملون في جميع المجالات إلا أنه ظهرت حركة موازية ومرتبطة بهذا المجال وهي حركة التوجيه المهني التي تحاول ان تساعد المراهق على اختيار المهنة التي تتناسب مع شخصيته ومؤهلاته . هذه المهنة تؤدي به لأن يكون راضيا عن نفسه ومنتجا في نفس الوقت ويوفر المال لنفسه ولغيره وهذا الرضاء يؤدي إلى الكفاءة النفسية والاجتماعية .

وقد بذلت جهود عديدة منذ القرن الثامن عشر للوصول إلى معنى دقيق لكلمة « العمل » (أبو زيد ١٩٦٧ .) مما أدى إلى ظهور عدد من التعريفات المتضاربة بل والمتناقضة . ويرجع السبب في ذلك إلى عدم ادراك هذه التعريفات لكل ابعاد المشكلة .

وربما كان أهم المجالات التي استخدمت فيها كلمة « العمل هو مجال العلاقة بين النشاط المهني والمركز الاجتماعي ومجال التخصص المهني أو ما يعرف عادة في الدراسات

الاجتماعية والانثروبولجية باسم توزيع العمل وتقسيمه داخل المجتمع (دور كايم ١٩٣٣) . حتى أن أدم سميث استخدم مفهوم العمل للتفرقة بين « العمل المنتج » و « العمل غير المنتج » ويقول : « ان ما تقوم به كل أمة من عمل خلال السنة هو أساس ما تحصل عليه من كافة الضروريات والكماليات التي تستهلكها خلال السنة . . . » (آدم سميث ، ١٧٧٦) . وهنا يقرر سميث أن الانسان وجهوده هي العماد الأول للنشاط الاقتصادي ومصدر ما يحصل عليه من مختلف الاموال . ان العمل في حد ذاته مستقلا ومنفصلا عن غيره من عوامل الانتاج متعذر التصور ولكن هذا لا ينفي أنه العنصر الفعال في الانتاج والمحرك الايجابي لكل العناصر الأخرى .

ونلاحظ أن علماء الانثروبولوجيا البنائين اهتموا بتحليل مفهوم العمل في علاقته بالظروف الايكولوجية وبالانساق الاجتماعية . وعلى ذلك ظهرت اتجاهات كثيرة لتحديد مفهوم العمل ، ومن هذه الاتجاهات الاتجاه الذي يهتم بالتعرف على الحوافز والدوافع الاقتصادية الكامنة وراء العمل . فيرى ريموندفيرث Reymond Firth ان العمل يستخدم في الكتابات الاجتماعية بمعنيين رئيسيين الأول : استخدام واسع حيث يقصد به النشاط الهادف الذي يتطلب بذل الطاقة والتضحية ببعض الراحة واللذة . والمعنى الثاني اكثر ضيقا وتحديدا ويقصد به النشاط الذي يبذل للحصول على الدخل . أي أن هناك عناصر سيكولوجية تتمثل في الحوافز التي تدفع الفرد إلى العمل وتشجعه عليه على الرغم من كل ما يتضمنه العمل من عناصر الالم (فيرث ١٩٦٩) ، ومن ثم قام بدراسة مجتمع تيكوبيا Tikopia احد المجتمعات البدائية التي لا تعرف نظام التعامل بالنقد - حتى لا تعتبر النقود الحافز الاساسي للعمل - ووجد أن هناك حوافز تنبع من طبيعة المجتمع نفسه وترتبط ببنائه الاجتماعي والقيم الاجتماعية السائدة فيه ، وبالتالي كان الحافز المادي ليس بذات الأهمية بقدر الحوافز الاجتماعية الأخرى كالرغبة في اقامة الحفلات والولائم وتبادل الهدايا التي تتألف من السلع التي يقوم الناس بصنعها .

كما أن هناك نوعاً من الالتزام الاجتماعي Social Obligations يجعل الناس يندفعون نحو العمل . فالناس يعملون ليس لاشباع الرغبات الشخصية او استجابة للحوافز فحسب ، وانما نزولا عن بعض الالتزامات الاجتماعية التي تضطرهم لأن يعملوا للآخرين كما يعملون لانفسهم (فيرث ، ١٩٤٨) . فيؤكد فيرث وجود عدد كبير من الحوافز غير المادية التي تتصل اتصالا وثيقا بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع .

وللعمل أيضاً معنى ايجابيٌ دال بالنسبة للافراد الذين لا يحصلون على اشباع شامل Overall من العمل الذي يقومون به . إلّا أن ما يدفع الفرد إلى العمل هو اخلاقيات

العمل Ethics كالتزامات الفرد تجاه عائلته ومجتمعه واحترام ذاته (Blauner, 1976) ، ومن ثم يصبح العمل في أي مجال للانتاج هو محصلة للبيئة الطبيعية والتكنولوجية والبناء الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي ، وعلى ذلك لا تكون لكل منها نفس الاهمية لانها تختلف باختلاف مجالات الانتاج في الانماط الاقتصادية المختلفة .

ومن ناحية أخرى فيعني العمل من الناحية الاجتماعية ان الناس قد تمت تنشئتهم للمساهمة في الأنشطة الاقتصادية . فهناك دوافع تدفع الافراد إلى العمل غير الدوافع المعيشية ، ومن ثم نجد الشخص الثري والعامل الذي لا يحصل على ترقية يستمران في العمل ، مما يؤكد ان هناك حوافز تحتم العمل غير اقتصادية مما يجعل الأفراد الذين تقاعدوا يشكون من كونهم عديمي الفائدة وفاقدي الاحساس من الغاية في الحياة التي كان يمنحهم إياها العمل (ريموند ماك ، ١٩٧٣) ، وهذا يشير إلى العلاقة بين العمل والنشاط Activity حيث نجد « ان بعض الأفراد لا يشعرون بالسعادة إلا إذا قاموا بعمل ما » (ريموند ماك، ١٩٧٣) مما يدل إلى حد كبير ان العمل يعتبر غاية في حد ذاته .
كما يدل مفهوم العمل لدى كثير من الناس على ذلك الجزء من الحياة الذي يربطهم ويجعلهم يتكاملون ويتداخلون في المجتمع ، ويحققون حاجاتهم ورغباتهم الاجتماعية والاقتصادية . فيقدم العمل الفرص للافراد ليشغلوا انفسهم في انشطة تساعد على تنمية مهاراتهم وقدراتهم الخاصة . فبعض الأفراد يقيمون العمل بالمكان الذي يكونون فيه صداقات ، بينما ينظر اليه آخرون باعتباره مركز ومكانة ناتجين عن الترتيب المهني ، لدرجة ان الأفراد يقيمون احيانا حسب نوع العمل الذي يؤدونه وقدرتهم على انجازه .

ويعتقد كثير من الناس ـ في الوقت نفسه ـ ان على كل فرد أن يعمل لان للعمل توجيهات مقدسة كما جاء في الاديان السماوية . وعلى ذلك فان معاني العمل هذه ووظائفه يشار اليها كقيم معبرة (تعبيرية) طالما انها تتضمن الاهتمام الجوهري بالعمل والمردود الاجتماعي والنفسي الناجم عن ممارسة وظيفة معينة .

ويشير مفهوم العمل في علم النفس كما تناوله كثير من علماء النفس إلى علاقته الوثيقة بالدوافع والاتجاهات والأدوار المرتبطة بالمكانة الاجتماعية للمهنة .

فبالنسبة لعلاقة العمل بالدوافع نجد انه يؤدي إلى اشباع الحاجات الجسمانية والنفسية والاجتماعية المختلفة للفرد . فمثلا يعمل الفرد لاشباع حاجاته المادية لارضاء نفسه ولتحقيق ذاته . وقد نظم ماسلاو Maslow الدوافع المختلفة للفرد بشكل هرمي

تتألف قاعدته من الدوافع الفسيولوجية وترتقي إلى أن تصل إلى دافع تحقيق الذات الذي يكون في قمة الهرم . ويشدد ماسلاو على الترابط والتفاعل بين الدوافع الخمسة التي يتكلم عنها مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد دافع أساسي واحد للعمل . ونجد اليوم أن القائمين على برامج التطوير الاداري وتدريب العمالة في جميع المستويات يستعينون بمنوذج ماسلاو في وضع خطط وبرامج التطوير والتدريب .

كا ينظر علماء النفس للعمل من زاوية اخرى باعتباره اتجاها . والاتجاه يشير عادة الى استعداد لاداء سلوك معين . فهو بمعناه العام استعداد وجداني مكتسب ، ثابت نسبيا ، يحدد شعور الفرد وسلوكه ازاء موضوعات معينة من حيث تفضيلها او عدمه ، قد تكون أشياء أو اشخاصا أو جماعة او فكرة او مبدأ أو نظاما اجتماعيا أو مشكلة اجتماعية أو قد تكون ذات الفرد نفسه موضوعا نفسيا ، وله مقومات ثلاث معرفية وانفعالية وسلوكية (راجح ، ١٩٧٦) وللاتجاه نفس قوة الدافع ، وعندما نقيس الاتجاهات فكأننا نقيس الدوافع أيضا .

ومن الواضح أن افراد أي مجتمع لديهم اتجاهات معينة نحو العمل ، هذه الاتجاهات ترتبط بالبناء الاقتصادي والسياسي والايديولوجي والاجتماعي ، وعلى ذلك فان الاتجاه لا يؤدي بالضرورة الى السلوك المرتبط به . ومن ثم في بعض الاحيان تكون الاتجاهات مؤشراً للتنبؤ بالسلوك المرغوب تحت ظروف خاصة .

والملاحظ ان مكانة الفرد الاجتماعية ترتبط بمهنته . فالعمل يعتبر مؤشراً أو دليلاً على المركز والمكانة ، وعلى ذلك نجد الافراد يميلون الى العمل في مهن تمنحهم المراكز والمكانات المرغوبة . وقد بين بعض علماء الاجتماع بأن المركز المهني يمكن أن يؤخذ كمؤشر للتنبؤ عن معتقدات الفرد أكثر من الجنسية التي ينتمي اليها .

أما الدراسة الثانية من هذه السلسلة فتتناول حوافز العمل . أما الدراسة الثالثة فهي المكانة الاجتماعية للعمل . ويتجاوز استخدامنا لمفهوم العمل ـ في هذه الدراسات ـ الدافع المادي ، ومن ثم يشير إلى أي جهود أو سلوك اجرائي يقوم به الفرد سواء في المجال الفني ، العقلي ، الصناعي ، . . الخ . ويتضمن انجازا في جانب ما يشبع الفرد من خلاله حاجاته النفسية والاجتماعية .

(المبحث الثاني)
المكانة الاجتماعية لمجموعة من المهن المختارة في قطر

مقدمـة :

يتوقف مركز الفرد الاجتماعي إلى حد ما على المهنة التي يمارسها وعلى العمل الذي يقوم به . ويزداد دور هذا العامل في تحديد المركز الاجتماعي بدرجة تطور المجتمع وتحديثه . فنرى مثلا في المجتمعات التقليدية المحافظة ان المركز الاجتماعي للفرد يرتبط أولا بمركز الاسرة التي ينتمي اليها ـ أي انه موروث ـ ثم بسنه وتقواه أكثر من ارتباطه بدخله أو بمستواه العلمي وبالمهنة التي يمارسها نتيجة علمه وتحصيله وانتاجه . ولهذا نرى أن الحراك الاجتماعي ـ أي الانتقال من طبقة اجتماعية دنيا الى طبقة أعلى منها ـ بطيء في المجتمعات التقليدية المحافظة وأشد صعوبة مما هو عليه في المجتمعات المنفتحة والمتحضرة والتي يتوقف فيها مركز الفرد الاجتماعي على مهنته وانتاجه ومجهوده الشخصي .

ان مركز الفرد الاجتماعي لا يحدد دوره السلوكي وتوقعات الآخرين منه فحسب بل يحدد أيضا مقدار تقدير الآخرين واحترامهم له . أي أن المركز الاجتماعي يصبح اداة أو وسيلة أو قناة لاشباع هذه الحاجات النفسية ـ تقدير واحترام الآخرين ـ التي تكلم عنها ماسلاو Maslow وحدد مستواها في ترتيبه الهرمي لدوافع وحاجات الفرد الاساسية . فمن هذا المنطلق يمكننا ان نربط بين المهنة في المجتمعات المتقدمة والمركز الاجتماعي الذي تمنحه لصاحبها ، ثم تقدير واحترام الآخرين له ، أي أن اشباع هذه الحاجات وحاجات الفرد المادية الأخرى يصبح عاملا مهما في اختيار الفرد لمهنته . ويمكننا القول أيضا بأنه أياً كانت المهنة فان رتبتها الاجتماعية تعكس نظرة المجتمع وتقاليده وقيمه كما انها تعكس ايضاً تفضيل الفرد لها عن غيرها من المهن (Artz and Maldonado, 1978) وهذا التفضيل مرتبط بدوره بعوامل فردية وسياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة .

وقد أجمعت أكثر الدراسات الاجتماعية أن هناك نظرة دونية للمهن التي تتطلب مجهوداً جسمانيا وعضليا يدويا . ومع ان هذه النظرة ليست جديدة فقد ركز عليها افلاطون في « جمهوريته » الا انها لا تزال سائدة وقوية في أكثر مجتمعات العالم الثالث مما أدى إلى عزوف الشباب عن الاتجاه نحو الاعمال التقنية والآلية التي قد تدر عليهم دخلا أكثر بكثير ن الأعمال المكتبية والوظائف الحكومية التي يسعى اكثرهم وراءها . وتتجسد هذه الظاهرة بكثافة في المجتمعات الخليجية خصوصا لان لها جذوراً عميقة في البداوة وقيمها . فنرى البدوي يفضل أن يكون حارسا مثلا بدلا من أن يكون نجارا أو حدادا لما

لهذه المهنة من رموز تشير إلى القوة والجأش . فاذا نظرنا الى توزيع المهن او الاعمال التي تتطلب عملا يدويا ومهارات خاصة قلما نجد فيها شابا خليجيا . فاعمال البناء ، والصيانة ، والكهرباء وتصليح السيارات وحتى بيع المواد الغذائية من خضروات ولحوم يقوم بها أشخاص من غير ابناء القبائل والعرب . إلا أن هناك دلائل تشير إلى اتجاه بعض القطريين نحو اعمال يدوية مرتبطة بانتاج البترول الذي يكون الصرح الاقتصادي للبلد مما يميزه عن الأعمال الأخرى .

وقد اجمعت أكثر الدراسات الحديثة ايضا ان هناك تشابها في الترتيب الاجتماعي بين دول العالم الثالث وكثير من الدول الصناعية المتقدمة سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية . فقد وجد سيرابتا Serapata (١٩٦١) تشابها بين البولنديين والامريكيين في ترتيبهم للمركز الاجتماعي لمجموعة من المهن . ووجد مليكيان (١٩٧١) في دراسة تتعلق بالمركز الاجتماعي الحاضر والمركز المرغوب لبعض المهن عند الطلاب السعوديين تشابها بينهم وبين نتائج سيرابتا على الامريكيين والبولنديين برغم الاختلافات الايديولوجية والاقتصادية والحضارية والثقافية مما يدل على وجود عامل مشترك في تحديد المركز الاجتماعي لبعض المهن قد يكون مرتبطا بالتنمية الاقتصادية والتصنيع وظهر في نفس الدراسة ان هناك رغبة في ان يكون « للعامل » و « المزارع » مركزاً اجتماعيا افضل مما هو عليه الآن . فاذا كانت هذه الرغبة حقيقية وإذا تحولت إلى رغبة واقعية فانها قد تنعكس على الاختيار المهني في المستقبل .

ولا تختلف نتائج دراسة عبد الجليل الزبيعي ومحمد الغنام (١٩٦٨) على الطلاب العراقيين في كلية التربية وكلية البنات بجامعة بغداد سنة ١٩٦٨ على نتائج سيرابتا . مما يؤكد ان بناء المجتمع لا يؤثر تأثيرا قويا على تحديد الرتبة الاجتماعية للمهنة .

وأظهرت دراسات جابر (١٩٧٨) (١٩٧٩) وجابر والشيخ (١٩٧٩) المرتبطة بالتفضيل المهني والميول المهنية عند طلبة وطالبات جامعة قطر ثلاثة عوامل تشير الى ضرورة اجراء دراسات تفصيلية حول هذا الموضوع المتعلق بتنمية القوة البشرية .

فقد وجد جابر (١٩٧٩) بأن المحدد الأول للمهنة عند الطالب القطري هو تفضيله لها عن غيرها ، فالبرغم من بداهة هذه النتيجة فانها تشير بطريقة غير مباشرة إلى الحرية المتاحة للطالب القطري في اختيار مهنته دون تدخل كثيف من اسرته . ومما يساعد الطالب أو الشاب القطري على تطبيق هذا المحدد هو الفرص العديدة المتاحة له من قبل الدولة في التخصص والدراسة على نفقتها مما يقلل من اتكاله على اسرته من الناحية المادية . ومن جهة ثانية وجد نفس الباحث (جابر ، ١٩٧٩) بأن العامل الاساسي في

اختيار المهن عند طلاب وطالبات جامعة قطر هو نظرة المجتمع للمهنة وقد اعارت الطالبات أكثر أهمية لهذا العامل من الطلاب . وثالثا وجد الشيخ (١٩٧٩) بأن نسبة الذين يوافقون على الاشتغال بعمل يدوي لا تتعدى ٣٠٪ من أفراد العينة التي درسها أي أن هناك تحيزاً ضد المهن المرتبطة بالأعمال اليدوية مما يعكس قيم البداوة التي أشرنا اليها سابقا .

وبالرغم من ان هذه العوامل المترابطة والمتداخلة ليست هي العوامل الوحيدة التي تؤثر في اختيار المهنة الا انها جديرة بالدراسة الكاملة اذا اردنا ان نأخذها بعين الاعتبار في أي برامج للتوجيه والارشاد المهني للمراهقين والراشدين في قطر او غيرها من دول الخليج . ولهذا هدفنا في هذه الدراسة ان نتعرف على :

١ ـ الرتبة الاجتماعية لمجموعة من المهن في قطر .
٢ ـ المكانة الاجتماعية للمهن باختلاف الجنس .
٣ ـ تأثر المكانة الاجتماعية للمهنة بعاملي السن والمستوى التعليمى .

المنهج والأدوات :

استعانت الدراسة باستمارة صممت خصيصا للاجابة على مشكلة البحث . احتوت على ٣١ مهنة تم اختيارها على الأسس الآتية :

١ ـ ان تمارس هذه المهن حتى اليوم في المجتمع القطري .
٢ ـ ان تتفاوت هذه المهن في مركزها الاجتماعي حسب التصنيفات المعروفة .

ونظراً للمشكلات التي تواجه الباحث في اختيار المهن في مثل هذا النوع من الدراسات . كانت هذه المهن مقسمة الى (٣١) مجموعة تتكون كل منها من ست مهن . وأدى هذا التقسيم إلى ظهور كل مهنة مع خمس مهن مختلفة في كل مجموعة من المجموعات . والغاية من هذا التقسيم اعطاء الفرصة للمفحوص لكي يقارن نفس المهن مع خمس مهن مختلفة في كل مجموعة .

وكان بامكاننا ان نطلب من المفحوص ترتيب جميع المهن حسب مركزها الاجتماعي من الرتبة الاولى إلى الرتبة الواحدة والثلاثين (حسب عدد المهن الموجودة في الاستمارة) ، أو استعمال طريقة ليكرت في تقدير كل مهنة تم ترتيبها حسب الدرجة التي تحصل عليها . إلا أننا فضلنا الطريقة المذكورة اعلاه أي مقارنة المهنة الواحدة ٦ مرات مع ست مجموعات من المهن المختلفة وهذه الطريقة تسهل الأمور على المفحوص إذ أن

مقارنة مهنة مع خمس مهن أخرى أسهل من مقارنتها مع إحدى وثلاثين مهنة وهو عدد المهن المذكورة في الاستمارة .

نلاحظ في معظم المجتمعات ان هناك مهنا تحظى بتقدير أكثر من غيرها وتميل أحيانا إلى احترام الأفراد الذين يمتهنون بعض المهن ، في حين لا ننظر بعين الاعتبار لآخرين يعملون في مهن أخرى . وقد نخجل أو نفخر احيانا باقربائنا حسب نوع مهنتهم .

وقد اعطيت للمفحوصين التعليمات التالية :

« تجد في القائمة التالية مجموعة من المهن التي عليك أن ترتبها وفق موقعها (أهميتها) اجتماعيا . اعط المهن الاكثر أهمية رقم (١) والتي تليها رقم (٢) وهكذا حتى رقم (٦) للمهنة الأقل تقديرا في المجتمع وذلك في كل من المجموعات الاحدى والثلاثين التالية . استخدم القلم الرصاص لتتمكن من تغيير الترتيب بسهولة اذا ما رأيت ذلك » .

عينات الدراسة :

تم اختيار أربع عينات من طلاب وطالبات الاعدادي والثانوي والجامعي موزعة كما تظهر في جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)
يبين توزيع عينات الدراسة

العينية	العدد	النسبة المئوية
طلاب اعدادي	٤٨	٢٠,٠٨
طلاب ثانوي	٨٨	٣٦,٨
طلاب الجامعة	٥٣	٢٢,١٧
طالبات الجامعة	٥٠	٢٠,٩٢
المجموع	٢٣٩	١٠٠

تقدير الدرجات :

تم تقدير درجة كل مهنة بمفردها على أساس المتوسط الحسابي لكل مهنة حسب

تكرار ترتيبها في المجموعات الست . فاذا افترضنا ان لدينا عينة مكونة من ٣٠ فرداً يكون عدد المرات التي رتبت فيها أقل مهنة يساوي ١٨٠ مرة وهو حاصل ضرب مفردات العينة (٣٠) في عدد المجموعات التي تظهر فيها المهنة (٦) .

كما اعطى وزنا لكل ترتيب يبدأ بواحد وينتهي بستة وهو عدد المهن في كل مجموعة ، وعلى ذلك تحسب درجة كل مهنة عن طريق حاصل الدرجات التي تحصل عليها في المراتب المختلفة . فاذا افترضنا ان توزيع درجات مهنة الطبيب كانت كالآتي :

المرتبة الأولى ١١٦×١= ١١٦
المرتبة الثانية ٤٠ ×٢= ٨٠
المرتبة الثالثة ١٩×٣= ٥٨
المرتبة الرابعة ٤ ×٤= ١٦
المرتبة الخامسة ١ ×٥= ٥
المرتبة السادسة صفر × ٦= صفر

فيساوي مجموع درجات الطبيب ٢٧٤ درجة . وتكون درجة مهنة الطبيب ناتج قسمة مجموعة درجات الطبيب على عدد مرات تكراراها (١٨٠) بالنسبة للعينة المكونة من : ٣٠ فـرد . أي أن درجة مهنة طبيب تساوي ٢٧٤ ÷ ١٨٠ = ١,٥٢ . ويبين جدول رقم (٢) نتائج الدراسة .

التحليل والمناقشة :

ان تحليل نتائج هذه الدراسة ومناقشتها سيتم أولا من خلال مقارنة المهن العشر العليا بالمهن العشر الدنيا للعينات الأربع . وثانيا عن طريق المقارنة حسب النوع والمستوى التعليمي أي المقارنة بين الطلاب والطالبات من جهة والمقارنة بين طلاب الاعدادي والثانوي والجامعة من جهة أخرى .

أولا : المقارنة بين المهن العشر العليا والمهن العشر الدنيا :

يتبين من جدول (٢) ان المهن المختارة تنقسم إلى خمس فئات تنازلية الفئة الأولى تتراوح درجاتها بين ١ ـ ١,٩٩ درجة والفئة الثانية تتراوح درجاتها بين ٢ ـ ٢,٩٩ درجة والفئة الثالثة بين ٣ ـ ٣,٩٩ درجة والفئة الرابعة بين ٤ ـ ٤,٩٩ درجة والفئة الخامسة والأخيرة تراوحت درجاتها بين ٥ ـ ٥,٩٩ درجة . وبناء على هذا التصنيف يبدو واضحا انه كما قل متوسط درجة المهنة كلما ارتفعت مكانتها الاجتماعية فالعلاقة بين متوسط الدرجة والمكانة الاجتماعية علاقة عكسية . فاذا نظرنا الى هذه الفئات من وجهة نظر

أصحاب نظريات التدرج المهني وبصفة خاصة تصنيف بكمان (Beckman1946) نجد ، أنه من المحتمل ان تعكس الفئات الخمس الطبقات الاجتماعية الآتية : الفئة الأولى تقابل ما يسمى بالطبقة الاجتماعية العليا . والفئة الثانية تقابل الطبقة العليا المتوسطة ، واللثالثة تقابل الطبقة المتوسطة ، والطبقة الرابعة تقابل الطبقة الدنيا المتوسطة والفئة الخامسة تقابل الدنيا وهذا التصنيف يتفق مع تصنيف وارنر (السيد الحسيني ١٩٤) .

ونجد أيضاً أن المهن العشر العليا تقع في الفئتين الأولى والثانية أي أن متوسط درجاتها يكون بين ١ ـ ٢,٩٩ درجة . في حين أن المهن العشر الدنيا تقع في الفئتين الرابعة والخامسة ومتوسط درجاتها بين ٤ ـ ٥,٩٩ درجة . ونلاحظ من نفس الجدول أن المهن اليدوية التي تحتاج إلى مجهود عضلي تحتل المراتب الأخيرة مما يعني ارتباطها الوثيق بثقافة المجتمع التي ما زالت تنظر إلى العمل اليدوي نظرة خاصة أقل من النظرة الى الأعمال غير اليدوية . كما نلاحظ أن هذه المهن اليدوية كمهنة الخراز والسباك والحلاق والقصاب والبقال ما زال يقوم باداثها أفراد من خارج المجتمع القطري بصفة عامة . وما زالت قصراً عليهم حتى وقتنا الحاضر ، في حين أن دخل البعض من هذه المهن مرتفع مما يعني أن العامل الاقتصادي ليس العامل الحاسم في تحديد المكانة الاجتماعية للمهنة في مجتمع انتقالي وانما العوامل الاجتماعية والثقافية هي العوامل المحددة للمكانة الاجتماعية للمهن . وربما نستطيع أن نفسر هذه الظاهرة بصورة عقلانية حين ننظر إلى هذه المهن اليدوية ونجد انها ليست مِهناً موروثة من جانب ، ونعني هنا بمهنة موروثه انها لم يتدرب

جدول رقم (٢)
التصنيف والمتوسط الحسابي للمهن للعينات الأربع ككل

الترتيب	الوظيفة	المتوسط	الفئة
١	وزير / سفير	١,٣٧	الأولى
٢	طبيب	١,٧١	(١- ١,٩٩)
٣	استاذ جامعي	١,٩٨	
٤	طيار	٣,١٢	
٥	مهندس	٢,١٥	
٦	قاضي شرعي	٢,٤٣	

الترتيب	الوظيفة	المتوسط	الفئة
٧	محام	٢,٦٧	الثانية
٨	رجل أعمال	٢,٦٩	(٢,٩٩ -٢)
٩	ضابط	٢,٩٠	
١٠	مؤلف	٢,٩٧	
١١	مدير مدرسة	٢,٩٨	
١٢	مدير بنك	٣,٠٥	
١٣	إمام مسجد	٣,٢١	
١٤	مدرس	٣,٢٩	
١٥	موظف	٣,٥١	
١٦	كاتب	٣,٥٥	الثالثة
١٧	شرطي / جندي	٣,٥٨	(٣,٩٩- ٣)
١٨	مذيع	٣,٦٤	
١٩	ميكانيكي	٣,٧٢	
٢٠	حفار	٣.٨٢	
٢١	كهربائي	٣,٨٥	
٢٢	مزارع	٤,١٢	
٢٣	صائد سمك	٤,١٦	الرابعة
٢٤	ممثل	٤,١٦	
			(٤,٩٩ -٤)
٢٥	نجار	٤,٧٢	
٢٦	سائق شاحنة	٤,٧٤	
٢٧	بقال	٤,٧٧	
٢٨	قصاب	٥,٠٦	
٢٩	حلاق	٥,١٦	الخامسة
٣٠	سباك	٥,١٩	(٥,٩٩- ٥)
٣١	خراز	٥,٤٤	

عليها الفرد ويمارسها عن طريق والده أو اسرته ومن ثم لم تنتقل من جيل إلى آخر وعدم اصالة هذه المهن وارتباطها بالوافدين من جانب آخر اسهم في تقييمها بهذه الصورة . وقد يؤكد ذلك عدم شيوع كنايات مرتبطة بهذه المهن كالنجار والحداد في المجتمع الخليجي بالصورة المطلوبة وهذا التفسير يحتاج إلى شواهد امبيريقية ودراسات مستفيضة في هذا الجانب .

ويتبين لنا ايضا ان مهنة وزير أو سفير وطبيب واستاذ جامعي تحتل المراتب الثلاث الأولى . ومن الطبيعي أن نتوقع هذا الترتيب لاعتبارات عديدة ثقافية واجتماعية . فمهنة السفير والوزير ترتبطان بعوامل اجتماعية لما لهاتين المهنتين من مكانة عالية في المجتمع وللدور الذي يلعبه كل من الوزير والسفير في مجتمع انتقالي . أما مهنتي طبيب وأستاذ جامعي فترجعان لاعتبارات حضارية وثقافية نتيجة لانتشار التعليم والوعي بين فئات الطلاب وتشجيع الدولة الطلاب على الدراسة في الاقسام العلمية كما ترتبطان بالتفوق والكفاءة التعليمية . وإذا ركزنا على مهنة الاستاذ الجامعي نجد أنها بدأت بالظهور حديثا وذلك بعد افتتاح جامعة قطر في عام ٧٣ ـ ٧٤ م . فمكانة مهنة سفير أو وزير وطبيب واستاذ جامعي لها جذور تاريخية في المجتمعات المختلفة ، وظهرت في المجتمع القطري حديثاً نتيجة للتغيير والتحديث الذي واكب ظهور النفط . فقد تعين أول سفير قطري لدولة قطر ١٩٧٠ في مصر ولبنان وبريطانيا وايران وأول طبيب قطري تعين في عام ١٩٧٣ وأول استاذ جامعي قطري في عام ١٩٧٨ . كما أن المهن الثلاثة بصفة عامة من المهن ذات السلطة ولكن كل منها في مجال معين وبحدود معينة ، فالجانب التسلطي يظهر في المجتمعات الانتقالية وبين الشباب بصفة عامة (مليكيان ، بحث غير منشور) . فاذا قارنا نتائجنا بنتائج دراسات سابقة مثل دراسة هات (Hutt, 1965) وزملائه في الولايات المتحدة الامريكية وسيرابتا في بولندا وميليكيان في السعودية نجد أن مهنة الطبيب والاستاذ الجامعي تأتيان في المراتب الثلاثة الأولى أيضا .

مقارنة بين العينات :

وتلي هذه المهن الثلاثة في الترتيب مهن مهندس ، إمام مسجد ، محامٍ ، مدير بنك ، قاضٍ شرعي ورجل أعمال بالنسبة لطلاب الاعدادي والثانوي والجامعي طلابا وطالبات مع فروق طفيفة في الترتيب . إلى جانب ظهور مهنة مدير مدرسة لدى طلاب الثانوي والجامعة في حين يظهر بدلاً عنها مهنة امام مسجد لدى طلاب الاعدادي . وقد يرتبط ذلك بعاملي السن والمستوى التعليمي .

ومن جانب آخر تبين أن مهنة حلاق وسباك وخراز جاءت في المراتب الثامنة

والتاسعة والعاشرة لدى طلاب الثانوي والجامعي بنين وبنات بينما ظهر بدلا من مهنة سباك مهنة قصاب لدى طلاب الاعدادي . وقد لا يختلف هذا الترتيب عما توصل اليه لابيدوس في دراسته عن المدن العربية في العصور الوسطى Lapidus . وواضح جدا من هذا الترتيب ان المهن اليدوية تحتل أدنى مكانة اجتماعية في سلم المهن الاجتماعي في المجتمع القطري الذي لا يختلف في هذا الترتيب عن غيره من المجتمعات التقليدية الانتقالية .

وتسبق هذه المهن في الترتيب مهنة مزارع وضابط وسائق شاحنة ونجار وصائد سمك وبقال بالنسبة لطلاب الاعدادي أما طلاب الثانوي فيضعون مهنة ممثل ومدرس وصائد سمك وسائق شاحنة وبقال وقصاب ونجار في المراتب الدنيا ، ولا يختلف عنهم طلاب وطالبات الجامعة إلا في اعتبار مهنة حفار من المهن التي تحتل مكانة دنيا في سلم المهن الاجتماعي . وقد يرجع ذلك إلى عدم فهم الطلاب والطالبات لدلالة الحفار (Driller) ولا يختلف هذا الترتيب عن ترتيب دراسات سابقة في هذا المجال .

ثانيا : المقارنة حسب النوع والمستوى التعليمي :

يتبين من جدول رقم (٣) ان هناك اتفاقا شبه تام بين العينات الأربع حول المهن العشر العليا والمهن العشر الدنيا مع وجود بعض الفروق الطفيفة فتحتل مهنة السفير أو الوزير المرتبة الأولى بين طلاب الاعدادي والطالبات الجامعيات في حين تحتل مهنة الطبيب المرتبة الاولى لدى طلاب الثانوي والجامعة . وتأتي مهنة الطيار في المرتبة الثانية بين طلاب الاعدادي والثانوي ، واستاذ جامعي بين الطلاب الجامعيين ومهنة طبيب بالنسبة للطالبات الجامعيات . في حين لا تتفق أي من العينات الأربع في ترتيب المهنة الثالثة اذ جاءت مهن طبيب ومهندس وسفير واستاذ جامعي لدى طلاب الاعدادي والثانوي والجامعي والطالبات الجامعيات على التوالي .

كذلك يتبين ان مهنة القاضي الشرعي تأتي في المرتبة الرابعة لدى الطالبات الجامعيات في حين أنها تأتي في المرتبة السابعة عند الطلاب الجامعيين والثانوي والمرتبة التاسعة بين طلاب الاعدادي . بينما تحتل مهنة امام مسجد المرتبة السادسة بين طلاب الاعدادي والعاشرة بين الطالبات الجامعيات ، في حين انها لا تصنف من المهن العشر العليا بين طلاب الثانوي والجامعة .

كما أن مهنة مدير بنك تأتي في المرتبة الثالثة عند طلاب الاعدادي والثانوي ولا تظهر من المهن العشر العليا لدى الطلاب والطالبات الجامعيات . مما يصعب علينا تفسيرها إلا إذا ربطناها بنزعة دينية في الوقت الذي تظهر فيه البنوك الاسلامية بمفهومها

الجديد الذي قد يؤثر على اتجاهات الشباب في المستقبل ويمكن أن نذكر في هذا المجال انه لا يوجد حتى اليوم أي مدير بنك قطري . ويعزز هذا التوقع وخاصة بالنسبة للطالبات الجامعيات اعطاؤهنّ مرتبة أعلى لمهنة القاضي الشرعي من أي من العينات الثلاث الأخرى وترتيب مهنة إمام مسجد في المهن العشر العليا . إلا أن مهنة رجل الأعمال تأتي في المراتب العشرة والسادسة عند طلاب الاعدادي والثانوي والجامعة على التوالي ولا تظهر عند الطالبات الجامعيات . وقد يعود ذلك إلى النظرة المثالية عند الطالبات التي تبعد عن الجوانب المادية في حين أن الطلاب بمستوياتهم التعليمية والعصرية المختلفة أكثر واقعية وينظرون إلى العوامل المادية نظرة واقعية من جهة ، ومن جهة أخرى تشبعهم بثقافة المجتمع الرجالي التي تعتبر التجارة من المهن الاساسية في المجتمع القطري . وقد أكد ذلك دراسة اجراها (الشيخ ١٩٧٨) حيث وجد أن الطالبات الجامعيات يضعن القيم الدينية في رتبة اعلى من الطلاب .

ومن الصعب أيضا تفسير عدم ظهور مهنة محام بين طلاب الثانوي وظهورها بين العينات الثلاث الأخرى حيث أنها من المهن الجديدة في المجتمع القطري والتي تحتاج إلى إعداد معين ، فهنا لا يبدو أن للمستوى التعليمي والعمري والنوعي ، تأثيراً مباشراً على هذا الترتيب .

أما بخصوص ظهور مهنة مؤلف أو صحفي كأحد المهن العشر العليا بين الطلاب الجامعيين فقط فيمكن تفسيره في ضوء عامل السن والمستوى التعليمي التخصصي حيث يوجد فرع للصحافة في جامعة قطر للبنين فقط .

ولا تظهر ايضا مهنة ضابط الشرطة والجيش بين الطلاب الجامعيين والاعدادي وقد يرجع ذلك لعوامل اجتماعية طبقية في الوقت الحاضر .

ويتضح من مقارنة العينات الأربع أن هناك تشابها يكاد يكون تاما في ترتيب المهن واهميتها اجتماعيا بالنسبة لطلاب الاعداي والثانوي مع اختلاف بسيط في ترتيب مهنة المحامي والضابط مما يدل بصورة واضحة إلى أن إتجاهات المراهقين متشابهة وترتبط بالعوامل الاجتماعية والثقافية .

أما طلاب الجامعة فيختلفون عن طلاب الثانوي في ترتيب بعض المهن وقد يرتبط هذا الاختلاف بعامل السن والمستوى التعليمي ، بمعنى أن ادراك الطالب الجامعي للمهن يختلف عن ادراك طالب الثانوي . ولا يختلف ترتيب الطالبات الجامعيات عن الطلاب الجامعيين الا في بعض المهن مما يؤكد ان عامل النوع ليس عاملا حاسما في ترتيب المهن اجتماعيا بقدر الدور الذي تلعبه العوامل الاجتماعية والثقافية .

جدول رقم (٣)

يبين ترتيب المهن العشر اعليا والمهن العشر الدنيا

المهن	الترتيب	اعداي (ن =٤٨)		ثانوي (ن = ٨٨)		جامعي (ن = ٥٣)		جامعية (ن = ٥٠)	
المهن العشر العليا	١	سفير: وزير	١,١٠	طبيب	١,٨٥	طبيب	١,٦١	وزير / سفير	١,٣٢
	٢	طيار	١,٧١	طيار	٢,١٩	استاذ جامعي	١,٧١	طبيب	١,٤٥
	٣	طبيب	١,٩٤	مهندس	٢,٢٤	سفير / وزير	١,٨٥	استاذ جامعي	١,٦٨
	٤	استاذ جامعي	٢,٢٢	استاذ جامعي	٢,٣٠	مهندس	١,٩٧	قاضي شرعي	١,٩٠
	٥	مهندس	٢,٣٣	سفير/ وزير	٢,٣٢	طيار	٢,٢٧	مهندس	٢,٠٤
	٦	امام مسجد	٢,٤٨	ضابط	٢,٤٠	رجل أعمال	٢,٣٣	ضابط شرطة	٢,١١
	٧	محام	٢,٥٧	قاضي شرعي	٢,٧٣	قاضي شرعي	٢,٤٠	طيار	٢,٣١
	٨	مدير بنك	٢,٧٠	مدير بنك	٢,٩٢	محامي	٢,٦٥	مدير مدرسة	٢,٣٩
	٩	قاضي شرعي	٢,٧٠	مدير مدرسة	٢,٩٣	مؤلف	٢,٧٢	محامي	٢,٤٦.
	١٠	رجل أعمال	٢,٨٦	رجل أعمال	٢,٧٩	مدير مدرسة	٢,٧٥	أمام مسجد	٢,٥٤
المهن العشر الدنيا	١	مزارع	٤,٢٧	ممثل	٤,٠٢	حفار	٤,٢٧	مزارع	٤,٤٨
	٢	ضابط	٤,٣٠	مدرس	٤,١٣	مزارع	٤,٤٣	نجار	٤,٦٢
	٣	سائق شاحنة	٤,٤٢	صائد سمك	٤,٣٨	أمام	٤,٥٣	بقال	٤,٦٩
	٤	نجار	٤,٦٨	سائق شاحنة	٤,٥٥	بقال	٤,٧٧	صائد سمك	٤,٨١
	٥	صائد سمك	٤,٧٠	بقال	٤,٦٩	نجار	٤,٧٨	ممثل	٥,٠٥
	٦	بقال	٤,٩١	قصاب	٤,٧٣	سائق شاحنة	٤,٩٠	سائق شاحنة	٥,١٠
	٧	سباك	٥,٠٩	نجار	٤,٧٩	قصاب	٥,١١	قصاب	٥,٢٢
	٨	حلاق	٥,١١	سباك	٤,٩٧	حلاق	٥,١٦	حلاق	٥,٣٤
	٩	قصاب	٥,١٦	حلاق	٥,٠٣	سباك	٥,٢٩	سباك	٥,٤٢
	١٠	خراز	٥,٣٥	خراز	٥,٢٠	خراز	٥,٥٧	خراز	٥,٦٥

الخاتمة :

اجريت الدراسة على أربع عينات ، ثلاث منها تشمل طلاباً في المراحل الاعدادية والثانوية والجامعة ، أما المجموعة الرابعة فهي طالبات من جامعة قطر .

وقد استخدمت استمارة صممت خصيصاً لقياس الرتب الاجتماعية لبعض المهن السائدة في المجتمع القطري . وقد تبين لنا من خلال البحث ما يلي :

أولا : ارتباط اهمية المهنة اجتماعيا بعامل السن والمستوى التعليمي للفرد . وهو بعد جديد بالنسبة للمجتمعات التقليدية يعكس اثار التغير والتنمية .

ثانيا : دور البعد الاقتصادي في تحديد المكانة الاجتماعية للمهنة ، فمهنة طبيب ومهندس الخ . . من المهن ذات الدخل المرتفع ، كما انها من المهن ذات الطبيعة الخاصة تعتمد على مجهود ذهني أكثر من مجهود يدوي او جسماني .

ثالثا : تبين ان الجنس لم يلعب دورا حاسما في تحديد مكانة المهن اجتماعيا اذ تشابهت عينة الطالبات بعينات الطلاب في ترتيب المهن العليا والدنيا بصفة عامة .

رابعاً: تبين أن للعامل الديني دورا بارزا بالنسبة للطلبات اكثر من الطلاب الجامعيين ، حيث رتبت الطالبات مهنتي قاضٍ شرعي وإمام مسجد في المهن العشر العليا بينما لم يكن لهما هذا الثقل لدى الطلاب الجامعيين وهذا يؤ يد ما توصل إليه جابر والشيخ في دراستهما للقيم عند طلاب وطالبات جامعة قطر .

خامساً : اتضح ايضا ان ترتيب المهن العشر العليا والدنيا في العينات الأربع ككل لا يختلف كثيرا عن ترتيب نفس المهن في مجتمعات أخرى .

سادسا : ظهر جليا أن المهن التي تحتاج إلى مجهود عضلي او يدوي تأتي في المراتب الدنيا عند جميع العينات ، مما يعكس بالضرورة ثقافة المجتمع التي تقلل من شأن الاعمال اليدوية .

التطبيق :

وحيث أن دراسات سابقة (جابر ، الشيخ) بينت أن اختيار المهنة يتأثر بادراك مرتبتها او مكانتها الاجتماعية . وبما ان هذه الدراسة اكدت وجود ترتيب هرمي للمهن حسب اهميتها الاجتماعية . يكون من الضروري على الشخص المسئول عن توجيه وارشاد الطلاب الأخذ بهذا التصور في الاعتبار وخاصة بالنسبة للمخططين في وزارة التربية والتعليم والمالية والبترول والجامعة .

والتركيز بصفة خاصة على تغيير اتجاهات الاجيال القادمة بالنسبة للاعمال التي تتطلب مجهودا جسمانيا ، نظرا لأهمية هذه الأعمال في مجتمع يتجه نحو التصنيع .

(المبحث الثالث)

دراسة حوافز العمل
لعينة من طلاب جامعة قطر دراسة استطلاعية

مقدمــة :

من المتفق عليه عند الأكثرية الساحقة من علماء النفس أن لسلوك الكائن الحي - مهما كان هذا السلوك - غاية أو هدفاً يحصل من خلاله على حاجة ما . ومن المعترف به أيضا أن الفرد يسعى لاشباع حاجاته من خلال هذا الهدف أو الغاية - إما عن وعي واستيعاب أو دون وعي من جانبه .

ولكل نوع من سلوك الانسان بداية ونهاية - يبتدىء السلوك بوجود « باعث » أو « دافع » أو قوة محركة تحثُّ الكائن الحي وتدفعه إلى نشاط موجه نحو هدف أو غاية وينتهي السلوك حينما يصل الفرد إلى الهدف ويحصل منه على حاجته - أي يشبع الدافع الذي حرك السلوك في الأصل - وعندما يشعر الفرد بنفس الحاجة - مرة أخرى ينبعث السلوك من جديد ويتبع نفس الطريق الدائري الذي بدأ منه (أسعدرزوق، ١٩٧٧) .

والمفهوم الذي يشمل بداية الحركة وتوجيهها نحو الهدف واستمراريتها - إلى أن تصله - هو ما نطلق عليه دافع Motive .

ومفهوم الدافع الذي سنستخدمه في هذا البحث يتضمن المثير الاصلي أو المحرك للسلوك بالاضافة إلى السلوك نفسه والهدف الموجه نحوه .

ومن المعترف به في علم النفس أن بواعث مختلفة أو حوافز مختلفة ربما توجه نفس الفرد أو افراداً مختلفين نحو نفس الهدف أو الغاية ، وبنفس المنطق يمكن أن يوجه نفس الدافع أفرادا مختلفين نحو أهداف أو غايات مختلفة . بمعنى آخر أنه من الممكن اشباع نفس الحاجة عند أفراد مختلفين بطرق أو أهداف مختلفة - فبالنسبة للحالة الأولى نرى مثلا أن سبب « الأكل » قد يكون دافعه الجوع ، أو المجاملة ، أو الحاجة لارضاء الآخرين أو لازالة توتر ناتج عن دوافع أخرى غير مشبعة . وإذا نظرنا إلى العمل نجد أن شخصا ما يعمل للحصول على المال وآخر لاظهار وتحقيق قدراته وثالثاً لخدمة وطنه أو لجميع هذه الحوافز معا .

والهدف من هذه الدراسة هو تحديد وترتيب حوافز العمل عند طلاب وطالبات جامعة قطر والمقارنة بين الجنسين .

المنهج والاداة :

تكونت استمارة البحث* من عشر عبارات اساسية مرتبة كالآتي :

١ ـ اعمل لان ذلك واجبي .
٢ ـ اعمل لكي أعيل اسرتي .
٣ ـ اعمل لكي اتمكن من تعليم ابنائي .
٤ ـ اعمل لكي اظهر قدراتي الشخصية .
٥ ـ اعمل من أجل الحصول على المال .
٦ ـ اعمل لأنه ليس هناك بديل آخر .
٧ ـ اعمل لاني أحب العمل .
٨ ـ اعمل لكي تتقدم قطر .
٩ ـ اعمل حتى أشعر بالرضا من استخدام قدراتي .
١٠ ـ اعمل حتى اشق طريقي في الحياة .

وكان هدفنا الأول هو الحصول على ترتيب هذه العبارات التي تشير إلى حوافز مختلفة للعمل ، حسب اهميتها بالنسبة لمفردات العينات الثلاث .

وبدلا من أن نطلب من العينات الثلاث ترتيب العبارات حسب أهميتها ، استخدمنا طريقة الاختيار الاجباري (Forced Choice) وتمتاز هذه الطريقة باعطاء الفرد الفرصة لمقارنة كل عبارة بغيرها من العبارات ، واختيار العبارة التي يفضلها او التي تعبر عن شعوره اكثر من العبارة الثانية .

ووفقا لهذه الطريقة تكونت الاستمارة من ٤٥ مجموعة أو ٤٥ سوءالا يتكون من عبارتين« أ » و « ب » وحسب هذه الطريقة تكررت عبارة في تسع مجموعات ، أي مع تسع عبارات مختلفة في الاستمارة . وارفقت التوجيهات التالية مع كل استمارة : ـ

« تجد على هذه الصفحة ٤٥ مجموعة من العبارات ، كل مجموعة مكونة من عبارتين « أ » و « ب » تعبر كل منها عن اتجاه او موقف معين نحو العمل أو تصف مشاعر بعض الناس حوله . المطلوب منك أن تختار من العبارتين في كل مجموعة العبارة الأكثر تعبيرا عن شعورك أو موقفك ، أي أن تختار العبارة التي تفضلها على العبارة الأخرى » .

وتضمنت الاستمارة بيانات عن السن والجنسية والحالة الاجتماعية والعمل أي اذا

كان الفرد يعمل إلى جانب دراسته ويحصل منه على راتب . وروعي أن تكون الاجابات سرية ، ومن ثم لم يطلب من أفراد العينات ذكر اسمائهم على الاستمارة .

عينات الدراسة :

تم اختيار أربع عينات من طلاب وطالبات جامعة قطر ، عينتان من الطلاب القطريين والبحرانيين ، وعينتان من طالبات من نفس المجتمعين . ويوضح جدول (١) خصائص كل عينة من حيث الحجم ، مدى العمر ، متوسط العمر ، والانحراف المعياري للعمر .

جدول (١)

توزيع أعمار مفردات العينات

العينة	ن	مدى العمر	متوسط العمر	الانحراف المعياري
طلاب قطريون	١٠٠	١٨ - ٢٧	٢١,٦٤	١,٧٣
طالبات قطريات	٧٠	١٧ - ٢٥	٢٠,٥٤	١,٥٧
طلاب بحرانيون	٤٠	١٧ - ٢٥	١٩,٦٢	١,٦٤
طالبات بحرانيات	٢٠	١٨ - ٢٢	١٩,٠٠	١,٢٤

وقد بلغت نسبة الطلاب القطريين المتزوجين ١٣٪ ، والقطريات المتزوجات ١٠٪ ، من العينتين فقط ، ولم يكن هناك أي من الطلبة أو الطالبات البحرانيين متزوجاً . أما نسبة الطلاب القطريين الذي يعملون بأجر إلى جانب دراستهم فقد بلغت ٣٣٪ وعند التدقيق في نوعية العمل ومكانه اتضح ان الأغلبية الساحقة في هذه المجموعة قد حصلت على اجازة دراسية من مختلف وزارات الدولة ، وتتقاضى خلالها راتبها العادي . ولم يكن احد من مفردات العينتين البحرانيتين يمارس عملا اثناء الدراسة يحصل منه على راتب مقطوع ، وذلك ان جميعهم من الطلاب المبتعثين .

ويلاحظ ان اختيار هذه العينات ارتبط بالامكانية المتاحة للباحثين .

حصر الدرجات :

حتى نستطيع أن نتعرف على حوافز العمل ، قمنا باعطاء درجة لكل عبارة ، وبالتالي حصرنا عدد المرات التي اختار فيها المستجيب العبارة الواحدة ومن ثم للعينة ككل . فمثلا اختيرت العبارة الأولى ٥٦٢ مرة في عينة الطلاب القطريين ، وبما أن حجم

العينة القطرية كان مائة طالب وكان عدد المرات التي ذكرت فيها العبارة الواحدة تسع مرات فسيكون عدد المرات التي يمكن أن يتذكر فيها العبارة ٩٠٠ مرة . وبعد ذلك نحسب النسبة المئوية لكل اجابة .

تحليل النتائج والمناقشة :

سنتتبع الخطوات التالية من عرض وتحليل نتائج البحث كالآتي :

أولا : المقارنة بين الطلاب والطالبات القطريين .
ثانيا : المقارنة بين الطلاب والطالبات البحرانيين .
ثالثا : المقارنة بين الجنسية (طلاب وطالبات) من المجموعتين .

أولا : المقارنة بين الطلاب والطالبات القطريين :

١ ـ تجد في العمود الأول من جدول (٢) عدد المرات التي اختيرت فيها كل عبارة من العبارات ، وفي الثاني النسبة المئوية لهذه الدرجة من مجموع (٩٠٠) وهو الحد الاقصى لاختيار هذه العبارة (ن × ٠) . وفي الثالث الدرجة الترتيبية لكل عبارة بالنسبة لتكرارها ، ونرى نفس الترتيب بالنسبة للطالبات في الأعمدة ٤ ، ٥ ، ٦ علما بأن الحد الأقصى لاختيار كل عبارة يساوي ٥٤٠ مرة (ن × ٩) وأما العمود السابع فيبين قيمة (ز ـ) وهي لقياس دلالة الفرق بين نسبتي البنين والبنات لكل عبارة .

وبمقارنة الدرجات الترتيبية للطلاب والطالبات القطريين نجد اتفاقا بينها على العبارات الثلاث التالية فقط :

عبارة (١٠) اعمل لكي أشق طريقي في الحياة رتبة (١) .
عبارة (٨) اعمل لكي تتقدم قطر رتبة (٢) .
عبارة (٧) أعمل لاني أحب العمل رتبة (٦) .

كما انه لا يوجد فريق ذو دلالة احصائية بين الطلاب والطالبات بالنسبة للعبارتين (١٠) و (٨) الا ان هناك فرقا ذا دلالة احصائية بين الطلاب والطالبات بالنسبة للعبارة (٧) « أعمل لاني احب العمل » اذ تبين ان نسبة الطالبات اكبر من الطلاب يعملن لانهن يحببن العمل . وإذا نظرنا إلى الفرق في الدرجات الترتيبية للعبارات الباقية فنجد انها تتراوح بين خمس درجات للعبارة (٩) « اعمل حتى أشعر بالرضا من استخدام قدراتي » وأربع درجات للعبارة (٢) « أعمل لكي أعيل اسرتي » ويأتي ترتيب هذه العبارة الخامس للطلاب والتاسع للطالبات ، وبين درجة أو أكثر للعبارات الأخرى . وتتضح أهمية هذه الفروق بين الدرجات اذا حسبنا معامل الارتباط الترتيبي بين المجموعتين لتلك

جدول (٢)

الطلاب والطالبات القطريون

	العبارة	طلاب			طالبات			
		ك	٪	ت	ك	٪	ت	
١	اعمل لان ذلك واجبي	٥٦٢	٦٢	٣	٣٨٧	٦١	٤	٠,١٣٩٨
٢	اعمل لكي أعيل اسرتي	٤٤٥	٤٩	٥	١٣١	٢١	٩	١١,٣٨
٣	اعمل لكي اتمكن من تعليم ابنائي	٤٦٤	٥٢	٤	٣٢٨	٥٢	٧	٠
٤	اعمل لكي اظهر قدراتي الشخصية	٤٣٩	٤٩	٧	٣٧٧	٦٠	٥	٤,٢٨
٥	اعمل من أجل الحصول على المال	٢٦٨	٣٠	٩	١٢١	١٩	١٠	٣,٤٦
٦	اعمل لأنه ليس هناك بديل آخر	٢٤٢	٢٧	١٠	١٧١	٢٧	٨	٠
٧	اعمل لاني احب العمل	٤٤٢	٤٩	٦	٣٥٢	٥٦	٦	٢,٧١٣
٨	اعمل لكي تتقدم قطر	٥٨٤	٦٥	٢	٤٣١	٦٨	٢	-١,١٣
٩	اعمل حتى اشعر بالرضا من استخدام قدراتي	٢٩٦	٣٣	٨	٤٠٤	٦٤	٣	١٢,٠٠
١٠	اعمل لكي اشق طريقي في الحياة	٦١٦	٦٨	١	٤٤١	٧٠	١	٠,٨٤٠

العبارات اذ بلغ معامل الارتباط ٠,٦٤ وهذه الدرجة تساعدنا على استنتاج ان الاطار المرجعي الذي يؤثر على ترتيب وأهمية هذه العبارات يختلف بالنسبة للنوع أي يختلف بالنسبة للطلاب والطالبات كل بمفرده ، بحيث ان ٦٠٪ على الأقل من هذا الاختلاف يعود إلى مصدر أو مصادر مختلفة .

٢ ـ واذا نظرنا إلى العمود السابع من الجدول نفسه نجد أن هناك اختلافات ذات دلالة احصائية بين الطلاب والطالبات في خمس عبارات ويتراوح مستوى الدلالة بين ٠٥, و٠٠١, وهذه العبارات هي :

٢ ـ اعمل لكي اعيل اسرتي .
٤ ـ اعمل لكي اظهر قدراتي الشخصية .
٥ ـ اعمل من أجل الحصول على المال .
٧ ـ اعمل لاني احب العمل .

٩ - اعمل حتى اشعر بالرضا من استخدام قدراتي .

واتضح أيضا أن الفرق في الدرجات الترتيبية للعبارة (٢) ، هو أربع درجات بين الطلاب والطالبات ، اذ أن العدد الأكبر من الطلاب يعيرون اعالة الاسرة اهمية أكبر من الطالبات مما يعكس توقعات الرجل من نفسه وتوقعات المجتمع منه .

أما بالنسبة للعبارة التاسعة فهناك أيضا فرق يبلغ خمس درجات إلا أن العدد الأكبر من الطالبات يعملن لكي يشعرن بالرضا من استخدام قدراتهن . وهذا يدل على رغبة قوية لدى الفتاة القطرية للحصول على الرضا من جراء استخدام قدراتها وربما يعكس القيود التي تحد من مجالات العمل امامها ويؤكد ذلك أن نسبة المرأة العاملة في قوة العمل القطرية بلغت ٣٪ فقط في عام ١٩٧٤ (الرميحي ١٩٧٥) . وكما نجد نفس العلاقة بين عبارة « اعمل لكي اظهر قدراتي الشخصية » التي اختارتها الطالبات بنسبة اعلى من الطلاب ، والتي قد تشير إلى ارتفاع معدل الطموح لدى عينة القطريات وهي ظاهرة تميز المجتمعات التقليدية والتي تظهر أيضا احتمال وجود بعض القيود الاجتماعية التي تعوق الفتاة على إظهار وتحقيق شخصيتها وذاتها . أما فيما يتعلق بالنسبة للعبارة الخامسة « اعمل من أجل الحصول على المال » فان النسبة الكبرى من الطلاب قد اختارت هذه العبارة مما يربطها بالعبارة الثانية « اعمل لكي اعيل اسرتي » ويعكس معها الواجبات المتوقعة من الرجل ودوره في اسرته ومجتمعه .

ثانيا : المقارنة بين الطلاب والطالبات البحرانيين :

مما يثير الانتباه في جدول (٣) عدم وجود أي اتفاق بين الطلاب والطالبات البحرانيين بالنسبة للدرجة الترتيبية لاي من العبارات في حين تضع الطالبات البحرانيات العمل من أجل اظهار القدرات الشخصية في المرتبة الاولى (وهذا يشابه اتجاه الطالبات القطريات) . يضع الطلاب العمل لكي أشق طريقي في الحياة في المرتبة الاولى (ويؤكد هذا معامل الارتباط الترتيبي اذ بلغ ٠,٥٢ وهو أقل من معامل الارتباط الترتيبي عند الطلاب القطريين .

ويشير معامل الارتباط إلى ان هناك فروقاً واضحة بين الطلاب والطالبات البحرانيين تبلغ حوالى ٧٥٪ تقريبا بالنسبة للاطار المرجعي الذي يساهم في تكوين اتجاهاتهم نحو العمل . وتتراوح الفروق في الدرجة الترتيبية بين ست درجات لعبارة « أعمل لكي اظهر قدراتي الشخصية »ودرجة واحدة لثلاث عبارات اخرى .

وإذا نظرنا إلى العمود السابع في جدول (٣) يتبين ان هناك فروقاً ذات دلالة احصائية تتراوح بين ٠,٠٥ و٠,٠٠١ بالنسبة للعبارات التالية :

جدول (٣)

الطلاب والطالبات البحرانيين

رقم	العبارة	الطلاب			الطالبات			ز
		ك	٪	ت	ت	٪	ت	
١ -	اعمل لان ذلك واجبي	٢١٩	٦١	٢	١٠٣	٥٧	٦	١,١١٥
٢ -	اعمل لكي اعيل اسرتي	١٨٠	٥٠	٤	٦٩	٣٨	٧	٢,٦٩
٣ -	اعمل لكي اتمكن من تعليم ابنائي	١٧٨	٤٩	٥	١١٨	٦٦	٣	٢,٨٢
٤ -	اعمل لكى اظهر قدراتي الشخصية	١٦٥	٤٦	٧	١٤٠	٧٨	١	-٧,٠٧
٥ -	اعمل من اجل الحصول على المال	١٣٢	٣٧	٩	٣٥	١٩	١٠	٤,٢٨
٦ -	اعمل لانه ليس هناك بديلا آخر	١٢٥	٣٥	١٠	٦٠	٣٣	٨	-٠,,٦٢٩
٧ -	اعمل لاني احب العمل	١٩٧	٥٥	٣	١٠٤	٥٨	٥	-. .,٦٦٣٧
٨ -	أعمل لكي تتقدم قطر	١٥٩	٤٤	٨	٥١	٢٨	٩	٣,٥٩
٩ -	اعمل حتى اشعر بالرضا من استخدام قدراتي	١٧٦	٤٩	٦	١١	٦٥	٤	١٤,٣٥
١٠ -	اعمل لكي اشق طريقي في الحياة	٢٤٩	٦٩	١	١٢٨	٧١	٢	٠,٤٧٨٤

٢ - أعمل لكي اعيل اسرتي .

٣ - اعمل لكي اتمكن من تعليم ابنائي .

٤ - اعمل لكي اظهر قدراتي الشخصية .

٥ - اعمل من أجل الحصول على المال .

٨ - اعمل لكي تتقدم قطر .

٩ - اعمل لكي اشعر بالرضا من استخدام قدراتي .

ويمكن أن نفسر نتائج الطلاب والطالبات البحرانيين بنفس الطريقة التي فسرنا بها الفروق بين الطلاب القطريات ، حيث نجد أن الرجل يعمل أكثر من المرأة من أجل اعالة اسرته وتحصيل المال،و بينها نجد الفتاة تعمل اكثر من الرجال لتظهر قدراتها وتشعر بالرضا ، أي أن دافع العمل عندها مرتبط باشباع الحاجات النفسية أكثر مما يبدو عند الذكور .

ثالثا : المقارنة بين الذكور والآناث :

وإذا قارنا بين نتائج الطلاب القطريين والبحرانيين كمجموعة بنتائج الطالبات القطريات والبحرانيات كمجموعة ثابتة (مقارنة بين جنسين) نجد أن هناك فروقا تشير الى أن الاختلاف في دوافع العمل يرتبط بالجنس اكثر من الجنسية ، وقد يرجع ذلك إلى تشابه الخصائص الثقافية في المجتمعات الخليجية .

وينعكس ذلك في معامل الارتباط للطلاب اذ يبلغ ٠,٩٢ وللطالبات ٠,٧٢ وهذا المعامل اعلى من معامل الارتباط الترتيبي بين الجنسين لكل مجموعة بمفردها . فاذا تساءلنا لماذا يتشابه الطلاب القطريون والبحرانيون أكثر من تشابه الطالبات القطريات والبحرانيات ، يمكن ان نجيب بتحفظ ـ بأن فرص العمل المتاحة امام الفتاة البحرانية أكبر وأوفر من تلك المتاحة للفتاة القطرية ـ اذا ما وضعنا في اعتبارنا عامل التعليم إذ نجد ان الفتاة البحرانية قد سبقت الفتاة القطرية في هذا المجال بما يقارب العقدين .

الخاتمة :

يتضح من مقارنة نتائج العينات الثلاث المختلفة ان الفروق الاساسية بينها تظهر باختلاف النوع . فقد تبين ان الواقع الاساسي لعمل الذكور هو الواقع المادي وما يرتبط به من واجبات اسرية وشخصية . في حين أن الدافع الاساسي للاناث هو دافع نفسي يتمثل في تحقيق القدرات والطموح . فالدافع المادي دافع أساسي وعام لا يميز بوضوح بين دور الفرد كمنتج أو مستهلك . غير أن الدوافع النفسية كما ظهر في دراسات علم النفس الصناعي كدراسات التون ومايو (Alton and May) أظهرت ان للدافع النفسي دوراً فعالاً في زيادة الانتاج والفعالية . وبناء على هذا فان اتاحة مجال العمل امام المرأة التي تعمل من أجل اشابع حاجات ودوافع نفسية واظهار قدرات عقلية شخصية سيساهم في عملية التنمية والانتاج في دول الخليج العربي التي تعاني نقصا في الموارد البشرية .

مراجع المبحث الأول

(1) Durkheim E. **The Division of Labour in Society.** New York: Free Press, 1964.

(2) Fever, L. «What is Alienation? The career of a concept» **New Politics,** 1962, **(3)** 116-134.

(3) Firth, R. **Primitive Economics of New Zealand Maori.** London: 1929.

(4) Goldthrope, J.H. «Attitudes and behaviour of car assembly workers: A deviant case and a theoretical critique» **British Journal of Sociology,** 1966, **17(3),** 227-244.

(5) Goldthrope, J.H., Leckwood, D., Bechoper, F, Platt, J., **The Affluent Worker: Industrial Attitudes and Behaviour,** Cambridge, Cambridge University Press, 1968.

(6) Hooland, John I. **Making Vocational Choices: a theory of Careers.** Englewood Cliffs, N.J: Prentice- Hall, 1973.

(7) Khuri, F., Work in Islamic thought, **Al- Abuath,** 1968, **21,** (2, 3, 4), 3-13.

(8) Kimmel, P. Research on Work and Workers in the United States. In Robinson, J.I., Athanasiou, R., Head, K. (eds). **Measures of Occupational Attitudes and Occupational Characteristics,** Institute for Social Research, The University of Michigan, Ann Arbor: 1978.

(9) Mack, R. and Pease, J., **Sociology and Social Life,** D. Van Nostrand and Company, York 1973.

(10) Niblock, Tim (ed). **Social and Economic Development in the Arab Gulf.** Croom Helm, London and Center for Arab Gulf Studies, Exeter: 1980.

(11) Tilger, A. **Work through the ages.** Extracts from the 1930 study in NOSOW and FORM (1962) pp. 11-24.

(12) Vroom, V.H. **Work and Motivation.** New York: Wiley and Sons, 1964.

مراجع المبحث الثاني

(١) السيد الحسيني ، الآثار الاجتماعية للحراك المهني : دراسة ميدانية ، رسالة

ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٤ .
(٢) جابر عبد الحميد وسليمان الخضري الشيخ ، **دراسات نفسية في الشخصية العربية** ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٣) جابر عبد الحميد جابر ، **الفروق بين الميول المهنية لعينات من طلاب وطالبات التعليم الاعدادي والثانوي والجامعي بالمجتمع القطري** ، ١٩٧٩ ، جامعة قطر ، مركز البحوث التربوية ، ١٩٧٩ .

(4) Artz, R.D. Maldonado, L.A. Social class and occupational values: Argentine and United States Children. **Journal of Comparative Family Studies,** 1978, **9**(3), 355-366.

(5) Beckman, R. A new scale for gauging occupational rank, **American Sociological Review,** 1946, **II**(3) 412-418.

(6) Hatt, P.K. and North C.C. Occupational Rating, in Robinson J.P. et al. **Measures of occupational attitudes and occupational characteristics.** Institute for Social Research. Ann Arbor: The University of Michigan, 1978.

(7) Lapidus, I., **Muslim Cities in the Later Middle Ages,** Cambridge, Mass: Harvarrd University Press, 1967.

(8) Melikian, L., Actual and derived occupational status of acculturated Saudi Youth, **Al Abhath,** 24 (1-4), 125-132.

(9) Serapata, A and Wlodzimier, W. The evaluation of occupation by Warsaw inhabitants, **American Journal of Sociology,** 1961, 66, 581-591.

(10) Alzobaie, A and El Ghannam, M.A. Iraqi students perceptions of occumpations. **Sociology and Social Research,** 1968 52 (3), 231-236.

مراجع المبحث الثالث

(١) أسعد رزوق ، موسوعة علم النفس ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧ .

(٢) محمد الرميحي ، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي ، الكويت ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٥ .

مجلة
دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

تصل أعدادها الى أيدي نحو ١٢٥٫٠٠٠ قاريء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :-

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- أبواب ثابتة : تقارير - وثائق - يوميات - ببليوجرافيا .
- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية

ثمن العدد ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي) .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ١٢ دينارا كويتيا في الكويت ، ٤٠ دولارا أمريكيا في الخارج (بالبريد الجوي)

طلب اشتراك لعام ١٩٨

ارجو اعتماد اشتراكي في ( ) نسخة لعام ١٩٨

الاسم . . . .

العنوان الكامل . . . .

. . . .

مرفق شيك أرجو ارسال القائمة للتسديد

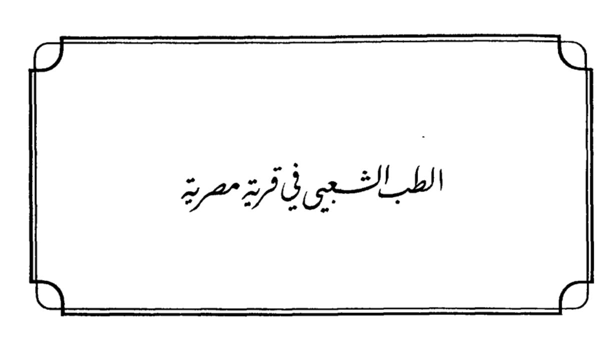
التاريخ . . . . التوقيع . . . .

العنوان جامعة الكويت كلية الآداب والتربية الشويخ دولة الكويت

ص.ب ١٧٠٧٣ الخالدية

الهاتف ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير



د . زيدان عبد الباقي*

يبحث الانسان ـ منذ وجد على ظهر الأرض ـ عن كل ما يجعل حياته هانئة طيبة ولعل من أهم الأمور التي نالت عنايته تلك التي تتصل بالناحية الصحية لديه . فقد توصل أفراد المجتمع المصري ـ على سبيل المثال ـ إلى أدوية بدائية كثيرة لأمراض متنوعة، شأنهم في هذا شأن غيرهم من أفراد المجتمعات الأخرى. غير أن ما توصلوا إليه من أدوية في ضوء عدم وجود كليات للطب ، ليس كله خيرا وليس كله شرا . وربما كان ومن المؤكد في بعضه المفتاح لولوج الأبواب التي تؤدي إلى استنباط علاج علمي لأمراض كثيرة . وربما ـ بل ومن المؤكد أن كثيرا من هذه الأدوية كانت ذات آثار سلبية . وفي هذه الدراسة سوف نتناول الادوية الشعبية أو البدائية أو كما يطلق عليها في الريف المصري : الوصفات البلدية ـ وستكون الدراسة في إحدى القرى المصرية كنموذج للقرى المصرية ، بل كنموذج للقرية العربية ، حتى تتاح للقراء وللطلاب الذين يتخصصون في علم الاجتماع أو في الطب أو في الخدمة الاجتماعية ، أن يكونوا على بينة من نوعية الثقافة الاجتماعية للمرضى ـ ذلك أن المريض غير المتعلم ، والذي ورث عن آبائه وأجداده مفاهيم وأساليب علاجية معينة يصعب عليه استبدالها بغيرها . وأوضح مثال على ذلك ، تلك القرية المصرية ـ موضوع الدراسة ـ والتي لا تزال خاضعة لمثل هذه الافكار العلاجية البدائية بالرغم من مرور مائة عام على إنشاء أول كلية للطب في مصر . . فاذا عرف الطلاب أبعاد هذه الثقافة الاجتماعية فانه يصبح من الضروري على طلاب علم

(*) الاستاذ بقسم الاجتماع في كلية البنات الاسلامية، جامعة الأزهر .

الاجتماع والخدمة الاجتماعية القيام بعمليات تبصير اجتماعي للمواطنين لتعريفهم بالجديد من أساليب العلاج وأنواع الدواء . . . ويصبح من الواجب على طالب الطب إقناع المريض بأهمية الدواء قبل أن يصفه له .

ومما تجدر الاشارة اليه أن المرضى الذين يخضعون لاساليب العلاج وأنواع الأدوية التي سنعرض لها ، يعتقدون في جدواها وفعاليتها ، ونحن نخالفهم في ذلك تماما . ولا نقر الا الاساليب العلاجية الطبية الحديثة باستثناء بعض أنواع العلاج البدائي مثل دفن نصف جسم المريض بالروماتيزم في نوع معين من الرمال ، و « الزار » بشرط مراعاة الجوانب الاخلاقية فيه . لا سيما وأن هذين المرضين لا يزال العلاج الطبي العلمي لهما في خطواته الاولى .

هذا والأمراض الشائعة في هذه القرية ، وأساليب علاجها شائعة في غالبية القرى المصرية . ومن أمثلة هذه الأمراض ما يلي :

١ ـ الصداع (وجع الدماغ أو الرأس) :

وطريقة علاج هذا المرض تحتاج إلى بعض الأدوات مثل : مفتاح خشب ، وقطعة من القماش الأسود الذي تستخدمه النساء في تغطية وجوههن عن الآخرين من الرجال (شاش أسود) أو قطعة من قماش من نسيج الصوف .

ويتولى أقارب المريض دعوة « المعالج » وهو رجل من أهل القرية ـ في الغالب ـ مشهود له بحسن الخلق ، وطيب المعشر ـ في الغالب ـ وربما كان ممن يحفظون القرآن الكريم . ولا يحدث ذلك ـ بصفة عامة ـ إلا في المساء بعد عودة الرجال من الحقول الى منازلهم بعد المغيب أو بعد حلول الظلام . ويتولى المعالج استخدام قطعة القماش الأسود بلفّها حول رأس المريض ـ بعد وضع مفتاح خشب مع الرأس قبل لفها ـ ثم يستعين بلفّها بهذا المفتاح على جعل رباط الرأس قوياً ومحكماً ومتيناً. ثم يبدأ في تحريك مفتاح الخشب ـ الذي يكون وضعه واقفا ـ وهو تحت رباط الرأس ، يحركه بصورة دائرية ناحية الأذن اليمنى ، ثم ناحية الظهر ، ثم ناحية الأذن اليسرى ، ثم ناحية الجبهة . وقد يكرر هذه العملية مرة أخرى اذا كان المرض شديدا .

والجزء الثاني من العلاج يبدأ بوضع « المعالج » لاطراف أصابع يديه ، كل واحدة منها على جانبي المريض ويضغط عليها بقوة في اتجاه منتصف الجبهة . ثم « يدلك » جبهة المريض تدليكا رقيقا ، ثم يمسك بأسنانه جلد جبهة المريض ـ دون غرس الاسنان في الجلد ـ ويشده ثم يتركه فيحدث جلد الجبهة صوتا (طرقعة) عندما يعود الجلد الى وضعه

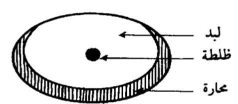
الطبيعي . ثم يترك الجبهة إلى الاذنين فيشدها شدة قوية تؤدي إلى حدوث صوت أيضا (طأطأة) . . . ويكتفي بذلك إذا كان المرض خفيفة. ولكن في حالة شدة المرض يتولى المعالج شد شعره أيضا ثم يأمره بالانبطاح على بطنه ، ويشد جلد ظهره بأسنانه حتى يطرقع) . . وتسمى تلك الطريقة العلاجية بطريقة (أخذ الشمس) . ونتيجة لأثر الجانب النفسي في هذا العلاج ، فان الشفاء كثيرا ما يحدث بأمر الله ـ بعد هذا العلاج.

٢ ـ الرمد (امراض العيون) :

والأدوية التي تستخدم في علاج امراض العيون تختلف باختلاف المرض ، وتفاصيل ذلك كما يلي :

أ ـ المرض العادي :

والادوات المستخدمة في هذه الطريقة العلاجية عبارة عن « محارة » وهي نوع من الاصداف البحرية ـ التي يستخرج اللؤلؤ من باطنها بعد شقها الى قسمين . ويكون كل قسم بعد شق المحارة أشبه بصحن أو بطبق وتوضع « ظلصة » صغيرة في قاع « المحارة » مع كمية من لبن إحدى السيدات المرضعات .



حيث يتولى « المعالج » تحريك أو (حك) الظلطة عدة مرات في قاع المحارة مع وجود كمية اللبن . ثم يضعون بعض النقاط من هذا اللبن في عين المريض . ومن ثم يتحقق الشفاء ـ بأمر الله ـ وتسمى هذه الطريقة (الطرفة) .

ب ـ في حالة احمرار العين :

والدواء الذي يستخدم في هذه الحالة هو كمية من العسل الاسود ـ الذي يستخرج من قصب السكر ـ توضع في العين المريضة ، المرة بعد الأخرى ، حتى يتحقق الشفاء بأمر الله عن طريق دفع العسل للصديد الموجود في العين على الخروج منها . وهذه الطريقة يطلق عليها (شرخ العين) .

جـ ـ في حالة الحصبة الالماني :

وطريقة العلاج يعتمد على (الرقبة) في جزء منها ، وتعليق (خرزة حمراء) تتدلى من رباط يوضع على رأس المريض ، بحيث تتحرك (الخرزة) مثل حركة (بندول

الساعة) الى اليمين وإلى اليسار كلما تحرك المريض ويعتقدون ان متابعة المريض ببصره لحركة الخرزة تساعد على الشفاء بإذن الله .

د ـ في حالة ورم العين :

يؤتى بكمية من براز (فشل) أحد الحمير عقب خروجها مباشرة من مؤخرة الحمار ، حيث تكون دافئة ، ويضعونها في (خرقة) ثم يضعون الخرقة بما فيها على العين ويربطونها برباط آخر ، ويتركون هذه الاشياء على العين حتى ينصرف الورم ـ بإذن الله ـ وتسمى هذه الطريقة « بالكمادات » . . . وهي طريقة بدائية للكمادات ، اذ تنطوي على أساس الفكرة الحديثة للكمادات ، ولكن أساسها البدائي كله القذارة .

وتلك هي الأدوية المتعلقة بأمراض العيون ، وهي ـ في الغالب ـ كثيرا ما تؤدي إلى نتائج عكسية .

٣ ـ الانفلونزا (وجع المناخير) :

ولهذا المرض نوعان من العلاج أحدهما هو أن يذهب المريض في الصباح الى نهر النيل أو إلى إحدى الترع المتفرعة منه ، ويخلع ملابسه ويغمس جسمه بالكامل في الماء مع تنظيفه ، ثم يعود إلى منزله . . . فاذا لم يغادره المرض ـ برغم هذا ـ يأتي بواحدة من الليمون ويعصر جزءاً من مائها في أنفه فيعطس ومع العطس تخرج الانفلونزا ، ويتحقق الشفاء بإذن الله . . . ولكننا نرى أن الطريقة العلاجية الاولى يمكن أن تؤدي إلى اصابة المريض بالسل الرئوى أو التهاب الرئتين . . بينما الطريقة الثانية ، قد تؤدي إلى التهاب مزمن في خياشيم الأنف وجيوبها ، ولكن لا حياة لمن تنادي .

٤ ـ أمراض (وجع) الأسنان :

ويتلخص العلاج في وضع قرن من نبات القرنفل فوق أو تحت السن أو الناب أو الضرس الموجود ، ويضغط عليه ببقية اسنانه . . . فيحدث الشفاء بإذن الله .

٥ ـ اللوز (وجع الزور) :

ولعلاج اللوز طريقتان : إحداهما تقوم على احضار كمية من اللبن المطحون وعجنه بكمية من عصير الليمون ثم يأخذ جزءاً منه على طرف أحد أصابعه ، ويدهن به اللوز ، من أجل تطهيرها ـ كما يظنون ـ بهذا الاسلوب المملوء بالكثير من الجراثيم . ومن الغريب أن كل مؤمن بهذه الطريقة يؤكد لك أن المرض لا يعود إلى اللوز ، التي يتم دهانها بهذه « العجينة » . . . وثانيتهما : تقوم على مص المريض لبعض حبات الليمون ،

مع شرب بعض السوائل الدافئة (شاي ، كراوية ، ينسون . . .) أو شرب ملء ملعقة كبيرة من السمن البلدي بعد تدفئتها مع عمل كمادات » على مكان المرض . . . وكل هذه الادوية ـ من وجهة نظرنا ـ قد تؤدي إلى تخفيف حدة المرض ، ولكنها لا تقضي على أسبابه .

٦ ـ الأمراض الباطنة :

وهذه الأمراض متنوعة ومتعددة ، وكذلك الأدوية الضرورية لها . وفيما يلي نتناول كلا منها :

أ ـ الحكة ـ أو ـ وجع (أو ضيق الصدر) :

وعلاج هذا المرض ، ولا سيما « الحكة » يؤتى به من محل العطار ، وهو عبارة عن نبات يؤتى به من محافظة أسوان وأسمه (حلف بار) ثم يوضع في كمية من الماء مع تسخينها الى درجة الغليان ، ثم تبريدها وشربها دافئة في الصباح ، وقبل تناول طعام الافطار . . فتذهب الحكة إلى غير رجعة ـ بإذن الله ـ طبقاً لاعتقادهم في هذه الأدوية .

أما وجع ـ أو ضيق الصدر ـ أو ضيق التنفس ، فلعلاجه طريقتان هما :

ـ احضار كمية من ثمار نبات (الحنظل) من محل العطار ، ووضعها في الماء وتسخينها ، وتبريدها وتناولها دافئة قبل الافطار ، فيتحقق الشفاء بإذن الله .

ـ ذبح طائر « أبي قردان » وطهيه وتناول لحمه وشرب (المرق) أو الماء الذي تم فيه سلق جسم الطائر . . . فيتحقق الشفاء باذن الله .

ب ـ الاضطرابات الهضمية :

وتحدث هذه الاضطرابات نتيجة عدم وجود نظام دقيق لتناول الوجبات في مواعيد محددة ، حيث ينخرط الواحد منهم في تناول الطعام أينما وحيثما وجده . وسواء أكان شبعان أو جائعا ، وسواء أكان الطعام مطهيا أو نيئا . . . ولا يجدون علاجا للاضطرابات المعدية التي تنجم عن ذلك سوى شرب كمية من سائل (الخل) فيحدث التقيؤ الذي يساعد على تنظيف بطن المريض من الأطعمة المتعفنة بها ، ومن الافرازات المرتبطة بهذه الاشياء العفنة . . . وبذلك يحدث الشفاء باذن الله .

جـ ـ المغص الكلوي :

وتسمية هذا المرض ـ بالكلوي ـ ليست عن علم أو خبرة ، وانما كل (مغص)

يصفونه « بالكلوى » حتى ولو كان ناجما عن التهاب في « المرارة » أو « الزائدة الدودية » . . الخ وأنواع الأدوية لكل أنواع « المغص » هي :

ـ احضار كمية من « الليمون » ووضعها في الماء ، مع تسخين الماء إلى درجة الغليان ، ثم تبريدها وشربها دافئة . . فيتحقق الشفاء باذن الله .

ـ أو احضار كمية من بذور نبات « الخلاء » وهو نبات ينبت وحده (شيطاني) على حواف الجسور ، وعلى شواطىء الترع والمصارف . . . ووضعها في الماء ، مع تسخين الماء إلى درجة الغليان ، ثم تبريده ، وتناوله دافئا . . فيحدث الشفاء باذن الله .

هـذا وقد استخلصت كلية الصيدلية بجامعة القاهرة من هذا النبات مادة تساعد على توسيع الحالبين ، وتسهيل نزول الحصيات من « الكلية » .

٧ ـ مرض البهاق :

وهو نوع من الالتهابات الجلدية التي تؤدي الى سقوط بعض اجزاء جلد الانسان ، ومن ثم تصبح بعض أجزاء الجلد ذات لون أحمر «خفيف جداً» وتبقى بقية أجزاء الجلد بلونها الطبيعي وهذا المرض يعالج في هذه القرية أيضا بوضع كمية من بذور « الخلاء » في الماء وتسخينه الى درجة الغليان ثم تبريده ، وشربه دافئا . . فيتحقق الشفاء باذن الله .

هذا وقد تمكن اساتذة كلية الصيدلة بجماعة القاهرة من استخراج « مكونات الخلاء » الفعالة في علاج مرض «البهاق » . . وقد أصبح العلاج المستنبط من هذا النبات علاجا عالميا لهذا المرض بفضل جهود الاستاذ الدكتور محمد الظواهري أستاذ الامراض الجلدية بكلية الطب بجامعة القاهرة .

٨ ـ القراع (وجع فروة الرأس) :

وهو مرض يجعل رأس المريض ممتلئة بالدمامل المتقيحة التي تقضي على بصيلات الشعر فتصبح رأس المريض بدون شعر . وهذا المرض يعالج بدهان رأس المريض بكمية من عجين « الحناء » ويظنون أن هذا الدهان يقضي على الجراثيم ، ومن ثم يتحقق الشفاء بإذن الله . . . والمعروف أن « الحناء » هذه يستخدمها كبار السن من الرجال والسيدات في صبغ شعور رؤ وسهم أو لحاهم وشواربهم فتكسبها اللون الوردي أو الأحمر كما تستخدمها العرائس في صبغ كفوف أيديهن وبطون أرجلهن باللون الأحمر الذي يكسب الأيدي والأرجل جمالا خاصا يرتبط بهذه المناسبة السعيدة التي لا تتكرر في حياة المرأة إلا مرة واحدة في العمر كله .

٩ ـ الروماتيزم (وجع المفاصل) :

ويتلخص علاج الروماتيزم في احضار كمية من « جذور العرقسوس » ووضعها في الماء مع تسخين الماء إلى درجة الغليان ، وتبريده ، ثم شربه دافئا ، مع تدليك مكان المرض بزيت الخروع أو زيت الزيتون . . . فيتحقق الشفاء باذن الله .

وهناك علاج آخر لمرض الروماتيزم يستخدم في صعيد مصر ، حيث يختار « المعالج » منطقة رملية في الصحراء ويحفرها حتى تتسع لتغطية النصف الأسفل من جسم المريض حتى « الصرة » بحيث يجلس المريض في الحفرة على مؤخرته (عجيزته) ويمد ساقيه ، ثم يتولى المعالج تغطية هذا الجزء بالرمال . ويقيم « خيمة » فوق رأس المريض حتى لا يصاب « بضربة شمس » ويستمر المريض في الحفرة ذات الرمال الساخنة من حرارة الشمس ، لمدة ثلاث ساعات على الأقل ، ثم يجري اخراجه مع لفه بالبطاطين ونقله الى المنزل للراحة . . وهذاالعلاج يستنزف العرق الموجود في ساقي المريض بواسطة الحرارة الموجودة في الرمال . . . فيتحقق الشفاء بإذن الله . . ويقال أن هذا العلاج فعال بدرجة عالية . ويبدو أنه كذلك ، بالرغم من أن « المعالج » من كبار السن غير المتعلمين ولكنه عرف أسرار هذا العلاج بالوراثة عن أبائه وأجداده ، لا سيما وأن الاطباء لا يعرفون للروماتيزم علاجا سوى « الأسبرو » أو (الاسبرين) .

١٠ ـ قرحة المعدة :

وهذا المرض تُشترى له كمية من « جذور العرقسوس » من محل العطار ، وتوضع في الماء ويجري تسخينها الى درجة الغليان ، ثم تبريدها وشربها دافئة . . . هذا وقد اكتشف اساتذة كلية الصيدلة بجامعة القاهرة في هذه الجذور مادة تشبه « الكورتيزون » المفيدة في علاج « القرحة » وأيضا في علاج « الحساسية » .

١١ ـ الحساسية :

نفس العلاج السابق .

١٢ ـ أمراض القلب :

وعلاجها شرب سائل الخلاء المغلي بعد تبريده فحسب .

١٣ ـ أمراض الربـو :

وعلاجها يتلخص في شراء كمية من « حبة البركة » من محل العطار ووضعها في الماء وتسخين الماء إلى درجة الغليان ، ثم تبريده وشربه . . فيتحقق الشفاء باذن الله .

١٤ ـ الدمامل :

والعلاج يتلخص في وضع كمية من « ورق شجرة الخروع » أو قشرتين من قشور رأس البصلة على الدمل وربطه باحكام ، وتركه إلى أن يستوى الدمل وتتجمع المواد المتقيحة بالقرب من رأسه الذي يأخذ اللون الاصفر ، ويرق الجلد الى سمك قليل جدا ، بحيث يتولى المريض فتح رأس الدمل والضغط بأصابعه من حول تلك الفتحة حتى يخرج كل ما فيه من مواد متقيحة . وبذلك يتحقق الشفاء بإذن الله .

١٥ ـ أوجاع الأذن :

والعلاج يتكون من كمية من « زيت الخروع » ومن كمية من « الفلفل الاسود » المدقوق أو المطحون أو المدشوش ، مع خلطها ، ووضع جزء من « الخليط » في أذن المريض عدة مرات . . . أو إحضار رأس رفيعة من نبات « الفجل » وترفيعها بالسكين ، مع ادخالها الى مسافة قصيرة في اذن المريض . . فيحدث الشفاء باذن الله . . وهذا العلاج الذي يستخدم في قرية « الابشيط » في دلتا النيل عولج بمثله الكاتب وهو غلام صغير في قريته « الرقة » بصعيد مصر . . وبكل أسف كان عدم العلاج أفضل منه ، فقد ترتب عليه انخفاض مزمن في درجة السمع بصورة واضحة .

١٦ ـ الجروح :

عندما يصاب المزارع في قرية « الابشيط » بجرح نتيجة الاستخدام الخاطىء للفأس أو «الشرشرة» أو « المنجل » الذي يحش به البرسيم أو يحصد به القمح . . فانه يسرع بالتبول على الجرح ، فيتوقف نزيف الدم . وبعد ساعات أو أيام يتحقق الشفاء باذن الله .

١٧ ـ مرض النساء (اكتئاب نفسي) :

فبعض النسوة لا يتحركن كثيراً ، حيث تبقى الفتاة في منزل والدها منذ ولادتها الى أن تتزوج فتنتقل الى بيت زوجها . وتبقى فيه إلى أن تنتقل إلى رحمة الله . مثل هذه الزوجة تتميز حياتها بالرتابة التي تؤدي الى الملل ، والاحساس بصعوبة الحياة وعدم القدرة على احتمال قسوتها ، الأمر الذي ينعكس نفسيا ـ على المرأة فتصبح مريضة بكل جسمها بالرغم من سلامة كل اجزاء الجسم . ولا تحقق كافة الأدوية السالفة الذكر ـ في حالة استخدامها ـ أية نتيجة . . عندئذ تقول بعض النسوة : ان المريضة « ملبوسة » أو « عليها عفريت من الجن » أو أن « جنيا تلبس بها » . . ولن يتركها الا « بالدقة » أي « الزار » وبعد الاقتناع بهذا المرض ـ الوهمي ـ فان اقاربها يحملونها الى منزل السيدة

المتخصصة في العلاج بالزار حيث يتم اقامة « حفل نسائي » يستخدم فيه بعض الادوات الموسيقية مثل (الناي والطبلة والرق . .) وفي الغالب لا يتحقق الشفاء ، طبقا لرغبة السيدة المعالجة حتى تتاح لها فرصة أطول للاستفادة من مرض هذه المريضة . ومن هنا تطلب السيدة المعالجة ، اقامة حفل للصلح (الصلحة) بين المريضة وقرينها من الجن في المنزل الذي تقيم فيه المريضة ، وبالطبع القرين الجني . ويوافق أهل المريضة على ذلك سعيا أو طلبا للشفاء . . وفي الليلة المحددة لاقامة الحفل ، يخلى المنزل من الرجال . وتأتي السيدة المعالجة أو ـ « الأسطى » ومعها « فرقة » من السيدات المنشدات وضاربات الطبلة والرق . . وتدعى الجارات والقريبات لحضور هذا الحفل الذي تذبح فيه أكثر من دبيحة طبقا لدرجة ثراء المريضة . وتقام وليمة كبيرة تدعى إليها المدعوات . وبعد تناول الطعام تتم اقامة « الزار » في شكل دائرة داخل احدى صالات أو أفنية المنزل . وتبدأ السيدة المريضة ـ بعد ارتدائها الملابس البيضاء ـ بالهرولة دائرياً مع الآخريات على دقات الطبول والدفوف في هذه الصالة ، وتشاركها المدعوات . . . وفي الغالب ـ ولا سيما بعد أن يبلغ الإجهاد مبلغه بالسيدة المريضة ـ فإن المريضة « تتكعبل » في ملابسها فتقع على الأرض . وقد تظهر بعض ملابسها الداخلية . . وربما يظهر جزء من فخذيها ، ويحدث لهن ما حدث فتضحك النسوة وتبتسم المريضة . . وقد تقع واحدة أو أكثر من المدعوات فوق بعضهن البعض ، ويحدث لهن ما حدث للمريضة ، فتضحك المريضة ويضحك الجميع . . ثم يتحول الحفل إلى « لعبة مضحكة » قاصرة على السيدات اللاتي يجرين ويتشقلبن ويقعن ويقمن وحدهن ، بعيدا عن أعين الرجال . . ويضحكن بصوت مرتفع ولا مانع من ان تقع الواحدة منهن بسبب طول ملابسها أو بسبب معابثة سيدة اخرى لها ، أو بسبب وقوع أخرى أمامها أثناء الهرولة فتقع التي وراءها فوقها . . ويستمر الحفل على هذا المنوال الى أن تتخلص المريضة من اثار « حالة الكبت » التي تعاني منها ، ويتحقق لها الشفاء بإذن الله . ومن الواضح ان اسلوب العلاج هذا الهدف منه « التنفيس الانفعالي » Catharsis عن المريضة . وهو علاج نفسي جيد . وإن كانت المعالجة ـ وهي سيدة امية في الغالب ـ لا تعرف شيئا عن موضوع التنفيس الإنفعالي هذا . . ولكنها الفطرة .

١٨ ـ عقم المرأة :

ولهذا المرض عدة أنواع من العلاج هي :

أ ـ أسلوب التخويف :

والعلاج هنا يعتمد على تخويف المرأة العقيم ، حيث تؤخذ الى مكان دفن الموتى ،

وتجلس أياما باب مقبرة مفتوحة ، وفيها طفل ميت مدفون حديثا . ويجري استخراج جثمان الطفل من لحده ووضعه في حجر المرأة المريضة وهي جالسة على باب المقبرة فتصاب بالرعب والفزع . . ويلاحظ هنا الربط بين حاجة المرأة العقيم الى طفل ، وأسلوب تخويفها بطفل ميت .

ب ـ أسلوب التبرك بأولياء الله الصالحين :

حيث إذا لم يجد الاسلوب السابق في علاج العقم ، فان المرأة تذهب أربع مرات قبل صلاة الجمعة ـ في الفترة المخصصة للسيدات ـ الى احد الاضرحة المقامة لاحد أولياء الله الصالحين ، وترقد فترة داخل الضريح . . وليس أي ضريح . وانما بالقرب من القرية موضوع البحث ـ على سبيل المثال ـ نجد الضريح المخصص لهذا العمل هو « ضريح سيدي عبد ربه » بالمحلة الكبرى . . . فيحدث الحمل باذن الله . وفي قرية « البرنبل » مركز الصف محافظة الجيزة يوجد ضريح لسيدي عويس القرنى ، وبجواره « دحريجة » مكان منحدر ، تتدحرج عليه السيدات مع صلاة الفجر عدة مرات . . فيحدث الحمل باذن الله طبقا لظنهن . وان كان الحمل ـ في حالة حدوثه ـ يرجع الى عوامل أخرى .

جـ ـ أسلوب السحر :

حيث يوجد « مشعوذ » ببعض القرى أو أكثر ومعه أحد المساعدين أو إحدى المساعدات ـ وقد تكون زوجته ـ وهذا المشعوذ ينفرد بالمريضة في حجرة مظلمة الا من « موقد نار » حيث يضع كمية من البخور على النار ويبدأ تلاوة بعض التعاويذ والكلمات غير المفهومة ، ثم يطلب ـ بعد ذلك ـ من المريضة التردد عليه ـ أو عليها ويطلب منها أشياء شبه مستحيلة مثل « هدهد يتيم الام ولم يتزوج بعد» أو خروف أبيض بنقطة حمراء في منتصف ظهره « أو كبد حصان من التركستان » أو « لبن العصفور » . . الخ . وهذا العلاج لا يلجأ اليه رجل مصري لان المصريين يرفضون ذهاب زوجاتهم أو قريباتهم الى رجل معالج لينفرد بها في حجرة خاصة . على اعتبار ان مثل هذا « المشعوذ » لو اعتدى على المرأة المريضة اعتداء جنسيا ـ بعد تخديرها ـ فان المرأة المعتدى عليها قد تتكرر على الواقعة ، إما طلبا للحمل والولادة ، أو طلبا للستر وعدم الفضيحة . ولذلك فان سكان أي قرية يرفضون بقاء مثل هذا المشعوذ في قريتهم . . وان كان المشعوذ « يتردد على القرية خلسة والمرأة العقيم خوفا من تطليق زوجها لها بسبب عدم الإنجاب ، قد تلجأ اليه دون علم زوجها .

د ـ التبول على أحد التماثيل :

ومثل هذا الاسلوب كان يستخدم في قرية « ميت رهينة » التي تقع جنوب مدينة

الجيزة بحوالى ٣٥ كيلو مترا ، حيث كان يرقد على أرض هذه القرية تمثال « رمسيس » الذي أقيم حاليا في ميدان باب الحديد الذي سمى باسمه بعد ذلك بمدينة القاهرة ، فيتحقق . . . حيث كانت المرأة العاقر تذهب ليلا الى حيث يرقد هذا التمثال وتتبول عليه ، فيتحقق لها الحمل باذن الله . . وقد استبدل هذا التمثال حاليا بتمثال آخر كما وانه يوجد تمثال في كل منطقة اثرية في صعيد مصر ، تتبول عليه السيدات العاقرات بصفة مستمرة الى أن يحدث الحمل والولادة باذن الله .

١٩ ـ المصابون بالحسد : Envy

والعلاج يتلخص فيما يعرف (بالرقوة) وللرقوة أدوات وأسس وصيغة محددة ، يمكن تناولها فيما يلي :

ـ أدوات الرقوة : وهي كمية من الشبة ـ فاسوخة ـ أثر (أي جزء من شعر المريض ، أو قطعة من ملابسه ، او منديله أو طاقيته أو عترته . .) وقطعة من الخبز في مساحة كف الانسان .

ـ أساس الرقوة : ان يقوم بها رجل طيب من المشهود لهم بحسن السيرة ، أو احدى السيدات المشهود لها بحسن الخلق وسلامة السيرة . ومن الافضل وجود بعض الاقارب اثناء تنفيذ الرقوة .

ـ صيغة الرقوة : وتبدأ بقراءة الفاتحة بواسطة الرجل ـ أو المرأة ـ الطيبة ، ثم تلاوة آية الكرسي ونصّها « الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم ، له ما في السموات والأرض ، من ذا الذي يشفع عنده الا بأذنه ، يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء ، وسع كرسيه السموات والأرض ، ولا يؤده حفظهما وهو العلي العظيم ﴾ (البقرة ٢٥٥) وبعد ذلك يقول ـ أو تقول ـ « الأولى : بسم الله ، والثانية : بسم الله ، والثالثة : بسم الله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . . . تشفيه وتنجيه ـ أي المريض ـ من عين الحاسدين . . النبي رقى ناقته من عين الحاسدين الفتحة للنبي ـ ﷺ ـ وأحباب النبي . وهنا يستجيب « الحضور » بقراءة الفاتحة . وفي نهاية قراءة الفاتحة ، يحدث أن يتثاءب الجميع بما فيهم الرجل الراقي ـ أو المرأة الراقية ـ ومن تجري رقيته أو رقيتها ـ بطريقة لا ارادية . واذا ما حدث التثاؤب ، فالكل يعتقد أن المريض مصاب بالحسد، وان هناك أملا في الشفاء . وبذلك يعود الراقي ـ أو المرأة الراقية ـ الى دعوة الحضور لتكرار صلواتها ودعواتها فتقول وهم يرددون خلفها ما تقول: الفاتحة لاولياء الله الصالحين (فيقرأون الفاتحة) . ثم تقول : الفاتحة لسيدنا الحسين والسيدة زينب ، وسيدي ابراهيم الدسوقي ، وسيدي أحمد البدوي ، وسيدي الرفاعي

وسيدي المرسي (أبو العباس) ، وسيدي زين العابدين ، وسيدي أبو الشراميط ، وسيد القناوي ، . . . الخ وتذكر أولياء اخرين ، بهذا الترتيب ، أو بأي ترتيب آخر . وقد تصنف البعض ـ في حالة ما ـ وتحذف البعض في حالة أخرى ـ فالأمر ليس له قاعدة علمية . وانما هو نوع من « الدروشة » أو « الاعتقاد في بركة الناس الطيبين » فحسب . ولا تنسى المرأة الراقية أولياء الله المدفونين في القرية ، بل وتركز عليهم ، وتخاطبهم قائلة: فلان أي المريض ـ لامعه ولا يتبعه، تشفيه وتنجيه من عين الحاسدين. . الخ. وأثناء قيامها بهذا الدعاء تقوم بتمرير قطعة « الشبة » مع الفاسوخة على فم المريض ، حتى تنتهي من تلك الادعية ، فتضع « الشبة والفاسوخة » في النار حتى يحترقا ، ثم تلقي برمادها في المرحاض . واحيانا تستبدل الفاسوخة بقطعة خبز . وبعد الانتهاء من الادعية تلقي بقطعة الخبز لاحد الكلاب فيأكلها . . وبذلك يتحقق الشفاء باذن الله . . وان كان الشفاء لاسباب أو بسبب عوامل أخرى غير هذه .

٢٠ ـ العظام المكسورة :

وعلاجها يتكون من مجموعة قطع من جريد النخل (طابات أو جباير) تشبه كل منها « المسطرة » ويلف « المجبراتي » رجلا كان أو امرأة ، يلف حول العظمة المكسورة أو المصابة ويربطها جيدا ، بحيث يجعل العظمتين المكسورتين في وضع مستقيم أو يحاول إعادة العظام المكسورة إلى وضعها الطبيعي إلى أن يتم الالتحام بين هذه العظام. وتحت هذه (الجبيرة) توضع كمية من عجين (الردة) الدافىء حتى لا تؤدي قطع الجريد الى تسلخ الجلد . وقد عولج الذراع الايسر للكاتب بهذا الاسلوب ، بواسطة « سيدة مجبراتية تدعى أم محمد » في قريته « البرقة » حيث تم التحام عظام المرفق مع عظام المساعد بشكل خاطىء . ولا يزال هذا الوضع الخاطىء قائما حتى الآن بأثاره السلبية الجانبية .

ملخ الذراع أو قصعة الرجل :

وأمراض العظام أو الغضاريف والعضلات يتولاها احد المعالجين الذين يخصصون أنفسهم ـ بدون علم وبدون ترخيص حكومي ـ لمعالجة هذه الأمراض . ففي قرية « الابشيط » يتولى احد الرجال احضار كمية من الماء الدافىء ، ويقوم بتدليك مكان (الملخ) أو (القطع) ويقرأ بعض آيات القرآن الكريم ، ثم يربط الذراع المملوح أو الرجل المقصوعة ببعض خيوط الصوف المغزول بالمغزل اليدوي . . وبذلك يتحقق الشفاء باذن الله وقد رأيت أحد المعالجين هؤلاء في قرية (الكراية) التابعة لمحافظة الجيزة ، ويدعى (محمد عبد الباقي) وهو رجل أمي يعمل بالزراعة . . وكان ذلك أثناء قيامه بعلاج رجل الغلام محمد عبد العظيم غانم والتي كانت مقصوعة (أي ملتوية التواء شديدا) حيث حاول اعادة الرجل الملتوية الى حالتها الطبيعية بحركة عكسية جعلت

الطفل يصرخ صرخة قوية من الالم وينخرط في البكاء . ثم قام بتدليك الرجل وربطها بشال من الصوف وطلب من الاب ارغام الغلام على المشي على رجله الملتوية ، واعتبر العلاج منتهيا ، ومما تجدر الاشارة اليه ان الغلام المريض ووالده قد اقتنعا بهذا العلاج الذي قد يؤدي الى افساد « تركيبة عظام » رجل المريض وبقائها كذلك طوال حياته .

تلك هي النماذج الرئيسية للامراض المنتشرة في قرية « الابشيط » وأساليب العلاج المستخدمة هناك . . واستعراضنا لها هنا ليس من أجل الدعوة الى استخدامها ، وانما من اجل الدعوة الى نبذ مثل هذه الاساليب العلاجية البدائية واللجوء الى الاساليب العلمية الحديثة .

المراجع والمصادر

١ ـ قرية « الابشيط » احدى قرى مركز المحلة الكبرى ، محافظة الغربية بجمهورية مصر العربية .

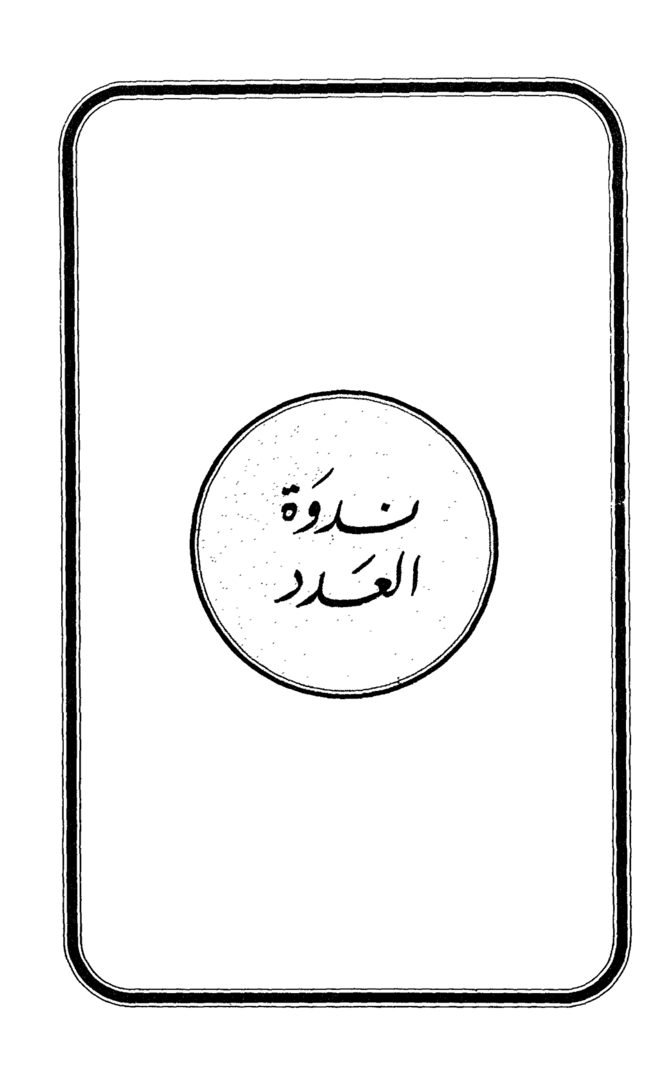
٢ ـ تولى جمع المادة العلمية لهذه الامراض احد ابناء القرية ، والذي كان تلميذا في السنة الثالثة بقسم التخطيط بكلية الهندسة بجامعة الازهر ، ويدعى محمد محمد أبو العينين ((المهندس حاليا) حيث كنت أتولى تدريس مادة (علم الاجتماع الحضري والتخطيط الاجتماعي للمدن) له ولزملائه في العام الجامعي ١٩٧٧/٧٦ ميلادية (١٣٩٧/٩٦ هجرية) .

٣ ـ وفي مصر نباتات او اعشاب طبية كثيرة ، أثبتت أبحاث كلية الصيدلة بجامعة القاهرة تحت اشراف الاستاذ الدكتور فايق هاشم أنها (نباتات واعشاب طبية من نوعية ممتازة) وأنها تحتوي على مواد فعالة لها تأثير فسيولوجي على جسم الانسان والحيوان . وانها تستخدم على هيئة عقار خام أو خلاصة مركزةأو مخففة وأحيانا تستخدم المواد الفعالة منها في شكل مستحضر صيدلي . (أنظر صحيفة الاخبار الاخبار القاهرية بتاريخ ١٩٧٦/٣/٥ .

٤ ـ دكتور زيدان عبد الباقي : المرأة بين الدين والمجتمع . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ١٩٧٧ فصل بعنوان « المرأة والطلاق . » .

٥ ـ دكتور زيدان عبد الباقي : الاسرة والطفولة . مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ١٩٧٩ .

٦ ـ دكتور زيدان عبد الباقي : علم الاجتماع الريفي والقرى المصرية . مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ١٩٧٤ .


ندوة
العدد

استمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية، نتابع في هذا العدد نشر الندوات المختلفة في حقول العلوم الاجتماعية.

وتناقش ندوة هذا العدد موضوع: **التدفقات المالية من بلدان الأوبك نحو البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد**. وقد عقدت هذه الندوة في باريس وقام بتنظيمها وتحريرها وترجمتها الاستاذ / حسين اسماعيل نابري، وهو يعد للدكتوراه في الاقتصاد الدولي والمالية في جامعة باريس[1].

يشترك في الندوة كل من:

١ ـ د. عبد القادر سيد أحمد، المحاضر بجامعة باريس[1] ـ السربون.

٢ ـ د. مهدي المنجرة، المحاضر بجامعة محمد الخامس بالرباط.

٣ ـ البرفسور ارقيري امانويل، من معهد دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجامعة باريس[1] ـ السربون.

٤ ـ الدكتوره ترادت شارف، الخبيرة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بباريس.

٥ ـ السيد بكارتوزاني، وزير سابق، وسكرتير عام الغرفة التجارية الفرنسية العربية.

التدفقات المالية من بلدان الأوبك نحو البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

تنظيم وتحرير وترجمة :
حسين نابري*

نابري :

(بعد تعريف المشتركين) ، أود في البداية أن أشكركم جميعا على حضوركم للاشتراك في هذه الندوة ، وأخص بالشكر السيد / بكار توزاني السكرتير العام للغرفة التجارية الفرنسية العربية على حفاوته وعلى استضافته لنا .

ان موضوع الندوة الذي نقترحه اليوم لذو أهمية قصوى ليس فقط بالنسبة لبلدان العالم الثالث ومن بينها البلدان النفطية أعضاء منظمة الأوبك ، ولكن أيضا بالنسبة للبلدان الصناعية .

يثير موضوع « التدفقات المالية من بلدان الأوبك إلى البلدان النامية الأخرى والنظام الاقتصادي العالمي الجديد » مجموعة من القضايا الاقتصادية والسياسية على السواء ـ قضايا تنبع من التحولات العميقة التي يمر بها الاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٧٣ وهو التاريخ الذي استعادت فيه بلدان الأوبك حقها المشروع في تحديد سعر النفط الذي تنتجه في أراضيها .

ومنذ ذلك الحين أخذت قضية تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد (Nouvel Ordre économique international) تحتل مكانا بارزا في اهتمامات الاقتصاديين والمنظمات

(*) دارس دكتوراه في جامعة باريس .

الدولية والاقليمية على السواء ، قدمت الجامعات ومراكز البحوث العديد من الدراسات حول طبيعة النظام الراهن وخصائصه والعناصر الضرورية لتشييد نظام جديد والتصورات لآفاق مستقبله حتى ساد اعتقاد عام يوحي بأن هناك نظاما جديدا سينبثق حتما حاملا بين طياته الحلول المناسبة للمشاكل الأساسية التي يعاني منها الوضع الراهن .

والأمر الذي يدعو للتوقف هنا هو أن قيام نظام اقتصادي عالمي جديد لم يطرح في اطار العلاقات بين مجموعة البلدان الصناعية من جانب ، ومجموعة البلدان النامية من جانب آخر . وبذلك لم يول انتباه كاف للدور الذي يمكن أن تلعبه عملية اعادة صياغة هيكل العلاقات السائدة داخل مجموعة البلدان النامية . وظل هذا الموضوع يبرز من حين لآخر كدراسة هامشية في الأبحاث التي تعالج العلاقات الاقتصادية الدولية .

انه لمن رأينا ان علاقات البلدان النامية ببعضها البعض تحكم إلى مدى كبير طبيعة وديناميكية أي نظام اقتصادي دولي ، ويصبح بالتالي لزاما ان تتوجه انظار الاقتصاديين وواضعي السياسة الاقتصادية نحو أهمية اعادة بناء العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان النامية كشرط لازم (Sine Qua Non) لقيام نظام اقتصادي جديد على نطاق العالم بأسره .

وفي هذا الاطار يبدو لنا أن انتقال الموارد المالية من بلدان الاوبك نحو البلدان النامية الأخرى يمكن أن يعتبر أكثر المكونات ديناميكية في العلاقات المعاصرة داخل مجموعة البلدان النامية ـ أو ما يسمى أحيانا بعلاقات الجنوب مع الجنوب (Rapports sud-sud) .

وعليه من الممكن أن نبدأ ندوتنا بمحاولة تقييم الفوائض النفطية واستخداماتها (L'Utilisation des surplus pétroliers) وتحليل مفهوم إعادة توظيف الأموال (Recyclage) . مـا هي طبيعة العلاقة بين الفوائض النفطية والطاقة الاستيعابية ومسألة اعادة توظيف الأموال ؟ وهنالك من يتساءل عن حقيقة وجود فوائض وينبه لحقيقة أن الأمر قد لا يعني إلا البلدان العربية الأعضاء في منظمة الأوبك .

ما هو حجم هذه الفوائض ؟ ـ أو لعل الأرقام لا معنى لها في المطلق . اذن في أي اطار يجب أن يتم تحليل ظاهرة الفوائض ؟ وما هي طرق التخلص (évacuation) من هذه الفوائض ؟

وقضية اعادة توظيف الأموال ما الذي تعنيه حقيقة ؟ اعادة توظيفها . . . كيف ولمصلحة من ؟

ومن جانب ثان علينا أن نقيم طبيعة التدفقات المالية نحو البلدان النامية . ما هي الوسائل والهياكل التي تتم بموجبها هذه التدفقات ؟ أي الدوافع تحددها ؟ وما هي العقبات ؟

ومن ناحية ثالثة فانه من المهم النظر لقضية التضامن المالي في اطار العلاقات الدولية المتشعبة والبحث عن مكونات لنظرية شاملة للتوازن الاقتصادي الدولي . وتمثل ظاهرة التدفقات احدى الوسائل الهامة لاعادة توزيع الدخل على النطاق العالمي تقوم بها البدان الاعضاء في منظمة الأوبك لمصلحة البلدان الأقل نموا كما اقترح د . ابراهيم شحاتة المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية[1] .

وفي الختام قد يكون من المناسب أن نحاول التحدث عن الأثر أو الدور الذي تقوم به هذه التدفقات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ؟ في أي المشاريع أو القطاعات تتم الاستفادة منها ؟ وكيف ينعكس أثرها على التركيبات الاقتصادية الأساسية داخل البلدان المتلقية ؟

توزاني :

أنها لمهمة قاسية يا سيدي الرئيس أن أتقدم للحديث بعد مقدمتك الرائعة . وانها لمسئولية كبيرة أن أبدأ الحوار حول مسائل يكثر الخلاف حولها وخاصة في حضرة هذا النفر من المتخصصين الخبراء والمشهود لهم بأفكار وآراء أكثر تحديدا مني .

انني شخصيا أطرح العديد من التساؤلات : والتساؤل الأول هو : لماذا نتحدث عن الفوائض النفطية ؟ لماذا لا نتحدث عن الفوائض الناجمة عن صادرات السلع الغذائية ـ والتي يسجل العالم الثالث فيها عجزا يتزايد باستمرار ؟ لماذا لا نتحدث عن الفوائض الناجمة عن صادرات السلع الصناعية ؟ كل هذه المبادلات (exchanges) تؤدي إلى نشوء فوائض . ولو تمعنّا في المبادلات على نطاق العالم لوجدنا أنه لا يوجد هنالك أي توازن (équilibre) بين البلدان ، وذلك لأن بعض البلدان مصدرة صافية والأخرى مستوردة صافية ، وهذا الفرق يتحتم ظهور فوائض مالية . إذن فالفوائض المالية تنشأ من عدم التوازن في مبادلات السلع الصناعية مثلما توجد فوائض مالية تأتي من عدم التوازن في الانتاج الغذائي وهناك فوائض مالية تنجم عن ميزان الخدمات . وتلجأ البلدان النامية في مجموعها في الوقت الحالي إلى الدراسات التكنولوجية ودراسات الجدوى والخدمات المستوردة والمبتاعة من البلدان التي تنتجها . وأخيرا هنالك الفوائض الناشئة عن الطاقة . لماذا تتركز المناقشة على الفوائض الناتجة عن النفط وليس على الفوائض الناتجة عن المبادلات الأخرى ؟ هذا هو التساؤل الأول . .

والتساؤل الثاني يحوي في طياته اجابة على التساؤل الأول : لو كانت هنالك فوائض مالية ناجمة عن مبادلات الطاقة فأن ذلك قد يكون لسببين : الأول يتعلق بالبلدان المستهلكة للطاقة التي لم تحاول تحديد سياسة للطاقة متماسكة مستفيدة أكثر فأكثر من مصادرها القومية للطاقة مثل الفحم والطاقة الشمسية والطاقة النووية . أن الوسائل التقنية متوفرة وهي ليست في مرحلة التجريب بل تعمل بكفاءة . ومن الجانب الآخر توجد في البلدان النامية الكثير من حقول النفط التي اعتبرت غير مربحة وغير قابلة للاستغلال عندما كانت أسعار النفط على ما كانت عليه من قبل عشرة أعوام ، ولكن اليوم فان زيادات أسعار النفط جعلت هذه الحقول تدر عائدا مربحا وجعلت من استغلالها فرصة لهذه البلدان لتسوية فاتورة الطاقة وتخفيض عبء ميزان المدفوعات . ان استغلال هذه الحقول يتطلب نقل موارد مالية وتكنولوجية نحو البلدان التي في حاجة إليها ويمكننا أن نتساءل لماذا لا يتم ذلك ؟ . وأخيرا اعتقد أن هنالك فوائض لأن للبلدان المنتجة للنفط سلوكاً قد يكون مبررا من وجهة نظر سياسية ولكنه غير مبرر من ناحية اقتصادية وهو يتمثل في استغلال موارد غير متجددة (ressources non- renouvelables) بصورة تفوق حاجاتها الحقيقية لموارد التمويل . . وفوق ذلك فان هذه البلدان فضلت تراكم الدولارات في المصارف لاسباب لا يمكن أن توصف بأنها اقتصادية ، على الأقل بمقاييس الفائدة الاقتصادية التي تعلمناها في الجامعات ، ولكن قد تكون لها مبررات سياسية .

لقد نشأت مشكلة فوائض البترودولار ومشكلة اعادة توظيفها من رغبة البلدان العربية ألا تتسبب في ركود الاقتصاد العالمي وذلك بأن تنتج نفطا أكثر من حجم حاجتها لموارد التمويل وبدا لها من المناسب في النهاية أن تدخل هذه الموارد المالية من جديد في الحياة الاقتصادية . أن المعادلة لسهلة للغاية : على البلدان الصناعية التي بحاجة للطاقة أن تصدر لكي تدفع ثمن فاتورة النفط ، وهذه الصادرات لا يمكن أن تتم الا نحو البلدان التي لا تملك قابلية مالية للدفع لأن المشكلة تنطبق عليها تقريبا بنفس المعايير المؤثرة على البلدان الصناعية . وبالتالي فان عملية التدوير أو اعادة توظيف الأموال ستتيح الفرصة للبلدان الصناعية البائعة لان تزود البلدان النامية بالامكانيات التي تمكنها من الشراء منها . وبهذه الطريقة تمكنت بريطانيا العظمى من الحصول على فوائض مالية كبيرة خلال الحقبة الصناعية مما اتاح لها فرصة منح القروض للبلدان المشترية وبذلك استمرت مصانعها في العمل . ان العالم العربي لا يملك شيئا يبيعه غير النفط ، ومن هنا تأتي مشكلة ومسئولية البلدان التي تبيع سلعها عن طريق منح القروض التي توفرها عملية اعادة التوظيف ، ان على العالم العربي والمجتمع الدولي أن يتفقا حتى تتم عملية اعادة

التوظيف في ظل ظروف تساعد على تأكيد المنفعة المشتركة ، وألا يصبح طرف من الأطراف اضحوكة في نهاية المطاف . ولو كانت هنالك مشكلة اعادة توظيف ، فالسبب هو مطالبة البلدان العربية بالاستثمار في البلدان النامية لكي تتمكن البلدان الأخيرة من الشراء من البلدان الصناعية ويجب أن لا تطرح المشكلة بهذه الصورة ، وعلى العالم الصناعي وهو بحاجة لاعادة توظيف البترودولار حتى يتمكن من البيع ، عليه هو أن يتخذ المبادرات وأن يتحمل مسئولية عملية الاستثمار ، اذ أن العالم العربي لا يملك ما يصدره غير النفط .

كثر الحديث مؤخرا عن مساعدات التنمية غير الكافية من جانب بلدان الأوبك. انني أرى أنه لتقدير أهمية هذه المساعدات يجب ألا ننسى أن هنالك فرقاً كبيراً بين دولار عوني يقدمه بلد صناعي ودولار عوني يقدمه بلد عربي ، لأن دولار أي بلد صناعي يستخدم في سبيل انجاز عملية بيع للسلع . . « اننا نعطيكم قرضا لكي تشتروا به مصانع منا ، الخ . . . . » . ولكن البلدان العربية تمنحكم قروضا لكي تشتروا من البلدان الصناعية وليس منها . ان هذا الفرق يجب أن يكون حاضرا باستمرار خلال هذا الحوار . .

نابري : شكراً للسيد توزاني ، وأدعو السيد امانويل للحديث .

امانويل : أبدا فأقول انني أخذت بعض الشيء على حين غرة ، إذ انني لست متخصصا في مسائل اعادة توظيف البترودولار بالرغم انني حظيت في بعض المناسبات بالتحدث في هذه الشئون ، ولا أدري على أي الجوانب الرئيسية في الموضوع يمكنني أن اركز مناقشتي ولذلك عن لي أن اتمسك بتلابيب السيد / توزاني لكي أبدأ حديثي ولا أخفي عليكم أن حديثه قد أعجبني كثيرا .

ورغما عن اتفاقي معه حول الطريقة التي طرح بها المشكلة برمتها إلا أنني أسمح لنفسي باعتراض خفيف على طريقة عرض السؤال الأول التي استغربت لها بعض الشيء ، ولكني أوافق على بقية حديثه .

يعبر السيد / توزاني عن اندهاشه لأننا نتحدث عن الفوائض النفطية وليس عن الفوائض الغذائية أو الصناعية ، ولكن الواقع اننا نتحدث عن الفوائض النفطية لأنها موجودة .

وعلى ذلك ينبغي طرح تساؤ ل آخر وهو لماذا توجد فوائض نفطية ولا توجد فوائض أخرى ؟

توزاني : لماذا لا نتحدث عن الفوائض التي تجمعت منذ عشرة أعوام أو منذ عشرين عاما ؟

امانويل : لانه لا توجد فوائض دائمة (surplus permanents) تؤدي لاختلال في التوازن كالفوائض النفطية الحالية .

لنتخيل للحظة أن النفط بدلا عن أن ينتج في الشرق الأوسط وفي افريقيا وامريكا الجنوبية كان ينتج فقط في السويد والدنمارك وهولندا والنمسا وبلجيكا . وان هذه البلدان أنشأت منظمة شبيهة بالأوبك ، وان الصدمة البترولية في عام ١٩٧٤ تمت بنفس النسب والأبعاد . لو تم كل ذلك لما كان هناك وجود لفوائض نفطية ولما حدث اختلال للتوازن ولربما لم تنعقد هذه المناقشة اليوم . لماذا ؟ لأن البلدان التي سميتها تملك في المتوسط على الأقل طاقة استيعابية لعائدات صادراتها كافية لاسنيراد قيمة تعادل ما تصدره .

نابري : أود أن أضيف لحديث البروفيسير امانويل انه من رأيي أن مفهوم الطاقة الاستيعابية ينطوي على نوعين من القيود : قيود زمنية (contraintes temporelles) وقيود تركيبية (contraintes structurelles) ومن الصعب لأي بلد من البلدان أن يتفادى هذين القيدين ، وبالتالي يمكن القول بأن الطاقة الاستيعابية تتفاوت من بلد لآخر حسب برامج التخطيط والتنمية وحسب تركيبها الاقتصادي والاجتماعي . وما ذكره البروفيسير امانويل ينطبق على الطاقة الاستيعابية للبلدان الصناعية لا على الطاقة الاستيعابية للبلدان النامية .

امانويل : في الحقيقة انني اتحدث عن البلدان الصناعية ، ولذلك ذكرت الدنمارك والسويد الخ . . . كأمثلة . لو كانت هي البلدان المنتجة والمصدرة للنفط لكان هنالك بالتأكيد تدفق من البلدان المستهلكة نحو البلدان المنتجة ولما وجدت أي فوائض أو اختلال توازن أو مشكلة اعادة توظيف للأموال . وأكاد أقول ولا أزمة (crise) ولكني لا أريد أن أجازف أكثر بأقتحام أرض تنزلق عليها الأقدام وأنا أعرف انني صاحب اراء مغايرة (hétérodoxe) فيما يتعلق بهذه المواضيع . تحت هذه الظروف ، التي ذكرت ، لا يمكن أن تبرز مشكلة فوائض . وهذا ما يدل على أن السر في الفوائض هو انه ليست للبلدان المنتجة والمصدرة حاليا للنفط حاجات مالية (besoins financiers) بحجم عائداتها . لقد شرح السيد / توزاني هذا الأمر بوضوح . وفي الواقع فالبلدان المنتجة عاجزة عن « قبض » مقابل قيمة (toucher la contre—valeur) ما تصدره . وهذا أمر ظاهري التناقض ، اذ أنه بعد فترة طويلة من الفقر الذي لم يمكنها من بيع نفطها بسعره العادي نجد هذه البلدان « فقيرة » لدرجة انها غير قادرة على « قبض » السعر الذي مكنها الاتفاق السياسي (concertation politique) من تحديده . لأن ما نعنيه « بالقبض » هنا ليس هو

تراكم مقتنياتها بالدولارات أو بالمارك الالماني ، إلخ . . . . مودعة في حساب مصرفي ولكنه تلقى قيمة حقيقية (valeurs réelles) مقابل القيمة الحقيقية التي قامت بتصديرها . هذا هو نظام الفوائض .

لقد ذكر ان هذا يأتي نتيجة لأن البلدان المستهلكة تستهلك أكثر من المعقول ، البعض ينتج أكثر من المعقول والبعض الآخر يتسهلك أكثر من المعقول . انني أوافق تماما على هذه المقولة . ليس هنالك من سبب يسمح مثلا للمواطن الاميركي باستهلاك للطاقة يزيد مرتين أو ثلاثة مرات عن استهلاك المواطن الفرنسي .

وعلينا ألا ننسى ما شهدته السنوات الأولى التي أعقبت عام ١٩٧٤ من « ازدحام » مادي (embouteillages matériels) حينما عجزت السفن عن تفريغ شحناتها ، وكان عليها أن تنتظر احيانا ستة أشهر كاملة نسبة لعدم وجود مخازن أو وسائل تصريف (moyens d'écoulement) نحو الداخل . . . . وهذا يشير إلى أنه حتى حيث توفرت أسواق مهيئة (debouchés préalables) أو على الأقل رغبة في الشراء لم تكن هناك أبنية أساسية (infrastructures) تسمح بنوع من التوازن .

لذلك كان لا بد من عملية اعادة توظيف الأموال . ما الذي يعنيه هذا ؟ هذا يعني أن تتم عملية ثلاثية (opération triangulaire) تهيىء انتقال الفوائض المتاحة عن طريق المساعدات أو عن طريق الاستثمارات نحو البلدان ذات العجز الأكبر ، أي بلدان العالم الثالث غير المنتجة للنفط ، بحيث تتمكن هذه البلدان من استخدام البترودولارات في دفع قيمة فواتير النفط من جانب ، وفي شراء المنتجات الصناعية من جانب آخر ، وهذا الجانب الأخير كما قال بحق السيد / توزاني هو الذي يعطي العمليةخصوصيتهاوطبيعتها « الثلاثية » بصورة تتيح لبلدان المركز (pays du centre) فرصة ما لاحلال التوازن في مبادلاتها الخارجية بأن تعوض عجزها مع البلدان البترولية بفائضها مع بلدان العالم الثالث الأخرى .

وبوسعي أن أقول ان عملية اعادة توظيف الأموال هذه قد أنجزت من قبل إلى حد ما . ولكن هناك عقبة رئيسية وهي عدم قدرة بلدان العالم الثالث على الدفع (L'insolvabilité) التي ذكرت أيضا . وهذا ما يجعل البلدان النفطية تتردد بصورة لها ما يبررها في القيام بنفسها بهذه العملية وتفضل ترك الأمر للمصارف الغربية ، وهذا لا يعني قصورا على الاطلاق من البلدان النفطية .

في البداية كان هناك بالتأكيد ضعف في الأبنية المصرفية (infrastructure bancaire) للبلدان المنتجة للنفط . وحتى في غياب هذا الضعف وبوجود وسائل اعادة التوظيف لدى

البلدان النفطية ، فانني أشك كثيرا في قدرتها أو رغبتها في القيام بهذه المهمة نظرا لحيازتها المؤقتة لهذه الأرصدة فيما يختص بالقدرة على السداد . ماذا حدث إذن ؟ وفي هذا الشأن أقول أحيانا لطلبتي أن الظروف الحالية لعبت بهذا الخصوص دورا مواتيا لمصلحة البلدان الصناعية .

لقد أصبح للبلدان النفطية ضامن كفيل عبر عملية اعادة توظيف الأموال (répondant) هو اتحاد المصارف السويسرية (L'union des banques Suisses)أو بنك أميركا (Bank of America) بينما وجدت هذه المصارف ضامنا كفيلا في بوكاسا أو موبوتو .

وبجانب هذا هناك المساعدات . وكما لاحظ السيد توزاني فان دولارا من مساعدات البلدان الصناعية ليست له نفس قيمة دولار من مساعدات البلدان النفطية خاصة في ابعاده الاخلاقية (Dimensions éthiques) ، وذلك لان الأول يعطي دافعه قصد خفي (Arrière Pensée) هو بيع منتجاتها ، أما الثاني فجزء كبير منه على الأقل يساعد في بيع منتجات الآخرين .

ومن جانب كمي (Quantitatif) فانني أجد ان مساعدات البلدان النفطية هي بلا شك مساعدات لم يسبق لها مثيل وقد أدهشني ألا يُذكر ذلك . وبالفعل تجاوزت هذه المساعدات كل النسب المئوية سواء تلك التي تم تحقيقها في السابق أو تلك التي استهدفت أو أعلنت هدفا مرغوبا فيه كالنسبة التي حددت من قبل وهي ١٪ من الدخل القومي للبلدان الصناعية واتضح ان هذا هدف لم يتم تحقيقه أبدا . ولكن البلدان النفطية وحدها تمكنت لو لم أكن مخطئا من أن تحقق نسبة مئوية تفوق كثيرا نسبة الـ ١٪ من الدخل القومي .

فوهلير شارف : حقا ، فقد وصلت نسبة إجمالي مساعدات البلدان الأعضاء في الأوبك ١,١٪ من اجمالي دخلها القومي .

المنجزة : لا . انني اعتقد انها تمثل نسبة ١,٨٨ بالمائة .

امانويل : انك تعني آخر نسبة مئوية معروفة بينما أنا اتحدث عن فترة ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ .

المنجرة : انني أيضا أقصد متوسط الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٠ ، وهو يبلغ كما أسلفت ١,٨٨٪ . وهذا الرقم قد ذكره الدكتور ابراهيم شحاتة المدير العام لصندوق الأوبك .

سيد أحمد : على كل حال فيما يختص بالجزائر ، أسمحوا لي أن أقول أن الأرقام التي تقدمها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (.O. C. D. E) لا أساس لها من الصحة . وقد أبديت أنا نفسي هذه الملاحظة في العـام الماضي في اجتماع اللجنة المالية لمنظمة الأوبك واعترف بذلك د . شحاتة لأنه يستخدم أرقام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبمقدوري أن أزودكم بالكثير من المعلومات المكملة فيما يتعلق بهذا الأمر .

نابري : فيما يختص بحجم المساعدات ـ من الملاحظ أن متوسط مساعدات كل بلدان الأوبك مرتفع بدرجة كبيرة . ولكنني أود أن أضيف أنه لو أخذنا بعض هذه البلدان منفردة لوجدنا أن نسبة مساعداتها تفوق كل ما تم تحقيقه من قبل بواسطة البلدان الصناعية فمثلا فان المدفوعات (versements) وليست الالتزامات (engagements)المقدمة من دولة الامارات العربية المتحدة قد تجاوزت الـ ٧٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ أي ما يعادل ٤ و٥ بالمائة من اجمالي انتاجها القومي .

امانويل : ينبغي أن أضيف أيضا أنه بعد الزيادة الثانية للأسعار انخفضت النسب المئوية للمساعدات لأن الفوائض زادت بصورة ملحوظة ولكن ما بين عام ١٩٧٩ واليوم ، يفوق متوسط النسبة المئوية حسب علمي ١,٤ بالمائة .

نابري : هذا صحيح ، ولكن كما ذكر الدكتور سيد أحمد فان الأرقام التي تقدمها عموما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن مساعدات بلدان الأوبك غير دقيقة وتقلل كثيرا من أهمية هذه المساعدات .

امانويل : على كل حال فان نسبة ١,٤ بالمائة هي نسبة لم يسبق ان حققتها أي مجموعة من البلدان .

نابري : هل يتفضل الدكتور / المنجرة ويحدثنا عن رأيه في هذه المواضيع .

المنجرة : سأحاول متابعة الحديث على نفس الوتيرة دون الدخول في مناقشة حول الأرقام ـ رغما عن أن هذه الأرقام نفسها تجمعت لدّي منذ حين . وعلاوة على ذلك أقول انني لست بمعني في مسائل اعادة توظيف الأموال . ولكن لو سمحتم بوقفة قصيرة ، أريد فقط أن أذكر بأن الأرقام التي قدمها الدكتور ابراهيم شحاتة المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية(Fonds de l'OPEP pour) (le développement international في مقال ظهرت هذا الشهر[٢] هي أرقام هامة للغاية حول مساعدات التنمية الرسمية (official development aid) لبلدان الأوبك . ولكن هذا في نظري أمر ثانوي نسبيا لانه لا يجب أن توقعنا التحليلات الكمية (Analyses quantitatives) في الفخ وهذا هو عين ما

أرادته بلدان لجنة المساعدات التنمية (CAD) وما تضمنته استراتيجية التنمية للأمم المتحدة .

ان المسألة ليست مسألة تحليل كمي . بالنسبة لي لو أعطت بلدان الأوبك دولارا واحدا أو ٢٠٠ مليار دولار فان هذا ليس بالأمر الهام . وأذكر هنا بأنني لا انتمي لاحدى بلدان الأوبك . ان ما يجب النظر اليه هو أثر هذه الأرصدة فيما يختص بالتركيبات الاقتصادية الداخلية . ما هي انعكاساتها على التركيبات القائمة ؟ أي على المحافظة على الوضع الراهن (statu quo) ؟ ما هي مساهمتها في تغيير النظام الاقتصادي العالمي .

ان من بين الأخطاء التي ترتكب هي الخلط بين السيولة النقدية (Liquidité) و الغنى (richesse) ان السعودية والكويت والبحرين والجزائر بلدان تملك سيولة ولكنها ليست غنية . والدليل على ذلك هو ان هذه البلدان تملك اليوم ، في الحقيقة حسابات متراكمة تفوق المائة وعشرة مليار دولار نصفها مودع في المصارف والنصف الآخر في شكل سندات تم شراؤها من حكومات البلدان الصناعية . انني اوافق على ما قاله السيد توزاني ، اذ أن ما ذكره يحوي جوهر المشكلة . لمذا تنتج هذه البلدان نفطا ؟ ان البلدان الغنية اليوم هي البلدان المستدينة . المشكلة بالتأكيد ليست مشكلة كمية إذ أن إجمالي الناتج المحلي لكل البلدان الثلاثة عشر الأعضاء في الأوبك كان حوالي ٣١٩ مليار دولار في عام ١٩٧٨ ، وهذا لا يمثل حتى ٤ بالمائة من الدخل العالمي الكلي . وهو أقل من اجمالي الناتج لفرنسا الذي يبلغ ٤٠٠ مليار دولار . لقد ساعدت الصحافة ووسائل الاعلام في نشر خرافة ثروة البلدان النفطية (mythe de la richesse des Pays pétroliers) هنالك أربعة بلدان أعضاء في منظمة الأوبك على مستوى القارة الافريقية هي : نيجريا ، الجابون ، ليبيا والجزائر ومع ذلك تستهلك كل افريقيا أقل من ١٠ بالمائة من النفط الذي تنتجه وتسورد جزءا لا يستهان به من استهلاكها من مصادر من خارج القارة .

ومن ناحية أخرى ، فان نقل الموارد المالية لا يفيد البلدان الافريقية الا بصورة هامشية لأن عمليات تدوير الأرصدة ، حسبما هو سائد حاليا ، تفيد قبل كل شيء الاستثمارات الخارجية وتدعم بالتالي التركيبات الاقتصادية القائمة .

أما فيما يختص بالسيولة النقدية فإن هنالك شيئاً غريباً يحدث منذ عام ١٩٧٣ ، وهو أننا نلاحظ أن عجز الميزانية الفدرالي للولايات المتحدة الامريكية يعادل تقريبا كل عام بمصادفة غير عادية فوائض البلدان النفطية ، ففي العام الماضي ١٩٨٠ بلغ العجز

الفدرالي للولايات المتحدة حوالي ٦٥ مليار دولار وستفاقم هذا العام ليصل إلى ٧٥ و٨٠ مليار دولار .

انني لا أرغب في الدخول في الأرقام وصراعها ولكن هل من الطبيعي أن يقدم بلدا كالسعودية قرضا يبلغ ١٠ مليارات من الدولارات لصندوق النقد الدولي ولكي يصبح البلد السادس من حيث الأهمية في الصندوق .

نقطة أخيرة أختتم بها حديثي : انني أعتقد أنه بعد أكثر من عشرين عاما من التجربة ومن الاستقلال بدأنا ندرك ما كان علينا أن ندركه من قبل : وهو أنه ليس هنالك من شيء جلب المتاعب والصعوبات كالمساعدات ومفهومها وليس من الواجب أن يتفاقم الخراب الذي سببته المساعدات الثنائية (L'aide bilatérale) وأحيانا المساعدات المتعددة المصادر (L'aide multilerale) خلال العشرين عاما الماضية كما حدث مثلا في قطاع الانتاج الغذائي حيث عززت التبعية الغذائية (dépendence alimentaire) لبلدان العالم الثالث ، أقول يجب الا يتفاقم ذلك بمساعدات البلدان النفطية . إن على هذه المسادعات ـ أي مساعدات البلدان النفطية ـ أن تتبع طرقاً ونماذج غير تلك التي طبعت المساعدات الحالية بلونها . فقد أدت للكثير من المشاق واخرت من عمليات التكامل (Intégration) : للوحدات الاقليمية وما دون الاقليمية (Unités Régionales et Sous-régionales) في وقت ندرك فيه أن بعد ٢٠ الى ٢٥ عاما لن يصبح بمقدور أي مجموعة انسانية تمثل أقل من ١٥٠ مليون نسبة أن تبقى على قيد الحياة .

هل بمقدور بلدان الخليج مع نفطها الذي قد ينضب حتى ذلك الحين أن تتجاوز تلك الفترة لو لم تبدأ منذ الآن في التفكير في تجمعات أكبر حجما برغم المشاكل السياسية والايدولوجية وبروح عالية من المسئولية تجاه الأجيال القادمة ؟ ان مسألة المساعدات في الوقت الحاضر وسيلة لتأخير هذا التكامل المنشود ـ وهي وسيلة إنما تمثل عقبة أمام كل ابتكار وأمام كل طريقة جديدة لمعالجة المشاكل بتقويتها للتركيبات القائمة . ولذلك فانني لو علمت بأن مساعدات الأوبك لافريقيا قد انخفضت هللّتُ قائلاً : « يا للسعادة » .

اننا يجب أن نعطي حظا أكبر من التفكير للمشاريع المشتركة (Projets Conjoints) ، ويجب ان نطور تعاون الجنوب مع الجنوب (Coopération Sud-Sud) وفي التعاون فان اقل ما يهم هو المال . ما يهم هو الروح المعنوية ، هو التركيب العقلاني وهو الرغبة في التجديد والابتكار وتغيير الواقع وليس العيش كالمستفيدين من الأوضاع الراهنة الذين اصبحوا عقبة كأداء أمام التقدم والتنمية . وهذه ربما كانت وجهة نظر خارجة عن نطاق الافكار السائدة (**Hérétique**) ولكنني على كل حال سأعود فيها بعد لنقاط اخرى

« فنية » أكثر ، فقط اصر في البداية على ضرورة القضاء على بعض الخرافات ، مثل خرافة المساعدات وخرافة ثقل الاوبك في الاقتصاد العالمي . ان المسألة ذات الأهمية القصوى هي اعادة تركيب النظام الاقتصادي العالمي الذي لا تمثل الأوبك فيه أكثر من ٤ بالمائة .

امانويل : هل من الممكن أن يوضح لنا الدكتور المنجرة ما قاله فيما يختص بالحجم الملائم للمجموعات taille optimale des ensembles خلال العشرين سنة القادمة .

المنجزة : لقد برهنت الدراسات التي قام بها نادي روما (clud de Rome) بناء على سيناريوهات مختلفة أن أي مجموعة (ensemble) تتكون من أقل من ١٠٠ إلى ١٥٠ مليون نسمة ستجد صعوبات كبيرة في سبيل البقاء على قيد الحياة بحلول عام ٢٠٠٠ .

فوهلير شارف : كما ذكر السيد نابري ، فانني أعمل بمركز التنمية بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وتشبيها يمكن ان نقارن وضع هذا المركز بوضع العالم العربي : نقطة اتصال (Charrierr) بين الشمال والجنوب ، وبامكاننا القول بأن مركز التنمية يمثل « النافذة » التي تطل منها البلدان الصناعية على البلدان النامية . ويهتم برنامجنا في مجال البحوث بدراسة وتحليل مشاكل الجنوب وانعكاساتها على الشمال .

ويبدو لي أن أهمية دور البلدان العربية في عملية تفاعل الشمال مع الجنوب وفي علاقات الجنوب مع الجنوب في مجال التحضير لنظام اقتصادي عالمي جديد . لم يقدر حتى الآن بكل مضامينه وقدراته الكامنة . ان اشتراكي في هذه المناقشة اليوم قد يبرره اهتمامي وعملي الخاص بالصناديق العربية وقد طبعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام ١٩٧٨ نتائج دراستي بعنوان « التعاون الثلاثي : Coopération Trilaterale وأقوم حاليا بدراسة المصارف العربية التجارية منها والعاملة في مجال الاستثمار ونشاطاتها في بلدان العالم الثالث وفي كلا الحالين تمثل المؤسسات المالية العربية عاملاً ديناميكياً (Facteur Dynomeque) بل عاملاً محدثاً (Innovateur)في تمويل التنمية ان هذه القوة المالية للجنوب (du sud (puissance financière وطريقة سير اجهزتها (ses mécan-cismes) ستؤثر وتغير من طريقة اقتراب (I'approche) البلدان الصناعية من العالم الثالث وكنتيجة لذلك ستؤثر على النظام العالمي بأسره .

لقد أبرزت الصدمة النفطية الثانية (le deuxième choc pétrolier) في عام ١٩٧٩ بجلاء القضايا الجوهرية التالية : .

ـ هل لعملية نقل السلطة المالية (le tranfert du pouvoir financier) طبيعة مؤقتة أم طبيعة دائمة ؟ .

ـ أي صلة هناك بين خلق أصول مالية (actifs financiers) وخلق أصول انتاجية (actifs productifs) من منظور البلدان المصدرة للنفط ؟

ـ كيف يستخدم الفائض النفطي في الاقتصاد الدولي في البلدان الصناعية وفي العالم الثالث ؟

تشمل مصارف البترودولار (les banques de pétrodollars) كل من صناديق التنمية (les fonds de développment) والمصارف العربية الوطنية (les banques arabes nationales) والمصارف المشتركة بين الحكومات (intergouvernmentales)والمصارف المختلطة (les banques mixtes) أي المصارف الأوروبية العربية (Eure-Arabes)ولكن هناك أيضا نوعاً آخر من المصارف بدأت في الظهور على المسرح العالمي مؤخراً ألا وهي المصارف الاسلامية .

لقد اشتركت قبل اسبوعين في مؤتمر للمصارف الاسلامية عقد في بادن ـ بادن (Baden-Baden) بالمانيا ، وهي المرة الأولى التي تظهر فيها هذه المصارف على منبر عالمي[٣] . وقد استهدف هذا المؤتمر تقديم المؤسسات الاسلامية العاملة وخصائصها الرئيسية ونشاطاتها . وقد كان من بين أهدافه أيضا استكشاف امكانيات التعاون مع المؤسسات المالية الغربية .

تمثل مبادىء المصارف الاسلامية أهمية كبرى بالنسبة لبلدان الجنوب في مجال تمويل التنمية .

ويرجع المبدأ الأساسي إلى تثمين العمل (valorisation du travail) في مقابل رأس المال كمصدر للأرباح . ان مبدأ تحريم الفائدة (prohibition de l'intéŕet) المتمثلة في الربا (l'usure) منصوص عليه في القرآن[٤] ومبدأ ثانٍ هو ادانة اكتناز أو ادخار رأس المال بدلا من الاستخدام المنتج له من أجل أهداف شخصية أو جماعية (La condalation de la thésaurisation au profit de l'utilisation productive du capital à des fins personnelles et collectives).

والحال أن السيولة المكتنزة (les liquidités thésaurisées)) في العالم الاسلامي تقدر بحوالي ٤٠ مليار دولارامريكي[٥] ، وهذا الرقم يشير إلى الامكانيات الكامنة للمصارف الاسلامية .

بالاضافة إلى هذه المبادىء فانه لمن المهم ملاحظة أن الاقتصاد الاسلامي يبحث عن طريق يختلف عن الطرق الاشتراكية والرأسمالية . وباستخدام صيغة « المشاركة في

الأرباح » (la participation aux profits) فانه يبحث عن تقسيم أكثر عدلا للمسئولية (la respsonsabilité) وللمخاطرة (la respsonsabilité) (et du risque) بين المصرف والمودعين والمقترضين . وهذا التقسيم الجديد سيشجع ايجاد توازن أفضل بين مبلغ الأجر لرأس المال (la rémunération du Capital) ومكافأة الجهد الانساني (la récompense de l'effort humain) .

علاوة على ذلك فان المصارف الاسلامية تعطي فرصا أفضل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوصول لمواردها لأن هذه المنشآت لا ترد ما اقترضته الا بمقدار ما تحققه من فوائد . وهذا من شأنه أن يشجع قيام وحدات انتاجية أكثر تكاملا ومن ناحية اجتماعية أكثر انسانية ، وخاصة في اقتصاد يرتكز فيه دائما القطاع المصرفي على تمويل عمليات غير المنقولات او العمليات العقارية (opérations immobilières) والواردات من المعدات والماكينات ومن السلع غير الضرورية . أما فيما يختص بتعبئة الموارد فان المصارف الاسلامية تهتم بصغار المستثمرين : فمثلا توجد لدى هذه المصارف وسائل مالية ابتداء من ١٠٠ دولار امريكي .

ولاعطاء فكرة عن المقابلة الربحية (la rentablité) للمصارف الاسلامية يمكن أن نستشهد بمثال بيت المال الكويتي : لقد حققت هذه المؤسسة في عام ١٩٧٩ ، وهو العام الأول لنشاطها ، أرباحا بلغت ٥ و١٢ مليون دولار من جملة ١٠ مليون دولار من صافي الأرصدة . وقد بلغت حصة السهم بالنسبة للمساهمين ٢٠ بالمائة .

نابري : لقد حاولت المصارف الاسلامية منذ انشائها أن تستفيد من الفوائض النفطية في الاستثمار في البلدان النامية ومن الجوانب الهامة في هذا المجال نقل وتنمية التكنولوجيا . بأي الطرق يمكن أن تساعد المصارف والمؤسسات الاسلامية في القيام بهذه المهمة ؟

فوهلير شارف : ان المصارف الاسلامية تدعم تطوير « تكنولوجيا متكيفة » (technologie adaptée) أي تكنولوجيا المرحلة الأولى (technologie de premoère génération) وهي مبتدعة أصلا لتتناسب مع العالم الثالث وقدرته البشرية وبيئته الاقتصادية والتقنية .

ان تعبير « تكنولوجيا متكيفة » يبدو في بعض معانيه مناقضا لتعبير تكنولوجيا ملائمة (technologie appropriée) فالتعبير الأخير يرجع إلى بعض الأساليب التقنية من المرحلة الثانية أو حتى من المرحلة الثالثة تم تبسيطها لملائمة اقتصاديات الجنوب . وهذا التعديل

لا يعطي الحل الأمثل (La Solution Optimale) ، وبالتالي يصبح ضروريا ايجاد مدخل جديد (Nouvelle Approche) يرتكز على وحدات انتاجية صغيرة نابعة من البيئة الخاصة للبلدان المعنية .

يكتسب التعاون مع المؤسسات العربية والاسلامية أهمية خاصة نسبة للتدفقات المتزايدة من البترودولار التي تعبر قنواتها . وتمثل هذه المؤسسات والمصارف ، بالاضافة إلى ذلك ، عوامل تجديد ديناميكية ولا سيما وهي تخضع حاليا لعملية تطور مستمر . وفي حالة المصارف العربية فان تكاثرها (prolifération) لم يسبق له مثيل في تاريخ المصارف . ففي بداية السبعينات لم تكن هنالك إلا مصارف المرحلة الأولى ، أي المصارف العربية الوطنية . ولكن بنهاية العقد برزت للوجود مرحلة ثالثة هي مرحلة المصارف العربية المشتركة ذات الأهلية العالمية . . . . . (banques inter-arbes à vocation internationale) أما المرحلة الثانية ، أي المصارف الأوربية العربية المتحدة (les banques consortiales Euro-Arabes) فقد جمعت بين الفائض النفطي والتكنولوجيا المصرفية الغربية . ولكن هذه المعادلة في التعاون القائم على المؤسسات (cooperation institutionalisee) لم تؤد إلى النتائج المرجوة في عملية اعادة توظيف الأموال ولذلك فضلت بلدان الخليج العربي ابتداع مؤسسات عربية مشتركة (intitution inter-arabe) من أجل ضمان دور أهم في عملية اعادة توظيف الأموال بعد الصدمة النفطية الثانية .

نابري : يبدو أن المصارف الاسلامية تلعب دورا متزايد الأهمية في تمويل التنمية في البلدان النامية . هل يمكن للدكتورة فوهلير شارف أن تعطينا فكرة عن هذا الدور ؟

فوهلير شارف : يبدو أن تقديم نبذة تاريخية مختصرة عن المصارف الاسلامية أمر مفيد في سبيل التوصل لتحليل أفضل لاهدافها ودورها على الصعيد المالي الدولي . لقد تأسست المصارف الاسلامية الأولى في الباكستان في الأربعينات (المصرف الاسلامي التجاري بكراتشي تأسس عام ١٩٤٨ ، وبلغت موازنته في نهاية عام ١٩٧٩ ما يعادل ١,٥ مليار دولار امريكي) وفي مصر في الستينات (المصارف الاسلامية التعاونية الزراعية، ١٩٦٣ - ١٩٦٧) . ومع ذلك فان المرحلة الحاسمة في تاريخ النظام المصرفي الاسلامي بدأت بالفعل مع الزيادة التي لم يسبق لها مثيل في الثروات المالية للبلدان العربية الاعضاء في منظمة الاوبك .

كان أول مصرف اسلامي حكومي مشترك (inter-gouvernementale) هو المصرف الاسلامي للتنمية الذي تأسس في عام ١٩٧٥ ولعب دورا نشطا في انشاء مصارف اسلامية أخرى . وهناك حاليا خمسة عشر مصرفا ومؤسسة مالية اسلامية ، ورغما عن أن

أغلبها يوجد في العالم العربي إلا أن نشاطاتها الدولية (leur internationalisation) قد أضحت حقيقة واقعة . : فقد تم تأسيس بعض المؤسسات الاسلامية في امريكا وفي اوربا وفي ناسو بجزر الباهاما (Nassan-Bahamas) وفي جنيف ، وسبعة من هذه المصارف تشترك في عضوية الرابطة الدولية للمصارف الاسلامية (L'Association internationale des Banques Islamiques) ومقرها جدة ويرأسها الأمير محمد الفيصل آل سعود الذي يساهم في العديد من المؤسسات الاسلامية من بينها مصارف في المشرق تسمى « مصارف فيصل الاسلامية » وأحدها بمصر والثاني بالسودان . ومؤسسات مالية اسلامية ذات أهلية عالمية (à vocation internationale) شركة الاستثمار الاسلامية في الخليج (الشارقة ، ١٩٧٨) وخدمات الشريعة للاستثمار في جنيف (١٩٨٠) .

كل هذه المؤسسات تعطي فرصا للتوظيف والاستثمار في اوربا وفي امريكا وفي الشرق الأوسط ، الخ . . . . . حسب مبادىء الشريعة ، وهذا يعني القيام بعمليات من غير تطبيق سعر الفائدة ولكن باعطائها فرصة المشاركة في الأرباح (أو في الخسائر حسب نتيجة العملية) المتعلقة بالنشاطات المختلفة التي تتجه أساسا لخلق أصول اقتصادية (avoirs économiques) .

وآخر ما تم انشاؤه هو مؤسسة « دار المال الاسلامي » (بيت المال الاسلامي) (١٩٨١) المسجلة في ناسو في الباهاما ولكن مقرها بجنيف ، واطارها القانوني هو الشراكة القابضة (holding) المشتملة على الشعب الآتية : ـ الاستثمار ، التأمين (المبنى على المبادىء الاسلامية في التضامن) ، المصرف ونشاطاته التابعة (مثلا مجلس مالي ، تجاري ، للنقل ، الخ . .) ويبلغ رأس المال المصرح به لدار المال الاسلامي مليار دولار امريكي منها ٢٥٠ مليون دولار دفعت بالفعل . ومن بين المؤسسين الفخريين (les fondateurs-) (honoris causa) لهذه المؤسسة الاسلامية الأمير محمد الفيصل آل سعود ورؤساء كل من السودان والباكستان وغينيا وماليزيا ودولة الامارات العربية المتحدة وأمير البحرين وبعض الشخصيات الاسلامية الأخرى .

ونحن في الوقت الحاضر في المرحلة الثالثة للمصارف العربية أي مرحلة المصارف العربية المشتركة ذات المشاريع المشتركة (Inter-Arab joint ventures) وأهم مؤسستين من هذا النوع هما مصرف الخليج العالمي (Gulf International Bank-GIB) العربية المصرفية (Arab Banking Corporation- ABC) ومقر عملهما البحرين ، وهما يتمتعان بميزة المركز المصرفي الخارجي (Status offshore) والمصرف الأول هو مشروع مشترك بين سبعة بلدان عربية من الخليج بمساهمات متساوية وقد تم تأسيسه في عام ١٩٧٦ .

والمؤسسة الثانية انشئت في بداية عام ١٩٨١ باشتراك كل من الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وليبيا : وهذان المصرفان هما جزئيا مصارف اوربية (eurobanques) وهي توظف بصورة هجومية نسبيا (relativement agressive) نسبة لنوعية المقترضين (بلدان العالم الثالث ذات الديون endettés) جزءاً من فوائض العالم العربي بواسطة سوق العملات الأوربية (euromarché) .

نابري: هل يمكن هنا تصور وظائف معينة تقوم بها المراكز المصرفية الخارجية . (places bancaires offshores) في عملية اعادة توظيف الأرصدة النفطية ؟

فوهلير شارف : تلعب المراكز المصرفية الخارجية وخاصة في المنامة بالبحرين دورا حيويا في عملية توظيف الأموال ـ في البداية سيطرت المصارف الغربية على المسرح ، ولكن بعد اقامة المصارف العربية المشتركة تمت عملية تعريب (processus d'arabisation) للبحرين ، ولكن بالنسبة للمؤسسات المصرفية ذات رأس المال المرتفع فقط (مثلا المؤسسة العربية المصرفية » « التي يصل رأس مالها الى مليار دولار امريكي) والذي يتيح لها فرصة القيام بدور نشط في عملية توظيف الأموال . ويجب أن نذكر هنا بأن الفوائض النفطية ترتفع إلى مئات المليارات اذ تقدر فوائض الأوبك في الفترة ما بين ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ بحوالى ٣٥٠ مليار دولار .

نابري : اذن فإن الفوائض النفطية كبيرة للغاية ، وأظن انك تقصدين ٣٥٠ مليار كفوائض تراكمية . . أليس كذلك ؟

فوهلير شارف : نعم هي فوائض تراكمية . وبالاضافة لذلك فان دخل التوظيف (le revenu du placement) الذي بلغ في عام ١٩٧٢ مبلغ مليار دولار ارتفع في عام ١٩٧٧ ليصبح ١٧ مليار دولار ، وهذه مبالغ ضخمة حتى بالنسبة لاقليم كامل .

لقد تحدثنا حتى الآن عن المساعدات كنسبة من اجمالي الدخل القومي للدول المعطية ، ولكن ينبغي أيضا مقارنة الأرقام المطلقة . ففي عام ١٩٧٩ بلغت مساعدات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ٢٢,٥ مليار دولار ، بينما لم تزد مساعدات الأوبك عن ١,٦ مليار دولار فقط . ولم تزد مساعدات الكوميكون (مجموعة البلدان الاشتركاية ـ COMECON) عن ١,٧٥ مليار دولار وهذا يدل على أن الأرقام المطلقة تعني شيئا أيضا .

نابري : ان تحليل المساعدات كنسبة من إجمالي الناتج القومي هو مقياس أصدق لأنه يعطي فكرة ليس فقط عن أهمية المساعدات للبلدان المتلقية ولكن أهميتها أيضا

بالنسبة للبلدان المعطية . وبلدان الأوبك بقدرات مالية أقل كثيرا من البلدان الصناعية تقوم بدور جبار لو عرفنا ان نسبة مساعداتها من اجمالي ناتجها القومي أعلى بكثير من نفس النسبة للبلدان الصناعية .

فوهلير شارف : لكي يكون تحليلنا كاملا يجب ألا ننسى أيضا الأرقام المطلقة . على كل حال في ختام مناقشتي حول مساعدات الأوبك أود أن أتعرض لفكرة التعاون الثلاثي (coopérion Tvilatérace) ان هدف هذا التعاون هو التوصل لمستوى أكثر ملاءمة (optimiser) لاستغلال الموارد المتاحة (الفوائض المالية والتكنولوجيا وامكانيات التنمية) ولكن عليه أن يواجه أربعة تحديات هي : ازدياد حدة التوتر بين الشرق والغرب والأزمة الاقتصادية العالمية والـ (stagflation) وضرورة اعادة تركيب شاملة وسريعة لجهاز الانتاج (la necessité d'une restructuration globale et rapide de l'appareil productif).

ولذلك ينبغي أن يمتحن التعاون الثلاثي بمواجهته للتحدي الرباعي .

وثمة تعديل حدث في مفهوم التعاون الثلاثي(٦) في فترة وجيزة عاكسا بذلك التغييرات السريعة للسيناريو العالمي .

في الأصل ابتكر التعاون الثلاثي كما ذكر سابقا كتركيب نشط (comme combinaison active) بين المالية والتكنولوجيا وامكانيات التنمية وخاصة لمشاريع الابنية الأساسية (projets d'infrastructure) بشروط ليبرالية (à des conditions libérales) .

وهذه الأبنية الأساسية تصبح عديمة الفائدة لو لم تستكمل بعدد كبير من المشاريع والبرامج المنتجة بشكل مباشر ، وهذا هو ما يجعل التعاون الثلاثي بنّاءً ومؤديا الى آفاق اقتصادية جديدة .

ليس بالضرورة أن تتحدد فترة التعاون العربي بفترة الانتاج النفطي ، فلو كان الاقتصاد العربي على استعداد لتأدية وظيفته في فترة ما بعد النفط (période Post-pétrolière) فان هذا التعاون سيستمر ولن يكون هنالك سبب لتوقفه .

ان استراتيجيات التعاون اليوم تحدد غدا طبيعة فترة ما بعد النفط لبلدان الأوبك وللبلدان النامية غير المنتجة للنفط Non-oil producing-exporting countries-Nopec(٧) وبالنسبة ايضا لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (L'ocde) . أن نتائج استراتيجية كهذه للتعاون لا يمكن أن تكون معاكسة (irréversibles) بل ستقودنا نحو المزيد من الاعتماد المتبادل (interdépendance accrue)

ان تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية والاقليمية والعالمية ،

والاقتصادات الرأسمالية والصناعية ، والبلدان شبه الصناعية أو البلدان النامية ـ سيجعل من المستحيل اجراء تحليل منعزل لظاهرة كظاهرة المساعدات العربية من غير أن توضع في اطار عملية اعادة توظيف البترودولار ومن غير التفكير في فترة ما بعد النفط .

سيد أحمد : لقد تناول المتحدثون السابقون عددا من الموضوعات التي كنت أود الخوض فيها . ورغما عن ذلك تتبقى لي بعض المسائل التي أود طرحها فيما يتعلق باعادة توظيف الأموال . وبعض المواضيع الأخرى .

انني أقوم منذ عدة أعوام بدراسة موضوع اعادة توظيف الأموال (أو التدوير) ، أولا على الصعيد النظري ومن بعد ذلك في المجال العلمي ، وأعترف بأن ما أفهمه في هذه المسألة يتناقض باستمرار . أقول أولا إنه ليست هنالك مشكلة اعادة توظيف للأموال . وللمزيد من الايضاح فانه على كل الأحوال ليست هنالك مشكلة اعادة توظيف للأموال بين البلدان الصناعية ـ حيث يستثمر الجزء الأكبر من عائدات بلدان الأوبك ـ وبلدان الأوبك نفسها ، ولا أود هنا أن أعود إلى ما تم ذكره في هذا الموضوع من قبل . لو كان هنالك فائض مالي لدى بعض بلدان الأوبك فذلك لانه يوجد الزام اخلاقي وقد يكون الزاما ماديا من جانب بعض البلدان لانتاج ما يربو على حاجتها . وهنا أقول عرضا للبروفيسير امانويل ان امكانية تكييف الانتاج يمكن أن تبرز بحالة النرويج فقد أجاز هذا البلد قانونا يحد من انتاج النفط بصورة تترك حدا أدنى من الموارد النفطية للأجيال القادمة .

نابري : يبدو أن هذا نموذج لاطار قانوني ينبغي أن يدرس وتستفيد منه بلدان الأوبك في الظروف التي تواجهها حاليا .

سيد أحمد : بالفعل : فهو قانون يحد من مستوى الانتاج النفطي حتى تطول مدة بقاء حقول النفط وتستفيد من ذلك الاجيال القادمة . وفي المتوسط فان مدة بقاء حقول النفط في بلدان الأوبك هي من ٢٠ إلى ٣٠ عاما على الأكثر بينما نجدها في البلدان الصناعية وبحر الشمال والنرويج تمتد لتصبح ثلاثة أرباع قرن .

وقد أبدت بعض البلدان كايران رغبتها في أن تتبنى المنظمة مقترحات مماثلة في اطار تقرير استراتيجية المدى البعيد (rapport de stratégie à long terme) وهي سياسة بدأت تطبيقها بالفعل الكويت .

ان وجود مشكلة فائض ناتج عن أن بعض البلدان تنتج أكثر مما يجب أن تنتج ، أما لأسباب اخلاقية او لاسباب اخرى . . . ويحلو الآن الحديث عن اعادة توظيف الأموال

ونحن نعلم ان غالبية هذه الأرصدة مستثمرة في المصارف الغربية وتمثل هدفا في الواقع للاستكتاب (objet d'écriture) كما تعلمون جميعا . ولكن المشكلة الوحيدة الباقية هي في نظري مشكلة اعادة توزيع هذه الفوائض داخل محيط البلدان الصناعية . أي بين البلدان التي تعتبر ذات اقتصاد قوى والبلدان ذات الاقتصاد الأقل منعة في وقت ما ، وتلك البلدان التي يتفاوت تقييمها اقتصاديا . وبتحديد أكثر بين بلدان مثل المانيا واسبانيا وبلدان مثل اليونان وايطاليا ، الخ . . في هذه الحالة توجد مشكلة اعادة توظيف وتوزيع للأموال من أجل تمويل ميزان المدفوعات وتمويل التنمية .

وتوجد من ناحية ثانية مشكلة تدعيم أرصدة الأوبك في هذه البلدان . والدليل على أن هذه الأرصدة على كل حال ، مجمدة (bloqués) داخل النظام الغربي هو أنه عندما أرادات ايران قبل عام ونصف أن تسحب جزءاً من ارصدتها العامة تم تجميدها وقيل للإيرانيين : « انكم لا تستطيعون أن تسحبوا من المصارف الغربية الكبيرة بين عشية وضحاها ما بين ١٥ و٢٠ مليار دولار وإلا تسببتم في انهيار النظام العالمي المالي والنقدي » .

من ناحية ثالثة اعتقد أن معضلة اعادة توظيف الأموال ما هي إلا خرافة (mythe) وهي حجة (alibi) ابتدعتها البلدان الصناعية الغربية لاثارة العداء بين البلدان النامية والبلدان الاعضاء في الأوبك . وفي كل لحظة يقولون : « انظروا ان بلدان الأوبك بوسعها أن تستثمر في بلدانكم جزءاً من فوائضها ولكنها لا تفعل ذلك ، بل تترك أرصدتها في خزائننا » .

أنني أود هنا أن أطرح تساؤلا في نفس المعاني التي أثارها الدكتور المنجرة : لماذا لا تقوم البلدان الصناعية التي تتحكم في هذه الأرصدة باعادة توظيفها مباشرة عبر القنوات والمؤسسات التي تملكها ؟ اننا نناضل منذ سنوات من أجل اصلاح اطار التعاون النقدي الدولي وعشت تلك التجربة ممثلا للجزائر في لجنة الشئون المالية لمؤتمر الشمال والجنوب ، ومنذ عدة سنوات أيضا ننادي باصلاح اطار التعاون المالي الدولي الذي يمنع بشكله الحالي البلدان النامية من الوصول للشرائح العليا لصندوق النقد الدولي حيث تتوفر مليارات من الدولارات اذ أنها مجبرة على تغيير سياساتها الاقتصادية بمجرد عبورها للشريحة الأولى . وقد طالبنا بوسائل وبأجراءات محددة لتوسيع فرصة ارتقاء البلدان النامية لاسواق رؤوس الأموال .

أؤكد إذن هنا ما يلي : لو كانت البلدان الصناعية راغبة حقيقة في أن تتم اعادة توظيف أرصدة الأوبك في البلدان النامية ـ وكلهم يقولون ذلك في اطار اللجنة المؤقتة التي

يملكون فيها أغلبية ـ لماذا لا تترك البلدان النامية ذات القدرة ـ المشكوك فيها على السداد على المحاولة من جديد ؟ انها لا تفعل ذلك ، بل تردد فقط أن بلدان الأوبك هي المسئولة عن كل اخطائها عبر الزيادة « التعسفية » في أسعار النفط .

أريد الآن أن أذكر أمرا محددا وهذا يوصلني لنقد مساعدات الأوبك كما هي قائمة حاليا . . وأشكال المساعدات السابقة أيضا . لقد انتقدنا مساعدات الأوبك في السابق : المساعدات الثنائية (I'aide bilatérale) والمساعدات ذات الأطراف المتعددة (L'aide multilatérale) كالتي يقدمها صندوق الأوبك للتنمية الدولية (Fonds deC'OPEP'our le Développement interantional) لقد قلنا ان هذه المساعدات غالبا ما تقدم على أساس المعايير التقديرية (critères d'appréciation) للبنك الدولي وبذلك لا تتمتع بروح النظام الاقتصادي العالمي وقد أكدنا ما اقترحه الجزائر ومعها فنزويلا ـ كما تعلمون جيدا ـ حول خلق وكالة للتنمية (Agence de développement) برأس مال قدره ٢٠ مليار دولار تخصص بصورة رئيسية للبلدان النامية ، وألا تساهم البلدان الصناعية في رأس مالها ، وان تولي هذه المؤسسة أهمية خاصة لمشاريع الاعتماد الذاتي الجماعي (Projets d'autonomie collective) ومشاريع تقوية التعاون مع الجنوب ومشاريع التنمية . ومع ذلك فان هذا المشروع الذي أجيز في ديسمبر عام ١٩٧٩ في كركاس لم ير النور حتى الآن كما تعلمون .

وقد كان متصورا أن يشكل صندوق الأوبك للتنمية الدولية نفسه الهيكل الذي يتطور بالتدريج نحو نشاط مصرفي وكما تعلمون فان هذا المشروع ـ وقد تابعته شخصيا لم يتلق تأييد بعض المؤسسات المالية الدولية وبصورة عامة تأييد البلدان الصناعية . ولذلك يصعب بالنسبة لي فهم ما اقرأه منذ عامين في المجلات المصرفية عن مشكلة اعادة توظيف الأموال . ان البلدان الصناعية تملك كل الوسائل وكل الأدوات لحل مشاكل التعاون الدولي بين عشية وضحاها ؟ فلماذا الأوبك اذن ، هذا هو التساؤ ل الذي أطرحه ؟[٨] .

يقال ان المصارف العربية الآن في مرحلة تبديل للباسها وانها بصدد أن تصبح أكثر نضوجا ، وأود بهذا أن أقول انني كنت من أوائل الذين انتقدوا قبل عدة أعوام تكوين المصارف المتحدة (Banques consortiales) والمصارف الأوروبية العربية انطلاقا من الملاحظة التالية : خلال السنوات الأولى من انشائها قامت هذه المصارف بتمويل الطرق الاسبانية وتهيئة شبكة طرق مدينة اوسلو ، وما إلى ذلك ، في الوقت الذي ذهبت فيه بعض بلدان الأوبك تستدين من أسواق رؤ وس الأموال . واليوم يبلغ الدين الخارجي لبلدان الأوبك ١٠٠ مليار دولار وهو في أغلبه دين تجاري .

أن المصارف المتحدة (Banques consortiales) لم تفعل شيئا في الحقيقة غير توجيه الأرصدة العربية نحو أسواق البلدان الصناعية من أجل المساعدة في تنمية هذه البلدان .

يقولون انها على استعداد الآن لتحمل المخاطرة (risque) ، هذا أمر غير مفهوم ، ماذا يعني بالضبط مفهوم المخاطرة ؟ اننا نلاحظ الاختفاء شبه الكامل لفوائض الأوبك الجارية التي بلغت ١٤٤ ـ ١١٩ مليار دولار في عام ١٩٧٩ . ومعروف أن الفوائض التراكمية حسبما أوضحت الحسابات وبالذات تلك التي قدمها السيد ابردين (Aburdene) من بنك شيكاغو ـ تناقصت لتصل ما بين ٧٣ و٨٠ مليار دولار في عام ١٩٧٩ ، ولكن المستثمرين العرب فقدوا ، نتيجة للتضخم واخطار أسعار الصرف ، أكثر مما كسبوه من أسعار الفائدة على هذه الأرصدة والآن توجد أسعار فائدة مرتفعة . ولكن تصبح ربحية رأس المال خلال فترة طويلة مدعومة بالاحتفاظ برأس المال نفسه أمر غير ذي بال . . وعندما يقال لنا الآن هذه البلدان مستعدة لتحمل المخاطرة فانني اتساءل : ما الذي سيبقى لها ؟ كيف يمكن بالاضافة لهذه الدخول الضعيفة أن تتحمل جزءاً أكبر مما يسمى بالمخاطرة ـ انني اعتقد انه لا يجب الآن استخدام هذه المعادلة ـ فهو سلب بالقوة (hold-up) بل هي أكبر عملية سلب بالقوة تتم في هذا القرن . يوجد اليوم اختلاف حول قيمة المساعدات وقد ذكر المتحدثون السابقون بحق انه لا يمكن مقارنة مساعدات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية L'OCDE) وهي مساعدات مرتبطة aide) liée) مع مساعدات بلدان الأوبك وهي مساعدات في الحقيقة ـ بلا شروط .

أعتقد أن هنالك عنصرا ثانيا : وهو أن فوائض بلدان الأوبك ليست فوائض هيكلية (surplus structurels) وكلنا يعلم كيف تآكلت هذه الفوائض . فقد أشارت دراسات مورقان (Etudes de la Morgan) إلى أنه ابتداء من الآن حتى عام ١٩٨٥ فان الفوائض الجارية المقدرة بـ ٨٠ إلى ٩٠ مليار دولار حسب المصدر ستتناقص لتصبح حوالى ٣٠ أو ٢٥ مليار دولار . وكلنا يعلم أيضا انها ليست فوائض ثابتة (Excédents definitifs) وبالتالي لا يمكن أن تتم عملية اعادة توظيف لها رغما عن أن الجميع يعتبر هذه العملية حجر الزاوية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

إن هذه الفوائض ليست بنيوية كفوائض البلدان الصناعية التي تملك ثروات دائمة تتجدد باستمرار .

ما العمل إذن ؟ اننا بصدد أن نجعل من عملية اعادة توظيف الأرصدة المشكلة رقم (١) لعالم اليوم ، ولكن في نظري انها بالتأكيد ليست المشكلة الوحيدة .

فيما يتعلق بالمعلومات (les données) فانني قد وقفت ممثلا للجزائر ضد أن تستخدم الأوبك المعلومات التي تقدمها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية L'OCDE) . أن استخدام الأوبك لمعلومات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هو أمر غير طبيعي . في حالة الجزائر ، وهي حالة اعرفها بشكل خاص ، نشر في تقرير المنظمة أن مساعدات الجزائر في العام الماضي كانت ٣٠ مليون دولار . ولكن يمكنني أن أقول لكم انها بلغت في الحقيقة في العام الماضي مليار دولار ، ولكنها غير مدرجة في الحسابات القومية ، والجزائر مثل بعض بلدان الأوبك ترفض لاسباب خاصة بها أن تنشر أرقام مساعداتها .

نابري : أرجو أن يعطينا الدكتور سيد أحمد فكرة عن هذه الأسباب ـ الأسباب التي تجعل بعض دول الأوبك تحجم عن نشر الحقائق الرئيسية المتعلقة بمساعداتها للبلدان النامية ؟

سيد أحمد : الاسباب هي أساسا أسباب أخلاقية (morales) واستراتيجية (stratégiques) . ويمكن أن تحل المشكلة لو نشرت بلدان الأوبك الأرقام الاجمالية للمساعدات تماما مثلما تفعل بلدان منظمة التعاون . هذا هو كل ما أردت ذكره الآن وسأعود لمناقشة نقاط أخرى .

نابري : بعد هذه المناقشات حول الفوائض وعملية اعادة التوظيف أرجو أن نتحدث قليلا عن مفهوم التضامن المالي (concept de la solidarité financière) ودور تدفقات الأوبك في التوازن الاقتصادي العالمي (équilibre économique mondial) ويبدو أن هذه القضايا ترتبط ببعضها البعض ارتباطا عضويا .

توازني : لقد أشار المتحدثون سابقا بصورة ضمنية إلى مشاكل التضامن المالي والتوازن ، وكما عبر عن ذلك السيد نابري ، فان هذه المسائل حقيقة مرتبطة بعضها ببعض .

ولمعالجة مسألة التضامن المالي ، يجب أن نبدأ من البداية ، والحديث عن هذه المسألة وحده يعني أنها توجد . يجب أن يكون حاضرا في الذهن أن هذه مشكلة لم تخلق في عام ١٩٧٣ على أثر زيادة أسعار النفط ، ولكنها خلقت نتيجة للتحطيم المتعمد للنظام المالي العالمي وللابتعاد عن اتفاقيات بريتون ودز (Bretton Woods) ولفصل الرابطة بين الدولار والذهب وللتضخم الذي كان قد بدأ من قبل عام ١٩٧١ . وكان بالطبع لمسألة النفط أن تزيد من اضطرام النار التي اشتعلت من قبل . ـ وهذا أمر حتمي ومؤكد ـ ولكن القول بأن عدم التوازن بدأ مع ارتفاع أسعار النفط هو أمر عار عن الصحة وحتى صندوق النقد الدولي اعترف اليوم بهذا في الدراسات التي أعدتها مارجريت ديفريس

(Margeret DEVRIES) خاصة كمثال واحد للكثير من الدراسات في هذا المجال .

إذن فالسبب في وجود المشكلة اليوم هو الوسائل المستخدمة لتمويل عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية . ونحن ندفع ثمنا لحرب فيتنام وتمويلها الابتداعي أكثر مما ندفع لفاتورة النفط على نحو دقيق (strictu sensu) . يجب أن نعرف أن هنالك مشكلة أمريكية في البداية ورغما عن قسوة هذه الحقيقة إلا أنها واضحة للغاية . ويجب أيضا أن نعرف أن هنالك مشكلة امريكية اخرى ولادراكها علينا أن نتمعن مجهودات الولايات الامريكية المتحدة في فشل حوار الشمال والجنوب بالفشل .

المنجرة : بودي أن أرجع فقط لبعض الأرقام ، وفي هذا المجال فانني أتفق مع الدكتور سيد أحمد . أريد أن أذكر بأن ماكنمارا نفسه قال ، أولا في عام ١٩٧٤ وبعد ذلك في عام ١٩٧٥ في اجتماعات محافظي البنك الدولي انه من الخطأ أن نقارن بمعايير مطلقة أهمية دخل الفرد في البلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الدولي (OCDE) مع دخل الفرد في البلدان الأعضاء في الأوبك ، وأنه يجب مراجعة هذه المقارنة بتخفيض الأرقام التي يقدمها البنك الدولي نفسه عن بلدان الأوبك بنسبة أقل من ٣٠ بالمائة وذلك لسبب بسيط هو أن ثروة البلدان الصناعية تأتي من الانتاج الصناعي لسلع متجددة بينما لا تملك بلدان الأوبك غير سلعة واحدة غير متجددة وآيلة إلى النضوب . ولو قمنا بتخفيض نسبة ماكنمار التي تعادل ٣٠ بالمائة من إجمالي اناتج المحلي لبلدان الأوبك سنجد أنه لا يصل حتى إلى ٣ بالمائة من الدخل العالمي .

أما فيما يختص بالتضامن فانه يجب البحث عن مدخل شامل (Approche Globale) ، ولو رجعنا القول بأن هناك اختيارين على الصعيد العالمي : هناك طريق الاجماع والمساومة (Consensus Et Compromis) للتوصل لاتفاق وهنالك طريق الانفجار المؤدي الى قطع العلاقات (Rupture) والصراع (Conflit)لاقامة نظام جديد . ومن جانبي فانه بامكاني ان احدد موقفي وذلك هو عين ما قمت به في عام ١٩٧٦ في اجتماع الجمعية الدولية للتنمية (.S.I.D) حينما قلت ان حوار الشمال والجنوب (Dialogue Nord-Sud) لن يؤدي الى أي نتيجة . ونقدت بصورة واضحة تقرير برانت (Rapport Brandt) رغما عن ان من بين بلدان العالم الثالث بلدان نقدته ولكنها عادت في النهاية وأمهرته بامضائها بروح من المساومة (Esprit de Compromis) ، وانني أقول أنه يجب علينا ان نصحو ، يجب أن نستيقظ .

من الواجب استبعاد نموذج التعاون الثلاثي المفيد (triologue bénéfique) . في الوقت الحالي وفي اطار العلاقات الدولية السائدة ان من يعتقد في بلدان العالم الثالث بأنه

من الممكن اجراء تغييرات حول موائد كهذه عن طريق الحديث مع البلدان الصناعية ، أما أن يفقد وقته أو أن يطيل وقته هو نفسه لو كان يقوم بذلك بوعي كبير بالظروف القائمة .

لقد دخلنا في فترة من الخلاف والصراع . ولا أقول أن الناس سيجرون في الشوارع « ورشاشاتهم » في أيديهم ولكن أقول أن البلدان التي تملك لا يمكن أن تعطي أي شيء على الأطلاق من غير إجبار وضغوط ، لا يمكن أن نجلس وننتظر أن يعطونا ، وننتظر أن يقوموا باعادة تركيب النظام العالمي . ان ذلك يجب أن يتم عن طريق مبادراتنا نحن أنفسنا . ولو عدت لموضوع التضامن فانني اعتقد ان بلدان الجنوب ومن بينها بلدان الأوبك (ومعذرة للتعميم فهناك بعض الحالات الاستثنائية) تمثل واحدا من أكثر العوامل المثبتة (stabilsateur) والمحافظة (conservateur)في النظام العالمي الحالي .

نابري: لو سمح الدكتور المنجرة ، أود فقط أن أقول كتعليق على حديثه أن الأوبك تمثل في نظري نموذجا يمكن للبلدان النامية الأخرى أن تستقي منه الدروس في نضالها لتغيير العلاقات القائمة وتشييد نظام جديد . وككل تجربة لها ايجابياتها وسلبياتها ولكنها على كل حال زرعت روح من التفاؤل في بلدان العالم الثالث ودفع خطوات من الايمان ليس فقط بضرورة تغيير النظام السائد ولكن بامكانية تغييره أيضا . وفي هذا الاطار يمكن النظر إلى الاتحادات والتجمعات بين بلدان العالم الثالث التي تم تنشيطها على أثر تجربة الأوبك كاتحاد البلدان المنتجة للكاكاو الذي أنشيء في ١٩٦٢ ومجلس البلدان المصدرة للنحاس (١٩٦٨) ، واتحاد منتجي المطاطا الطبيعي (١٩٧٠) ، أو التي تم إنشاؤها بعد الأوبك كالاتحاد الدولي للبن (١٩٧٣) والاتحاد الدولي للبوكسيت واتحاد البلدان المصدرة للموز (١٩٧٥) واتحاد بلدان امريكا اللاتينية المنتجة للسكر (١٩٧٤) ومنظمة البلدان الافريقية المنتجة للاخشاب (١٩٧٤). وكلها قد تأثرت بقليل أو بكثير بتجربة الأوبك .

المنجرة : انني أود أن أعرف من الذي أنشأ منظمة الأوبك نفسها وما هي العوامل التي أدت إلى تكوينها ؟ ان مشاكل التضامن مشاكل حقيقية ، ومن رأيي أن البحث عن تعاون الجنوب مع الجنوب يجب أن يستمر على المستوى الاقليمي . ولو كان هنالك من ينتظر نتيجة من قمة الشمال والجنوب التي ستنعقد في المكسيك في اكتوبر ١٩٨١ ، أو من توصيات تقرير برانت فانني أخشى أن يصاب بخيبة أمل . إن خطأنا هو انتظار حدوث التغيير من مبادرات الآخرين .

ان بلدان العالم الثالث لغنية في الوقت الحاضر بالكفاءآت وقد تحدث من قبلي الدكتور سيد أحمد عن عائد رأس المال . وفي الواقع لا يعود رأس المال بأكثر من ٣ أو ٤

بالمائة كأرباح لو كان للمستثمر حظٌ جيدٌ . ولكن أتدركون ما هو الاستثمار الذي يجلب أرباحا أكثر قد تصل إلى ١٧ بالمائة ، انه التعلم (L'information) والتعلم في نظري هو التنمية العلمية والبحث والابتكار والأفكار الجديدة . ان هذا يعود حتما بأرباح ولكنه وهذا ما يزرع الخوف في البعض يجعل رياح التغيير تهب على التركيبات القائمة(٩) ، وهذه ليست مسألة طاقة استيعابية إذ أن طاقة العالم العربي الاستيعابية غير عادية ، ويكفي ملاحظة الاعداد المتزايدة من خبراء البلدان الأعضاء في الأوبك التي تساعد في تنمية البلدان الصناعية ، ويجب أن نمتلك نظرة داخلية للأشياء مما يعني ضرورة قطع الحبل السري الذي يربطنا بالمراكز الاستعمارية (métropoles) . ان كوكبنا يتضاءل والتعاون الدولي يصبح ضروريا ولكن يجب أحيانا أن نتمتع بقدر من الشخصية الداخلية والنقد الذاتي ، وإيجاد حلول للمشاكل عن طريق الاعتماد على الذات . ان الحلول للمشاكل تماما مثل جذورها هي قبل كل شيء داخلية .

توزاني : لا أود أن أعيد ذكر ما تم ذكره من قبل ولكني أريد فقط أن أعلق على المشاكل التي تم التعرض لها من قبل . يجب ألا نذهب للبحث عن مسألة اعادة توظيف الأموال حيث لا يمكن أن نجدها .

وهنا أريد أن أطرح تساؤلا : البعض يتحدث عن الاستثمار الضروري للفوائض النفطية في الاقتصاد الغربي بحجة أنه توجد هناك التكنولوجيا وفرص نقلها والحصول عليها . وفي هذا الاطار تثار مشاكل الضمانات للاستثمار وعائداته الخ . . . . ولكن ما أن يشتري مستثمر عربي حيطان مطعم كبير حتى نجد الخبر يغطي الجرائد اليومية بالعناوين العريضة طوال أسبوع كامل ، وها هي مسألة الاستثمار العربي في اوربا طرحت منذ سبعة أعوام على مستوى الحوار الأوربي العربي ، ولكن لم يحرز أي تقدم نسبة « للمطالب العربية الباهظة » كما يقولون . فما هي هذه المطالب : لقد طالبوا ببساطة بحد أدنى من الضمانات ، ورفضت هذه الضمانات ، وبالتالي يصبح واجبا معرفة ما يريدون. هل يرغبون في رؤية الأموال العربية تستمر في اوربا، اذن يجب تحديد أي القطاعات ومدى حد التسامح (seuil de tolerance) الذي تتحمله أوربا .

نابري : هل يمكن أن يحدثنا السيد توزاني عن هذه القطاعات التي يمكن أن تستثمر فيها رؤوس الأموال العربية والشروط التي بموجبها يتم ذلك ؟

توزاني : لا أظن أنه سيكون بمقدور العرب تعريف هذه الشروط . أن الاوربيين يعرفون ما يريدون وهم سادة لاقتصادهم ، لو كانوا يرغبون في رؤوس الأموال العربية فما عليهم إلا أن يقولوا تحت أي شروط ولأي وبأي مدى وفي أي القطاعات يمكن أن تستثمر

ولكنهم لو لم يكونوا راغبين في ذلك فعليهم ألا يتهموا البلدان العربية بالبحث عن جهات اخرى لايداع رؤوس أموالها التي لا يمكن أن تستثمرها في اوربا .

وفي رأيي انه يوجد اطار للتعاون ، رغما عن أن الحوار العربي الأوربي يواجه العديد من الصعوبات . لماذا تحاول اوربا أن يكون الحوار مع جامعة عربية لا تضم غير دولة واحدة هي مصر متجاهلة كل الدول الأخرى . ليس بمثل هذه الطرق تشجع رؤوس الأموال العربية . على اوربا أن تعرف ما الذي تريده من العرب وقد حان الوقت لتحديده صراحة .

فوهلير شارف : بودي أن أذكر بعض النماذج المثبتة عن التنازلات التي قدمتها بعض البلدان الأوربية من أجل جذب رؤوس الأموال العربية : مثلا فقد خفض المصرف العربي اليوناني (la Banque Arabe-Héllénique) من تركيب رأس ماله ـ رغما عن أن القانون كان يتطلب حدا أدنى يبلغ ٥٠ بالمائة للمساهمين اليونانيين ـ بدرجة ٤٠ بالمائة لكي يعطي الفرصة لمساهمة رؤوس الأموال العربية حتى ٦٠ بالمائة وبجانب هذه التنازلات القانونية (concessions juridiques) هنالك أيضا تنازلات اخرى على الصعيد السياسي . . فقد اعترفت بعض البلدان الاوربية بمنظمة تحرير فلسطين (L'OLP) لكي تهيء لمفاوضات تستهدف انشاء مصارف اوربية عربية (Banques Euro-Arbes) على أراضيها .

وأود أن أقول كلمة حول ربحية التعلم والتجربة ، يبدو أنه شاعر وليس اقتصاديا ذلك الذي قال ان رأس المال الوحيد القيم (valable) هو التجربة ، واليوم ينبغي أن نضيف لذلك والتعلم (L'information) أيضاً .

هل يمكن الدكتور المنجرة أن يزودنا بالمصدر الذي استقاه فيما يختص بالربحية البالغة ١٧ بالمائة للتعلم والتي ذكرها سابقا ؟

المنجرة : قدم هذا المعدل في دراسة توضح انعكاس في نسبة الربحية خلال أربعين عاما ، ففي عام ١٩٣٧ كان رأس المال يأتي بمعدل صافي ربح يبلغ ١٢ بالمائة والتعلم من ٤ إلى ٥ بالمائة فقط ، أما في الوقت الحالي يبلغ معدل صافي ربح التعلم ١٧ بالمائة .

امانويل : لا توجد صلة بين هذين الاحتمالين : ايداع الارصدة لدى المصارف أو اقامة منشأة هما أمران مختلفان اختلافا كاملا . وهنا ، نحن لا نتحدث عن رأس المال المودع (capital de Deḿôt) ولكن عن رأس المال المستثمر (capital d'investissement) وللأخير دائما دعم مادي ـ إذ لا يمكن أن يقوم بلا سند ـ وهذا الدعم المادي هو بالتحديد

التكنولوجيا ، اذ لا يمكن توظيف رأس مال في مكان ما داخل عملية الانتاج بلا دعم مادي تكنولوجي . وبالتالي فانني لا أدري ماذا تعني هذه النسب المئوية ! ان الـ ١٧ بالمائة المذكورة يجب أن تحدد صلتها دائما برأس مال ما .

فوهلير شارف : من البديهي أن الدعم المادي (support matériel) ضروري وشرط لكل نشاط اقتصادي . ومع ذلك فان مفهوم العائد العام للاستثمار في التعليم وحساباته يشكل أمرا مكملا لم تتم دراسته إلا مؤخرا بواسطة ث. و شولز (Th. W. Schultz) في الستينات وقاري بيكر (Gary Becker)من بعده . وقد درس شولز بصورة خاصة الاستثمار على الانسان ، تكاليفه وفوائده ومنهجية (la méthodologio) قياسه .

امانويل : انكم تتحدثون هنا عن شيء آخر اذ لا توجد في نظري صلة مباشرة بين الربحية الاقتصادية (la rentabilité économique) وربحية التعليم (la rentabilité de l'éducation) .

نابري : هل من الممكن أن نعود لموضوعنا الرئيسي ؟ مَن مِن المشتركين يود اضافة حديث أو تعليق حول الدور الذي تلعبه تدفقات البترودولار في التوازن الدولي ؟

امانويل : يجب أن أقول هنا أن المستفيد من النظام النقدي الحالي ليس هو العالم كله ولا حتى مجموعة البلدان الصناعية ولكن المستفيد الوحيد هو الولايات المتحدة الامريكية . ان دور الدولار لطاغ ، وفي غياب الدولارات يصبح مستحيلا أن تدور ماكينة الاقتصاد الدولي . ويطلب من الولايات المتحدة الامريكية أن تقبل عجز ميزانها التجاري من أجل تزويد قنواتنا بالدولارات ، أليس كذلك ؟ ومن البديهي اذن أن يعني ذلك أن يرسل العالم الخارجي قيما حقيقية (valeurs réelles) للولايات المتحدة الامريكية من غير مقابل قيمة (contrepartie) ـ وهذا يعني أن الولايات المتحدة لم تعد تدفع قيمة وارداتها ، وهذا هو التناقض في النظام العالمي . فنحن أما أن نطلب من الولايات المتحدة الامريكية أن تحقق التوازن في ميزانها التجاري ، وبذلك تصدر لنا العطالة أو أن نطلب منها قبول العجز لكي نتحصل على الدولارات ، وحينئذ تصدر لنا التضخم . اننا مجبرون داخل هذا النظام أن ندفع فدية (rançon) للولايات المتحدة الامريكية لانها تملك خاتما سحريا تنتج به الدولارات . لماذا لا تودع اليوم البلدان النفطية فوائضها وان فعلت فجزء قليل للغاية ، بالمارك الالماني أو بالجنيه الاسترليني ؟ السبب هو أن لديها مسبقا ودائع متراكمة بالدولارات وتخشى أن تنخفض قيمة هذه الدولارات لو بدأت في بيعها أو في التوقف عن شرائها) . ان هذه نتيجة حتمية (conséquence ineluctable) للتناقض في النظام الرأسمالي العالمي الذي تستفيد منه الولايات المتحدة الامريكية وحدها .

ولكنني على كل حال لا أرى أن الحل يكمن في الحفاظ على أو عودة معيار الذهب (l'étalon-or) .

النجرة : أود هنا أن أدلي بملاحظتين صغيرتين (واحدة تختص بما قاله البروفيسير امانويل) ، ان أرقام التجارة هامة للغاية . وأنا لا تحضرني الآن في الذاكرة الأرقام ، ولذلك أرجو أن أصحح لو أخطأت .

في عام ١٩٧٣ كان حجم التجارة بين البلدان الاعضاء في الأوبك يمثل ٧ إلى ٨ بالمائة من تجارتها الدولية الكلية ، وهذه النسبة تناقصت في الوقت الحاضر لتصبح ٤ بالمائة فقط .

انه لمن المفيد ملاحظة ان التجارة الداخلية على مستوى القارة الافريقية والتي كانت تبلغ قبيل الاستقلال نسبة ٨ إلى ٩ بالمائة قد انخفضت الآن إلى نحو ٤ بالمائة . . ولذلك فان مسألة اعادة توظيف الأموال يجب أن تشمل في تقييمها عناصر كالتجارة بين البلدان العربية أولا . والواضح ان التجارة انخفضت بين البلدان العربية وانخفضت بين الدول الافريقية وانخفضت بين دول الأوبك . توجد اذن العديد من المشاكل الهيكلية (structurels) وعلى عملية اعادة توظيف الأموال أن تجد الحلول لهذه المشاكل أولا .

تمثل المساعدات العربية المقدمة للبلدان الافريقية العشرة الأولى بين ١٩٧٣ و١٩٨٠ كما توضح أرقام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (B.A.D.E.Z.) ما جملته ٥ و٣ مليار من الدولارات ، وبالطبع فان الحجم الكلي للمساعدات أكبر من ذلك بكثير . ونسبة ٢٠ بالمائة فقط من هذه المساعدات تأتي من مصادر متعددة (multilatérales) و٨٠ بالمائة من مصادر ثنائية (bilatérales) . ولعل هذا هو السبب في غياب المشاريع الممولة التي تشجع حد أدنى من التكامل (minimum d'intégration) بين البلدان عن طريق تطوير التجارة فيما بينها .

توازاني : انني لا أشك في الأرقام التي تقدمتم بها ، ولكني أعتقد أن المشاريع التي تم تمويلها بواسطة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (B.A.D.E.A.) وبواسطة الصناديق العربية عامة قد كانت في أغلبها عمليات تمويل مشتركة (cofinancements) والملاحظ أن البنك الدولي يترك منذ عام ١٩٧٤ فجوة تمويل (gap de financement) فمثلاً عندما يوافق على مشروع تبلغ تكاليفه بالعملات الحرة ١٠٠ ـ يقدم البلد المصدر للمعدات ٤٠ والبنك نفسه ٤٠ ويطلب من البلد المستفيد أن « يدبر أمره » للحصول على الـ٢٠ المتبقية . وقد استنفذت مسألة أن « يدبر أمره » هذه كل السيولة المتوفرة لدى مصارف وصناديق التنمية العربية كالمصرف العربي للتنمية

الاقتصادية في أفريقيا (.B.A.D.E.A) والصندوق العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (.F.A.D.E.S) والصناديق الكويتية ، الخ . . وجرفتها نحو المشاريع المقترحة والمدروسة والمتابعة من قبل البنك الدولي . وهذه الطريقة التقنية في التمويل المشترك مكنت البنك الدولي من احتلال مكان الصدارة . وكل هذه المصارف وصناديق التنمية التي كان عليها أن تمول مشاريع معينة وبالذات « مشاريع التكامل الاقليمي » (projets d'intégration régionales) وجدت نفسها « مكملة » للتمويل المشترك نسبة للميزة العملية لهذه الممارسة . وهذه هي مسئولية الجميع .

سيد أحمد : انني أتفق مع البروفيسير امانويل فيما يتعلق بالعرض الذي قدمه . وفي الواقع لا يوجد في اطار النظام الذي نعيش فيه وسائل اخرى تضطلع بأعباء عملية اعادة توظيف الأموال غير المصارف الخاصة الكبيرة مع كل ما يعنيه هذا من متاعب معروفة . وهذه الحقيقة تشير إلى فشل أو عجز الدول في اطار التعاون المالي الدولي الحالي من أن تأخذ بزمام الأمور وتجد الحلول لقضية تمويل ميزان المدفوعات ولقضية تمويل التنمية عامة .

وفيما يتعلق بالحلول ، أقول ان النظام النقدي العالمي لم يتم اصلاحه بعد وأنه ليس نظاما شاملا بطبيعته لكي يتيح لحقوق السحب الخاصة مثلا أن تقوم بدور أصول احتياطي مركزي كما تطالب بذلك البلدان النامية منذ أمد طويل . وهذا هو أيضا ما يفسر جزئيا عجز المنظمات الدولية المالية عن أن تلعب دورا رئيسيا في تمويل التنمية بدلا عن المصارف الخاصة الكبيرة ، وبذلك تساهم في عملية تكيف افضل (un meilleur ajustement) .

امانويل : اسمحوا لي أن أضيف نقطة هامة كتكملة وخاتمة لمناقشتي . لا تمثل عملية اعادة توظيف الأموال في جوهر الأمر مشكلة مالية بقدر ما هي مشكلة تبادل للسلع ـ أي مشكلة تجارية ـ مشكلة للاستفادة من الفوائض مباشرة عن طريق المصارف العربية أو بصورة غير مباشرة عن طريق المصارف الغربية أو عن طريق صندوق النقد الدولي أو المنظمات الدولية الأخرى في غياب سوق محلية متطورة في البلدان النامية وفي البلدان النفطية لامتصاص الفوائض المعنية فانكم ستحصلون في نهاية الأمر على مديونية لدى المتلقين (les preneurs) وتراكم للارصدة عند العاطين (les donneurs) . لقد بلغت مديونية بلدان العالم الثالث اليوم ٥٠٠ مليار دولار ، وهذا رقم كبير ولا يلوح في الأفق من حل غير أن تتمكن بلدان العالم الثالث في يوم من الأيام من زيادة صادراتها بدرجة تمكنها من امتصاص هذا الدين (٥٠٠ مليار دولار) أو على الأقل تقلل من زيادته وتفاقمه .

لقد بلغت مسألة الدين حدا يهدد بالخطر النظام النقدي العالمي ، وكل هرم القروض (la pyramide du crédit) والسبب هو ان عملية اعادة التوظيف قد اقتصرت على الجانب المالي بينما نجد أن المشكلة الاساسية كما ذكرت تكمن في جانب السوق . ومن أجل معالجة الوضع الحالي وللتخلص من الفوائض يجب أن تتوفر سوق داخلية ودخول محلية في البلدان النفطية حتى تتمكن هي نفسها من امتصاص قيمة نفطها وانني لا أرى الأهمية التي يعلقها الدكتور المنجرة في هذا الاطار على التعلم وعلى التكنولوجيا ، فالتكنولوجيا تماما مثل رأس المال لا تتجه نحو بلد من البلدان إلا لو كانت هنالك سوق محلية .

سيد أحمد : لي اضافة بسيطة هنا ، لقد ذكر السيد توزاني في بداية عرضه ان بريطانيا العظمى تمكنت في القرن الماضي من اعادة توزيع تدفقات رأس المال وفوائضها نحو البلدان النامية . وانني أقول أنه لو كانت هنالك في الخمسينات والستينات وسائل وأدوات لتمويل موازين المدفوعات والتنمية لأمكن للتكيف أن يترجم لمعدل نمو أعلى مما تم بالفعل ولصارت الطاقة الاستيعابية أكبر مما كانت ولتغيرت النتائج .

لقد أكدت نتائج الدراسات التي قام بها الكثيرون أن سياسة صندوق النقد الدولي في امريكا اللاتينية وفي افريقيا مثلا عطلت من النمو . وهذا يجعلني اقول أن التحليل القائل بأنه مهما كانت الطريقة التي تعالج بها المشاكل فاننا نتوصل إلى نفس النتيجة هو قول غير صالح .

ومن ناحية أخرى لو كان هناك اتفاق بين البلدان الصناعية وتهيئة خاصة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية منذ خمسة أو سبعة أعوام لما عاشت ظروف الانكماش والاداء السلبي الذي تعاني منه اليوم .

امانويل : كيف يمكن أن يمتص نمو بلدان العالم الثالث فوائض البلدان النفطية ؟ ان الفوائض تتجدد كل عام ولذلك يجب أن يتم امتصاصها ، ولكن كيف ؟ ليست هنالك من وسيلة غير الطاقة الاستيعابية لسوق داخلية واليوم نرى بالفعل أن فوائض زيادة الاسعار الثانية تمتص بمعدل أسرع نسبيا من معدل الامتصاص في المرة الأولى ، لماذا ؟ لأنه يوجد الآن تركيب معين تم تشييده بعد الحصول على الفوائض في المرة الأولى . وتوجد أيضا مشاريع محددة تحت التنفيذ لم تصبح عاملا مشجعا للاستيراد الا بحلول ١٩٧٦/١٩٧٧ ، لأنه من الضروري في البداية تعريف وصياغة المشروع ومن ثم تقديم طلبات المعدات والسلع بعد مضي بعض الزمن ، وفي هذه الأثناء تبدأ السوق المحلية في الاتساع .

وهكذا ، فان الحل لا يكمن في النهاية في نمو بلدان العالم الثالث رغما عن أن هذا هو هدف مرغوب فيه ، ولكن لو كنا نتحدث عن عدم توازن تجاري (déséquilibre commercial) فان الحل هو معالجة السبب في عدم التوازن الذي يوجد في البلدان النفطية نفسها ، اذ يوجد حل المشكلة في نموها هي نفسها .

توزاني : لو اعتبرنا تحليل البروفيسير امانويل مقبولا فان أنجح الطرق في نظري ، لاعادة توظيف البترودولارات تبقى سياسة لاستهلاك الطاقة في البلدان المستهلكة . يجب ألا نستقطب جهودنا حول المصارف والدوائر المالية الخ . . . بينما المشكلة الحقيقية هي وجود نفط في حالة نضوب مستمر . النفط مادة ستصبح أكثر ندرة وغلاء في المستقبل وفي الوقت الحاضر فان ثلثي النفط الذي تصدره بلدان الأوبك والذي يترجم لفوائض يدعم التبديد والخسارة (gaspillage) في استعمال الطاقة في البلدان المستهلكة ، وثمة مشاكل اخرى تصاحب المشكلة المالية ، فهناك مشكلة سياسة الطاقة ومشكلة بدائل الطاقة والتي لا تتمثل في الحد من الاستهلاك بقدر ما تتمثل في تفادي التبديد . من الضروري العمل لتخفيض استهلاك الامريكي من الطاقة ليعادل استهلاك الالماني مثلا ، ومن ثم يكون جانب هام من مشكلة اعادة توظيف البترودولار قد حل .

امانويل : حسنا ، أنتم مثلي تتجهون للمعالجة من الجذور . أحد أمرين اما أن تستورد البلدان النفطية أكثر وأما أن تستورد البلدان الأخرى نفطا أقل ، والنتيجة في كلا الحالين واحدة . هذه هي مشكلة ميزان تجاري وليست بأي حال مشكلة نقدية أو مالية .

المنجرة : قبل شهر تقريبا أدلى رئيس اتحاد الصناعات الانجليزي بحديث اشار فيه إلى أن السبب الرئيسي للازمة الصناعية الانجليزية ـ وهنا يتحدث ممثل أصحاب العمل ـ كان سببها هو اكتشاف النفط في بحر الشمال . وكمواطن قادم من بلد غير نفطي فانني أصلي صباحا ومساء متمنيا ألا يتم أبدا اكتشاف النفط في بلدي إلا بما يكفي حاجته للاستهلاك المحلي .

امانويل : أعذروني لو عدت لموضوع ذكر من قبل ، لا أدري أي حقبة زمنية يعني السيد توزاني والدكتور سيد أحمد عندما يتحدثان عن بريطانيا العظمى ، لقد كانت لها فوائض انعكست في صافي صادراتها من رأس المال قبل عام ١٨٥٠ ولكن بعد ذلك لم تكن تملك أي فوائض ، بل العكس فقد عانت بريطانيا العظمى ابتداء من عام ١٨٧٠ بالتحديد من عجز ثابت في ميزانها التجاري وكانت تستورد رأس المال في شكل أسهم وأرباح ، الخ . . .

سيد أحمد : أود في ختام حديثي أن أقول أن هنالك من العوامل ما يدعو فعلا إلى

التفاؤ ل ، فقد تحققت بعض الانجازات في ميدان تعاون الجنوب مع الجنوب . لقد تم ، مثلا ، تعزيز هام للغاية للمبادلات بين البلدان اعضاء منظمة الأوبك وبعض بلدان العالم الثالث الصناعية ، تطورت المبادلات بين بلدان الأوبك والهند والباكستان والبرازيل والمكسيك بما يعادل عشرات المليارات من الدولارات ، ووصلت قيمة تجارة السلع المصنعة وحدها بين البلدان النامية اليوم ما يعادل ٣٠ مليار دولار وتغيرت بذلك تماما الصورة السابقة واختلفت الأوضاع عما كانت عليه في بداية العقد الماضي . وحقيقة فان التعاون يتطور بين بلدان الأوبك والبلدان النامية التي تملك ما يمكن أن تتعامل به كالسلع الغذائية او السلع المصنعة والخدمات ، ولسوء الحظ الأسلحة أيضا . وتبقى مشكلة البلدان النامية الأكثر فقرا وهي الأغلبية التي لا تملك هذه الامكانيات . واعتقد أنه لو كان على أي حوار ، مثنى أم مثلث ، أن يدور فانه يجب أن يتم على هذا المستوى في اطار علاقات الجنوب مع الجنوب ، وهنا ، بدأت بعض البوادر في الظهور نتيجة للحماية المتزايدة لاسواق البلدان الصناعية وبروز بعض الطاقات الفائضة لدى بعض البلدان كالبرازيل ، الخ . . . ويمكن الآن أن تفيد التكنولوجيا البرازيلية أو الأرجنتينية أو الكورية بلدان الساحل وافريقيا الشرقية ، الخ . . وهذه حسنة ظهرت بالفعل ، ولذلك يجب ألا نعيش في جو من التشاؤم .

فوهلير شارف : أود أن أضيف تكملة لما أثير قبلا حول مشكلة التمويل المشترك (le Problème de co-financelent) للمشاريع الاقليمية . لقد أُنشىء الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (FADES) من أجل تمويل المشاريع العربية المشتركة (projets inter-arabes) اما بتمويل من عنده منفردا أو بالتعاون مع صناديق عربية اخرى ومؤسسات مالية عالمية واقليمية . ومع ذلك لم يتمكن هذا الصندوق من تنفيذ مشاريع اقليمية . وهذا هو السبب في فشل رئيسه . ولكن حتى بعد تغيير الادارة فان المشاريع الاقليمية التي تشجع التكامل الاقليمي ما زالت صعبة التحقيق ، ويرجع هذا جزئيا للموقف الوطني (l'attitude nationale) لمختلف البلدان المشتركة والتي ترفض المساهمة في مشاريع اقليمية ولغياب منهج واضح ومحدد لتقييم التكلفة والفائدة (évaluation des côuts benéfices) الاقليمية ولتعويض البلدان المشاركة التي لا يقام المشروع على أراضيها .

اذن فان البنك الدولي ليس هو الذي يرفض المشاركة في المشاريع العربية المشتركة ، بل هنالك مشاكل ملازمة (inhérentes) تتصف بها المنطقة نفسها ، وبعضها يتعلق بصياغة وتنميذ المشاريع تؤثر في القيام بأعمال مشتركة .

وفي ختام حديثي أود أن أقول شيئا عن فكرة التكامل بين الشمال والجنوب . ان البلدان العربية على وجه الخصوص يمكن أن تقوم بدور وسيط : فهي متضامنة مع بلدان العالم الثالث وفي نفس الوقت حريصة على استخدام رأس المال النفطي في تصنيع وتحديث اقتصادياتها وراغبة في الاضطلاع بدور هام على المسرح العالمي في الوقت الحاضر وفي فترة ما بعد النفط أيضا .

ان تنمية أي أقليم تتطلب تبادلاً مستمراً للموارد المتنوعة كما وأن محاولات التحكم في الازمات (أزمة طاقة ، أزمة نقدية ، تجارية خارجية ، سكان ، ثقافة ، وأزمات سياسية واجتماعية الخ . . .) هي نشاطات مستمرة في مجال التعاون بين المجموعات المعنية . وبالنسبة للعالم العربي فان تعاونا متكاملا ومستمرا هو أمر هام أيضا لتجنب خطر ملازم وهو أن تؤدي رؤوس الأموال العربية على المدى البعيد لثراء مجموعة اقتصادية ، وألا تؤدي الثروة النقدية ، تماما كما حدث في اسبانيا في القرن السادس عشر ، الا الى المزيد من الافقار للاقتصاد عند حلول الحلقة الاقتصادية التالية .

والكل يوافق على أننا نعيش في مرحلة انتقالية وبداية حلقة جديدة يمكن تسميتها « بفترة ما بعد النفط » أو « فترة ما بعد المجتمع الصناعي » أو « فترة المعرفة الاليكترونية » .

ولن يكون ممكنا في المستقبل ـ القيام بتنمية مبنية فقط على مادة خام واحدة أو على عائدها بل يجب أن تؤسس التنمية على الطاقات الانسانية ، ويقال حاليا ان بلدان الأوبك تملك عاملي انتاج ، النفط والانسان ، ولكن في الحلقة القادمة لن يبقى لها سوى الانسان . يجب اذن منذ الآن الاستعداد ـ بالتعاون مع المناطق الأخرى وبمنظور عالمي ـ لتحويل « قوة النفط » (petroleum power) إلى قوة ذكاء العقل الانساني (brain power) .

امانويل : أود أن أختتم حديثي ببعض التفاؤل . ان بعضنا يريد أن يستشرف عالما آخر وهو عالم ما وراء المشاكل الاقتصادية ، ونفكر في تكامل أو تقارب يسمو على المشاكل الاقتصادية . وأقول أن هذا الذي نريده نفكر فيه غير مستحيل فهو يتمثل في وجود منظمة الأوبك نفسها ، ان الأوبك لظاهرة لم يكن في الأمكان تصورها قبل الحرب العالمية الأولى ولا حتى في فترة ما بين الحربين . وحول الأوبك نشأ تجمع لبلدان العالم الثالث جميعها . وللمرة الأولى في التاريخ برزت جبهة مشتركة تقاتل باسمها ورغما عن ان بلدان العالم الثالث الأخرى المستهلكة للنفط قد تأثرت بارتفاع الاسعار ، الا أنها أدركت بوعيها طبيعة مصالحها على المدى البعيد وكونت مع بلدان الأوبك جبهة مشتركة في

مواجهة بلدان المركز المستهلكة (pays consollateurs du centre) ومن الجانب الآخر فقد ظهرت بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية متفرقة مشتتة وغير قادرة على أن تتفق على خط مشترك ضد الأوبك . وهذه هي المرة الاولى التي تبرز فيها ظاهرة كهذه ـ وهذه مسألة عظيمة . انها المرة الاولى التي تتمكن فيها موجة من بلدان العالم الثالث من أن تملي ارادتها ليس فقط على مستوى الاسعار ولكن على مستوى السيطرة على انتاج مورد هام من مواردها ، وقد صمدت هذه الجبهة المشتركة خلال كل مناقشات الجنوب والشمال في السنوات الأخيرة . وأصبح النفط مركز استقطاب (point de polarisation) وتبلور (cristallisation) لمقاومة بلدان العالم الثالث . وأنني لادرك ان كل هذا لقليل لو قورن بما ينبغي انجازه من أجل أن يبرز الجنوب متوحدا بالفعل ـ ولكن ما تم حتى الآن كان خطوة هامة للغاية .

توزاني : لا يمكنني أن أبقى ساكنا من غير أن أعلق على حديث الدكتورة فوهلير شارف فيما يختص بالصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . لو كان هنالك أي فشل فانه لا يعزى لصائب جارودي ، وما حدث لم يكن نتيجة لعدم وجود المشروعات المشتركة (projets communs) لكن كان نتيجة لعدم توفر الامكانيات المالية الضرورية لتمويل هذه المشروعات المشتركة .

وعندما قلت ان سياسة التمويل المشترك قد نزعت موارد المصارف الاقليمية ووظيفتها لمصلحة البنك الدولي أشرت بوضوح إلى أن هذه كانت مسئولية الجميع وليست مسئولية البنك الدولي وحده . هذه هي النقطة الوحيدة التي وددت بها أن أختتم حديثي .

المنجرة : أود أن أختتم حديثي بعودة قصيرة إلى نقطة البداية . ان على البلدان المنتجة للنفط نفسها وبالذات بعضها أن تخفض انتاجها لمصلحة تنميتها ولمصلحة علاقات الجنوب مع الجنوب وحتى لمصلحة اعادة تركيب العلاقات الدولية . وبالطبع فان البلدان الصناعية ستشك في نوايا هذه التوصية ولكن هنا توجد المشكلة . وأظن أن البلدان التي لا تود ان تخفض انتاجها ستستقبل زمنا صعبا للغاية خلال السنوات القادمة .

والمشكلة الثانية هي عقدة النقص (complexe d'infériorité) كخاصية لبلدان العالم الثالث . ولسوء الحظ فان كل ما هو خبرة محلية وكل ما هو منتج محليا لا قيمة له في نظر متخذي القرارات في العالم الثالث . ولكن عندما يضع أحدهم قبعة البنك الدولي لزيارة أحد البلدان فانه يستقبل بكل اجراءات التشريف بينما هنالك العشرات من الخبراء الوطنيين الأكثر قدرة الذين لا تتم استشارتهم ابدا . لماذا ؟ لان مشكلة التخلف هي أولا

وقبل كل شيء مشكلة الاعجاب المبالغ فيه بالخبرة الاجنبية والارتباط بها وحدها . والبلدان المتخلفة الآن تحاط بنوعية متواضعة من الخبراء . ولو كانت هنالك هجرة للخبرات فانه يجب البحث عن اسبابها في هذا الاطار ، لقد زود العالم الثالث البلدان الصناعية ما بين ١٩٦٠ و١٩٨٠ بما يقارب الـ ٥٠٠,٠٠٠ خبير من أصحاب المستوى العالي كفاءة وتدريبا . اذن يجب أن نعرف من هو الذي يقدم المساعدات للآخر : العالم الثالث أم الدول الصناعية ؟ .

نابري : شكرا للسيد توزاني مرة أخرى على استضافته لنا ، وشكرا جزيلا للجميع على الاشتراك في هذه الندوة وإلى اللقاء .

. . . .

الحواشي

(١) انظر د. ابراهيم شحاتة « مستقبل المعونات العربية » **المستقبل العربي** ، العدد السادس عشر ، السنة الثانية ، حزيران يونيو ١٩٨٠ ، ص٦٧ إلى ص٨٤ .
- انظر أيضاً مقال آخر لنفس الكاتب ، « مساعدات بلدان الأوبك للتنمية تفوق مساعدات البلدان العاطية الأخرى »
فايننشيل تايمز ، ٢٢ يوليو ١٩٨٠ .

- «OPEC'S development aid superior to other donors», Financial Times, 22 juillet 1980.

(٢) Voir l'article de SHIHATTA dans «Third World Quarterly» mai, 1981.

(٣) عقد هذا المؤتمر العالمي حول « **المصارف الإسلامية وامكانيات التعاون** » في بادن - بادن ، مايو ١٩٨١ .

(٤) **راجع من القرآن الكريم سورة البقرة ٢٧٨ و٢٧٩ :** -
﴿يا أيها الذين أمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون﴾ .

(٥) **انظر نشرة الشرق الاوسط الاقتصادية بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٧٩ .**

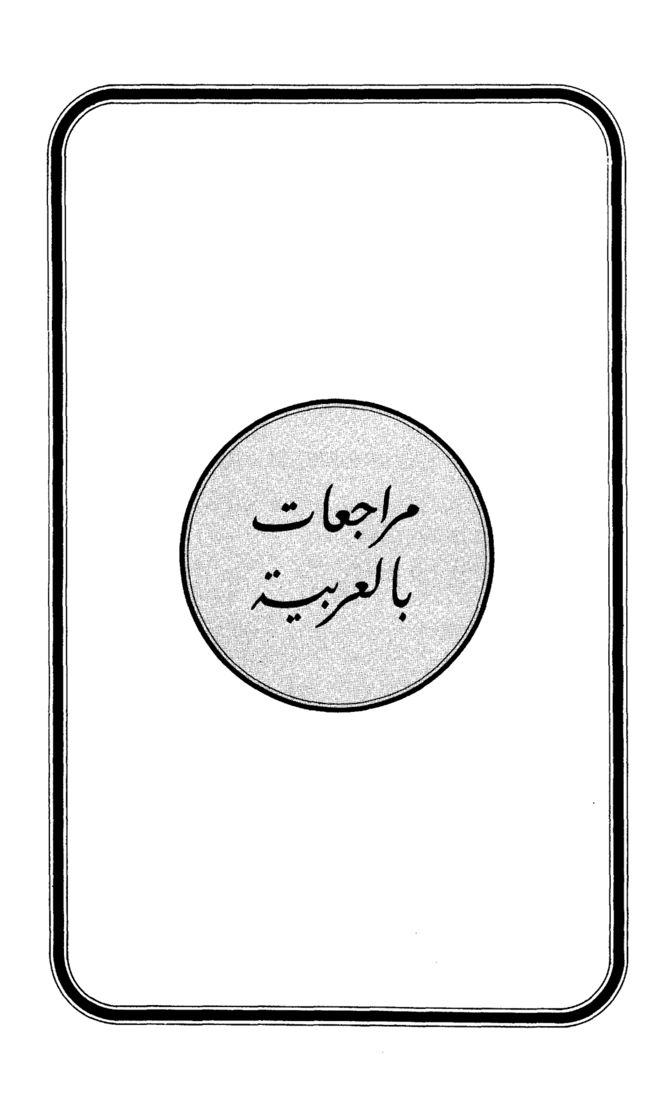
(٦) « **توجد حالياً قوتان** » deux pouvoirs « وتهيّؤ واحد (une aptitude) : القدرة على الشراء ويملكها العرب والقدرة التكنولوجية وتملكها البلدان الصناعية والتهيؤ لتقبل الاستثمار وهذا ما تملكه افريقيا . وعليه يجب أن يؤلف (synthetisées) وبصورة عاجلة للغاية بين هذه المكونات الثلاثة وليس فقط بين اثنين منها . ويجب لذلك أن يكون العمل بين ثلاثة عوامل ابتداء بتعيين هوية المشاريع وصياغتها . « السيد الشاذلي العياري المدير العام للمصرف العربي للتنمية في أفريقيا

(BADEA) « مصرفي عربي وافريقي لافريقيا » **مجلة جون افريك** (jeune Afrique) العدد ١٤١ ، ٢١ مارس ١٩٧٥ ، صفحة ٢١ .

(٧) وهو تعبير صاغة هـ. سنجر (H. SINGER) .

(٨) انظر لمعالجات تفصيلية حول هذه المواضيع كتاب دكتور / عبد القادر سيد أحمد .
SID AHMED (Abdelkader), **Nord- Sud = les Enjus Théorie et pratique du nouvel ordre économique international,** Paris, Publisud, 1981, 334P.
سيد أحمد (عبد القادر) **الشمال والجنوب : الرهانات : نظرية وممارسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد** ترجمة حسين اسماعيل نابري ، باريس ، المنشورات الجامعية والعلمية ، ١٩٨١ ، ٣٢٤ صفحة .

(٩) لمراجعة مناقشة متعمقة حول مشاكل التعلم انظر : المنجرة (مهدي) وبوتكن (جيمس) والمتزا (مرسينا) ، **التعليم وتحديات المستقبل** : الطبعة العربية اعداد الدكتور عبد العزيز القوصي ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ٢٦١ صفحة .


مراجعات
بالعربية

دكتور عبد الباسط عبد المعطي

اتجاهات نظرية في علم الاجتماع سلسلة عالم المعرفة

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨١
٣٠٠ صفحة ، ٢٥٠ فلساً .

مراجعة : الدكتور ابراهيم عثمان*

منذ مطلع السبعينات من هذا القرن ، وهناك محاولات على المستويين الجماعي والفردي ، لبلورة علم الاجتماع في الوطن العربي . وقد أخذت هذه المحاولات في أغلبها اتجاهين : الأول ، وينادي بقيام علم اجتماع عربي . والثاني وينادي ببناء علم الاجتماع بالعربية . وأما النداء الأول وقد برز في اجتماع علماء الاجتماع العرب في الجزائر سنة ١٩٧٢ فيتنافى مع طبيعة علم الاجتماع الذي يتصف فيما يتصف به بالشمول والعمومية . فالغرض الأساسي في علم الاجتماع هو التوصل إلى تعميمات ، قوانين أو نظريات علمية ، تفسر الواقع الاجتماعي ، ثم أن يكون لها امكانات تطبيقية . وأما النداء الثاني ، وهو الأكثر شيوعاً حالياً ، فيهدف إلى تحرر وتحرير الدراسات العربية من التبعية خاصة من تلك النماذج التي شاعت بيننا ، والتي قد تؤدي إلى تزييف الواقع بدل بيانه . ولم يزل هذا الاتجاه في طور النداءات التي توصي بضرورة ايجاد نماذج نظرية علمية تصلح لدراسة واقع المجتمع العربي ، أو إلى التوصل إلى ما درج المختصون على تسميته بالقوانين النوعية ، التي من شأنها اعتبار خصوصية المجتمع العربي ، في الوقت الذي تشكل فيه فيضاً وحلقة في البناء العام للنظرية الاجتماعية العامة .

يقع كتاب « اتجاهات نظرية في عالم الاجتماع » للدكتور عبد الباسط عبد المعطي ضمن هذا الاطار الأخير ، يقول ، « وإذا كان السعي نحو اقامة علم اجتماع قومي حلما مشروعا فهذا يقتضي جهودا مكثفة ، وتوجهات وخطى مغايرة لما درج عليه المشتغلون

(*) استاذ مساعد بقسم الاجتماع في جامعة الكويت .

به . . . . » (ص ٦٠) .) فغرض الكتاب الاساسي هو قيام علم الاجتماع في الوطن العربي ، يقوم على منظور ومنهجية علميين .

اختار الباحث في تناوله لهذا الغرض نهجا شمل ، « تصميم العمل في خطوات منطقية ، بادئة بتعريف موضوعه ، النظرية معناها ووظائفها ، والاتجاهات وتعريفها واصنافها . . . » (ص ٧٠ .) . وبعد أن يحدد مفهوم علم الاجتماع ومعنى النظرية ووظائفها ، ينتقل الكاتب إلى استعراض الفكر الاجتماعي ، وما يسمى بالاتجاهات النظرية التي برزت فيه . ويتناول هذا من خلال مستويين : المستوى المدرسي او الاتجاهات النظرية ، ويصنفها إلى الاتجاهات المحافظة ، وتشمل البنائية الوظيفية ، والوضعية الجديدة والاتجاه الامبريقي . مقابل الاتجاهات النقدية ممثلة في الاتجاه الماركسي الجديد ، والتيار النقدي في علم الاجتماع الامريكي . وأما المستوى الثاني فيتناول فيه الكاتب روادا بارزين في علم الاجتماع هم : عبد الرحمن بن خلدون أوجست كونت ، وكارل ماركس ودوركايم وماكس فيبر .

في هذا المستوى الثاني يحاول الكاتب الربط بين فكر الرائد وظروف حياته الاجتماعية الاقتصادية . فالمنظور العلمي الذي لا يمكن فصله عن الايديولوجية يصبحان نتيجة حتمية لتلك الظروف ، حيث ولاء وانتهاء المفكر الاجتماعي الاقتصادي يشكلان اساسا نظرته ونظريته العلمية بالاضافة الى ايديولوجيته . والحقيقة أن أخذ المسألة بهذا الشكل في أطار المطلق يتنافى مع الحقيقة والواقع . ورغم اهمية الخلفية الاجتماعية الاقتصادية ، للانسان ، ألا أنه يمكنه القفز على هذا الواقع إلى حد قريب او بعيد . ولا نختلف مع الكاتب فيمن اختار من رواد إلا ان الاختيار قد يتأثر بفرض الكتاب ، وهنا أرى أن اضافة باريتو سبنسر ضرورة . فالأول جاء بمفهوم النسق او بلوره ، بالاضافة الى قوالب وأسس السلوك اللامنطقي . والثاني اضافة الى انتشار افكاره ، فانه آثر في ايجاد منظور منهجي يقوم على اعتبار الظاهرة الاجتماعية كأي ظاهرة طبيعية وبالتالي تنطبق عليها القوانين الطبيعية .

أما في تناوله للاتجاهات النظرية ، فيميل الكاتب إلى ابراز اهمية ابن خلدون والأسس العلمية التي يمكن تطويرها في نظريته ، كما يظهر ميلا إلى تبني الاتجاهات النقدية الحديثة . فالعلم لا يمكن فصله عن الايديولوجية السائدة ، سواء من حيث بنائه او اهدافه او استخداماته . وليس هناك مكان للعلم من أجل العلم ، وانما علم من أجل الانسان . وهنا يثير الكاتب وبحق مسألة العلم لمن ؟ ويتضح هنا ان الاتجاهات النقدية الحديثة تسعى إلى بناء علم وتوظيفية من أجل الشريحة الكبرى في المجتمع .

في هذ القسم الأول والأعظم من الكتاب لا يأتي الكاتب بجديد من حيث

المعلومات والتفسيرات ، ولكنه يستعمل هذه البيانات بطريقة علمية ملتزما بخط فكري ومنظور معين . الخطورة هنا ان تتحكم الافكار المسبقة فيما نختار من بيانات ، وفي طريقة وكيفية تناولها الأمر الذي قد يجعل بعض اجزاء الكتاب عرضة للنقد ، وان كان الكاتب قد حاول جاهدا ان يتجنب هذا المنزلق .

اذا كان الاستعراض العلمي الجاد لما وجد من محاولات واتجاهات فكرية نافعا وضروريا ، لتشخيص الوضع ، ثم البناء ، فان الكاتب ركز على التشخيص الناقد ويكاد يقف عنده ، وهي خطوة هامة وضرورية إلا أنها غير كافية . وفي رأي هناك ضرورة لنوع مكمل من العرض الناقد الذي قد يخدم غرض الكتاب بصورة أفضل . وتتمثل هذه الخطوة في محاولة اجراء دراسة علمية تاريخية للمفاهيم الاساسية في علم الاجتماع، ثم ما تفرع منها من مفاهيم مشتقة . ونجد مثل هذه المحاولة في كتاب The Sociological Tradition تأليف .Nisbet . فالمفاهيم هي أهم أسس البناء المعرفي ، سواء من حيث البناء النظري ، أو المنهجية ، أو حتى الاستخدامات للعلم . ولعل التوصل الى ما يسمى بالقوانين النوعية يعتمد في أساسه وإلى حد كبير على دقة المفاهيم وتطابقها والواقع ، سواء من حيث المؤشرات والمعنى ، ثم من حيث العلاقات التي تعكس علاقات الواقع . فاذا استطعنا ان ندقق معاني المفاهيم بما يتناسب والواقع العربي وخصوصيته ، تمكنا عندئذ من بناء نماذج نظرية علمية تساعد في دراسة وفهم المجتمع العربي . خاصة واننا لا زلنا نستعمل معظم هذه المفاهيم كما وردت في الدراسات الغربية خاصة ، الأمر الذي قد يساعد على خروج دراسات سطحية تزيف الواقع ، بدل توضيحه وتفسيره ، وذلك لعدم مطابقة المفهوم للواقع ، وما هذا إلى جزء ولكنه هام من الاخطاء الشائعة في دراساتنا الاجتماعية العربية .

أما المشكلة الثانية في هذا القسم ، وهي من المشاكل العامة في مثل هذا النوع من الدراسات فهي مشكلة التصنيف . وغالبا ما تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة في تبسيط الحقيقة ، واحيانا للدرجة التي نتجاوز فيها الواقع والحقيقة . ورغم ان الكاتب فطن إلى هذا ، وحرص على بيان أسس التصتيف للاتجاهات النظرية (ص ٦٦٠) إلا أنها كغيرها من المحاولات جاءت عامة وغير شاملة او دقيقة . فوضع الاتجاهات النظرية في قسمين هنا الاتجاه المحافظ ، والاتجاه النقدي ، رغم التقسيمات الفرعية داخل كل منهما ، قد يطمس حقائق ، وقد يترتب عليه نتائج مماثلة في عدم الدقة . وتصوري في مثل هذا الحال ، انه ان كان لا بد من هذه العملية الصعبة ، فان من الممكن بناء هذه التصاتيف على أساس الموقف من بعض مفاهيم اساسية وأخرى مشتقة ، كالموقف من مسألتي النظام والتقدم مثلا ، ثم بيان الموقف من وصول مسائل تتفرع تدريجيا من هذا المنطلق وبيان

انعكاسات ذلك في البناء النظري والمنهجي . وقد حرص الكاتب على بيان التباين ضمن الاتجاه النقدي وتطوراتها أكثر مما هو عليه في أقسام الاتجاه المحافظ ، وقد حدثت في بعضها تغيرات جذرية .

ويخلص الكاتب من هذا كله إلى الجزء الأخير من الكتاب والذي يندرج تحت عنوان « في ملامح علم الاجتماع في الوطن العربي : استطلاع انطباعي » . ويسعى الكاتب هنا إلى رسم الملامح العامة لعلم الاجتماع في الوطن العربي ، ويعترف الكاتب هنا ، « بعدم قدرة العمل الراهن على تجاوز انطباعية هذه الجهود ، فالمبتغى ان اضيف انطباعات أخرى أو اؤكد سابقه ، حتى يأذن الله ، ويتم جهد عربي مشترك » . (ص ٢٤٣) .

يعرض الكاتب هنا لبعض الجهود السابقة في هذا المضمار ، ويبين حدود هذه الدراسات ، افتقار الكثير منها إلى المنهجية العلمية ، والحقيقة انه يمكن تعميم ذلك على هذا الجزء من دراسته . ففي الجزء المخصص لاستعراض بعض الجهود الممهدة لنشأة علم الاجتماع الحديث في الوطن العربي ، اوضح الكاتب الظروف والاشكاليات التي صاحبت قيام هذا العلم في الوطن العربي ، وقد تناول اهم هذه الظروف بالتحليل العلمي ، وبين اثر ذلك كله على مسيرة علم الاجتماع بشكل عام . ولكن المشكلة في هذا الجزء ان التعاميم التي استخلصها تفوق كثيرا حجم عينة الدراسات التي اختار . ويلاحظ هنا ان اختيار الدراسات جاء ليتلاءم مع افكار مسبقة ، والمفروض وخاصة لمثل هذا الغرض، ان نوسع حجم العينة بحيث تصبح ممثلة للمواقف والاتجاهات المختلفة ، وان نبني النتائج على أساس تحليل ما هو موجود ، لا ان نمثل على ما لدينا من افكار من دراسات او اجزاء من دراسات .

يختم الكاتب هذا المؤلف بنداء وبرنامج نحو مدخل مقترح لدراسة المجتمع العربي ، وهو نداء نحن في أشد الحاجة الى تلبيته ، فيمكن ان يكون هذا الجزء مدخلا او اساسا لورقة عمل تقوم حولها الندوات والحوار العلمي ، فقد احتوى هذا الجزء على افكار جادة وصادقة ، جاءت من انسان يحرص على المصلحة القومية .

وفي النهاية لا بد من القول ان الجهد العلمي الذي بذله الدكتور عبد الباسط في هذا المؤلف هو جهد محمود ، وان هذا المؤلف ضرورة لطلبة الاجتماع ، كما أنه بداية جادة نحو علم اجتماع بالعربية ، ولعل نشره ضمن سلسلة عالم المعرفة لما يسهل وصوله إلى أكبر عدد من المختصين ، الذين نرجوا ان يتسجيبوا لدعوة الكتاب والعمل على بدء بناء علم اجتماع للوطن العربي وفيه .

الدكتور أنطونيوس كرم

إقتصاديات التخلف والتنمية

مركز الانماء القومي ، بيروت ، ١٩٨٠ (٢٩٧ صفحة)

مراجعة : د . رفيق عمر*

صدر مؤخراً عن مركز الانماء القومي في بيروت وبالتعاون مع جامعة الكويت كتاب بعنوان «اقتصاديات التخلف والتنمية» من تأليف الدكتور انطونيوس كرم أستاذ التنمية الاقتصادية بجامعة الكويت . ويقع الكتاب في مائتين وسبع وتسعين صفحة مقسمة إلى مقدمة وستة فصول بحواشيها .

ففي المقدمة ، يثير المؤلف عدة تساؤلات حول قضايا التخلف والتنمية كما تعكسها الفجوة الاقتصادية والنفسانية التي تفصل بين مجموعات دول العالم واتساعها مع الزمن ، وما يعانيه غالبية سكان المعمورة من فقر ومرض وحرمان في ظل نظام اقتصادي دولي غير عادل . وما الكتاب ـ على حد قول مؤلفه ـ الا ثمرة تفكير سنوات في هذه القضايا الملحة ومحاولة موضوعية للإجابة على بعضها . ثم يحدد المؤلف منهاج البحث في كتابه ليكون تحليليا مبسطاً بهدف عدم تنفير الطالب الجامعي الجديد على هذا الموضوع إذا ما اعتمد عليه كمرجع دراسي . أما اطار البحث فكان شموليا ومسحيا لا يختص بدراسة بلد معين أو بقضية محددة مما يجعله مفيدا للقارىء غير المختص .

وفي الفصل الأول ، يطرح المؤلف للمناقشة مفاهيم « التخلف » و « النمو » و «التنمية» مبتدئا بتبيان مدى شيوع ظاهرة التخلف في العالم لتشمل أكثر من ثلثي سكانه .

(*) مدرس بقسم الاقتصاد في جامعة الكويت .

ثم ينتقل المؤلف إلى مناقشة مفهوم « التخلف » وما له من معان كثيرة كما وردت في أدبيات التنمية الاقتصادية .

وبعد أن يبين لنا المؤلف مدى الاهتمام المتزايد الذي تحظى به قضايا التخلف من قبل المفكرين والحكومات والمؤسسات الدولية والأسباب الكامنة وراء ذلك ، ينتقل الى سرد ومناقشة عدة مسميات للدول التي تعيش ظاهرة التخلف ، ويبين بجلاء ووضوح ما لهذه المسميات من سلبيات وما يعتريها من قصور . وينهي المؤلف هذا الفصل بالتأكيد على ضرورة التمييز بين « النمو الاقتصادي » و « التنمية الاقتصادية » و « التنمية الشاملة » لما لذلك من انعكاسات على اهداف عملية التنمية واستراتيجياتها .

وفي الفصل الثاني ، يشرح المؤلف خصائص التخلف حيث يقسمها إلى ثلاث مجموعات : اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية . فمن الخصائص الاقتصادية للدول النامية ، أورد المؤلف انخفاض مستوى الدخل الفردي كمؤشر لمستوى المعيشة والرفاهية المادية وما على ذلك من تحفظات. ثم اتبع ذلك بشرح خاصية شيوع وارتفاع نسبة « البطالة المقنعة » في القطاع الزراعي والحكومي نتيجة لاختلال هياكلها الانتاجية ـ كما توضحه خاصية انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الانتاج القومي والعمالة وارتفاع مساهمة القطاعات الأولية ـ وسيادة قيم اجتماعية بالية فيها . بعد ذلك ، يناقش المؤلف خاصية ضعف رأس المال المتاح بنوعيه المادي والبشري مبينا ما بينهما من تفاعل ومؤكدا على ضرورة الاهتمام بتنمية رأس المال البشري كوسيلة وغاية للتنمية الحقيقية . وأخيرا يأتي المؤلف على التبعية الاقتصادية للخارج ليصفها بأنها جوهر ظاهرة التخلف وأهم أسبابه ، ويشرحها بعدة مؤشرات تعني في معظمها قابلية اقتصاديات الدول النامية للتأثر بالتجارة الخارجية وللتعرض للتقلبات في حصيلة صادراتها وبالتالي في قدرتها الاستيرادية لتلبية احتياجات الجهود التنموية .

أما مجموعة الخصائص التكنولوجية فتتمثل في بدائية وازدواجية التكنولوجيا المستخدمة في الدول النامية في القطاع الأولى (للتصدير أو للأكتفاء الذاتي) والقطاع الصناعي الناشيء (صناعات حديثة وصناعات يدوية) . وفي مجموعة الخصائص الاجتماعية يشرح المؤلف فيها النقص في المنظمين وبالتالي انعدام القدرة على التجديد والابتكار ، ثم المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة من ارتفاع معدل النمو السكاني وارتفاع نسبة الاعالة . كذلك ، يذكر المؤلف ارتفاع نسبة الأمية بين النساء والفلاحين ، وسوء الوضع السكني وانخفاض المستوى الصحي كخصائص تشكل في مجموعها قيدا على عملية التنمية لما تتطلبه من موارد هائلة للتخلص منها . وأخيرا تأتي ظاهرة انعدام

الاستقرار السياسي وضعف الطبقة المتوسطة مما لا يفسح مجالا للتغير والتطوير . مثل هذه القائمة الطويلة من الخصائص تعكس بوضوح شمولية ظاهرة التخلف وتعدد أبعادها بالاضافة الى ضخامة الجهد المطلوب في عملية التنمية الشاملة .

وعند الحديث عن أسباب التخلف ، يقدم لنا المؤلف في الفصلين الثالث والرابع عدة نظريات ويشرحها بايجاز مريح ثم يخضعها للمناقشة والفحص من حيث قدرتها على تفسير نشأة ظاهرة التخلف واستمرارها لفترة طويلة . أولى هذه النظريات كانت « النظرية الجغرافية » التي تعطي المناخ الحار الرطب بالاضافة إلى ضحالة الموارد الطبيعية أهمية مركزية في تفسير أسباب التخلف . مثل هذه النظرية يصعب قبولها لعدم واقعيتها وما تتضمنه من مغالطات . أما « المنظم » فقد أعطاه شومبيتر دور البطل في نمو وتطور الاقتصادات الرأسمالية ، وبالتالي فان ندرتهم في الدول النامية تؤدي الى التخلف . وانطلاقا من هذا التفكير جاءت نظريات « دافع الانجاز » لمكليلاند و « التغير الاجتماعي » لهاغن لتركزا على العوامل السيكولوجية والاجتماعية والثقافية في تحليل شخصية الفرد وظهور المنظمين في الدول النامية لينتهيا إلى القول بأن التنمية تتطلب تغييرا في نظرة الانسان لنفسه ولغيره . أما نظرية « الثنائية الاجتماعية » لبويك فقد ركزت هي الأخرى على العوامل الاجتماعية والثقافية لتبين لنا كيف يتعايش داخل المجتمع الواحد في غالبية الدول النامية نظامان : احدهما مستورد والآخر محلي ذو جذور عميقة دون أن يستطيع أحدهما امتصاص الآخر مما يؤدي الى التصادم وتفكيك المجتمع .

ثم ينتقل المؤلف الى شرح نظرية روستو في « اطوار أو مراحل النمو » وما أثير حولها من جدل ونقاش ليخلص الى القول بأنها لا تمثل نظرية واضحة للتخلف والتنمية نظرا لما يكتنف تحديد مراحل النمو فيها من غموض. وأخيراً يأتي المؤلف على نظريات « الاستعمار » التي ترى في الاستعمار القديم وما نتج عنه من تقسيم للعمل الدولي لعبت فيه الدول النامية دور « البقرة الحلوب » في خدمة الدول الرأسمالية سببا رئيسيا لنشأة ظاهرة التخلف وفي الاستعمار الحديث بأشكاله المختلفة سببا لاستمرارها .

أما النظريات الاقتصادية ، فمعظمها تصف التخلف بخصائصه دون أن تذهب إلى أسبابه . فنظرية « سياسة الأجور الرخيصة » تفسر لنا كيف أن الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات في كثير من الدول النامية لم تولد آثارا مضاعفة على الاقتصادات المحلية ، وبالتالي لم تلعب تلك القطاعات دور الريادة . كذلك فان نظرية « السببية الدائرية التراكمية » تفسر استمرار التخلف بابتعاد النظام الاجتماعي بصورة مستمرة عن التوازن وفي شكل تراكمي لأن ظروف التخلف تعمل على جعل الآثار المؤخرة أقوى من

الآثار التوسعية . أما نظرية « الحلقات المفرغة » فتفيد بأن استمرار التخلف يعود الى وجود حلقات مفرغة تتجسد في تفاعل دائري لمجموعة من القوى هي سبب ونتيجة للتخلف في وقت واحد .

وأخيرا يطرح المؤلف للمناقشة نظرية « مصيدة التوازن المنخفض » التي تفيد بأن اقتصادات الدول النامية تعيش حبيسة محصلة عوامل الدفع الايجابية (الاستثمار) والسلبية (الانفجار السكاني) بحيث تبقيها عند مستويات منخفضة من الدخل الفردي . وسوف تستمر كذلك ما لم تقم هذه الدول بحد أدنى من الجهد الانمائي للخلاص من هذه المصيدة .

وفي الفصل الخامس ، يتناول المؤلف استراتيجيات التنمية الاقتصادية ببراعة عرضا وتحليلا . أولى هذه الاستراتيجيات ترى في انخفاض معدل التراكم الرأسمالي سببا رئيسيا للتخلف ، وبالتالي فان التنمية تتطلب القيام باستثمارات ضخمة أفقيا وعموديا تمول محليا عن طريق تعبئة الموارد غير المستغلة أو المستغلة جزئيا تدعمها مساعدات واستثمارات خارجية . ونقطة الضعف في هذه الاستراتيجية هي تركيزها على رفع معدل التراكم الرأسمالي المادي واهمالها لتنمية رأس المال البشري .

أما استراتيجيات التصنيع فأعطت أهمية خاصة لتنمية القطاع الصناعي لأسباب عديدة ولكنها اختلفت في كيفية تحقيق ذلك . فهناك من نادى بالنمو المتوازن حيث توزع الاستثمارات على جبهة عريضة من المشروعات المتكاملة مما يحقق وفورات خارجية ، ويوسع من نطاق سوق كل منها . وهناك من رأوا في النمو غير المتوازن طريقا أفضل حيث تركز الاستثمارات في قطاع او قطاعات قائدة تؤدي تنميتها إلى تحفيز الاستثمارات في قطاعات اخرى عن طريق خلق فوائض في الطلب والعرض وفقا للترابطات الأمامية والخلفية القائمة بينها . كذلك هناك من رأى في احلال الواردات استراتيجية مفضلة تحاول الدول النامية من خلالها التصنيع التدريجي للسلع التي اعتادات على استيرادها . ولكن عند التطبيق كانت التجربة في كثير من الدول النامية مخيبة للآمال . وأخيرا يقدم لنا المؤلف استراتيجية التصنيع الثقيل كنموذج يراعي التوازن بين القطاعين الصناعي والزراعي ، وبين الصناعات الاستهلاكية والثقيلة ، ولكنه يرى صعوبة اتباعه من البداية في كثير من الدول النامية ، فنجاحه في روسيا لم يكن بدون ثمن .

بعد ذلك ، ينتقل المؤلف إلى شرح ومناقشة استراتيجية التنمية الزراعية والريفية ليبين لنا أهميتها خصوصا بعد تفاقم مشكلة الغذاء في العالم والتأكيد على اشباع الحاجات الأساسية كأحد أهم أهداف عملية التنمية . وهنا يشرح لنا « الثورة الخضراء » وما اتاحته

من فرص لزيادة الانتاج الزراعي دون أن يغفل ما صاحبها من مشاكل وسلبيات . ثم يناقش قضية الاصلاح الزراعي وأهميته في تنظيم ملكية الأرض واستخدامها بما يخدم اهداف التنمية الحقيقية .

وأخيراً يتعرض المؤلف لاستراتيجية « تلبية الحاجات الأساسية » المادية وغير المادية . وهذه الاستراتيجية ـ وان كانت غير واضحة المعالم ـ تعكس تحولا ملحوظا في الفكر التنموي يعاد فيه صياغة أولويات وأهداف التنمية يكون فيها الانسان هدفا ووسيلة معا لكل تنمية حقيقية .

وفي الفصل السادس والأخير من الكتاب ، يبرز المؤلف أهمية دور الدولة في الدول النامية اذا ما هي أرادت الاستعجال بعملية التنمية الاقتصادية . ثم ينتقل بعد ذلك إلى استعراض مصادر التمويل المتاحة لديها فيصنفها الى داخلية وخارجية . فمن المصادر الداخلية ، هناك موارد غير مستغلة أو مستغلة جزئيا ، وهناك الادخارات الطوعية التي تقوم بها مختلف القطاعات وما يتطلبه تنميتها من مؤسسات مالية وجهود لتشجيع العادات الادخارية وتوجيهها بما يفيد عملية التنمية . كذلك هناك المدخرات الالزامية على شكل ضرائب تنمية يقطف فيها جزء من الفائض الاقتصادي لاستخدامه في تمويل برامج تنموية ، وما يتطلبه ذلك من اصلاحات تشريعية وهيكلية في الأنظمة الضريبية المتبعة في الدول النامية . وأخيرا يأتي المؤلف على التمويل التضخمي وتجربته في كثير من الدول النامية بنتائجها السلبية والايجابية وما أثير حول مدى ضرورته للتنمية من جدل .

أما بالنسبة لمصادر التمويل الخارجية ، فيطرح المؤلف ظلالا من الشك حول نجاح اسلوب تعزيز ايرادات الصادارات لاسباب اقتصادية وتكنولوجية ـ بعضها يتعلق بتطور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية وبعضها يتعلق بالحواجز التي تضعها الدول المتقدمة امام صادارات الدول النامية . ثم يتطرق المؤلف إلى الاستثمارات الأجنبية ـ الحكومية والخاصة ـ ومدى مساهمتها في سد فجوة الادخار ليشرح من خلالها دور الشركات متعددة الجنسية في توفير تمويل اضافي . ثم يذكر المؤلف المساعدات الخارجية على شكل هبات أو قروض ميسرة ـ ثنائية أو متعددة الأطراف ـ ويبين مزاياها وعيوبها . وفي النهاية يخلص إلى القول أن المهم هو تعبئة الموارد المحلية ، أما المساعدات الخارجية فسيظل دورها محدودا مهما كبر حجمها .

كمرجع دراسي ، لا يختلف الكتاب كثيرا عن غيره من المراجع العربية ، فمعظمها ـ ان لم يكن كلها ـ تعرض قضايا التخلف والتنمية في شريط تقليدي يحتوي على نفس الموضوعات وبنفس الترتيب . ولكن الكتاب يمتاز بايجازه المريح ولغته الواضحة

وتحليله الجيد . أضف إلى ذلك أن المؤلف أبدع في طرحه للمفاهيم والمبادىء الأساسية في اقتصاديات التخلف والتنمية ومناقشتها بصورة تشوق القارىء وتدفعه الى التفكير فيها . كان يمكن أن يكون الكتاب أكثر كمالا وفائدة لو احتوى بين صفحاته على فصول إضافية لمناقشة قضايا التخطيط الاقتصادي والتعاون والتكامل الاقتصادي .

كذلك ، لقد أكد المؤلف في اكثر من مناسبة على أهمية تنمية الموارد البشرية كوسيلة وهدف في عملية التنمية الاقتصادية ، ومع ذلك تركها دون شرح أو مناقشة . بالاضافة ، لقد ارتأى المؤلف في التعاون والتنسيق الاقليمي بين مجموعات الدول النامية كمخرج للتغلب على مختلف العقبات التي تعيق طريق التنمية ، ولكن لم يبين للقارىء كيف يمكن تحقيق ذلك وما هي فرص نجاح مثل هذه الاستراتيجية وما قد تنطوي عليه من مشاكل ومحاذير . اجتهادي أن المؤلف كان على عجلة من أمره في اخراج الكتاب ليكون في متناول طلابه بأسرع وقت ممكن . وانني على يقين انه سوف يعمل على اخراج طبعة ثانية من الكتاب يتلافى فيها مثل هذه النواقص .

بقيت نقطة اخيرة ، لقد حمل المؤلف كثيرا على الاستعمار متبنّياً بذلك أفكار كثير من اقتصاديي الدول النامية وخاصة دول امريكا اللاتينية . فما برح يقذفه بنباله من عدة مواقع : مرة كأحد أهم خصائص التخلف (التبعية الاقتصادية للخارج) وأخرى كأهم أسبابها وثالثة حين أبدى شكوكه في مدى مساهمة المصادر الخارجية في تلبية الاحتياجات التمويلية لعملية التنمية . تلك وجهة نظر حبذا لو اخضعها المؤلف للمناقشة بنفس الدرجة من الموضوعية التي تناول بها قضايا اخرى في التخلف والتنمية .

بالرغم من ذلك كله ، فقد جاء الكتاب موفّقاً في عرضه لقضايا التخلف والتنمية شرحا وتحليلا مما يحبب القارىء فيه ، ويوسع من فرصه الاختيار امام الدارسين لاقتصاديات التخلف والتنمية .

د . محمد الرميحي ،

النفط والعلاقات الدولية ، وجهة نظر عربية

سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،
نيسان ١٩٨٢ / الكويت (٢٥٠ صفحة)

مراجعة : توفيق ابو بكر*

هذا الكتاب ، كما يقول مؤلفه في المقدمة ، هو محاولة متواضعة لتقديم وجهة نظر عربية ، بصدد مجموعة من المسائل الاقتصادية السياسية ، المتفاعلة بعمق مع قضية « النفط » ، والمؤثرة على مجمل العلاقات الدولية ، منذ مطالع هذا القرن بشكل خاص ، وهو ، لذلك ، محاولة للاجابة الوطنية على ثلاث مسائل تشغل الساحة النفطية وهي : ضرورة تحديد سقف للانتاج النفطي يتجاوب مع مصالح الشعوب المنتجة للنفط ، وليس مع احتياجات الدورة الاقتصادية الرأسمالية ، أو علاجاً لامراضها المستعصبة من تضخم وبطالة وغيرها استخدام أمثل لمداخيل النفط ، من أجل بناء قاعدة إنتاجية أساسية ثم اخيراً بناء علاقات دولية متوازنة تعتمد على المصالح المشتركة المتبادلة ، وتطويع هذه العلاقات لخدمة قضايا الأمة العربية . (ص ٨) .

وينقسم الكتاب إلى سبعة فصول :

الفصل الأول ويعالج صناعة النفط العالمية : ويتناول هذا الفصل بشكل واسع نسبياً وبأسلوب سهل ومفهوم ، الاحتكار والاستغلال الذي مارسته شركات النفط العالمية الكبرى ضد مصالح الشعوب المنتجة . . إذ أنها « بتركيبها المعقد ومدى عملها ومواردها مؤسسات ظهرت كجزء من الحكومة العالمية ، موظفوها الاداريون كان في استطاعتهم ان ينتقلوا جواً بين بيتسبورغ والكويت وبين سان فرانسيسكو والعربية السعودية بصورة

* كاتب وباحث سياسي .

عرضية كما لو كانوا يتنقلون عبر دولتهم ، واستطاعة آلاتها الحاسبة ان تحلل عروض وطلبات نصف بلدان العالم ، وكل واحدة من الشركات السبع قد عمرت أكثر من خمسين عاما ، وعلى مدى عقود من الزمن بدت الشركات وكأنها تملك أسراراً خاصة تجهلها البلدان المنتجة والمستهلكة على السواء ، وقد فاقت مداخيلها مداخيل معظم البلدان التي تعمل فيها . (ص ١٩) .

كما تحدث الكاتب في هذا الفصل عن معارك استرداد الحقوق الوطنية من الشركات الاحتكارية الكبرى ، التي عملت ما في وسعها لتأخير مسيرة استعادة الحقوق الوطنية عن طريق الرشاوي وتغيير الحكومات المقاومة للشركات بحكومات صنيعة لها (كما حدث بالنسبة لايران مصدق) . ثم تحدث الكاتب عن انبثاق الأوبك عام ١٩٦٠ م ، كأول ـ دخل أساسي للتصدي لاحتكار شركات النفط العالمية ، وعن أولى معاركها الناجحة في مؤتمر كاراكاس اواخر عام ١٩٧٠ م ، للسيطرة على العروض من النفط العالمي وكذلك على مستوى الأسعار . وقد سبق ذلك معركة ليبيا الناجحة في ١٤ سبتمبر ١٩٧٠ م.لزيادة أسعار النفط ، ثم بدأ التغيير شبه الجذري بعد ديسمبر ١٩٧٣ ليصل !) قمته في مؤتمر رؤساء الدول الاعضاء في الجزائر /١ مارس ١٩٧٥) .

يتحدث الكاتب في الفصل الثاني عن الولايات المتحدة والنفط : حيث يحاول الكاتب ، عبر الأرقام والحقائق أن يثبت مقولة « الامبريالية الأمريكية » ، التي طالما تحدث عنها كل إنسان وطني في العالم . فالعلاقة وثيقة تماما بين شركات النفط العملاقة ، والولايات المتحدة ، ليس فقط من خلال جلسات الاستماع الطويلة التي عقدتها لجنة متفرعة من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي للتحقيق في احوال الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها في السياسة الخارجية في سنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ (ص ٤٠) ، بل من خلال تصريحات جيمس شيلسنجر وزير الدفاع في حكومة نيكسون وبراون وزير الدفاع في حكومة جيمي كارتر ، ووراينبرغر وزير الدفاع الحالي في الولايات المتحدة ، وكلها تحدثت عن تهديد مباشر عسكري الطابع إذا تهددت المصالح النفطية للولايات المتحدة . بل إن القواعد والأحلاف العسكرية التي انشأتها أمريكا حول العالم ، وكذلك مبدأ ترومان ، كانت ترى « إحاطة مستودعات بترول الشرق الأوسط بسياج يمكن الاعتماد عليه من القوة المسلحة الامريكية » . وذلك حماية للاحتكارات الأمريكية في الخارج ، إذ قدر على سبيل المثال أن ٣٪ من مجموع الاستثمارات الأمريكية في الخارج يستثمر في نفط الشرق الأوسط ، غير أن الأرباح المستعادة من هذا الاستثمار تبلغ نصف أرباح كافة الاستثمارات الأمريكية في الخارج . وتعترف الدوائر النفطية الأمريكية بأن الأرباح من عملياتها النفطية في البلاد العربية تصل إلى ٦٣٪ سنوياً بالنسبة لرأس المال

المستثمر ، ويرى مدير إدارة الطاقة السابق في الخارجية الأمريكية أن أي خسارة متوقعة لجزء من هذه الاستثمارات ستكون موضوعاً خطيراً بالنسبة للمصلحة القومية الأمريكية . . . هكذا بوضوح تام .

ثم يتحدث هذا الفصل عن صراع القوى الوطنية في فنزويلا في الأبعينات والخمسينات ضد شركات النفط الأمريكية وللسيطرة على ثروات البلاد ، وكذلك دور وكالة المخابرات المركزية في إيران للاطاحة بمصدق الزعيم الوطني الإيراني الذي كان أول من قام بتأميم شامل للنفط ، ولقد خرجت الولايات المتحدة من تلك المغامرة رابحة بدخول شركات نفط امريكية في اتحاد الشركات النفطية التي آلت إليها أعمال الشركة الانجلو إيرانية النفط .

. . . غير أن الكاتب حين يتحدث عن ردود الفعل العربية تجاه مصالح الولايات المتحدة النفطية والاحتكارية في بلادنا ، على ضوء دعمها اللامحدود لعدونا القومي « إسرائيل » يكتفي بالقول إن أمريكا كانت تتوقع ردود فعل عربية أوسع مما حصل ، على المستوى الرسمي بعد حربي حزيران **١٩٦٧** م ، **١٩٧٣** م ، دون أن يحدد بتفصيل علمي ، كما هو الحال في غالبية فصول الكتاب ، الأسباب الحقيقية لردود الفعل العربية الباهتة .

ويقارن الكاتب في هذا الفصل ، بين برنامج كارتر للطاقة الذي حاول العمل على تقليل الاندفاع نحو استيراد النفط الخارجي ، بإجراءات تقشفية داخلية ، وبرصد المبالغ الكبيرة من أجل ايجاد مصادر بديلة للطاقة ، وبين برنامج رونالد ريغان الذي ينطلق من قاعدة الاعتماد على نفط الخارج ، عن طريق تطوير قوات دفاع وبرامج تسليح ضخمة ، وعن طريق الضغط على الحلفاء المنتجين للنفط بالحفاظ على الاسعار من جهة ، وزيادة الانتاج من جهة أخرى لتحقيق فائض نفطي عالمي (ص ٦٧) .

ويعالج الكاتب خطأ شائعاً في أوساط الناس العاديين ، والذي يرى أن حرب اكتوبر كانت سبباً لرفع أسعار النفط . إذ يرى أن الولايات المتحدة ، ساهمت مساهمة كبيرة في رفع أسعار النفط مع مطالع السبعينات ، حتى يمكن لمنتجاتها أن تنافس منتجات أوروبا واليابان على قدم المساواة ، كما استفادت الولايات المتحدة من الأرباح الطائلة التي حققتها شركات النفط العالمية الكبرى الامريكية من جراء ارتفاع اسعار النفط ، إذ أن الضرائب التي فرضت على أرباح الشركات ساعدت في توازن ميزان المدفوعات الأمريكية ، كما أن تحررها النسبي من الاعتماد على النفط المستورد (عكس أوروبا واليابان) ، مكنها من ان تحقق للمستهلك الأمريكي أسعاراً أقل بنسبة ٥٠٪ عن أوروبا .لكن الولايات المتحدة تذمرت لاحقاً من موجة ارتفاع الأسعار المتصاعدة وحاولت

إيقافها ، لأنها فشلت في تخفيض الاستهلاك في الداخل ، وفي التقليل من استيراد النفط مترافقاً ذلك مع الفشل في إيجاد البدائل للنفط ، كما كان يطمح برنامج كارتر للطاقة .

يتحدث الكاتب في الفصل الثالث عن النفط والاتحاد السوفياتي : وفي هذا الفصل يحاول الكاتب أن ينفي الاشاعات الغربية التي تقول إن الاتحاد السوفياتي سيحتاج للنفط مع منتصف الثمانينات، وذلك لتخويف دول الخليج النفطية من مطامع هذا الجار العملاق ، ولإغرائها يطلب الحماية من الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص .

وفي البداية يتحدث الكاتب عن تقرير المخابرات المركزية الأمريكية الذي نشر عام ١٩٧٧ م ، وأعاد مسألة احتمالات وثوب الاتحاد السوفياتي على مناطق النفط المجاورة (ص ٨٢) ، دون أن يقول لنا الكاتب أين نشر ذلك التقرير ، ودون أن ينشر لنا الحجج التي أتى بها ذلك التقرير ، ليسهل مناقشتها بشكل علمي مباشر ، ودون أن يدون لنا الكثير عما صدر في الاتحاد السوفياتي رداً على تلك المزاعم ، فمنطق البحث العلمي ، المجرد والنزيه ، لا يتعارض مع ذلك ، بل هو يتطابق معها في ذلك .

ولكن الفصل تعرض إلى كثير من القضايا الهامة ، والتي قد لا تكون معروفة للقارىء العربي العادي ، فالاتحاد السوفياتي بلد نجح في تطوير صناعة النفط السوفياتية حتى تجاوز إنتاجه ، إنتاج الولايات المتحدة نفسها في سنة ١٩٧٥ ، وسوف يبقى سابقاً لها كما يعتقد الخبراء إلا إذا حصل تطور أساسي في حقول الاسكا الأمريكية (ص ٨١) ، كما أن سياسة السوفيات النفطية تقوم على الاكتفاء الذاتي أولا ، ثم التصدير ثانيا . ففي السنوات العشر (١٩٦٠ - ١٩٧٠) ، ارتفع عدد الدول النامية التي وقعت اتفاقات تجارية مع الاتحاد السوفياتي من ٢٣ بلداً إلى ٥٢ بلداً ناميا . كما أن الاتحاد السوفياتي بعرضه أسعار أقل مما تعرضه شركات النفط العالمية الكبرى في أسواق العالم الثالث ، وعرضه مقايضة النفط بسلع أخرى ينتجها البلد المستورد ، نجح في إقامة شبكة واسعة من العلاقات النفطية مع دول العالم . وساعد كلاً من كوبا والعراق ، في التغلب على صراعاتها مع شركات الاحتكار العالمية . وتعاملت العديد من الأقطار الأوروبية ، كلاً على انفراد مع الاتحاد السوفياتي في مجال النفط والغاز كإيطاليا والنمسا والسويد وفرنسا والمانيا الغربية وغيرهما .

. . . وأشار الكاتب في نهاية البحث إلى تقرير نشر في سمبتر ١٩٨١ لوكالة المخابرات الأمريكية التابعة لوزارة الدفاع الامريكية ، قدمته تلك الوكالة إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة في الكونغرس الأمريكي ، حيث أشار التقرير إلى أن إنتاج النفط في الاتحاد السوفياتي : « ذو آفاق إيجابية بصورة مرموقة ، وأن الاتحاد السوفياتي سيظل أكبر

بلد منتج للنفط الخام ، كما سيظل بلداً مصدراً للنفط في المستقبل المنظور .

....

في الفصل الرابع يتحدث الكاتب عن « أوروبا الغربية واليابان : من السيطرة العسكرية إلى الاعتماد على النفط » . وفي هذا الفصل يجري الكاتب عرضاً لسياسات الطاقة الموحدة في اوروبا ، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أفرزت نتائج الحرب علاقات دولية جديدة ، فقدت بموجبها أوروبا واليابان دورهما السياسي والعسكري ، وبدأتا سياسة الاعتماد المتزايد على النفط ، أمام تراجع الاعتماد على الفحم ، إذ تراجع إنتاج الفحم بين ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥ م ، في كل من فرنسا إلى ٥٠٪ وبريطانيا إلى ٤٥٪ والمانيا إلى ٢٥٪ (ص ١٠٩) .

ويقسم الكاتب سياسة الطاقة الموحدة في اوروبا إلى مرحلتين ، الأولى حتى ١٩٧٣ م ، حيث استمر الاعتماد النسبي على الفحم ، لأسباب اجتماعية تتعلق بالعمالة والاحتفاظ بعمال الفحم ، ومرحلة ما بعد ١٩٧٣ ، التي اعتمدت على سياسة بعيدة المدى لترشيد الاستهلاك ، وتخفيض الاعتماد على النفط المستورد إلى ٥٠٪ عام ١٩٨٥ م . ورغم الحملات الاعلامية وسياسة التشجيع الضريبي ، فإن أوروبا لم تنجح بشكل عام في خططها بهذا المجال ، كما حذر من ذلك تقرير أوروبي صدر مؤخراً ، وجاء فيه : « إن المخاطر الشديدة التي تتعرض لها أوروبا نتيجة اعتمادها على الامدادات الخارجية تفرض عليها أن تبادر إلى اتباع سياسات صارمة وشاملة لترشيد استخدام الطاقة » .

. . . وفي الحديث عن الحوار العربي ـ الأوروبي، وهو أمر يهم جمهور القراء العرب ، كاحدى الخيارات الأوروبية لامدادات نفطية مريحة ، تجاهل الكاتب كل حيثيات ذلك الحوار وعقبات نجاحه التي اوصلته إلى طريق مسدود . وفي مقدمتها ان أوروبا ترفض علناً ، ربط الاقتصاد بالسياسة ، وتحاول الحصول على النفط العربي ، مع الاحتفاظ ، قدر الامكان ، بموقفها السياسي المعادي للأماني العربية ، وإذا كان عنوان الكاتب هو « النفط والعلاقات الدولية » ، فقد كان ينبغي الخوض تفصيلا في خبايا هذا الحوار الفاشل ، بدلاً من التأريخ للسياسات النفطية الأوروبية .

. . . وفي الحديث عن اليابان وحاجتها للنفط العربي وأثر ذلك على علاقاتها الدولية ، يوجز الكاتب مرة اخرى مطالبا اليابان بفهم أوسع للقضايا العربية ، ويشير إلى زيارة عرفات لليابان في أكتوبر ١٩٨١ م ، كرمز لهذا الفهم ، مع أن الزيارة ، . . وهذا ما أغفله الكاتب ، لم تتم بدعوة من الحكومة اليابانية ، بل من بعض التجمعات البرلمانية فقط ، رغم كل مصالح اليابان في بلادنا .

يتحدث الفصل الخامس عن الأقطار الاساسية المصدرة للنفط ، وتجاربها في السيطرة

على مواردها الطبيعية، من التجربة الفنزويلية التي اعتبرت تجربة حل وسط، في النهاية، رغم سيطرة حزب العمل مرتين على قمة الهرم السياسي في البلاد ، واستفادته من تجربته الأولى ، حين عاد للحكم مرة ثانية ، إلى تجربة دول الخليج التي تدرجت عن المشاركة إلى التأميم ، إلى تجربتي إيران والعراق ، المعروفتين إلى حد كبير ، لدى القارىء العربي ، وكذلك التجربة الليبية بدءاً من رفع أسعار النفط في سبتمبر ١٩٧٠ وانتهاء بالتأميم الكامل .

. . . وفي الفصل السادس تحدث الكاتب عن اعتماد الدول النامية على النفط، وناقش الكاتب مسألة المساعدات الواسعة التي تقدمها دول النفط لتنمية دول العالم ، إذ قدمت مختلف الصناديق العربية للتنمية قروضا في سنة ١٩٧٩ م فقط وصلت الى ١١٧٠ مليون دولار لبلدان العالم الثالث (ص ٢١٦) .

وخلص الكاتب إلى نتيجة هامة وهي ان الاقطار المصدرة للنفط قد قدمت اعانات للعالم الثالث تفوق نسبياً الاعانات المقدمة من الدول الصناعية ، فقد كانت نسبة هذه المساعدات تساوي ٤٪ من مجموع الانتاج القومي للأقطار المصدرة للنفط في سنة ١٩٧٥ / ١٩٧٦ م ، في حين أن نسبة معونة الأقطار الصناعية كانت ٣ .٪ وفي حالة البلدان العربية في الخليج ، كانت نسبة المساعدات إلى أقطار العالم الثالث قد وصلت الى ١٢٪ في نفس العام (ص ٢٣٠) ، مع التذكير بأن تلك المساعدات تأتي من مصدر واحد قابل للنضوب وهو النفط .

غير أن المسألة الأهم ، من المساعدات نفسها ، هو تحديد قنوات التنمية التي تسهم فيها تلك المساعدات ، ونوع الاقتصاد الذي تساهم في بنائه : هل هو اقتصاد منتج ؟ أم اقتصاد استهلاكي ، أم ماذا ؟ . وفي هذا المجال ، فإن الحديث العام لا يفيد في التعرف إلى إجابات علمية شافية على الأسئلة السابقة .

وفي النهاية ، وفي الفصل الأخير ، يعود الكاتب من جديد للتأكيد على دور النفط في العلاقات الدولية ، فبسبب النفط اخترق قانون البحار الدولي مرات عديدة ، وبسبب النفط تثور مشكلات الجرف القاري ، ومشكلات حدودية عديدة بين الدول المختلفة ، وبسببه تنمو تحالفات جديدة ، كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تجمع الأقطار الصناعية الرئيسية ، ومن أجل النفط تخلق الأقطار الغربية المستهلكة ، والولايات المتحدة على وجه الخصوص ، المشكلات السياسية والحدودية والعسكريةالعرقية والدينية لبعض أقطار الأوبك ، وتحاول اختراقها من الداخل عبر إقامة علاقات خاصة مع بعضها بما يهز

من وحدة اجماع الدول المصدرة للنفط ، على سياسات التعاون في مواجهة سياسات المستهلكين .

إن هذا الكتاب ، يقدم وجبات دسمة من المعلومات للقارىء العربي العادي ، رغم أنه يوجز في بعض الحالات التي يجب فيها التفصيل ، ويفعل العكس في حالات أخرى . وقضية النفط ، كحقيقة سياسية / جماهيرية ، بحاجة إلى هذا النمط من الكتابات التي دونها المؤلف ، ليفهمها القارىء العادي ، ويفيد منها ، وبذلك يكون الكتاب قد أسدى خدمة جليلة وهامة للقارىء العربي .

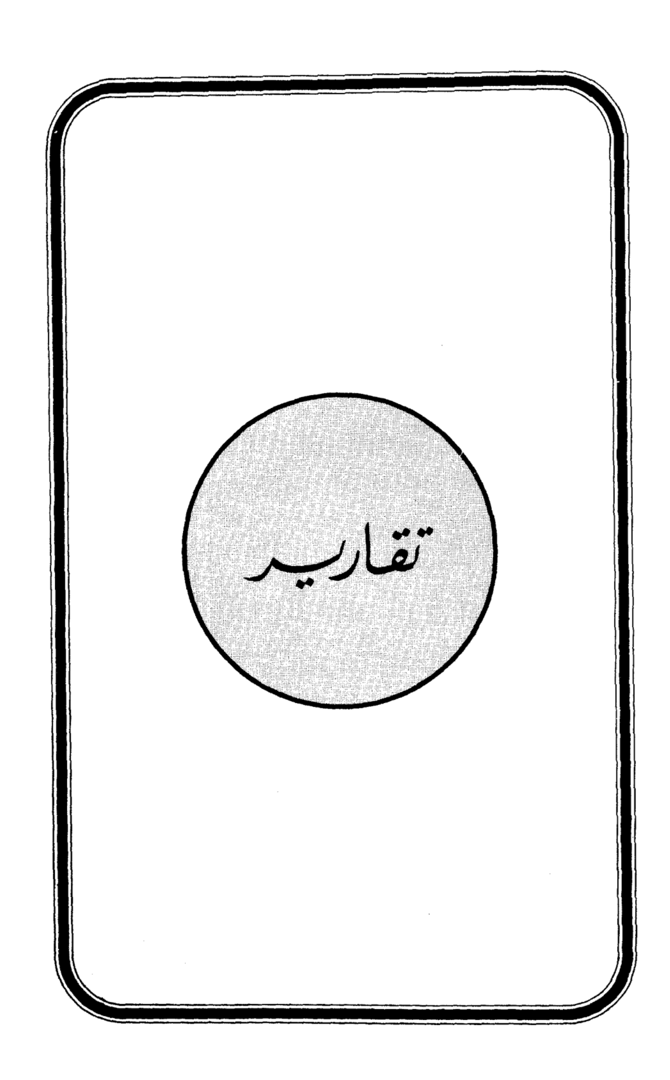


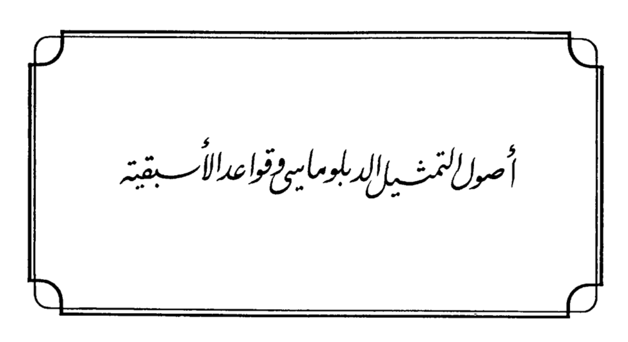
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت

- يشرف على تحريرها نخبة من رجالات الفكر والثقافة في الوطن العربي
- تهدف إلى تزويد القارئ العربي بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة على نحو أصيل ومعاصر
- يتناول كل كتاب دراسة مستقلة متكاملة، سواء أكانت ترجمة أم تأليفا
- تصدر في مطلع كل شهر ميلادي، في حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع المتوسط



المراسلات : باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ ص.ب ٢٣٩٩٦ الكويت


تقارير



أصول التمثيل الدبلوماسي وقواعد الأسبقية

د . نادر العطار

يكاد يجمع المؤرخون ، على أن العمل الدبلوماسي ، كتمثيل المرء لبني جلدته في مفاوضات معينة أو لدى دولة أجنبية قديم قدم العلاقات بين بني البشر ، ويقول العالم البريطاني (هارولد نيكولسون) إن أول دبلوماسي في التاريخ كان رحيلا متوحشا امتلأ جلده بالشعر ، خرج من معكسر جماعته اثناء نزاع محتدم مع جماعة مجاورة ، وقصد معسكر الخصوم ليقترح عليهم ما يشبه الهدنة ، وتحديد المناطق التي يسمح لكل فريق من المتنازعين بالصيد فيها ، وإذا كان الخصوم لم يغتنموا فرصة وصوله إلى معسكرهم ليذبحوه ، جاز لنا ان نطلق عليه اسم (الدبلوماسي الأول) في التاريخ .

والظاهر . . ان أول سجل تاريخي للدبلوماسية عثر عليه بين مخلفات اليونان ، في حديث لهوميروس عن بعثة يونانية الى طروادة ، كان هدفها اطلاق سراح هيلانة ، ولكن البعثة فشلت في انجاز مهمتها .

كان اليونانيون يختارون دبلوماسييهم عن طريق المجالس الشعبية ، ويمثلون مختلف الاحزاب السياسية ، بل كانت عدة أحزاب تصر أحياناً على أن يكون لكل منها ممثل في سفارة واحدة ، مما كان يؤدي إلى وجود عدة سفراء لدولة واحدة في دولة اجنبية معينة ، وبالتالي الى خلق حالة من الاضطراب والتشويش في العمل . وكانت رواتب السفراء ضئيلة ، وكذلك نفقات سفرهم ، بالاضافة الى تدقيق حساباتهم بشكل مزعج . ولكن أكثر ما كان يزعج السفير الاغريقي ، انه كان عليه ان يرفع تقاريره الى المجلس المنتخب

في بلاده ، حيث تناقش السياسة الخارجية بشكل علني ، فاذا لم يرض المجلس عن عمل البدلوماسي صاحب تلك التقارير ، اشتد في معالمته ، وقد يصادر أملاكه ويلقي به في غياهب السجون .

أما الرومان فكانوا ينتقون سفراءهم عموماً من اكابر أعضاء مجلس الشيوخ . وكان هؤلاء السفراء يعاملون بمنتهى الاحترام في الخارج ، اما سفراء الدول الأخرى في روما فلم يكونوا يتمتعون بنفس الاحترام ، وكان على سفير الدولة الاجنبية الى روما ان يمضي وقتاً طويلاً خارج اسوار المدينة ، في خانات غير لائقة ، حتى يتم فحص اوراق اعتماده ويسمح له بالدخول كممثل للدولة التي أرسلته ، حيث كان يعامل وكانه أحد ممثلي المستعمرات الرومانية لا كممثل دولة ذات سيادة .

ولما قامت الدولة البيزنطية، أوفدت سفراء ومبعوثين لها إلى الدول الأخرى ، كما توافد السفراء الاجانب الى القسطنطينية حيث كانوا يعاملون وكأنهم جواسيس بلادهم في العاصمة البيزنطية ، وكانت مراسم استقبالهم تنطوي على الاذلال والمهانة ، فقد كان الامبراطور يستقبلهم وهو جالس على عرش متحرك ، وبعد ان يسمح لهم بتقبيل خاتمه ، يرتفع العرش به فجأة الى أعلى حيث يصبح فوق رؤوسهم ، بينما تزأر الاسود الاصطناعية مهددة على جانبي العرش .

وفي العصور الوسطى كان سفر المبعوثين الدبلوماسيين امراً صعباً ، يتعرضون خلاله أثناء النهار للصوص وقطاع الطرق ، وفي الليل الى مختلف انواع الحشرات كالبعوض والقمل والجرذان والحشرات السامة ، في نزل لم يكن يؤمن فيها أبسط قدر من الراحة . فإذا وصلوا إلى البلد التي سيعتمدون لديها، انغمروا في دوامة من المؤامرات والمكائد ، يتحاشاهم الناس ويحذرهم الرسميون ، ويحظر على المواطنين التحدث اليهم في الشؤون العامة تحت طائلة العقوبة والسجن ؛ كانت عقوبة عضو البرلمان البريطاني مثلاً (حتى القرن السابع عشر) الحرمان من مقعده النيابي اذا ضبط متلبساً بجرم التحدث الى دبلوماسي أجنبي . . . وكان الدبلوماسيون معرضين دائماً (في الليل والنهار على السواء) لطعنه قاتلة في ظهورهم ، أو جرعة معينة من مسحوق الزجاج في شرابهم .

لذلك كان الناس يحاولون رفض الاعباء الدبلوماسية ، حتى ان حكومة البندقية اضطرت عام ١٢٧١ الى فرض غرامات باهظة على من يمتنع عن العمل الدبلوماسي .

أين كان العرب من كل ذلك ؟

يقال في العربية سفر واسفر ، يسفر ، سفارة وسِفارة ، اي اتصل بهذا واتصل بذاك في سبيل اصلاح ما بينها أو جمع شملها .

وقد عرف العرب المهمات الدبلوماسية منذ الجاهلية ، ويعتبر بعض المؤرخين ان مهمة عقلاء شيوخ العرب لانهاء حرب داحس والغبراء نوع من السفارة ، وكذلك مهمة امرؤ القيس لدى امبراطور بيزنطة للآخر بثأر أبيه ، وسفارات الرسول عليه السلام الى الملوك في فارس وبيزنطة والحبشة اعتبرت ايضاً شيئاً من هذا القبيل ، الا أن البعثات المرموقة في التاريخ العربي الوسيط ، عندما كانت أوربا منغمرة في وهدة الجهل والفقر والمؤامرات والدسائس ، كانت في العصر العباسي بشكل خاص .

فقد أرسل المنصور سفراء الى بلاط بيبان القصر Pepin le Bref ملك الفرنجة أقاموا لديه عدة سنين ، طلباً لتأييده ضد عبد الرحمن الداخل في الاندلس ، ثم عادوا إلى المنصور مع سفراء ارسلهم (بيبان) نفسه الى الخليفة العباسي ، وقد عاد سفراء الفرنجة محملين بمختلف الهدايا الشرقية النفيسة ، وكانت نتيجة هذه المفاوضات ان عبد الرحمن الداخل أمير الأندلس آنذاك لم يتجرأ على اظهار العداء للخليفة العباسي لانه كان يحسب حساب الفرنجة على حدوده الشمالية .

وقد سار شارلمان على نسق اسلافه ، فخطب وُدّ هارون الرشيد ، وارسل اليه وفداً هدفه العمل على تسهيل الحج الى بيت المقدسي ، وتشجيع التبادل التجاري بين الطرفين ، والاستفادة من المستوى العلمي الرفيع الذي كان يتمتع به العرب ، وقد تبودلت الهدايا بين العاهلين ، كان أبرزها الفيل الذي ارسله الرشيد الى (اكس لاشابل) عاصمة امبراطورية شارلمان ، والساعة الدقاقه التي ظنوها آلة سحرية ، وبضعة هدايا شرقية نادرة أخرى .

وفي خلال ذلك كان (أوتو الكبير) امبراطور المانيا (الذي أصبح سنة ٩٦٢ م امبراطور الدولة الرومانية المقدسة) يحاول الاتصال بعبد الرحمن الناصر الخليفة الاموي في الاندلس ، للحد من نشاط العرب الذين اجتازوا جبال الالب من الشمال ودخلوا سويسرا وانتشر نفوذهم من شواطىء بحيرة كمونستانس شمالا حتى جنوا ومرسيليا ونيس جنوباً ، فأرسل أوتو الكبير مبعوثيه الى قرطبة ، وقد استقبلهم الخليفة الأموي في الاندلس بمراسم خاصة ، فاصطف الجند على جانبي الطريق التي مر فيها أعضاء السفارة الجرمانية ، ووقف الصقالبة المدججون بالسلاح ، وفرشت ابهاء بلاط قرطبة بالبسط والسجاد، وجلس الخليفة في البهو الكبير بهيبة وجلال ، فتقدم رئيس البعثة الجرمانية وقبل يده وجلس الى جانبه .

كذلك كانت بغداد ، حاضرة العباسيين ، قبلة السفارات والبعثات الاجنبية ، التي كانت تستقبل المندوبين بمراسم الابهة والفخامة المتناسبتين مع جلال الامبراطورية العباسية وعظمتها. يحدثنا ابن الخطيب في الجزء الأول من تاريخه، أنه ورد رسول لصاحب الروم ايام المقتدر بالله ، ففرشت الدار بالفروش الجميلة ، وزينت بالآلات الجليلة ، ورتب الحجاب وخلفاؤهم والحواشي على طبقاتهم على أبوابها ودهاليزها وممراتها وصحونها ومجالسها ووقف الجند صفين بالثياب الحسنة ، وتحتهم الدواب بمراكب الذهب والفضة ، وبين أيديهم الجنائب على مثل هذه الصورة ، وقد اظهروا العدد الكثير والاسلحة المختلفة ، وجميعهم بالبزة الرائعة والسيوف والمناطق المحددة ، وأسواق الجانب الشرقي وشوارعه وسطوحه ومسالكه مملوءة بالعامة والنظارة . . . وسار الرسول ومن معه من المواكب إلى ان وصلوا الى الدار ، فمروا على مقر نصر القشوري الحاجب ، ورأى الرسول صفاً كثيراً ومنظراً عظيماً فظن انه الخليفة، وتداخله له هيبة وروعة ، حتى قيل انه الحاجب . . . وحمل بعد ذلك الى الدار التي كانت برسم الوزير ،وفيها مجلس أبي الحسن علي بن محمد الفرات يومئذ ، فرأى أكثر مما رآه لنصر الحاجب ، ولم يشك في انه الخليفة ، حتى قيل له إنه الوزير . . . وبعد أن طيف بالرسول ومرافقيه ثلاثة وعشرين قصراً (فلطول المشي بهم جلسوا واستراحوا في سبعة مواضع ، واستقوا الماء فسقوا) حتى وصلوا الى الخليفة المقتدر بالله وهو جالس في التاج مما يلي دجلة بعد ان لبس الثياب الديبقية المطرزة بالذهب ، على سرير ابنوس ، قد فرش بالديبقي المطرز بالذهب ، ومن يمنة السرير تسعة عقود مثل السبح معلقة ، ومن يسرته تسعة أخرى من أفخر الجواهر وأعظمها قيمة ، غالبة الضوء على النهار . . . فشاهد من الأمر ما هاله .

ولا بد من التنويه بدور الايطاليين ، مع طلائع العصور الحديثة ، في سن بعض القواعد التي لا تزال متبعة حتى الآن ، ففي عام ١٢٦٨ صدر قانون في البندقية يوجب على السفراء تقديم تقاريرهم النهائية قبل اسبوعين من انتهاء مهمتهم ، كما كان البنادقة أول من قرر أهمية حفظ الوثائق والمعاهدات وشرعوا في جمعها حتى أصبحت الآن المصدر الذي يعول عليه المؤرخون .

وكان دور البعثات الدبلوماسية يقتصر على المناسبات الخاصة كالتفاوض بشأن الحرب والسلم ، أو خطوبة أميرة ذات شأن ، أو ابلاغ وجهة نظر معينة ، فعمد الايطاليون إلى إقامة أولى السفارات الدائمة ، وأرسل (فرانسيسكو سفورزا) حاكم ميلانو عام ١٤٥٥ أول سفير له ليمثله في جنوه بشكل دائم .

ولا شك ان الدبلوماسيين كانوا آنئذ ، في غياب الصحف ووكالات الانباء ،

مصدر الانباء بالنسبة لحكوماتهم ، الا انهم كانوا يتبعون انباء الفضائح والشائعات وهمسات البلاط ، وكثيرا ما عمدوا الى استراق السمع والتجسس واللحاق بالحاكم اينما ذهب بصرف النظر عن كل التقاليد والاعراف ، حتى ولو خرج للراحة والتمتع بالصيد والقنص ، وكانوا يتقربون من الحاكم بأي شكل ويفاخرون به . فقد حمل السفير الانكليزي مرة الشمعة للويس الرابع عشر اثناء سيره لحاجة له ، فاعتبر ذلك مجدا وسبقاً تغنى به مدة طويلة بعد ذلك .

وفي القرن السابع عشر وضع الدبلوماسي الهولندي (هوغر غروتيوس) الاساس النظري للدبلوماسية الحديثة التي طبقها ريشيليو عمليا ، فدعا الى قيام السياسة القومية على حسابات صحيحة للمصلحة الوطنية ، لا على الاعتبارات العائلية والعاطفية ، ونادى باختيار الدولة لحلفائها على اساس قوتهم ومدى الفائدة منهم ، لا على اساس ما تشعر به نحوهم من ميل ، فاختفت المنافسات بين الأسر المالكة ، وبرزت الروح القومية والتجارة الدولية مكانها ، وغدت المستعمرات والأسواق والمواد الأولية هدف المفاوضات الدبلوماسية ، وبدأت التقارير تورد الارقام والوقائع بدلاً من الاهتمام بأحوال البلاط والفضائح والأقاويل ، وأدى استخدام وسائل المواصلات السريعة الحديثة الى تبدل اساسي في الحياة الدبلوماسية التي أخذت تتلقى التعليمات بالسرعة اللازمة وتعطي المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب ، وهكذا تطورت المراسم الدبلوماسية الى مفهومها الحديث ، فتكونت لاصولها عادات ، وتخلقت لتقاليدها قواعد وانظمة تعارفت عليها الشعوب والملل ، وطبقتها الحكومات والدول ، حتى غدت المراسم من الامور التي تغلف الحياة الدبلوماسية في جميع مراحل حياة السفير وترافقه في جميع تصرفاته وتصرفات الآخرين معه ، وأصبحت دراسة هذه المراسم امراً لا بد منه لمعرفة الأصول التي يجب التقيد بها عند التعامل مع الشخصيات الرسمية والدبلوماسية لأن ارتكاب اي خطأ فيها يؤدي الى الاعتذار أو انسحاب السفير من الحفل كله محتجاً على الاخلال باسبقيته وتقديم غيره عليه .

ولا شك ان جميع المراسم تطبق على السفير منذ بدء حياته الدبلوماسية حتى انتهائها ، وأولها وأهمها الاسبقية .

فما هي الاسبقية التي تحتل هذه الاهمية البالغة ؟

يعرفها فقهاء المراسم بجملة واحدة : هي (تقدم شخص على الآخرين في مختلف المناسبات) وذلك نظراً لاختلاف مقاماتهم وتباين اهميتهم الرسمية أو الاجتماعية.

وقد أشار إليها القرآن الكريم في الآية الكريمة (وهو الذي جعلكم خلائف

الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات) ـ سورة الانعام /١٦٤/ ـ كذلك وردت الاشارة اليها في الآية الكريمة ﴿ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ، ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ ـ سورة الزخرف /٣٢/ ـ

ولطالما سببت الاسبقية الخلافات بسبب كثرة الحفلات والمناسبات الرسمية وعقد المؤتمرات والمعاهدات ، بل ان التنافس بين الممثلين الدبلوماسيين في هذا المجال ادى إلى وقوع حوادث دامية احيانا ، منها ما حدث في لندن سنة ١٦٦١ بمناسبة استقبال سفير السويد الجديد هناك ، وكانت العادة في ذلك الوقت ان يبعث الممثلون الدبلوماسيون بعرباتهم وأتباعهم للاشتراك في موكب الممثل الجديد عند وصوله ، فأوفد سفيرا اسبانيا وفرنسا في لندن عربتيهما واتباعهما للاشتراك في موكب السفير السويدي الجديد ، وعندما اصطفت الحاشية التي رافقت السفير الجديد ، استعدادا لرحلة الاياب ، حاول الفرنسيون ان يحتلوا مكان الشرف وراء العربة الملكية التي كانت تقل السفير السويدي مباشرة ، وكان الوفد الاسباني قد استصحب معه حامية مسلحة مؤلفة من اربعين جندياً أبعدوا الفرنسيين عن مكان الشرف ، وأقعدوا خيولهم عن العمل ، وجرحوا سائق عربتهم ، واحتل الوفد الاسباني مركز الشرف وسار وراء عربة السفير السويدي مباشرة ، فلما علم لويس الرابع عشر بالحادث استشاط غضباً ، وأمر سفير اسبانيا في باريس بمغادرة البلاد ، واستدعى سفيره في مدريد ، وطلب من فيليب الرابع ملك اسبانيا الترضية عن هذه الاهانة الخطيرة بأن يعترف لممثلي فرنسا بالاسبقية على ممثلي اسبانيا في الخارج اينما وجدوا ، وهدد باعلان الحرب عليه ان لم يستجب الى طلبه ، فأذعن ملك اسبانيا للتهديد ، واستدعى سفيره في لندن ، وأمر ممثلي اسبانيا بأن يتقدمهم ممثلو فرنسا في جميع المناسبات .

وبعد حوالي قرن من هذا الحادث ، وصل السفير الروسي مبكراً الى حفلة راقصة في البلاط الملكي في لندن ، فجلس في موضع الشرف ، وهو آنئذ الى يمين السفير النمسوي الذي كان يمثل الامبراطور الروماني الجرماني المقدس ، ووصل السفير الفرنسي بعد بضع دقائق ، فوجد ان السفير الروسي قد احتل المكان الذي اعتقد انه من حقه ، فدار حتى وصل الى خلف مكان جلوس السفيرين النمسوي والروسي ثم حشر نفسه بينهما ، مما تسبب في حدوث شجار أدى إلى مبارزة بين السفير الفرنسي والسفير الروسي جرح فيها هذا الأخير .

وحدث ان التقت عربتا السفيرين الفرنسي والاسباني في أحد شوارع لاهاي سنة ١٦٦١ ، وكان الشارع لا يسمح بمرور العربتين معا ، فرفض كل من السفيرين التراجع

ليفسح المجال أمام غريمه للمرور ، معتقداً ان تراجعه يعني تراجع بلاده التي يمثلها امام بلاد السفير الآخر ، وهكذا احتدم النقاش حتى رأت السلطات الهولندية رأيا معقولا : اذ عمدت الى ازالة حاجز على أحد جانبي الطريق ، وهكذا اصبح من الممكن مرور العربتين معا ، كل واحدة في اتجاه ، دون ان يتراجع اي من السفيرين .

وقد امتدت هذه المنافسة الى المؤتمرات الدولية ، فقد نشب خلاف حاد بين ممثلي الدول في أحد المؤتمرات ، حول اسبقية الدخول الى قاعة المؤتمر ، اذ كان كل منهم يدعي لنفسه الحق بالتقدم على زملائه المؤتمرين من ممثلي الدول الأخرى، حتى كادت تتعطل اعمال المؤتمر ، فعمدت الحكومة الهولندية (وكان المؤتمر في لاهاي ايضا) الى اعتماد مبدأ الطاولة المستديرة ، ثم قامت بفتح باب أمام مكان كل ممثلي الدول المشاركة في المؤتمر ، وفي الوقت المحدد ، فتحت جميع الابواب مرة واحـدة ، ودخل جميع ممثلي الدول في وقت واحد .

وقد حفلت المناسبات التاريخية بحوادث النزاع والشجار من أجل الاسبقية ، حتى صممت الدول العظمى في أوائل القرن التاسع عشر على وضع قواعد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ التي استكملت بعد ذلك في مؤتمر (اكس لاشابيل) سنة ١٨١٨ وتقررت المبادىء الدبلوماسية التالية :

١ ـ ان للمثلين البدلوماسيين اربع درجات هي : السفير ، الوزير المفوض ، الوزير المقيم ، القائم بالاعمال .

٢ ـ لا يكسب لقب (فوق العادة Extra ordinaire) أي حق بالاسبقية للممثل على زملائه .

٣ ـ ان روابط القرابة والنسب أو العلاقات السياسية بين بلاطات الدول لا تخول أية اسبقية لممثليها .

ثم ادخلت تعديلات تقضي باتخاذ تاريخ تقديم اوراق اعتماد السفير كمبدأ يعين أسبقيته، وهكذا اصبح السفير يتقدم على الوزير المفوض أو الوزير المقيم بصرف النظر عن أقدميته ، والوزير المفوض أو المقيم يتقدم على القائم بالاعمال في جميع الأحوال . أما بين ممثلين دبلوماسيين من درجة واحدة (بين سفيرين مثلاً) فان الاسبقية تحدد حسب تاريخ تقديم أوراق اعتماد كل منهم بموجب المادة ١٦ من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١ ، فان تساوى التاريخ ، فان ساعة المثول (تقديم اوراق الاعتماد) هي التي تحدد الاسبقية وتعطيها لمن قدم اوراق اعتماده قبل زميله ولو كان ذلك في نفس اليوم .

أما بقية الموظفين الدبلوماسيين فان اسبقيتهم تحدد بتاريخ مزاولتهم اعمالهم الرسمية ، حسب تاريخ تبليغ وزارة الخارجية المضيفة بذلك .

ويبقى تاريخ تقديم أوراق الاعتماد الأول معتبرا ومثبتاً للحق في الاسبقية حتى ولو قدم السفير نفسه كتاب اعتماد جديداً بسبب تتويج ملك جديد أو انتخاب رئيس جمهورية جديد أو استدعاء السفير إلى بلاده ومكوثه فيها بعض الوقت ثم عودته ، دون ان تكون العلاقات قد قطعت ، اما اذا نقل وعين بدله سفير جديد فانه يضيع اسبقيته القديمة اذا عين مرة أخرى في تلك العاصمة ، حيث تحدد اسبقيته الجديدة بموجب تاريخ تقديم اوراق اعتماده الجديد .

أما القائمون بالاعمال ، فان مستوى البعثة الدبلوماسية هو الذي يحدد اسبقيتهم ، بحيث يتقدم القائم بالاعمال في سفارة على القائم بالأعمال في مفوضية ، فان تماثل مستوى البعثتين فان مرتبتهم الدبلوماسية هي التي تحدد الاسبقية (المستشار يتقدم على السكرتير مثلا) فان تساويا في المرتبة ايضا فان الاسبق في ايصال كتاب اعتماده الى وزارة الخارجية هو الذي يتقدم على زميله .

ويتقدم عميد الهيئة الدبلوماسية على جميع الممثلين الدبلوماسيين مهما كانت مراتبهم ، ويعتبر السفير البابوي في بعض البلاد الكاثوليكية بشكل آلي عميد السفراء هناك ، وهو تقليد قديم يعود إلى الزمان الذي كانت فيه الكنيسة حائزة على السلطتين الدينية والدنيوية .

أما الآن فان عميد السلك الدبلوماسي هو أقدم سفير في بلد ما ، وهو أول من يزوره الممثل الدبلوماسي القادم حديثا (حتى قبل ان يقدم أوراق اعتماده) لاستشارته في كثير من الامور ، ومنها المعلومات المتعلقة بغيره من سفراء الدول الأخرى ، وبالشخصيات البارزة في تلك العاصمة نفسها من رجال الدولة ، كما ان عميد الهيئة الدبلوماسية يقوم بعرض مطالب زملائه الممثلين الدبلوماسيين وآرائهم (حتى ولو كانوا حاضرين) وفي مجالات التهنئة والتعزية ، والاحتجاج على وضع مجحف ينالهم بشيء من السوء ، والدفاع عن حقوقهم الدبلوماسية ، وفي هذه الحالات يتوجب عليه اطلاعهم على كلمته وأخذ موافقتهم عليها ، بالاضافة الى اطلاع رئيس الدولة عليه بواسطة مدير المراسم ، كي يتمكن الرئيس من الاجابة عليه شفهيا ، أو خطياً ، مع الاشارة الى ان للسفراء الحق في استشارة حكوماتهم قبل مناقشة اية قضية بشكل جماعي بين السفراء ، وابداء الرأي فيها ، وتعمد بعض الدول (كالسويد والنروج مثلا) الى الاحتفاظ بسفرائها في مكان واحد زمنا طويلا ، وبذلك يكون سفراؤها عمداء الهيئة الدبلوماسية هناك

ويتمتعون بالاسبقية المطلقة فقد ظل السيد (غونار هاغلوف) سفير السويد في لندن عميداً للهيئة الدبلوماسية هناك قرابة عشرين سنة ، حتى احيل على التقاعد قبيل سنة ١٩٧٠ .

ويخضع القناصل في الاسبقية الى نفس هذه القواعد ، فيتقدم أحدهم على الآخر حسب رتبته (القنصل العام يتقدم على القنصل ، وهذا يتقدم على نائب القنصل) فان تساوى قنصلان في مرتبة واحدة ، فان تاريخ منحهم الاجازة القنصلية Exequatur من قبل الدولة التي يعتمدون لديها (لا من قبل حكوماتهم) هو الذي يحدد الاسبقية فيما بينهم ، ويأتي رئيس البعثة القنصلية بعد رئيس البعثة الدبلوماسية مباشرة في العواصم ، ويعد أكبر مسؤول اداري في المحافظات ، وتعتبر الهيئة القنصلية مستقلة لها عميدها اسوة بالهيئة الدبلوماسية والعميد هنا هو ايضاً أقدم قنصل في البلد الواحد ، وينطبق ذلك على كل من القناصل المسلكين والفخريين على السواء ، والقنصل المسلكي يتقدم دائماً على القنصل الفخري .

وتتمتع السيدة زوجة السفير بنفس اسبقية زوجها ، كما تقع على عاتق السيدة زوجة عميد الهيئة الدبلوماسية مهمة تقديم سيدات الهيئة الدبلوماسية الى زوجة وزير الخارجية ، والى الملك (في البلاد ذات النظام الملكي) ـ قد تقوم بهذه المهمة زوجة مدير مراسم وزارة الخارجية ـ وتتمتع السيدة العميدة (زوجة العميد) باسبقية زوجها في المجالات الرسمية .

الا أن أزواج السفيرات خلقوا في المدة الأخيرة بعض الالتباس بالنسبة للاسبقية ، اذ كثيراً ما أصرت سفيرة نشيطة على أن يتقدم زوجها على الوزراء المفوضين ، ثم حلت المشلكة بجعل زوج السفيرة يأتي في الاسبقية بعد الوزراء المفوضين ، لان هؤلاء يمثلون دولاً مستقلة ذات سيادة ، بينما لا يمثل زوج السفيرة الا علاقته الزوجية بها ، وهكذا جرى العرف على ان تكون اسبقية زوج رئيسة البعثة الدبلوماسية بعد الرتبة التالية لها مباشرة ، فيأتي زوج رئيسة البعثة من مرتبة وزير مفوض بعد القائم بالاعمال الاصيل ، وزوج القائمة بالاعمال اصالة بعد القائم بالأعمال بالنيابة،أما أزواج الدبلوماسيات العاديات (غير رئيسات البعثات) فيتمتعون باسبقية زوجاتهم ، اذا لم يكن لهم شخصيا ما يمنحهم الحق في اسبقية خاصة .

أما الملحقون فهم اما ملحقون مسلكيون (وهؤلاء يتبعون مسلسل مراتبهم في السلك الدبلوماسي) وإما ملحقون فنيون ، ويأتي في مقدمتهم الملحق العسكري ، وهذا يلي رئيس البعثة ونائبه مباشرة بحيث يكون الشخص الثالث في السفارة (في حالة عدم

وجود رئيس بعثة قنصلية) . وتحدد الاسبقية بين عدة ملحقين عسكريين برتبة كل منهم ، فاذا تساوت الرتب العسكرية كان العامل المرجح للاسبقية ابلاغ مباشرتهم الى وزارة الخارجية في الدولة المضيفة ، عن طريق سفارة الملحق العسكري .

ويجوز تقديم الملحق صاحب العلاقة في مناسبة تتعلق بمهمة البعثة ، مثلاً يجوز تقديم الملحق الثقافي في حفلة لوزارة التربية ، والملحق الصحفي في حفلات وزارة الاعلام الخ . . مع الاشارة الى أن الملحقين الفنيين هم موظفون عاديون تابعون لوزاراتهم الاصلية يتلقون التعليمات منها مباشرة ، وهم مسؤولون امامها ايضا وفقا للانظمة النافذة في كل دولة ، الا انهم يخضعون لاشراف رئيس البعثة الدبلوماسية في شؤون المراسم والامور السياسية البحتة والسلوك الشخصي والدوام والانضباط ومراعاة كرامة السفارة في تصرفاتهم ، كما انهم يتمتعون بالمزايا الدبلوماسية : كالحصانة والحرمة الدبلوماسية ، والاعفاء الجمركي ، والاعفاء من الضرائب المباشرة وغير ذلك مما يتمتع به الدبلوماسيون المسلكيون عادة .

أما الملوك والرؤساء فيقبلون حسب نظام دولة كل منهم ، فيلقب البابا بصاحب القداسة أو الحبر الاعظم ، وكان السلطان يلقب بحضرة صاحب العظمة ، والامبراطور والملك بصاحب الجلالة ، والرؤساء بأصحاب الفخامة أو السيادة ، والامراء بأصحاب السمو ، الا ان هذه الالقاب لا تمنح اصحابها اية اسبقية على أي عاهل آخر ، لا ن جميع الملوك والرؤساء متساوون بنظر القانون الدولي ، رغم ان بعض الدول تبالغ في الحفاوة بملوك ورؤساء الدول الصديقة . وقد أقر ميثاق الامم المتحدة مبدأ في الاسبقية بين الرؤساء والملوك يستند الى قدم توليهم الحكم دون أي اعتبار آخر كالتفوق العسكري والتقدم العلمي وامتلاك الثروات الاقتصادية ، وبموجب ذلك كان الرئيس نيسكون ـ رئيس الولايات المتحدة الاسبق ـ يحتل المرتبة العشرين في مراسم تشييع الرئيس الفرنسي شارل ديغول سنة ١٩٧٠ رغم قوة بلاده وثرواتها الضخمة ومكانتها الدولية ؛ الا انه نظرا لما يلحقه هذا المبدأ برؤساء الجمهوريات ذوي المدة المحدودة كفرنسا والولايات المتحدة من أجحاف ، فقد ترتب الاسبقية حسب الاحرف الهجائية تجنبا لذلك ، ولا تتبع الاقدمية في الحكم على الاغلب الا بين الملوك والاباطرة والحكام والامراء الدائمين ذوي المدة غير المحدودة في الحكم .

ما هي اسبقية وزير الخارجية في المجال الدبلوماسي ؟

ان وزير الخارجية يعتبر ذا أهمية خاصة بين بقية الوزراء ، فهو الوزير الوحيد الذي تمتد اختصاصاته وصلاحياته الى جميع انحاء العالم التي تصل اليها بعثاته الدبلوماسية ،

وهو المشرف على السلك الدبلوماسي في بلده، وهو سيد المراسم والممثل لها بين الوزراء، ورغم كل ذلك فان اسبقية وزير الخارجية تتبع نفس قاعدة الاسبقية بالنسبة لبقية الوزراء ، أي حسب ورود اسمه في مراسيم تشكيل الوزارة ، فاذا جاء أسمه مباشرة بعد رئيس الوزارة كان الشخص الثاني في تلك الوزارة بعد رئيسها ، واذا جاء اسمه الثالث كان الشخصية الثالثة وهكذا .

أما اذا اقيمت مأدبة في احدى السفارات الاجنبية ، فان لوزير الخارجية المركز الأول ثم يليه السفراء أو زملاؤه من بقية الوزراء حسب ورود اسمائهم عند تشكيل الوزارة . وبالمقابل فان رؤساء البعثات الدبلوماسية يحتلون اماكن الشرف في الولائم التي يقيمها وزير الخارجية ، فاذا دعي بعض الوزراء الى هذه الولائم ، فان المسؤولين عن المراسم غالبا ما يعمدون الى (طريقة التداخل Intercalation) بين الوزراء والممثلين الدبلوماسيين تجنباً للحرج .

ندوة دور تكنولوجيا الكمبيوتر في الإدارة العامة

د. محمد شاكر عصفور*

عقدت هذه الندوة في معهد الادارة العامة ـ الرياض ، في الفترة من (٢٦ ـ ٢٨) رجب سنة ١٤٠١هـ ، الموافق (٣٠ مايو ـ ١ يونيو ١٩٨١م) وحضرها عدد كبير من المختصين في مجال الكمبيوتر وفي مجال الادارة العامة ، من الوزارات والمصالح الحكومية ، ومن القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية .

اهداف الندوة :

حددت أهداف الندوة كما يلي :

١ ـ تقديم عدد من البحوث والدراسات في مجال العلاقة بين الحاسبات الالكترونية (الكومبيوتر) والادارة العامة .

٢ ـ تبادل الرأي والمعرفة ، ومعرفة الامكانات والاحتياجات بين المختصين في مجال الكمبيوتر وكذلك في مجال الادارة العامة .

٣ ـ تجميع المهتمين بهذا المجال في داخل المملكة .

٤ ـ رفع درجة الوعي واكتساب الخبرة في هذا المجال بالمملكة .

بحوث الندوة :

قدمت خلال هذه الندوة خمسة بحوث هي :

(*) المدرس بمعهد الإدارة في الرياض .

١ ـ استخدام الحاسبات الالكترونية بالمملكة العربية السعودية .

ـ دراسة تحليلية ، اعداد الدكتورمحمد الطويل ، مدير عام معهد الادارة العامة ، والدكتور ابو بكر مصطفى ، مدير مركز الكمبيوتر ، بمعهد الادارة العامة .

٢ ـ تطبيقات الكمبيوتر في وزارة الدفاع والطيران ، في المملكة العربية السعودية ، اعداد لواء ركن / يوسف ابارهيم السلوم ، مدير عام التخطيط والميزانية والمتابعة بوزارة الدفاع والطيران في المملكة .

٣ ـ تطبيقات الكمبيوتر في معهد الادارة العامة ، اعداد ، الاساتذة محمد عثمان البشير ، ومحمد خليفة من مركز الكمبيوتر بالمعهد ، والاستاذ فهد العسكر من مركز الوثائق بمعهد الادارة العامة .

٤ ـ الاتصالات والبرمجة ـ نظرة الى القرن الحادي والعشرين ، اعداد الدكتور علي المشاط ، مدير عام المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية .

٥ ـ نظام المعلومات في المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا ، اعداد الاستاذ / عبد الرحمن المازي ، مدير ادارة المعلومات والخدمات الفنية بالمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا .

توصيات الندوة :

عقدت الندوة اربع جلسات عمل ناقشت خلالها البحوث المقدمة الى الندوة ، وخصصت الجلسة الخامسة والاخيرة لدراسة التوصيات والمقترحات المقدمة واقرارها، وقد خرجت هذه الندوة بالتوصيات التالية :

١ ـ مؤازرة وتشجيع الجهات المختصة بدراسة الوضع الحالي للهيئات والمؤسسات الحكومية ، ومتطلبات المستقبل بالنسبة للحاسب الآلي ، وبرامجه التطبيقية والتشغيلية ، ووضع خطة تعليمية لمقابلة هذه الاحتياجات بالتنسيق مع المؤسسات التعليميمة والتدريبية في المملكة .

٢ ـ وضع سياسة عامة وخطوط عريضة كدليل للدوائر والمؤسسات الحكومية التي تنوي استخدام الحاسب الآلي بما في ذلك :

أ ـ الاستفادة من البرامج التطبيقية والاجهزة الموجودة .

ب ـ الاجهزة وما يتبعها من صيانة وتكاليف تشغيل .

حـ ـ التدريب السابق واللاحق .
د ـ كتابة العقود لحماية الهيئات والمصلحة العامة .

٣ ـ تكوين لجنة يكون اعضاؤها من المختصين وذوي الخبرة في الحاسب الآلي ، تقوم بمهمة الاشراف على وضع هذه السياسة العامة وتنفيذها ، وتكون هذه اللجنة مرتبطة بهيئة عليا في الدولة .

٤ ـ تشجيع الجامعات وكليات البنات على ادخال « علم الحاسب الآلي » كتخصصّ اسوه بجامعة البترول والمعادن ، وتشجيع طلبة التخصصات الاخرى في استخدام الحاسب الالي في مجالات تخصصهم .

٥ ـ تشجيع القطاعين العام والخاص على التوسع في التدريب في مجالات الحاسب الآلي اسوة بمعهد الادارة العامة وبعض الجهات الاخرى .

٦ ـ التوصية باستخدام الحاسب الآلي كاداة تعليمية مساعدة في مختلف مراحل التعليم مع التطرق للمبادىء الاساسية بعلم الحاسب الآلي في المرحلة الثانوية .

٧ ـ تشجيع التدريب الفني لصيانة الحاسبات الآلية .

٨ ـ الزام شركات الحاسب الآلي سواء المتخصصة في انتاج الاجهزة أو تصميم وبرمجة الانظمة ، بوضع خطة تدريبية لتدريب الكوادر المستفيدة من مثل هذه الاجهزة والانظمة .

٩ ـ تشجيع المؤتمرات والندوات لمناقشة التطورات الحديثة واستعمالات الحاسب الآلي وتبادل الخبرات والمعلومات وذلك للاستفادة من التجارب الناجحة وتحاشي تكرار الاخطاء .

١٠ ـ الطلب من الجهات الرسمية دعم « المؤتمر الوطني للحاسب الآلي » السنوي ماديا ومعنوياً .

١١ ـ انشاء جمعية سعودية للحاسب الالي يكون اعضاؤها من العاملين والمهتمين بحقل الحاسب الآلي من القطاعات المختلفة في المملكة العربية السعودية على ان يتم دعمها ماديا من الدول ومن الاعضاء والمشتركين في نشراتها ، ويكون من ضمن اعمالها التالي :
أ ـ تبادل المعلومات بين مراكز الحاسب الآلي في المملكة عن طريق نشرات دورية .
ب ـ ايجاد صيغة لتوثيق وتوحيد الانظمة والبرامج المتعلقة بالانشطة المتشابهة .

حـ ـ التنسيق مع هيئة المواصفات والمقاييس والهيئات ذات الصلة لمحاولة وضع مواصفات موحدة في مجال الحاسب الآلي (البرامج والاتصالات . . الخ) .

د ـ نشر البحوث المتعلقة باستخدامات الحاسب في المملكة .

هـ ـ الزام الشركات بالتقيد بالمواصفات المحلية .

١٢ ـ الطلب من وزارة البرق والبريد والهاتف توفير خدمات متخصصة في مجال نقل المعلومات بين شبكات الحاسب الآلي .

١٣ ـ وضع استثناءات خاصة للمتدربين والمبتعثين في الداخل والخارج في حقل الحاسب الآلي .

١٤ ـ تشجيع العنصر النسائي خصوصا المرأة السعودية على الدخول والعمل في مجال الحاسب الآلي في حدود تعاليم الاسلام والقيم الاجتماعية .

١٥ ـ اعطاء الاولوية للعمل في المملكة للمتخصصين العرب في مجال الحاسب الالي وللمساعدة في تطوير التطبيقات والبرامج باللغة العربية .

١٦ ـ التركيز على التوعية العامة للتعريف على دور الحاسب الآلي لخدمة المجتمع في جميع المجالات .

١٧ ـ ربط ادارة الحاسب الآلي اداريا بأعلى سلطة يتبعها في الوزارة / المؤسسة . . . الخ .

١٨ ـ ترشيد استغلال الاجهزة الموجودة حاليا بالمملكة عن طريق استغلال طاقتها القصوى .

دليل الرسائل الجامعيّة

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية
مع هذا العدد نشر ملخصات
عن الرسائل العلمية المقدمة
في الجامعات العربية ـ تعميماً للفائدة .
ونقدم من هذا العدد ملخصاً
لبحث الدكتوراه المقدم من اكرم
عبد القادر بدر الدين
إلى جامعة القاهرة ،
والبحث بعنوان : ظاهرة الاستقرار
السياسي في مصر
١٩٥٢ - ١٩٧٠

ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر
١٩٥٢ - ١٩٧٠

لنيل درجة (رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية)

مقدمة من : اكرام عبد القادر بدر الدين   اشراف : د: عبد الملك عودة ، د. علي الدين هلال

لجنة المناقشة : د. محمد فتح الله الخطيب ـ د. عفاف مراد ـ د. عبد الملك عودة

جامعة القاهرة ـ ١٩٨١

عرض : د . عبد الغفار رشاد*

في السادس من اكتوبر عام ١٩٨١ شهدت القاهرة مهرجاناً ضخماً في ذكرى حرب ١٩٧٣ ، وفي نهاية العرض العسكري الذي اقيم في هذه الذكرى اطلقت احدى الوحدات المشتركة في العرض اسلحتها الآلية وقنابلها في محاولة ناجحة لاغتيال رئيس الجمهورية المصري محمد أنور السادات .

كان الحدث مدويا ، وكان ـ وفق الدراسة قيد المراجعة ـ مؤشراً قوياً من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي . إلا أن هذه الدراسة تقف عند المرحلة التي تنتهي بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٧٠ ، والتي بدأت قبل ذلك بقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .

وتمثل فترة الحكم الناصري مرحلة خطيرة من مراحل التطور السياسي والاجتماعي في مصر ، وهكذا لا تقتصر أهميتها على معالجتها لمشكلة هامة من المشكلات التي تواجهها مختلف النظم السياسية ، وإنما ، وإلى جانب ذلك ، تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة بالنظر إلى أوضاع مصر في عهد عبد الناصر والتي ارتبطت بنموذج معين وخبرة تاريخية لا يمكن تجاهلها أو التقليل من مدلولاتها سواء في الدراسات المرتبطة بالأوضاع الراهنة في مجتمعنا العربي ، أو بالامكانيات التي قد يتكشف عنها المستقبل .

ومما يؤكد أهمية هذه الدراسة أيضاً تركزها حول فرضية محورية مؤداها ان مصر قد واجهت بعض مظاهر ومؤشرات الاستقرار السياسي ، وبعض مظاهر ومؤشرات عدم

(*) المدرس بكلية الاقتصاد العلوم السياسية في جامعة القاهرة .

الاستقرار السياسي ، وأن جانب الاستقرار قد تغلب على التجربة الناصرية ، وهذه النتيجة النهائية ليست في الواقع موضع خلاف لدى كثير من الدراسات التي تناولت الخبرة المصرية .

يعالج الباحث موضوع الدراسة في فصول ستة تسبقها مقدمة توضح في ايجاز وتحدد مشكلة البحث وفرضيته ومنهاجية الدراسة وتقسيمها ، كما يعقبها خاتمة يستخلص فيها الباحث ما توصلت اليها دراسته من نتائج .

وقد خصص الباحث الفصل الأول لمعالجة مفهوم الاستقرار ، وعدم الاستقرار السياسي ، ليس فقط كما تناوله الكتاب المحدثون ، بل وفي الفكر السياسي منذ عهد الاغريق .

في الفصل الثاني تعالج الدراسة العلاقة بين القيادة السياسية والاستقرار السياسي ، وهنا يخصص المبحث الأول لموضوع الكاريزما ـ أو ما أسماه الكاتب القيادة التاريخية ـ والتي اعتبرها الباحث عاملا من عوامل عدم الاستقرار بسبب خشية عبد الناصر من ظهور أية تنظيمات أو مؤسسات أو أفراد يمكن أن يمثلوا قوة مناوئة أو منافسة له داخل النظام السياسي « مما جعل عبد الناصر يكثر من التبديل والتغيير ، وجعل الكاريزما على هذا المستوى سبباً لعدم الاستقرار » وذلك على الرغم من قيام علاقة بين الكاريزما والجماهير خففت من حدة الأثر السابق . بينما تناول المبحث الثاني موضوع النخبة بمعناها الواسع ، والتي اعتبر الكاتب علاقتها بالاستقرار علاقة سلبية بسبب مظاهر الصراع والتفكك في صفوف تلك النخبة ، وهي المظاهر التي طغت في تأثيراتها على عوامل التجانس ، والتقارب في نمط التنشئة ، والانتماء الاجتماعي والفكري والمهني .

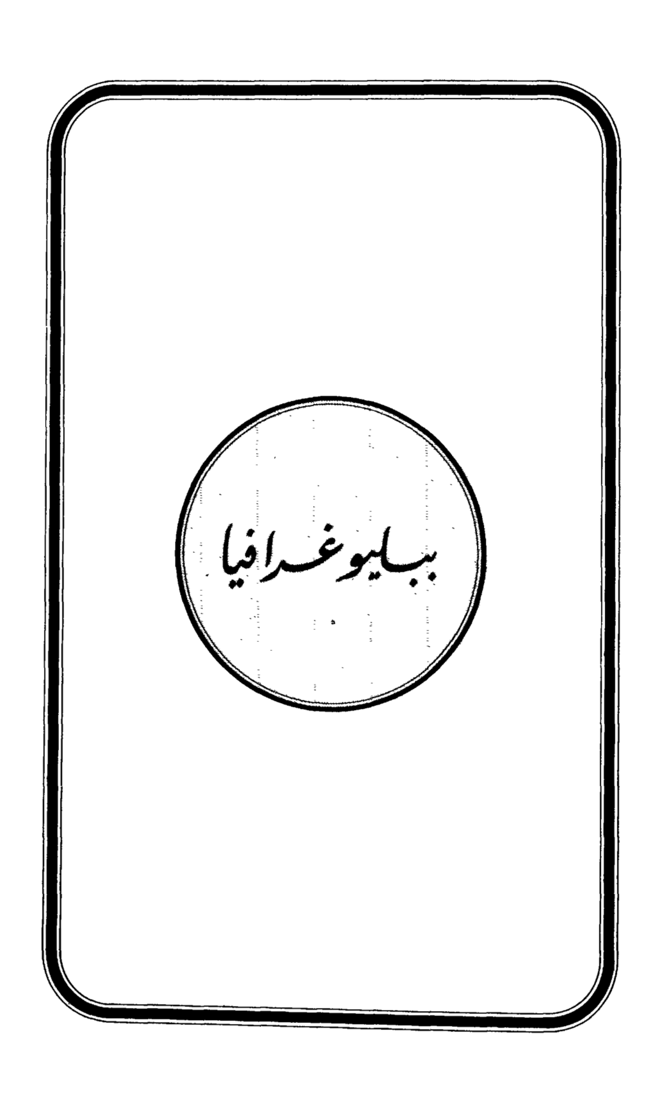
يأتي الفصل الثالث ليتناول السياسات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بظاهرة الاستقرار في مبحثين عالج أولهما الاصلاح الزراعي ، وثانيهما « قوانين يوليو الاشتراكية » لعام ١٩٦١ . وأكدت الدراسة على الدور الايجابي لهذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الاستقرار السياسي لما واكبها من مظاهر وآثار تناولت الدراسة العديد منها مثل « اعادة تشكيل الخريطة الاجتماعية ، « التدرج في التطبيق الاشتراكي » ، « تزايد الفئات المساندة للنظام » .

في الفصل الرابع تؤكد الدراسة عدم وجود استقرار على مستوى المؤسسات السياسية ، والتي تشمل الوزارة والبرلمان والتنظيم السياسي الواحد ـ هيئة التحرير ، ثم الاتحاد القومي ، فالاتحاد الاشتراكي العربي ـ الا أن هذا لم يؤثر بشكل حاد على استقرار

النظام السياسي الناصري في شكله العام والنهائي ، أو على استقرار المجتمع السياسي . ويرجع ذلك إلى عديد من العوامل في مقدمتها « الدور التوازني للقيادة التارخية » ، وما ارتبط بهذه القيادة من حماس بالغ والتفاف الجماهير بصورة أضفت الاستقرار السياسي على النظام والجماعة السياسية ككل ، خاصة عندما واكب ذلك « مشروعات التنمية الاقتصادية والسياسات الاشباعية » .

أما الفصل الخامس فيعالج القوى السياسية وعلاقتها بظاهرة الاستقرار ، سواء أخذت هذه القوى شكل جماعات الضغط ، كالجماعات الدينية والنقابات والحركات الطلابية ، أو أخذت شكل حركات تعمل خارج اطار الشرعية ، كالحركة الشيوعية وحركة الاخوان المسلمين . وتخلص الدراسة إلى أن دور هذه القوى ظل هامشياً خلال حكم عبد الناصر ، وأنها قد خضعت لسيطرة شبه كاملة من السلطة التي تنتهي عند قمتها في شخص جمال عبد الناصر . وبناء عليه تصل المعالجة إلى أن « القوى السياسية الشرعية منها وغير الشرعية لم تشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار النظام منذ عام ١٩٥٤ باستثناء حركات الطلبة التي اتخذت شكل الانفجار والعنف في عام ١٩٦٨ تعبيرا عن اخفاق المؤسسات القائمة وتأثراً بهزيمة يونية ١٩٦٧ » .

وتشير الدراسة في فصلها الأخير إلى تفاعل المعطيات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية ، وما ارتبط بها من نماذج في التنشئة والسلوك ، ومن تأثير مهيمن للدين الاسلامي ، تفاعلها لطرح خصوصية للتجربة المصرية ، وهي خصوصية ساهمت في ترسيخ الاستقرار السياسي وتعميقه كسمة للمجتمع المصري عبر مسيرة تطوره التاريخي ، وذلك من خلال دعم وتكريس قيم الخضوع للسلطة والاذعان والطاعة ، وضعف الميل للثورة عليها ، والسلبية ، وانخفاض درجة المشاركة السياسية بحيث « أصبحت الثقافة السياسية المصرية اقرب إلى الثقافة الرعوية حيث تكون علاقة المواطن بالنظام علاقة خضوع واذعان » ، وحيث ينعدم تأثيره على النظام بينما يقع هو تحت تأثير النظام ويخضع له . وهكذا تناول الفصل السادس من الدراسة الخصوصية المصرية لكن ليس باعتبارها محصلة لتفاعل القوى والعمليات التي تناولتها الفصول الخمسة السابقة ، وانما باعتبارها محصلة تفاعل العوامل الجغرافية والتاريخية والاجتماعية ، وهو ما يؤكد على الأهمية الأولية لهذه العوامل في تشكيل الخصوصية المصرية .



ببليوغرافيا

التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربي

نسيم الداهود*

- احمد رشيد « ادارة التنمية في المملكة العربية السعودية » .
المجلة العربية للأدارة : جح٢ ، ع ٢ ، اكتوبر ١٩٧٨ . ص ٦ - ١٨ .

« النموذج السعودي في ادارة التنمية » . **الاقتصاد والادارة** : ع ٨ ، محرم ١٣٩٩ هـ ، ص ١٠٥ - ١٢٤ .

- احمد الصبّاب . التخطيط والتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية . جدة ، دار عكاظ للطباعة والنشر ، د . ت . ١٩١ ص .

- اسامة عبد الرحمن عثمان . « المملكة العربية السعودية والكويت بين نموذجي المؤسسات العامة والشركات العامة » . **الادارة العامة** : ع ٢٣ ، جمادي الأولى ١٣٩٩ هـ ، ص ٥٥ - ٦٣ .

- اسكندر النجار (منظم ومحرر) . التعاون الاقتصادي الخليجي : ندوة **مجلة العلوم الاجتماعية** : س ٦ ، ع ٤ ، يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤ - ١١٧ .

- « ثلاثة أبعاد رئيسية لعملية التنمية في السعودية » . **البنوك الاسلامية** : ع ٨ ، محرم ١٤٠٠ هـ ، ص ٧٢ - ٧٤ .

- جامع مصطفى جامع . « التعاونيات والأئتمان ودورهما في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية » **الاقتصاد والادارة** : ع ٨ ، محرم ١٣٩٩هـ ، ص ١٩٩ - ٢٢٠ .

* اختصاصي المراجع والتوثيق بمعهد الادارة العامة بالرياض .

- جواد محمود هاشم . تخطيط الاقتصاد القومي في العراق بين التخصيص والتنفيذ . د . م ، د . ن . ٥٩ ص .

- حسن عبدالله ابو ركبه . «الادارة والتنمية في المملكة العربية السعودية » **الادارة العامة** . ع ٢٢ ، محرم ١٣٩٨ هـ . ص ٧١ - ٧٩ .

- « حول تخطيط وتنمية القوى العاملة في اقطار الخليج العربي » **مجلة التجارة والصناعة - دبي** . حج ٤ ، ع ٤٩ ، كانون اول ١٩٧٩ ، ص ٣٨ - ٤٣ .

- شاهبازيان ، ج . س . دور القطاع العام في اقتصاد العراق تأليف ج . س . شاهبازيان ، ترجمة عبد العزيز وطبان . موسكو ، دار نشر العلم ١٩٧٤ . ٣٠٤ ص ،

- طعمة جابر البندر ، وعبد الرسول جاسم . « أضواء على واقع التخطيط التنموي في الوطن العربي مع التركيز على التجربة التخطيطية في القطر العراقي » **مجلة الوحدة الاقتصادي العربية** : س ٣ ، ع ٨ ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٧٧ - ١٠٨ .

- عامر الكبيسي . « ندوة (التنمية الشاملة : ما هي ومن أين تبدأ ؟) . **مجلة العلوم الاجتماعية** : س ٨ ، ع ١ ، ابريل ١٩٨٠ ، ص ١٢٣ - ١٤٩ .

- عبد الاله ابو عياش . آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي . الكويت ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ١٩٧٩ ، ١٧٤ ص .

- عبد الهادي حسن طاهر . استراتيجيات التنمية والبترول في المملكة العربية السعودية جدة ، الدار السعدوية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٠ ، ٢٤٣ ص .

- عمر الفاروق سيد رجب . « اتجاهات التنمية الاقتصادية في المنطقة الغربية السعودية » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** . س ٦ ، ع ٢٢ ، جمادي الأولى ١٤٠٠ هـ ، ص ٢٧ - ٥١ .

- فاضل عباس مهدي . التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق ١٩٦٠ - ١٩٧٠ . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٧ . ٢١٣ ص .

- « القطاع الخاص في المملكة ومساهمته في التنمية الاقتصادية » . **الاقتصاد - الدمام** : س ١٢ ، ع ٩١ ، صفر ١٤٠٠ هـ ، ص ٤٠ - ٤٤ .

- محمد عبد الرحمن الطويل . « دور الادارة العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية »

المجلة العربية للادارة: س ٤ ، ع ١ ـ ٢ ، رجب ١٤٠٠ هـ ، ص ٧ ـ ١٦ .

ـ محمد عبد الغني سعودي . « الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم : دراسة اقتصادية سياسية » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : س ٥ ، ع ٢٠ ، اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١١ ـ ٦٤ .

ـ محمد علي رضا جاسم . دراسات في الاقتصاد السعودي . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧ . ١٠٧ ص .

ـ محمد علي عمر الفرا . **التنمية الاقتصادية في دولة الكويت** . ط ٢ . الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٧٤ . ٣٩٩ ص .

ـ محمد غانم الرميحي . **معوّقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي** . الكويت ، مطابع دار السياسة ، ١٩٧٧ . ١٥٢ ص .

ـ محمد فرج الخطراوي . « الانتاجية الصناعية في المملكة وامكانات تطويرها » . عالم الصناعة ، س ٦ ، ع ١٢ ، شعبان ١٤٠٠ هـ ، ص ٣ ـ ٦ .

ـ محمود سلامة . « الرقابة الشاملة على جودة الانتاج مع التطبيق على الصناعة الكويتية » . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : س ٥ ، ع ٢٠ ، اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١١٥ ـ ١٣٢ .

ـ معهد البحوث والدراسات العربية . دراسات في تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادي العربي : تجارب تخطيطية في بعض الاقطار العربية القاهرة ، ١٩٧٨ ، ٤٢٨ ص .

ـ نازلي شكري . « انتقال الأيدي العاملة في الوطن العربي . . تنامي الاعتماد المتبادل في قطاع الانشاء » . **النفط والتعاون العربي** : حج ٥ ، ع ١ ، ١٩٧٩ ، ص ٨٧ ـ ١١٦ .

ـ وهبي البوري . « العمالة العربية في البلدان النفطية : البلدان المستقبلة للعمال » . **الأداري** : حج ٥ ، ع ١٢ ، ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٤٠ ـ ٤٢ .

قواعد وأسس النشر بالمجلة

أ ـ الأبحاث والدراسات : الشروط والاجراءات :

١ ـ ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتي تهدف إلى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ ـ وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعي واضع البحث الملحوظات التالية :

أ ـ اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب ـ ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها ، **علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .**

د ـ تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه .

يرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكامل .

٣ ـ ترسل الابحاث معنونة إلى رئيس التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ـ جامعة الكويت ، ص ب/ ٥٤٨٦ الكويت .

٤ ـ وبعد أن تصل الابحاث إلى رئيس التحرير يتم عرضها ـ على نحو سري ـ على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير .

٥ ـ وفي خطوة لاحقة ، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأي النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ ـ يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب ـ اما الابحاث التي يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد إلى اصحابها مع الملحوظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

ج ـ وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير ذلك من الاسباب ، فإن رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د ـ يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي تضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا .

٦ ـ الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد إلى اصحابها .

٧ ـ يبلغ رئيس التحرير اصحاب الابحاث عن استلام المجلة ابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، على أن يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨ ـ يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فإن المجلة سوف تعتذر عن قبول أية ابحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ ـ يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب .

ويراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية :

أ ـ تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعينة .

ب ـ طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة المجلة عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته .

ج ـ مصدر البحث ، ذلك أن من سياسة المجلة تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن اكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ ـ تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر إلى ملكية المجلة .

١١ ـ تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٥٠) دينارا كويتيا .

ب ـ مراجعة الكتب :

وبالاضافة إلى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم مجلة العلوم الاجتماعية بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى بهذا المجال الالتزام بالقواعد التالية :

١ ـ ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠ أو تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ ـ أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى .

٣ ـ أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الايجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، إلى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ ـ أن يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .

٥ ـ أن تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه إن امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها .

٦ ـ تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٥) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

ج ـ ندوة العدد :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، وادراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوارندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٥) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٥٠) ديناراً كويتياً .

د ـ التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٥) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة .

هـ ـ دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة .

و ـ قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع ـ مناقشات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من ابحاث في المجلة . وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة .

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

11. REVIEWS:

The journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970).

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover- page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5- The renumeration for a book review is 25 KD. (68 U.S.)

111. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the journal of the Social. Sciences of relevant conferences or seminas to be help inor out ot Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Editor.

Journal of the Social Sciences.

P. O. Box 5486.

Kuwait University.

Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psyschology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle- range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.

2) Two copies of the article should be submitted with a cover- page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.

3) A separate sheet should be attached listing the following information: accademic achievements, previous publications, exact current address:

4) Scholars are requested not to submit articles that have been publixhed previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presenta- tion and subsequent discussion and modification.

5) Publication procedures are as follows:

a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submited for publication but not accepted will not be returned).

b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

c- Renumeration for an article accepted for publication will be 50 KD (ap- prox. 140 U. S.). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.

فهرس المجلة

اولا : المقالات العربية :

- د . اسكندر النجار ، **الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية** . العدد الأول/السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ - ص ٥٣ - ٧٠ .

- د . توفيق فرح ، د . فيصل السالم ، **الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان** ، العدد الاول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٣٨ - ٥٢ .

- د . ربحي محمد الحسن ، **العلاقات الإنسانية في العمل** ، العدد الأول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ص ٢٢ - ٣٧ .

- د . عدنان النجار ، **العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية** العدد الاول/السنة الرابعة - ابريل ١٩٧٦ ، ص ١٠ - ٢١ .

- د . منذر عبد السلام ، **شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري** ، العدد الأول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٧١ - ٩٠ .

- د . عاصم الاعرجي ، **حول فاعلية وكفاءة الاجهزة الادارية الخدمية الحكومية** ، العدد الثاني/السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٦٦ - ٨٠ .

- د . عبد الاله ابو عياش ، **نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية ، الكويت** ، العدد الثاني/السنة الرابعة - يوليو ١٩٧٦ - ص ٤٥ - ٦٥ .

- د . عبد الحميد الغزالي ، **نحو محاولة تشخيص ازمة الاقتصاد العالمي** العدد الثاني/السنة الرابعة/يوليو ١٩٧٦ ، ص ٨١ - ٩١ .

ـ د . صديق عفيفي ، **نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية** ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ـ ص ٤٠ ـ ٥٤ .

ـ د . عباس أحمد ، **المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي** ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ـ ص ٦ ـ ٢٢ .

ـ د . محمد محروس اسماعيل ، **مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية** ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢٣ ـ ٣٩ .

ـ د . اسماعيل صبري مقلد ، **ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الاطار النظري العام** ، العدد الرابع/السنة الرابعة ـ يناير ١٩٧٧ ، ص ١٠٤ ـ ١٢٦ .

ـد . حسين حريم ، **القيادة الادارية : مفهومها وانماطها** ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ٢١ ـ ٤٠ .

ـ د . سمير تناغو ، **الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي** ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٦٩ ـ ١٠٣ .

ـ د . عاطف احمد ، **سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج** ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .

ـ د . عمار بوحوش ، **ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي** ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١ ـ ٦٨ .

ـ د . محمد عيسى برهوم ، **مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن** ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ٧ ـ ٣٦ .

ـ د . حميد القيسي ، **الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة** ، العدد الاول/السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٣٧ ـ ٦٢ .

ـ د . اسعد عبد الرحمن ، **ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق** ، العدد الأول/السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٦٣ ـ ٧٨ .

خـ د . محمد العوض جلال الدين . السكان والتنمية : **النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٧٩ ـ ٧٠٢ .**

ـ د . محمود محمد الحبيب ، **الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون** ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٧ .

ـ د . علي السلمي ، **نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت** ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٢٨ ـ ٥٢ .

- د . صالح الخصاونة ، **صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري - الاردني** ، العدد الثاني/السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦٨ .

- د . عبد الرسول سلمان ، **بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية** ، العدد الثاني/السنة الخامسة - يوليو ١٩٧٧ - ص ٦٩ - ٨٢ .

- د . عبد الله النفيسي ، **معالم الفكر السياسي الإسلامي** ، العدد الثالث/السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦ - ٢٦ .

- د . عاطف احمد فؤاد ، **في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ** ، العدد الثالث/السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٢٧ - ٣٤ .

- د علي عبد الرحيم ، **تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية** - العدد الثالث/السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٣٥ - ٤٥ .

- د . سليمان عطية ، **اسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية** ، العدد الثالث ، السنة الخامسة - اكتوبر ١٩٧٧ - ص ٦٧ - ٨٨ .

- د . محي الدين توق/**التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي - مدخل نظري** ، العدد الرابع/السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦ - ٢٦ .

- د . هناء خير الدين ، **اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية** ، العدد الرابع/السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧ - ٥٧ .

- . . . اسحق القطب ، **استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية** ، العدد الرابع/السنة الخامسة - يناير ١٩٧٨ - ٧٢ - ١٠٤ .

- د . صقر احمد صقر ، **الادخار واستراتيجية التنمية في مصر** ، العدد الرابع/السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ - ص ٧٢ - ١٠٤ .

- د . عرفان شافعي ، **الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها واهدافها** ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ - ص ٧ - ٣٨ .

- د . فرح السطنبولي ، **الاحياء القصديرية في المدن الشمال - افريقية** ، العدد الأول/السنة السادسة - ابريل ١٩٧٨ ، ص ٣٩ - ٥٨ .

- د . ناهد رمزي ، **المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي** ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٥٩ - ٧٤ .

- د . محمد عدنان النجار ، **مجموعات العمل والقيادات الجماعية** ، العدد الاول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥ - ٩١ .

- د . السيد محمد الحسيني ، **نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع** ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧ - ٢٦ .
- د . اسكندر النجار ، **الدول النامية وتحديات التكنولوجيا** ، العدد الثاني/السنة السادسة يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧ - ٤٤ .
- د . زيدان عبد الباقي ، **حول دوافع وبواعث السلوك الإنساني** ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥ - ٦٢ .
- د . يحيى حداد . **دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية** ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦٣ - ٨٣ .
- د . عبد الله النفيسي ، **الجماعية في دولة الإسلام** ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧ - ٢٤ .
- د . صفوت فرج ، **الابداع والفصام** ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥ - ٥٠ .
- د . اسماعيل ياغي ، **العراق والقضية الفلسطينية** ، العدد الثالث السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١ - ١٠١ .
- د . محمد يوسف علوان ، **عدم السماواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي** ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٣ - ١٢٨ .
- د . عبد الاله ابو عياش ، **تطور النظرية الجغرافية** ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩ - ١٤٤ .
- د . كمال المنوفي ، **التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر** ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧ - ٢٨ .
- د . احمد عبد الباسط **حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة** ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩ - ٤٣ .
- د . حامد الفقي ، د . تيسير ناصر ، جميل عبده ، **تقويم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت** ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥ - ٦٧ .
- د . سبع ابو لبدة ، **مص الاصابع** ، العدد الرابع السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ . ص ٦٩ - ٨٤ .
- د . محمد الليسي ، **التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية** ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥ - ٩٩ .

ـ د . حميد القيسي ، **نحو سياسة بترولية عربية مشتركة** ، العدد الاول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٧ ـ ٣٦ .

ـ د . عبد الستار ابراهيم ، **التوجيه التربوي للمبدعين** ، العدد الأول السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٢٧ ـ ٦١ .

ـ د . عاطف احمد فؤاد ، **المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة** ، العدد الأول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ٦٣ ـ ٨٢ .

ـ د . سامي خصاونة ، **التخطيط التربوي والتنمية** ، العدد الأول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٨٣ ـ ٩٤ .

ـ د . أمين محمود ، **نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر** ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٧ ـ ٣١ .

ـ د . سمير نعيم احمد ، **التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية** ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣٣ ـ ٤٤ .

ـ د . بدرية العوضي ، **اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن « كامب ديفيد » في ضوء القانون الدولي** ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥ ـ ٦٢ .

ـ د . عماد الجواهري ، **الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة ، من تاريخ الدولة العثمانية** ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٢ ـ ٨٠ .

ـ د . عبدالله الأشعل ، **محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية** ، العدد الثالث/ السنة السابعة ـ تشرين أول/ اكتوبر ١٩٧٩ .

ـ د . اسكندر النجار ، **نجوم نظام نقدي دولي جديد** ، العدد الثالث/السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ٤٥ ـ ٨٤ .

ـ د . فيصل مرار **مشاركة العاملين في الادارة** . العدد الثالث/السنة السابعة ـ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ٨٥ ـ ١٢٣ .

ـ د . محمد السيد ابو النيل ، **دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين** ، العدد الثالث/السنة السابعة ـ تشرين اول/اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ ـ ١٤٨ .

ـ د . كمال المنوفي ، **السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية** ، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٧ ـ ٢٦ .

ـ د . داوود عبده ، **نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي** ، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٢٧ ـ ٤٠ .

ـ د . عواطف عبد الرحمن ، **الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل** ـ العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٤١ ـ ٥٥ .

ـ عبد ضمد الركابي ، **الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرفية والطبقية** ، العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٥٧ ـ ٧٦ .

ـ عبد الغفار رشاد ، **تبقرط العملية السياسية** ، العدد الأول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ ـ ص ٦ ـ ٣٢ .

ـ د . سلطان ناجي ، **الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني** ، العدد الاول/السنة الثامنة ـ ابريل ١٩٨٠ ـ ص ٣٥ ـ ٧٤ .

ـ د . فتحي عبد الرحيم ، **دراسة للتفاعل الأسري كأحد الابعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكولوجي للمعوقين** ، العدد الاول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ ، ص ٧٥ ـ ١٠٢ .

ـ د . سهير بركات ، **الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة** ، العدد الاول/السنة الثامنة ـ ابريل ١٩٨٠ ـ ص ١٠٣ ـ ١١٩ .

ـ د . رمزي زكي ، **الازمة الراهنة في الفكر التنموي** : العدد الثاني/السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠ ـ ص ٧ ـ ٦٩ .

ـ د . عبد الرحمن الاحمد ، د . صالح جاسم ، **التربية العملية : وضعها الحالي ، البرامج المقترحة واثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت** ـ العدد الثاني/السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠ ـ ص ٧١ ـ ٩٧ .

ـ د . رابح تركي ، **حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة** ، العدد الثاني/السنة الثامنة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٩٩ ـ ١٣٠ .

ـ د . احمد الخطيب ، **التربية المستمرة : سياستها ، برامجها ، وأساليب تنفيذها** ، العدد الثاني ، السنة الثامنة ـ يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٣١ ـ ١٥٦ .

ـ د . فهد الثاقب ، جوزيف سكوت ، **موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب** ، العدد الثالث/السنة الثامنة ـ اكتوبر ١٩٨٠ .

ـ د . محي الدين توق ـ **المستوى الاقتصادي الاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الاطفال الاردنيين : دراسة تجريبية** ، العدد الثالث/السنة الثامنة ـ اكتوبر ١٩٨٠ .

ـ د . عاطف احمد فؤاد ، **علم الاجتماع : التحديات الايديولوجية ، ومحاولات التبحث عن الموضوعية** ، العدد الثالث/السنة الثامنة اكتوبر ١٩٨٠ .

ـ د . فيصل السالم ، **التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت : دراسة اولية** : العدد الثالث/السنة الثامنة/اكتوبر ١٩٨٠ .

ـ د . محمد سلامة آدم ، **مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية** ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

ـ د . حامد الفقي ، **اثر اهمال الأم على النمو النفسي للطفل** ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

ـ د . طلعت منصور ، **علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية** ، السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

ـ د . وليد سليم التميمي ، **مفهوم التسوية السياسية** ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .

ـ د . اسماعيل مقلد ، **دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية** ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .

ـ د . انور الشرقاوي ، **الاساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت** ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .

ـ د . عبد الرحمن الاحمد ، **لعب المحاكاة وامكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت** ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .

ـ د . عبد المالك التميمي ، **الخليج العربي : دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي** . العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

ـ د . أنس السيد نور ، **تطبيقات الحاسبات الألكترونية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية : الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي** ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

ـ د . محمد علي الفرا : **الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الإجتماعية** ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

ـ د . اسكندر النجار ، **نظام النقد الأوروبي : اهدافه ومستقبله** ، العدد الثاني ، البنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

- د . محمد العظمة ، **اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار** ، العدد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .
- د . سليمان الريحاني ، **معالجة التبول اللارادي سلوكيا ، دراسة تجريبية علاجية** ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د . مصطفى تركي ، **قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة** ، العدد الثالث / السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د . امينة كاظم ، **حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات** ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د . محي الدين توق ، علي عباس ، **انماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الاطفال في الاردن** ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د . فتحي عبد الرحيم ، **استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي : دراسة ميدانية في البيئة الكويتية** ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د . نادية شريف ، **الانماط الإدراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعلم التقليدي** ، العدد الثالث/السنة التاسعة ـ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .
- د . ناصف عبد الخالق ، **دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية** ، العدد الرابع ، السنة التاسعة/كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .
- د . محمود البكري ، **أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية** ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .
- د . فؤاد السالم ، **تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية** ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .
- د . اسحق القطب ، **اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية)** ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .
- د . أنور الشرقاوي ، **الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين** ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .
- د. بدر الدين الخصوصي ، **الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الايرانية في العصر الحديث** ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ـ د. موضى ال!مود ، د. رفاعي محمد رفاعي ، **الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات** ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ـ د. أروى العامري ، **عدد الكلمات المستدعاة للاستذكار والنسيان في التداعي الحر** ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ـ د. مجدي حماد ، **الموقف الافريقي من قضية فلسطين** ، العدد الأول / العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ـ د. محمد السيد سليم ، **الاحياء الاسلامي : دراسة في حالة المسلمين السوفيات** ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ـ د. فتحية الجميلي ، **تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع : دراسة خطوات التأهيل وموقف المشرع العراقي** ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ـ د.نجاح الجمل ، **فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي** ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ـ د. أنس السيد نور ، **بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على التجربة العربية** ، العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ـ د. عواطف عبد الرحمن ، **الصحيفة كوثيقة تاريخية .. متى ولماذا** ، اللعدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

ثانيا : ندوات :

ـ **ثبات او تغيير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الإجتماعية في الغرب** ، د . اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٩١ ـ ١٠٩

ـ **النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي** ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة الرابعة ، يوليو ١٨٧٦ ، ص ٩٢ ـ ١٢٤ .

ـ **مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية** ، د . أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/السنة الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٥٥ ـ ٧١ .

ـ **حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية** ، د . محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٢٨ ـ ١٥٢ .

ـ **العالم الثالث والنظام الدولي الجديد** ، د . فهمي الصدى (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ١٠٣ ـ ١٣٢ .

ـ **الصراع حول البحر الاحمر** ، د . عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥ ـ ١٠٩ .

ـ **التحضر ومشكلاته في الوطن العربي** ، د . عبد الاله ابو عياش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الخامسة ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٩١ ـ ١٠٦ .

ـ **ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية** ، محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠٧ ـ ١٣٤ .

أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة السادسة ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥ ـ ١٣٠ .

ـ **مشكلة التخلف في الوطن العربي** ، د . عمار بوحوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨٥ ـ ٩٨ .

ـ **التربية والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية** ، محي الدين توق (تنظيم وتحرير) العدد الثالث/السنة السادسة ـ اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨ ـ ١٦١ .

ـ **التعاون الاقتصادي الخليجي** ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع /السنة السادسة ـ يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤ ـ ١١٧ .

ـ **التغيير الاجتماعي في الوطن العربي** ، د . كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول/السنة السابعة ـ ابريل ١٩٧٩ ، ص ١١٩ ـ ١٣٤ .

ـ **دول العالم الثالث** ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السابعة ـ يوليو ١٩٧٩ .

ـ **التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية** ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ـ العدد الثالث/السنة السابعة ، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٥٣ ـ ١٧٠ .

ـ **دور الجامعات في العالم الثالث** ، د . احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) ـ العدد الرابع/السنة السابعة ـ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ـ ص ٨١ ـ ١٠٦ .

- **التنمية الشاملة . . . ما هي ومن اين تبدأ** ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول . السنة الثامنة/ابريل ١٩٨٠ ، ص ١٢٤ - ١٤٩ .

- **قضية الأمن الخليجي ، المفهوم والتحديات** ، د . وليد مبارك (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني - السنة الثامنة/يوليو ١٩٨٠ - ص ١٥٩ - ١٧٧ .

- **الاتجاهات المعاصرة في علم نفس الطفل** ، د . عبد الرحيم صالح (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الثامنة ، اكتوبر ١٩٨٠ .

- **الاغتراب** ، د . حليم بشاي (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

- **مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي** ، محمود خضير (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .

- **الطاقة في الوطن العربي : الحاضر والمستقبل** ، د . سليمان القدسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

- **الجالية العربية والقضايا العربية في الولايات المتحدة الامريكية** ، د . اياد القزاز (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي ، د . ابراهيم عثمان (تنظيم وتحرير) . العدد الرابع ،السنة التاسعة ، كانون اول/ديسمبر ١٩٨١ .

- **دور المثقفين العرب في الحياة السياسية المعاصرة** ، توفيق أبو بكر (تنظيم وتحرير) العدد الأول / السنة العاشرة ، مارس ١٩٨٢ .

N. Al-Sayegh, *Alienation : A Multi-Dimensional Interpretation,* No.1. Vol. 8 April 1980.

A. Saleh, *The Relationship Between Congnitive Development and School Achievement,* No.2, Vol.8, July, 1980, pp.1- 15.

A. Al-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.16- 28.

N. Eid, *The Kuwait Capital Market,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.29- 44.

S. Al-Qudsi, *Growth and Distribution in the Kuwait Economy 1960- 1975. A Production Function Approach,* No.3, Vol.8, Cotober, 1980.

H. Bishay, *Maternal Self-Concept and Children's Academic Achievement,* No.3, Vol.8, October, 1980.

J. Harris and S. Harik, *Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preference: An Application to Selected Asian Economies, No.4, Vol.8, January 1981.*

F. Sakri, *The Arab National Character: A Critique, No.4, Vol. 8, January 1981.*

A. Al-Moosa, *Non- Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants,* No.4, Vol. 8, January 1981.

A. Dhaher, *Bureaucracy and Social Alientation: The Case of King Abdul-Aziz University,* No.1, Vol.9, March 1981.

M. Midani, *The Risk Return Characteristic of Investment in Common Stocks in the Beirut Bourse,* No.2, Vol.9, June 1981.

M. Mansour, *Consumer Protection in Developing Countries: Problems and Issues,* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Al-Ameen, *Investment Allocations and Implementation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity (1951- 1980),* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Saleh. *Reflection Impulsivity Among School Children in Kuwait,* No.3, Vol. 9, September 1981.

A Wardi, F. Baali, *Ibn Khaldun's Typology of Society in the Light of Modern Thought,* No.3, Vo.9, September 1981.

H. Bishay, *How The Gifted Should be Defined and Identifiéd* No. 4, Vol. 9, December 1981.

G. Farah, *The Economics of Refuse Collection in Kuwait,* No. 4, Vol. 9, December, 1981.

H. Ayesh, *Information as a Form of Energy* No.3, Vol. VI, October 1978, pp.228- 247.

W. Wahba, *Cost- Benefit Analysis Applied to Technology,* No.4, Vol.VI, January 1979, pp.229- 240.

J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.209-228.

A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.186- 207.

S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview,* 1950- 1976, No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.1- 36.

M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.38- 50.

S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.52- 50.

H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.1- 27.

M. Naji, *An Integrated Approach. to Manpower Development in the Arab World,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.28- 5.5.

S. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun.* No.2, Vo.IIV, July 1979, pp.57- 72.

E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration, No.3, Vol. 7, October 1979.*

W. G. Wahba, Factor Prices and the Choice of Technology in Developing Countries, No.3, Vol. 7, October 1979.

A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries,* No.3, Vol.7, October 1979.

A. Bouhouch, *Bureaucracy and Its Impact on the Social Intergation in the Arab World: A Descriptive Analysis,* No.4, Vol.7, January 1980.

S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron- Client Relationship,* No.4, Vol.7, January 1980.

Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change,* No.4, Vol.7, January 1980.

A.D. Issa, *The Financial Market in Jordan,* No.1, Vol.8, April 1980.

G. Elghazzawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.26- 42.

H. Faris and J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.44- 59.

S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.1- 17.

R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.18- 27.

T. Farley and D. Kefgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psychosocial Perpective on the Middle East,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.1- 10.

S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.11- 29.

K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.236- 271.

Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the «Detached Intellectual»,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.221- 235.

W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.208- 218.

F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.192- 207.

W. Wahba *Joint Ventures: Myth and Reality,* No.E., Vol. VI. April 1978, pp.228- 242.

J. Prager, *Social Administration and Social Change,* Vol.1. Vol.VI, April 1978, pp.189- 227.

S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries,* No.2 Vol.VI, July 1978, pp.231- 275.

A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii,* No.2, Vol. VI, July 1978, pp.197- 230.

B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study,* No.3, Vol.VI, October 1978, pp.273- 293.

G. Szurovy and S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability,* No.3. Vol. VI, October 1978, pp.249- 272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

A. Karam, *Economic Dependence and the Size of Nations.* No.1, Vol.IV, April 1976, pp.163- 177.

F. Sakri, *Hardened Beliefs and Sustenance of the Political Order,* No.1, Vol. IV, April 1976, pp.150- 163.

G. Farah, *Land Tenure and Land Use in Arid Zones with Implications for Middle Eastern Countries,* No.1, Vol. IV, April 1976, pp.178- 186.

W. Sharkas, *Societal Accounting: A Behavioral View,* No.1, Vol.IV, April, 1976, pp.201- 207.

A.D. Issa, *Quantification of the Investment Risk,* No.2, Vol. IV, April 1976, pp.201- 207.

H. Kheir El-Din, *The Pattern of Income Distribution in the World: A Statistical Study,* No.2 Vol.IV july 1976, pp.175- 206.

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World,* No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.

C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World,* No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.

C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.

I. Harik, *Structural-Functional Analysis and the Study of Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp. 203- 223.

B. and S. Abu-Laban, *Femal Education in the Arab World,* No.4, Vol.IV, January 1977, pp.257- 276.

T Farah and F. Al-Salem, *An Exploratory Analysis of Correlates of Political Violence in Thirteen Arab States,* No.4, Vol.IV January 1977, pp.241-256.

E.A. Early, *The Emergence of an Urban Zaïm: A Social Network Analysis,* No.1, Vol.V, April 1977, pp.1- 25.


ملخصات
ABSTRACTS

Part II: General Out Look

At this juncture, the world was watching an aggressive movement by both Germany and Italy in order torestore what they lost during the First World War including the Middle East.

The British Government had to plan a new strategy in the area. The Arab World also was suffering from several disputes. In Jordan, Amir Abdulla was awaiting an opportunity to restore his father's throw in Hijaz. In Iraq, Ali and King Faisal were sharing Abdulla his ambitions. In Yemen, Imam Yahya can hardly conceal his hatered look towards the new Saudi regime. Even in Egypt , King Foad was dreaming of restoring the Caliphate in the Arab World. Saudi Arabia itself was suffereing from internal intrigues and economic depression.

Part III: British Policy

The British policy at this stage was governed by many considerations..

The British succeeded in putting an end to king Foad's dreams. But in Jordan, where the British grip was stronger. Amir Abdulla's hards were kept free, he was allowed to play a fole.

Saudi Arabia was satisfied by crushing the Ibn Rifadah rebillion.

Part IV: Evaluation of the Movement and Reason for Failure

The Ibn Rifadah movement was arranged by Abdulla and his brother Ali.

It was originally planned that the Ibn Rifadah movement would take place at the same time as one in Adaresah in the South by Imam of Yemen. But it was a matter of luck for Ibn Saud that both the movements started in different times. Thus, Ibn Saud was able to exterminate Ibn Rifadah in the North, and conclude an agreement with Idreas in 1930 (1349 H.)

THE IBN RIFADA MOVMENT AGAINST IBN SAUD — 1932

F. Khatrash

Introduction

In the summer of 1932 (1351 H), Hamed Ibn Rifadah launched an attaked on the Northern border of Hijas, but the troops mobilized by Abdul Aziz Ben Saud destroged the rabels including Ibn Rifadah himself.

At first glance such an insident could be considered as a usual one that could have taken |place in the Arabian pensula at any time during that era, especiallywhen Ibn Saud was engaged in dealing with the affairs of his kingdom as well as his enemies.

But a second look at this incident can reveal the facts of the situation which prevailed in Arabia at that time.

This study, therefore, will depend on facts and available documents in an attempt to reveal the aims and causes of such a rebellion at a time when Ibn Saud was engaged in his grievances.

Part I: IBN RIFADA

Hamed Ibn Rifadah was an inhabitant of Hijaz. He waged a rebellion in Al-Wajh in the year 1929 (1346H), but it was a failure. He took a refuge in Egypt. Later he managed to recruit a few hundred tribemen, and went to Al-Nash, between Suez and Tour.

In May 1932 (Moharram 1351H) Ibn Rifadah mrched towards the border of Egypt.

In February 1931, the Saudi Arabian government came to know about this movement. They mobilized a force and attacked Ibn Rifadah and his men and he was killed.

SOCIAL VALUE SYSTEMS: THEIR FORMATION AND CHANGE IN EGYPT

S. Naim

The formation and change in social value systems are treated in their dialectical relationship to historical socio-economic formations in Egypt. During most of their recent history and untill in 1952 revolution the Egyptians had been in permanent struggle with natural conditions as well as the opression of colonialisme and the local elements allied with it. Two contradictory characteristics of the social value system resulted from this position: positive revolutionary and negative retreatist values. Colonialists and the dominant classes always enforced the negative retreatist values but with the increase of oppression and the development of the economy after Mohammed Ali positive revolutionary aspects of value systems gained strength.

The radical transformations which the Egyptian society witnessed after the 1952 revolution and during the struggle to acheive political and economic independence from imperialism led to the emergence of more positivve values,such as equality, dignity, national pride, sacrifice, respect for labor, productivity rationality, secularism... etc. However, negative values dormant until the parasite bourgoisie class succeeded in taking rower after Nassers' death.

SULTAN ABDUL - HAMEED II AND THE SYSTEM OF ESPIONAGE IN THE OTTOMAN EMPIRE

J. Hassan

The reign of Sultan Abdulhamid II which covered the period from 1876 to 1909 was characterized by a number of severe disturbances in a number of areas.The Ottoman Empire. Faced internal and external threats due to its general weakness.

In order to guarantee his personal safety, to hold power as long as possible, and to the stop increasing influence and activities of the opposition, Sultan Abdulhamid relied upon an espionage system completly. This became one of the characteristics of his reign.

Abdulhamid's spies did not restrict themselves to chasing the enemies of the empire but exercised their powers against all the citizens of the country. They did not hesitate to threaten anyone's security or contentment.

Abdulhamid's doubts played a great role in his increasing dependence on espionage services. However, if we can justify some of this behaviour, we can not justify all of it since it was an result of the Sultan's imagination and illusions.

The espionage system which the Sultan established failed to achieve its objectives. In 1908 he faced a revolution which obliged him to accept the constitution.

In the following year he faced another revolution which ended his reign.

ELIMINATION OF EXTERNAL CAUSES OF DEATH AND THE INCREASE IN LIFE EXPECTANCY A STUDY OF DIFFERENTIAL LIFE TABLES BY CAUSE OF DEATH: KUWAIT POPULATION 1975

M. El-Shalakani

To evaluate the impact of a specified cause of death on human longevity, life expectancy of current population has been compared with the hypothetical life expectancy of the same population under conditions that would exist if that particular cause of death was eliminated. This means that the decrements by death was divided in life table into components according to specified causes of death.

Inspection of data indicates that the following four groups of causes were responsible for most of death occurring in Kuwait during the period 1973- 1975.

— Infective and Parasitic Diseases.
— Diseases of the Circulatory system.
— Diseases of the Respiratory System.
— Accidents, Poisoning and Violence (External Causes).

Differential life tables according to the above-mentioned groups of diseases as causes of death for the year 1975 were constructed. Similar tables were also constructed after elimination of external causes (accidents, poisoning and violence). The eliminated causes, as a group, were responsible for about 12% for males and 6% for females of all deaths in Kuwait.

The 1975 population census by age sex, and vital statistics data on age distribution of death were taken as a starting point.

These data are adjusted for under-enumeration and smoothed for misreporting of age.

Analysis of data showed that the increase in the probability of dying in 1975 due to the elimination of external causes was about 8% for males and 3% for females in diseases of the circulatory system, and about 6% for males and 2% for females in diseases of the respiratory system.

Life expectancy at birth was 66 years for males and 70.4 for females. If the external diseases were eliminated as a cause of death, the males would expect an additional length of life at birth of about 2.3 years compared with 1.9 years for females.

MEASURING AND ANALYSING RELEVANT INDICATORS OF INDUSTRIAL PURCHASING EFFICIENCY IN KUWAITI COMPANIES

F. Abu-Ismail

Marketing literature indicates that little attention has been given to the study of organizational and financial indicators which distinguish efficient from inefficient management of industrial purchasing function.

The findings of this paper are based upon questionnaires collected from top management and executives in 134 out of 200 companies who represent the community of this study. The stratified sample was applied in deciding upon companies from which the data was collected.

Using mean analysis and T. Tests in making comparison between higher and lower efficient companies in managing purchasing function, it was found that the efficient group has clear corporate objectives, policies and procedures. The decision group in efficient companies is more integrated, applies advanced techniques in evaluatong different offers from suppliers, is open to new systems and technology and participates effictively in the decision making process. It was found also that efficient companies tend to work in «organic» rather than «mechanistic» organization.

PROJECT APPRAISAL METHODS FOR LDC's

E. SHAFEY

Three problem areas arise in the application of social cost-benefit analysis to investment projects in less-developed countries. These are (a) efficiency pricing, (b) distributional equity, and (c) externalities. The two most prominent methodologies which address these problems in a systematic way are due to the UNIDO (1972) and little-Mirrelees (1968, 1974). The rivalry between these two aproaches has lead to a growing literature and continuous refinements and synthesis. As a result, project appraisal methods for LDC's have reached a high degree of sophistication in comparison with orthodox commercial profitability analysis which is customarily based on market prices; is indifferent to distributional equity; and is neglectful of externalities.

One purpose of the article is to outline the main procedures of the UNIDO and Little-Mirrelees approaches and to point out their respective merits and demerits. For analytical clarity, a candidate project is assumed which is dependent on international markets for (a) partial procurement of its inputs, and (b) the entire sale of its output. The attention is then focused upon a cross-section of the project's cash flow. A symbolic formulation of the procedures of commercial profitability is then presented. This is followed by a demonstration of the reformulations which would be necessary in the UNIDO and Little-Mirrelees approaches respectively. By using the same symbols throughout, the similarities and differences between the two approaches are brought out in sharp relief.

A second purpose of the articles is to evaluate from both the conceptual and practical viewpoints the main thrust of social cost benefit appraisal of projects in LDC's as represented by the UNIDO and Little-Mirrelees approaches. A critical assessment is given of the potential and limitations of these techniques as tools of investment planning in LDC's for pursuing the dual goals of efficiency in resource allocation and equity in income distribution.

THE POLITICAL IMPLICATIONS OF THE «UMMAH» IN THE QURAN

A.Al-Baghdadi

The main object of this paper is to examine, in detail, the political implication of the concept of «Ummah» in the Quran. A proper understanding of this concept, from a political point of view can not be achieved without a full exposition of the meanings of the term of «Ummah».

The study will follow the historical development of the existence of the term in the Quran. Therefore, it is essential to draw a line between the Meccan Quranic verses and the Medinian Quranic verses for several reasons. First of all, the concept of «Ummah» in the Meccan verses has a different implication from that of the Medinian verses. Second, during the first stages of Islam in Mecca, it is impossible to make any link between the term «Ummah» and the Islamic Ummah of the Medina converses. Thirdly, the Quranic usage of «Ummah» during the Meccan period was a mere generalization, and was used as a method of a comparison between the polytheist Arabs of Mecca and other ancient nations. The term «Ummah» in the Medinian verses was restricted to those people who accepted the religion of Islam as a creed and a way of life, and who were called «the Muslims».

In spite of the fact that the discussion will concentrate on the political side of the term, this does not mean a study of the political character of the Islamic Ummah at the present time. The study will be limited to the Quran and during the early stages of the establishment of Islamic society at Medina.

The conclusion will show that the Quran has its own meaning for the concept of «Ummah» as a universal idea and that it is not restricted within a limited territory or specified for a certain race.

CONTENTS

VOL. 10 NO.2 JUNE 1982

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.300) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD 2.500 or equivalent in the Arab world (Air Mail): $U.S. 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions - $ U.S.(40) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY



An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

• **Forward all correspondence and subscriptions to:**

Journal of The Social Sciences

Kuwait University P.O. Box 5486-Tel. 510188/373/250
State of Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Kuwait University

طبع وتصميم ذات السلاسل
للطباعة والنشر - الكويت